ابن سينا

الشفاء

المنطق

٢ – المقولات

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مدكور

بتحقيق الأساتذة

الأب قنواتي — محمود محمد الخضيري

أحمد فؤاد الإهواني — سعيد زايد

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

إدارة نشر التراث العربي

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٧٨هـ – ١٩٥٩م

الفهـــرس

صفحة

المقولات

المقالة الأولى

المقالة الثانية

صفحة

المقالة الثالثة

المقالة الرابعة

المقالة الخامسة

صفحة

المقالة السادسة

المقالة السابعة

المقالة الثالثة

المقالة الرابعة

المقالة الخامسة

صفحة

المقالة السادسة

المقالة السابعة

مقـــدمة

للدكتور ابراهيم مدكور

إذا كان الذهن يحلل و يفصّل ، فإنه يحصر و يصنّف ، فيجمع المؤتلف ، و يباعد المختلف ، و يلمّ فى اختصار شعث المتفرق . وهذه خطوة فى سبيل البحث المنظّم ، ومن هنا كان التصنيف فى الأرجح من أولى المحاولات العلمية التى قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى العلماء والفلاسفة من رغبة أكيدة فى الجمع .والتصنيف والحصر والتقسيم إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطرى .

والتصنيف العلمى الدقيق عسير دائما ، وأعسر مايكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعانى ، ذلك لأن كشف الأساس الذى يقوم عليه ليس بهين ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعا مانعا ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشمل شيئا سواها . وتكاد التصانيف العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين إلى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، و يكفى أن نشير إلى تصنيف العلوم الذى عولج غير مرة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

(أ) المقولات الأرسطية

لاشك فى أن مقولات أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهى ترمى إلى ضرب من الحصر ، للموجودات أو للألفاظ أو للأجناس العليا على خلاف فى ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتباين الرأى فيها . وقد لايكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثير حوله أخذ ورد مثل " كتاب المقولات " ، فشك فى نسبته إليه ، واختلف فى حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هى عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت فى التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعنينا أن نتتبعها فى العالم الإسلامى .

(ب) نقلها إلى العربية

" المقولات " رابع أربعة من الكتب المنطقية التى اقترنت وتلازمت فى بعض الثقافات الشرقية القديمة كالفارسية والسريانية ، بل وفى الثقافة اللاتينية فى عصورها الأولى ، فعرفت معا وترجمت معا ، وهى المدخل لفرفوريوس ، والمقولات والعبارة والتحاليل الأولى لأرسطو . وهكذا كان شأنها فى الثقافة الإسلامية ، فكانت من أول ماترجم من المؤلفات الفلسفية إلى اللغة العربية . ويظهر أن " المقولات " خاصة أخذ عن أصول مختلفة ، فعرّبه فى تاريخ مبكر محمد بن عبد الله بن المقفع نقلا عن الفارسية [1] ، وترجم

(1) P. Kraus, *Zu Ibn Al-Muqaffa'*, dans *Rivista*, XIV (1933), p. 1—20.

فيما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية [1] ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبى إلا أن ينقله رأسا عن اليونانية [2] . ونقلت معه أيضا بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديسى وفرفوريوس الصورى [3]. وما إن عُرِّب حتى أخذ النقلة والفلاسفة يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفى مقدمتهم إسحق بن حنين والكندى والفارابى [4] ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

(ج) مقولات ابن سينا

عوّل فيها دون نزاع على ما كتب أرسطو ، إن فى "مقولاته" أو فى الجزء الرابع من كتاب "ماوراء الطبيعة" ، ولكنه أضاف إلى ذلك مادة أغزر وتفاصيل أعم وأشمل ، تأثر فيها بما انتهى إليه من دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحا ولا تعليقا على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهامة .

---

(1) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, 1948. p. 43.

(2) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ليبسك ، ١٣٢٠ هـ ، ص ٣٥ ، وانظر أيضا :

Zenker, *Kitâb al-Maqûlât* dans *Aristotelis Categoriae*..., Lipsiae, 1846.

(3) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(4) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨

١ — تبويبها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، وتحت كل مقالة عدة فصـــول . والمقالتان الأوليـــان أشبه ما يكون بمقـــدمة للموضوع ، يعالج فيهما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعددها ، ونظرية الحمل . وفى المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقولة مقولة ، بادئا بالجوهر وخاتما بمتى ، وهو تحليل غير متعادل تبعا لأهمية كل مقولة ، فبينما يقف على الكيفية نحو مقالتين وعلى الجوهر نحو مقالة ، يعرض للمقولات الباقية فى نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقا للبحث ، وقد وقفهـا على المتقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهودا له بدقة التبويب [1] ، لم يوفق له هنا تماما ، فيوزّع فى غير ماداع الكلام فى المقولة الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلا عن تداخل الفصول بعضها فى بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويبه يحاكى تبويب أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذى سمى " ما قبـــل المقولات " (Anteprédicaments) ، وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى "ما بعدها" (Postprédicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع . ويمنح المقولات عناية متفاوتة على نحو ماصنع المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه فى ضوء شراحه ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره فحسب ، بل حرص على أن يرد على خصومه .

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .

٢ — واضع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر فى أن أرسطو هو واضع هذا الكتاب ، وأُيد ذلك بحجج مختلفة ، أخصها أنه لا يشتمل على دراسة ناضجة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير " ما بعد المقولات " لا يبدو وثيق الصلة بصلب الموضوع [١]. وقد ترامى هذا الشك إلى العالم العربى ، وردده بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش مخطوط " الأرجانون " [٢] المشهور ، نجد مثلا تعليقا طويلا للحسن بن سوار المنطقى وأحد النقلة عن السريانى فى القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواضع كتاب المقولات مرددا بعض الاعتراضات التى جرت على لسان الرواقيين وشراح مدرسة الاسكندرية ، ومفندا إياها واحدا واحدا ، ومثبتا أن الكتاب أرسطى فى شكله وموضوعه [٣] .

ولم يرق هذا الشك إلى شىء فى نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده ، ولم يعره أية أهمية . والواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيرا بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واضعيها ، مع أن شراح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس — على ما فيها

---

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78—79.

(٢) لسنا فى حاجة أن نشير إلى أهمية هذا المخطوط الذى يرجع إلى أوائل القرن الحادى عشر الميلادى والموجود فى المكتبة الأهلية بباريس ، ويعد وحيدا فى بابه ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جامعة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوى أخيرا .

(٣) Manuscrit arabe No. 2346. fol, 157;: Madkour,op.cit.. p. 78;: Khalil Georr, op. cit., p. 363-64.

من ضعف – عن حفظ كتب أرسطو ونقلها بجة مسلمة [1] . ومع هـذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلمى الحديث من أن " المقولات " يعد بين الكتب التى وضعها أرسطو فى شبابه ، ويقول صراحة : " ولتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشداة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ماينبغى [2] " .

٣ – غرض المقولات :

ليس بيسير تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ،فهى فى آن واحد دراسة للجوهر وأعراضه ، ومحاولة لحصر الأجناس العليا ؛ وفى ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معا،وقديما قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين. إلا أن هذا الشيوع نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : ففريق يرى أنها بحث ميتا فزيقى خالص ، وآخر يؤكد أنها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول،ويلتقى فى هذا مع هاملتون وزيلر من المحدثين .

وعنده أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة فى الذهن أو فى الخارج ، وبذا تدخل فى نطاق الميتافزيقى الذى يدرس الموجود من حيث هو موجود، وأرسطو نفسه وفاها حقها فى الجـزء الرابع من كتاب " ماوراء الطبيعة " . ولا يضير المنطق فى شىء أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التى جمعها فرفوريوس فى " مدخله" ألصق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

للأجناس العليا لايدنيها منه أكثر من غيرها،وذلك لأنه يعنى بالمعانى الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقـال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات والتحديدات وأصنافها،دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقا إنا نستطيع أن نستعين بالمقولات فى صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقولة تعين على تعريف مايدخل تحتها ، ولكن هـذا لايقتضى أن نفرد لهـا بحثا مستقلا ، وفى الإمكان إلحاقها بنظرية التعريف نفسها [1] .

وأنَّى لنا أن ندرس المقولات فى المنطق،ودرسهايتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لامحالة ،وأنها غير متداخلة،وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لايعين المنطق على فهمه فى شىء ، وإن ذكر فيه فإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لادليل عليها ،وبيانات مجتلبة من علوم أخرى ماأجدرها أن تبقى فيها ، وذكرها لايخلو من الخلط والتشويش [2] .

ولايغير الموقف فى شىء أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث فى الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقترنان ،ولا سبيل إلى فهم اللفظ دون فهم معناه . وإصرار بعض الشراح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقى تكلف بحت أدى إلى كثير من التبلد والتحير [3] .

(١) المصدر السابق ، ص ٤ — ٦

(٢) » » ، ص ٦ — ٧

(٣) » » ، ص ٧ — ٨

وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهى ابن سينا إلى نتيجة غير مرتقبة، ويقرر: " وأما نحن فنقول ماقلناه ، ثم نتبع منهج القوم وعادتهم، شئنا أو أبينا "[1]. ويحرص على أن يختم " كتاب المقولات " بهذه العبارة : " فليكفنا ما قلناه فى أمر قاطيغورياس، فإن الزيادة على ذلك فضل، ولا يبعد أن يكون القدر الذى أوردناه أيضا فضلا [2] " .

على أنه لم يلتزم منهج السلف إلا فى " كتاب الشفاء " ، أما فى كتبه الأخرى فقد أخذ يتحلل منــه شيئا فشيئا ، ففى منطق " النجاة " لا يعرض للمقولات إلا فى ثنايا نظرية التعريف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل [3] وفى منطق " الإشارات " يغفلها إغفالا تاما . وقد تأثر به من جاءوا بعده ، وعلى رأسهم الغزالى الذى لم ير أية حاجة إلى ذكرها فى معظم كتبه المنطقية. ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذى يرى فى المقولات جزءا متمما للمنطق [4]، ويستنكر أى تغيير فيما سلكه المعلم الأول . وانتهى الأمر بالباحثين المتأخرين أن وقفوا عليها دراسات مستقلة، كمقولات السجاعى والبليدى [5] ، على نحو ماصنع بونتز وأبلت من المحدثين [6] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨

(٢) « « ، ص ٢٧٣

(٣) ابن سينا ، النجاة ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ ، ص ١٢٦ وما بعدها .

(٤) ابن رشد ، تلخيص كتاب المقولات ، بيروت ١٩٣٢ ، مقدمة بويج ، ص ٩ — ١٠

(٥) العطار ، حواشى على المقولات ، القاهرة ١٩٢٠

(٦) Bonitz, *Uber die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1853; Apelt, *Kategorienlehre des Aristoteles*, dans *Beitraege zur Gesch. der griech. Philos*,, Leipzig 1891.

وإنا لنتفق مع ابن سينا على أن الشراح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، ونتفق معه أيضا على أنها، وهى تقوم على الجوهر وأعراضه ، وثيقة الصلة بالميتافزيقى . ولكننا نختلف معه فى أنها منقطعة الصلة بالمنطق ، ذلك لأنها، وهى تصنيف للأجناس العليا ، تدور حول الكلى الذى يعد عماد البحث المنطقى . هـذا إلى أن المقولة ، فى مدلولها اللفظى ، مايحمل على غيره ، فهى معنى صالح لأن يكون محمولا . وقد لاحظ أبلت بحق أن نظرية المقولات ترمى إلى حل مشكلة الحمل التى كانت مثار جدل بين الميغاريين[1]. ولا شك فى أن المحمول جزء أساسى فى القضية والقياس ، وبذا يجد "كتاب المقولات" مكانه الطبيعى قبل "كتاب العبارة ،" وابن سينا نفسه يقف فيـه على الحمل أكثر من فصل [2] . ومن المسلم به أنا لانعرف لدى أرسطو الميتافزيقى الخالص، ولا المنطق الخالص ، بل تختلط المادة بالصورة ، والحسى بالعقلى .

٤ — عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته ، بل عرض لها فى مناسبات مختلفة ذاكرا بعضها ومهملا بعضها الآخر، ولم يصل بها إلى عشر إلا فى كتابى "المقولات" "والجدل" . ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدسا، وذادوا عنه بكل قواهم ، وخاصة ضد الرواقيين الذين وقفوا بالمقولات عند

---

(1) Apelt, *Beitraege*, p. 124.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ١٨ — ٢٦ ، ٣٨ — ٤٥

أربع فقط. وابن سينا فى إخلاصه لأرسطو يرعى هذه القداسة ويدافع عنها. ولصحة هذا العدد لابد له أن يثبت أولا أن المقولات غير متداخلة وأن كل واحدة منها قائمة بذاتها، وثانيا أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى وراءها.

فاما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن الأخرى، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هى الجوهر والكم والمضاف والكيفية، على اعتبار أن المضاف يعم البواقى [1]. ذلك لأن المضاف الحقيقى لايحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفراده، بل إن وجد فيها فإنما يوجد على أنه مجرد علاقة ونسبة [2]. ومن ذلك قولهم إن مقولتى الفعل والانفعال تدخلان فى مقولة الكيفية، وهو مردود لأن التكييف والتكيّف غير الكيفية [3]؛ أو أنهما تجتمعان فى مقولة الحركة، وهو باطل أيضا لأن من الثابت طبيعيا أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل [4].

وأما أن هناك أمورا لاتدخل فيها، فمن أخصها الحركة التى لا تقف عند مقولة واحدة، بل تتناول الكيف والكم والأين؛ والوحدة مبدأ العدد؛ والنقطة مبدأ الخط؛ والهيولى والصورة، وهذه تباين المقولات جميعها [5]. وقد أجهد المشائيون أنفسهم فى ردها إليها، وجهد معهم ابن سينا فى أن يعيد ما قالوه، وإن كان لا يؤمن به أحيانا أولا يرى له ضرورة. فهو يذهب

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٦

(٢) « « ، ص ٦٧

(٣) « « ، ص ٦٩

(٤) « «

(٥) « « ، ص ٧٠

إلى أنه لا يضير المقولات فى شيء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها ؛ وإنما الذى يضيرها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها . لأنه لا مانع عقلا من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس ، مادام كل واحد منها قائما بذاته ، ولا يوجد فرد آخر يشاركه فى خصائصه . وضرب لذلك مثلا أن يقال : لا يوجد فى هذا الإقليم إلا عشر مدن ، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك، فان وجودها لا يغير صدق هذه القضية فى شيء .[1] على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقولة الكم ، والهيولى والصورة إلى مقولة الجوهر ؛ وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهدا طائلا ، مستعينا بدراساته الرياضية والطبيعية العميقة[2] .

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة، فالكم والكيف — وهما من دعائمها — ليسا منفصلين تمام الانفصال ، ذلك لأن الكم يكاد يكون ضربا من الكيف ، والصفات العددية، أو " الصفات الكمية ،" كما تسمى ، كم صريح . ومن جهة أخرى؛ أليس الكم من مكونات الجوهر ؟ أو ليس الفعل والانفعال من باب المضاف . وباختصار وقع المشائيون جميعا ، وهم يدافعون عن عدد المقولات ، فى خطأ جوهرى واضح ، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عددا لا مناص منه، وحاولوا مااستطاعوا أن يردوا كل اعتراض يرمى إلى زيادته أو نقصه ، وكان الأجدر بهم أن يثبتوا أولا

---

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧١

(٢) » » ، ص ٧٢ — ٧٧

مبرراته ومقتضياته ، وإلا أضحى تمسكهم به ضربا من التقديس الذى لا يعتمد على قرار كنسى ، إذا ساغ لنا أن نستعمل تعبير برَنْتل المشهور[1] !

ويتفق فلاسفة الإسلام جميعا مع ابن سينا فى الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء فى ذلك — كعادتهم — إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقيين ، فيشبهون المقولات العشرة فى أنواعها وأفرادها ببستان فيه عشر شجرات ، وفى كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، وتحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن ألمَّ بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذى يحيط بما فيه من نظرة واحدة[2] . ويعتنق ابن رشد فى احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة[3] . ولابن سبعين ، صوفى وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثانى ملك صقليه يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفى رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هى حصر للوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هى التى أملت عددها[4] . وفى هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان فى القرون الوسطى لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

---

(١) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855 –1870, T. 1, p. 206 – cf. Apelt, op. cit., p. 160.

(٢) إخوان الصفاء : رسائل ، القاهرة ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠

(٣) ابن رشد ، تلخيص المقولات ، ص ١٢

(٤) Mehren, Ibn Sab'in, *Correspondance avec l'empereur Frédéric II* dans *Journal asiatique* 1870, p. 392.

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعدد المقولات ، فان هنالك فريقا استنكره، ونعنى به أنصار نظرية الجوهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء، فى رفضهم للصورة والهيولى الأرسطية ، حاولوا أن يكوّنوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهى منفصلة دائما ولا تكوّن فى تلاقيها أى مركب. (١) واذن ليس ثمة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار (٢) . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهى الجوهر ، وأعراضه التى يجمعها الكيف ، والأين الذى يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهى مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فالخطوط والسطوح التى تبدو أمامنا ليست إلا أمورا وهمية ، والزمان مجرد ارتباط الوقائع فى الذهن ، وفى المضاف يجب أن نفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هى مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الذهن ، وإلا استلزمت إضافة أخرى إلى ما لا نهاية (٣) . وفى هذا ما يكفى للتدليل على مافى نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافة وأصالة، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوفة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح فى تحليلهم

---

(١) Madkour, *La place d'Al Fârâbî*, Paris 1934, p. 49—50.

(٢) العطار ، حواشى على مقولات السجاعى ، القاهرة ١٣١٣هـ، ص ١٢

(٣) Schmœlders, *Essai sur les écoles philos. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161.

لفكرة المضاف ، ذلك التحليل الذى يذكرنا ببرادلى بين المعاصرين .[1] حقا إن الرواقيين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم يتعمقوا تعمقهم[2] .

٥ — خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا فى سرد مقولاته،فتارة يقدّم الكم على المضاف والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها فى " كتاب المقولات " على النحو الآتى : الجوهر ، والكم ، والمضاف ، والكيف ، والأين ، ومتى ، والوضع ، والملك ، وأن يفعل، وأن ينفعل .[3] ثم أخذ يشرحها شرحا غير متعادل، فلم يقف طويلا عند الستة الأخيرة، بحجة أنها واضحة . وعنى عناية خاصة بالأربعة الأولى ، فعرفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها . والجوهر فى رأيه هو دعامتها جميعا ، ولعله نجح فى ذكر مميزاته أكثر من غيره ، أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معولا على العرف الدارج ، وتلك سنة مألوفة لديه ، وتتلخص فى محاولة توضيح المعانى الفلسفية ، الدقيقة فى ضوء الاستعمال الشائع[4] .

---

(١) Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25.

(٢) Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V.

(٣) Aristote, *Catégories*, Ch. IV.

(٤) Apelt, *Beitraege*, p. 134.

وقد أخذ الشراح بهذا المنهج، فالتزموا ترتيب "كتاب المقولات"، وجهدوا في تعليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى، وأطالوا حيث أطال، وسكتوا حيث سكت. ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا، فعرّف الجوهر بأنه مالا يوجد في موضوع[1]. وذكر من خواصه أنه المقصود بالاشارة[2]، وأنه لا ضدّ له[3]، وقسم الجواهر إلى أُوَل وثانية وثالثة، والجواهر الأولى هي الأشخاص، وهي بلا شك أدخل في باب الجوهر، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع[4].

وعلى عكس الجوهر لا يقوم العرض الا بغيره؛ وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى.[5] وهنا يقف ابن سينا طويلا، ليبين ما إذا كان العرض جنسا وهي أنواع له.[6] ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين[7]. ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة نظرية المقولات، فان كانت تصنيفا للكليات فمن الممكن أن يكون كليٌّ ما محمولا في قضية وموضوعا في أخرى. وإن كانت تعريفا كاملا للوجود كما يقولون فإنما تنصب على

---

(١) ابن سينا، المقولات : ص ٩٢

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣

(٣) « « ، ص ١٠٥

(٤) « « ، ص ٩٥ — ١٠٢

(٥) « « ، ص ٢٨ — ٣٨

(٦) « « ، ص ٦٣ — ٨٢

(٧) « « ، ٤٥ — ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرا بحال ، ومن هنا جاء الخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافزيقى .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فورا بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، " ولكننا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط[1] " . والكم ضربان : متصل أو مالأجزائه وضع كالخط والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد[2] . وأما الزمان والقول فلا يسلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظا أن المعلم الأول جارى فيهما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع فى هذا غير مرة فى "كتاب المقولات" كما فعل فى تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف[3] . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءا ، وأنها تحتمل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف[4] .

ويجىء المضاف بعد الكمية ، وللشراح فى ذلك تخريجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية[5] . والمضاف هو المقول

---

(١) المصدر السابق ، ص ١١٢
(٢) » » ، ص ١١٦
(٣) » » ، ص ١٢٤
(٤) » » ، ص ١٣٤ — ١٤٣
(٥) » » ، ص ١٤٣

بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضى تصور أمر آخر[1] . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذى يقله ، ولا الأكبر بدون الأصغر[2] . ويكاد يعرض للمقولات جميعها كالأب والابن فى مقولة الجوهر ، والكبير والصغير فى مقولة الكم ، والساخن والبارد فى مقولة الكيف ، والعالى والسافل فى مقولة الأين ، والقديم والحديث فى مقولة الزمان[3] . ولكل مضاف حقيقى مضاف إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضايقان متلازمان فى الغالب وجودا وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس[4] . ولتوضيح فكرة الإضافة توضيحا كافيا يحيل ابن سينا على الميتافزيقى[5] ، والواقع أنها ليست هينة ، فإنا إذا انتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء فى ذاتها ؟

ولا يرتضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع فى جواب كيف ؟ لأن الموضع أيضا يقع فى جواب هذا السؤال[6] ، ولا تعريفات أخرى ذهب إليها الشراح من أنها ما يقال به للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة[7] ، ولأنها

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٤

(٢) » » ، ص ١٤٥ — ١٤٦

(٣) » » ، ص ١٤٨

(٤) » » ، ص ١٥٠ — ١٥٢

(٥) » » ، ص ١٤٣

(٦) » » ، ص ١٦٧

(٧) » » ، ص ١٦٨ — ١٧١

هيئة قارة في الموصوف بها ويمكن تصورها دون مراعاة نسبة إلى شيء آخر.[١] ويقنع مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعة هي الأقسام المشهورة التي قال بها أرسطو من قبل ، وهي أنها ملكات وحالات ، أو منها ما يكون بالقوة وما يكون بالفعل[٢] . ويبلى بلاء شديدا في مناقشة هذه الأقسام ، مبينا تداخلها وعدم دقتها[٣] ، ثم ينتهى به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها قسما قسما[٤] . وتلك ظاهرة كثيرا ما لوحظت عليه في "كتاب المقولات" ، فيبدأ ناقدا ويختم مسلما ، وكأنما يشعر بحيرة لا يجد السبيل إلى الخروج منها . وقد لاحظ أرسطو أنه في اللغات الراقية يشتق من اسم الكيفية الوصف المقابل ، كالبياض والأبيض ، العدالة والعدل[٥] ، ويطبق ابن سينا هذا على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيدا[٦] .

ويتمهل الأستاذ الرئيس أكثر من أرسطو في شرح المقولات الستة الباقية ، وإن كان لم يوفها حقها . فالأين كون الشيء في مكان كفوق وتحت ، وهو أشبه ما يكون بالكيفية[٧] . ومتى نسبة الشيء إلى الزمان ، كقولهم حدث وقت الزوال ، وعام كذا[٨] . ويشير الإسكندر الأفروديسي ،

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١ — ١٧٢

(٢) » » ، ص ١٧٢

(٣) » » ، ص ١٧٤ — ١٨٠

(٤) » » ، ص ١٨١ — ١٨٥

(٥) Aristote, *Catégories*, 27 b, 11.

(٦) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١٨

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٢٨

(٨) » » ، ص ٢٣١

أو فاضل المتأخرين كما يسميه ابن سينا ، إلى " المتى الخاص " الذى ينصب على زمن محدود ، ولا يرى فيلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصيص [1]. والوضع كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة فى الانحراف والموازاة ، كالقيام والقعود والاستلقاء[2] . والملك ، أو الجِدَة كما يسميها ، مقولة فى رأيه غير واضحة ، ويقـرر أنه لم يتفق له حتى الآن فهمها ، ولم يجد أنواعا تدخل تحتها ، ويحيل على من زعموا أنها كون الجوهر فى جوهر آخر يشمله و ينتقل بانتقاله كالتسلح والتزين [3] . وأما مقولة أن يفعل وأن ينفعل فتدلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم يكن فيـه من قبل كالتسخين والتسخن ، و يفضل ابن سينا هذه الصيغة على صيغة الفعل والانفعال ، [4] ولكنه لم يلتزم ذلك فى كتبه الأخرى[5] .

٦ — الحمل :

لم يقف الجدل الأثينى فى أخريات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد، فأنكر السوفطائيون الفضيلة والمعرفة ، ورفض الميغاريون إمكان الحكم . وهؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون فى محاورة "السوفسطائى" ، وأرسطو فى "المقولات" حين حاولا إثبات الحمل . ويسلم الميغاريون بوجود المعانى

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ — ٢٣٢
(٢) » » ، ص ٢٣٣ — ٢٣٤
(٣) » » ، ص ٢٣٥
(٤) » » ، ص ٢٣٥ — ٢٣٦
(٥) ابن سينا ، النجاة ، ص ١٢٨

والكليات ، ولكنها فى نظرهم منفصلة ومتميزة دائما ولا صلة بينها . وإذا انتفت هذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتفى المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو فى مقدمة " المقولات " على أن يعقد فصلا يبين فيه مايحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تحمل ، والأجناس والأنواع تحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول[1].

ويعتبر هذا الفصل دعامة ما ردده المشائيون جميعا فى نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كليا[2] ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد فى موضوع[3] ، وإذا حمل شىء على موضوعين كان وسطا بينهما[4] ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صفة واحدة على أمرين مختلفين[5] .

٧ — التقابل :

فى عالم الواقع صور شتى من التعارض ، فهناك الشمال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود . ويشعر الذهن أيضا بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظرى والعملى . لهذا لم يكن غريبا أن يستلفت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

---

(١) Aristote, *Catégories*, Ch. 2.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢

(٤) » » ، ص ٣٨

(٥) » » ، ص ٤٢

تكاد تقـوم على فكرة التضاد ، وتذهب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضـد . والإيليه فى جملتها تتلخص فى تعارض بين الوجود واللا وجود ، وهـذا ما أوحى فى الغالب بمبدأ عدم التناقض الذى يعـد دعامة المنطق الأرسطى . والجدل الأفلاطونى تطبيق طريف ودقيـق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قمته فى محاورة " بار منيدس " حيث يدعو النفى الإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات و يوازن بينها ، و يكون منها نظرية شاملة . وعرض لها فى موضعين :

(١) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب " ما وراء الطبيعة ".

(٢) آخر كتاب "المقولات".

وتنحصر فى أربعة أنواع يرتبها ترتيبا تصاعديا على النحو التالى : المتضايفان، والضدان، والعدم والملكة، والنفى والإثبات. وقد يضيف إليها الكون والفساد ، والمتقدم والمتأخر ، والحركة والسكون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعا قائمة بذاتها، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقى واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطقة القدامى والمحدثين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من "مقولاته" ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربعـة ، ويرد على الاعتراضات التى وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

"والمتقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد [(١)] " . وهما إما متضايفان كالأب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالفرس واللافرس[(٢)] . وقد سبق له أن شرح الإضافة [(٣)] ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها بيِّن لأنه أساس ماهيتها [(٤)] . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضوع واحد ، فهما طرفان في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقيا إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما [(٥)] . والعدم والملكة ، أو القنية كما يسميها ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل[(٦)] . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجد المشائيون له مثلا إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهيأ لذلك [(٧)] . والتناقض هو التقابل بين الإثبات والنفي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يحتمل صدقا ولا كذبا ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهما حكمان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق [(٨)] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١

(٢) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٣

(٣) » » ، مقدمة ص(١٦) — (١٧) .

(٤) » » ، ص ٢٤٤

(٥) » » ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٦) » » ، مقدمة ص(١٨) .

(٧) » » ، ص ٢٤٥

(٨) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢

ويتساءل ابن سينا هل نحن أمام تصنيف مكتمل أم مجرد مجموعة من المتقابلات ؟ وبعبارة أخرى هل المتقابلات أربعة لا غير أو تقبل الزيادة والنقص ؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنيف أدق مما هو عليه ، ويحاول ضبطه دون جدوى[1] . ومع هذا يرى أن المتقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان ، ويرد على من زعموا أن التصنيف الأرسطى غير مكتمل بحجة أنه لايشتمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادةوالصورة ،ملاحظا أن الأولين يدخلان فى التناقض[2] ، ولم يجب عن الأخيرين ، ويمكن ردهما إلى المتضايفين . ويذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف ، لأن الحرارة مثلا لاتكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة ،وإذن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعا منها على الأقل[3] . وهذا غير صحيح ، لأن لكل ضد دلالته الذاتية قبل أن يكون ضدا ، والضدية نتيجة لهذه الدلالة ، وعنها تنشأ فكرة التضايف . وعلى هذا يمكن أن نقول أن المتقابلات كلها متضايفة على نحو ما ،لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة[4] .وهنا يردد ابن سيناااعتراضا قديما لنيقوسترات ، ويجيب عنه على النحو الذى أجاب به سمبليقوس ، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضايفان ،ومن حيث المادة غيرمتضايفين .[5] والواقع أنه مع التسليم بأن فى التضاد إضافة لايصح القول بالغائه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .
(٢) » » ، ص ٢٤٥ — ٢٤٩ .
(٣) » » ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠
(٤) » » ، ص ٢٥٠ — ٢٥٤
(٥) Simplicius, *Catégories*, 1, 18 et suiv.

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك فى أن تقابل النفى والإثبات هو أقوى تقابل ، و يبدو فى التناقض أولا ، ثم فى التضاد والعدم والملكة ، ولا يكاد يلحظ فى الإضافة .

وفى نظرية التقابل الأرسطية نواحى ضعف لا تنكر ، فهى لا تقوم على أساس سليم، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام فى منطق أرسطو ، فهمـــزة النفى مثلا (Alpha privatif) تساهم بنصيب فى نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترادفة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عفّى عليها الدهر ، وانتهت به إلى أخطاء كثيرة . ففكرة العدم والملكة لا تقوم على أساس علمى صحيح ، ونستطيع أن نلغى فى يسر هـذا النوع من التقابل . و بعض آرائه الميتافزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التى لم ينجح فى أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا فى تحديد معنى التناقض والتضاد ، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل ، وهو ما بقى لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هملتون[1] وكينز[2] . و يربط ثانيا تناقض المعانى بتناقض الأحكام ، وفى هذا يقول جوبلو بحق : " ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح فى منطق الأحكام منها فى منطق المعانى ، لأن الأحكام المتقابلة فى الثانى ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة[3] " .

---

(1) Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1866. t. I, p. 213-214.

(2) Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st edit. Cambridge 1879, p. 30-33.

(3) Goblot, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 93.

ولم يختلف الأمر عن هذا كثيرا فى العالم العربى ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا فى "كتاب المقولات". ونحا نحوه المناطقة الآخرون ، فيما عدا صاحب "البصائر النصيرية" الذى شاء أن يلخص منطق "الشفاء" تلخيصا كاملا.[1] ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، ويعبر عنهما عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرا ما وردتا فى مواطن الجدل على ألسنة المتكلمين والفلاسفة والفقهاء ، وهما : "النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان"، و"الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان".

* * *

ويبدو مما تقدم أن المشاكل الرئيسية المتصلة بنظرية المقولات أثيرت جميعها فى الثقافة الإسلامية ، أللهم إلا مدى الأصالة فيها ، وهل ابتدعها أرسطو ابتداعا أم تأثر فيها بمن قبله؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخى ، ومعلوماتهم عن سقراط وسابقيه قليله وغامضة ، ويكادون يقفون عند أفلاطون ، وإن كان تلميذه قد طغى عليه فى نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا فى هذا الشأن هو أن المقولات فى عددها وخصائصها وليدة الاستقراء . وإنا لنتفق معه فى أن دراسات أرسطو الطبيعية أعانته على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعا بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للمعانى والكليات فى محاوراته المختلفة ، وخاصة "بارمينديس" و"السوفسطائى".

---

(1) الساوى ، البصائر النصيريه ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالمعلم الأول ، فإن " مقولاته " تشهد بنقد جرىء وتحرر تام . ولم تقف جرأته عند الشراح الأول ، بل امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيرا ما شعر بالحيرة والقلق إزاء آراء ونظريات رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينقحها . وباختصار فى كتاب " المقولات " الذى نقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى ضوءا جديدا على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .

***

وقد تولى تحقيقة أربعة ممن عاشوا مع ابن سينا " وكتاب الشفاء " زمنا طويلا ، فألفوا أسلوبه ، وتفهموا نصوصه ، وأدركوا دقائقه . وهم الأب جورج شحاته قنواتى ، والأساتذة محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الإهوانى ، وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضوا فى تحقيقهم سنين عدة ، وبذلوا جهودا مضنية . ولئن كان لى شىء أسجله هنا ، فهو أنى شهدت عناءهم ، ولمست عن قرب مدى حرصهم على تحرى الحقيقة وتخير أسلم الروايات وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتتبعون دائما انتاجهم و ينتظرون بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

رموز المخطوطات

(١) ب = بخيت ٣٣١ خصوصية ، ٣٤١٥ بخيت بالأزهر
(٢) بخ = بخيت (هامش)
(٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤
(٤) دا = دار الكتب رقم ٢٦٢ ح
(٥) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤
(٦) سا = داماد رقم ٨٣٢
(٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧
(٨) عا = على أميرى رقم ١٥٠٤
(٩) م = متحف بريطانى رقم ٧٥٠٠
(١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨
(١١) ه = مكتب هندى رقم ٤٧٥٢
(١٢) ى = ينى جامع رقم ٧٧٢

المقولات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثانى

من الجملة الأولى من المنطق فى المقولات وهى سبع مقالات

المقالة الأولى

ستة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى غرض المقولات

قد علمت فيما سلف مائيةَ اللفظ المركب ومائيةَ اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هى كلية وجزئية وذاتية وعرضية ، منقسمةٌ خمسة أقسام ؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة مُعِينَةٌ على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن تعتقد أن ههنا أحوالا أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها فى معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها لينتفع بها فى معرفة أحوال

(٢ — ٥) الفن ... فصول : المقالة الأولى من الفن الثانى من جملة المنطق وهو فى المقولات وهى أربعة فصول عا || (٣) هى : هوع ، م ؛ هذه سا || (٥) ستة : سبعة س ؛ أربعة عا ؛ أوردت ه عناوين الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || (٨) سلف : سبق س || مائية : مباينة ع || (١١ — ١٢) من حيث ... بها : ساقطة من عا || (١٢) بها : ساقطة من سا || تعتقد أن : ساقطة من س || (١٣) إليها : إليه ى || بها : به ه ، ى .

الألفاظ المركبة التركيب المقصود فى المنطق ، أما هـذه فما يُنتفع بالوقوف عليها فى صناعة المنطق ؛ وأنَّ الألفاظ المركبة إنما تركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع فى إفادة التصديق والتصور ؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات و بالحدود و بالرسوم .

والقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما ستعرف ، وتحتاج أن تكون موضوعاتها كليـة لتدخل فى العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومحمولاتها على نِسَبٍ من النِّسَب المذكورة فى الذاتية والعرضية حتى تدخل فى البرهان .

والقسمة أيضا إحدى الطرق الموصلة إلى اكتساب العلم بالمجهول . والقسمة الفاصلة هى التى تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظا فيهـا الترتيب ، لئلا تقع طفرة من درجة إلى غير التى تليها . وقد تكون أيضا بالخواص والأعراض .

فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة فى القياسات ؛ ومنفعتها فى الحدود والرسوم أظهر : فإنَّ الحدودَ من الأجناس والفصول ؛ والرسومَ من الأجناس والخواص والأعراض ، وهى فى أكثر الأمر للأنواع .

فتقديم تعرُّف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع فى معرفة المركبات تقديمٌ إما ضرورى وإما كالضرورى .

وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهى دلالاتها على الأمور الموجودة أحدَ الوجودَيْن اللذين بيَّناهما حين عرَّفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعنى فى أن نتعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا ينتفع به فى شىء من العلوم أصلا ، فضلا عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالتها على الأنواع ؛ لأن هـــذا أمر لم يعن به أحد فى صناعة المنطق ، وتمت صنـاعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالتها على الأجناس العاليـة ، التى جرت العـادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب فى فاتحة علم المنطق لأجلها الذى يسمى قاطيغورياس ؛

(٢) وأن : وإذ سا ، ع ، هـ ، ى || تركب : تتركب ع ، هـ || (٥) ومحمولاتها : ساقطة من سا || نسب : نسبة د ا || (٨) لئلا : ولئلا د || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، هـ || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن عا ، م ، هـ ، ى || (١٢) أكثر : أصح سا ، م ، هامش هـ || (١٣) فتقديم : فتقدم هـ || (١٥) دلالاتها : دلالتها : د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى (١٦ — ١٧) ولا ضرورة ... المنطق : ساقطة من سا || حال : ساقطة من عا || (٢٠) ولا من : ومن هـ .

فإنّ المتعلم للنطق ، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة ، وعرف الاسم والكلمة ، أمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا وأقسامها ، والقياسات والتحديدات وأصنافها ، ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجناسها وأنواعها ، وإن لم يخطر بباله أن ههنا مقولات عشرا ، وأنها هى التى تدل عليها أنفسها أو على مايدخل فيها بالألفاظ المفردة .

ولا يعرض من إغفال ذلك خالل يُعْتَدّ به ؛ ولا إنْ ظن أحدٌ أنّ هذه المقولات أكثر عددا أو أقل عددا دخله من ذلك وَهْنٌ فى المنطق ؛ وليس أن يعلم أنه هل هـذه الأمور توصف بالجنسية أوجبُ عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بالنوعية ، بل معرفة هذه . أما من جهة كيفية الوجود ، فإلى الفلسفة الأولى ؛ ومعرفتُها من جهـــة تصور النفس لها ، فإلى حد من العلم الطبيعى يصاقب الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة أنها تستحق ألفاظا توقع عليها ، فإلى صناعة اللغويين .

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شىء منها ، من غير تعيين الألفاظ التى تقع عليها ، هى كمعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو فى القوة . وليس أنْ يعرف المنطقى ، من حيث هو منطقى ، ذلك فيها أوْلى من معرفة ذلك فى غيرها ؛ فإنه ليس يلزمه ، من حيث هو منطقى ، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يعرف ذلك فى صنف من الأمور ، وهى الكليات الخاصة . نعم ههنا شىء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا من وجه ، وهو أنه تحصل له إحاطةٌ ما بالأمور ، ويقتدر على إيراد الأمثلة .

---

(١) المتعلم : العلم م || عرفنا : عرفناه ع ، عا ، ه ، ى || عرف : عرفنا ع || (٣) وأجناسها : أجناسها ه ، ى || (٤) عشرا : عشرة ع || عليها ... فيها : ساقطة من عا || (٦) من : ساقطة من د || (٧) أو أقل عددا : ساقطة من عا || (٩) هذه : هذا ب ، س || (١٠) حد : جزء د ، ع ، ن ، ى || (١٣) فى القوة : بالقوة د ا || (١٤) معرفة : معرفته عا ، م ، ن ، عا ، ى || (١٦) هو الكليات العامة : هى الكليات العامة س ، ع ، ه ، ى || أن يعرف : العرف ب || هى : هو سا ، عا ، م ، ن || (١٨) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل سا ، ع || يقتدر : اقتدار ع ، ن ، ه ، ى .

وإذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلافٌ باختلاف وقوع المحدودات فى مقولات شتى ، كحال الشيء الذى من مقولة المضاف مثلا ، فإنه يعرض له أن يحتاج فى تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع فى مقولة الجوهر. وربما خَص أنواعَ الكمية فى التحديد خواصُّ هى لها دون أنواع الكيفية .

وإذا كانت هذه الأشياء مفهومةً على حيالها ، كان تَعَلُّمُ ذلك سهلا . بعد أن الحاجة إلى إفراد هذا التعليم غير ماسة فى هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكمالها من غير أن يحتاج إلى إفراد هذا الفن ، وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف فحكمها كذا ، وإن كانت قوى وكيفيات فحكمها كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطمعك فى هذا الفن ، وأن تتيقن أنه دخيل فى صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئا آخر ، وهو أن واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للمنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق .

ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا تداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول فى أنه جوهر وهى أعراض ، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتلبة من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التقصير . إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذى يسمى فلسفة أولى .

فيجب أن تحقق أن الغرض فى هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هى أجناس عالية تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلّما ، وأن تعلم أن واحدا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولا .

(١) وإذا : وإن هـ || (٢) المضاف : المضافات عا || (٣) يقع فى : يقع من س || (٥) تعلم : تعليم سا ، عا ، م ، ى ؛ ساقطة من ع || (٨) بطمعك : مطمعك سا (٩) دخيل : دخل س ، م ، هـ || هذا : ساقطة من ب ، سا ، ع ، عا ، ن || (١١) مايعلم : ساقطة من د || (١٢) يجب : ساقطة من د ، سا || (١٢ — ١٣) وأنه لا تداخل : وأن لاتدخل س ؛ لا تداخل سا ، م ، ن || (١٤) مجتلبة : مختلفة س ، ع ، عا ، هـ || صناعات : صناعة ن ، هـ ، ى || (١٥) بالاستقصاء : باستقصاء س || (١٨) أن تعلم : ساقطة من سا || (١٩) يبرهن : يتبرهن ب || (٢٠) بل يجب : فيجب س .

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكميات أعراضٌ من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل تقبله قبولا ، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لفظ مشكك ، ولا دال على لازم غير مقوم. فلا سبيل لك ، فى ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلا أن الكيفية تقع على الأنواع التى تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسما مشتركا أو مشككا أو متواطئا ، ولكنه مقوِّم لماهية ما تحته ؛ وكذلك الكمية . ومن اشتغل بذلك فى هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفى به وسعه . وكذا حال الخواص التى تذكر ، فإنها إنما تذكر ذكرا .

والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تُركت فى الكتاب الذى هو الأصل . وأيضا فقد اشمأز كافة المنطقيين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظرا فى طبائع الموجودات ، بل قالوا : إنه نظر فيها ، من حيث هى مدلول عليها بالألفاظ المفردة. وليست البراهين التى تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التى تدل على أحوال وجودها ؛ ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هى مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال فى تلك المباحث الأخرى .

فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هى موجودة ، لم يكن للاشمئزاز الذى يعتقدونه معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هى موجودة ، ثم من حيث هى مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد جمع فيه وَجْهَا النظر .

على أن كل ما ينظر فى أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يُشْعِر مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإنّ لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولا عليها خواص لا تتناول صرافة الوجود ، وكان البحث فى هذا الكتاب مقتصرا عليها

---

(١) من : ومن م ، ن ، ه ، ى || (٢) ضرورة : ضرورية ب ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ى || ومن غير : من غير سا || (٣) فلا : ولا م || (٤) وأنها : وأنه عا || (٥) لكنه مقوم : لكنها مقومة د ا || مقوم : ليس مقوما ه ، ى ؛ مقوم (بفتح الواو المشددة) سا || (٩) المنطقيين : ساقطة من ه || (١٤) فاذا : وإذا ن || (١٥) فيها : ساقطة من سا || (١٦) فيه : فيها س ، ع ، ب ، ه ، ى || وجها : وجه س || (١٧) هو موجود : هى موجود عا || (١٩) وكان : فكان عا ، م ، ن .

ومنصرفا إليها ، لكان بالحرى أن يظن أن هذا الذى عرفوه من أمر غرض هذا الكتاب ، حتى جردوه نظرا منطقيا ، ليس فلسفة أولى ولا فلسفة طبيعية ، أمرٌ دقيق وإخراج لطيف وفصل غامض .

ولو كانوا يضعون هذه الأمور كلها وضعا على سبيل التسليم ، ويقولون إن هذه جماع الأمور التى عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها تؤلف الألفاظ المركبة ؛ بل هى الأمور التى معانيها فى النفس هى مواد أجزاء المعانى المركبة فى النفس التركيب الذى يتوصل به إلى إدراك المجهولات ، وإن لم يكن هناك لفظ البتة ، لكانوا يقولون أيضا شيئا . وأما إصرارهم على أن هذا بحث منطقى ، وأن هذا متعلق بأن ألفاظا لا محالة ، فتكلف بحثٌ ، فلذلك تبلدوا وتحيروا .

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم ، شئنا أو بينا ، ونقول : إن هذا الكتاب وتقديمه ، مع أنه ليس بكثير النفع ؛ فإنه ربما ضر فى بادئ الأمر ؛ فما أكثر من شاهدته قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب ، حتى تخيل منه أمورا لا سبيل إلى تحققها على كنهها فى هذا الكتاب ، فانعقدت له خيالات مصروفة عن الحقيقة ، وانبنت له عليها مذاهبُ وآراء دنست بذلك نفسه ، وانسطر فى لوح عقله ما لا يمحى بانسطار غيره ، وإذا خالطه شَوَّشَهُ .

---

(١) منصرفا : مصروفا عا || بالحرى : ما حرسا || (٤) التسليم : التعليم عا || (٧) لكانوا : ما كانوا ع || (٨) بأن ألفاظا : بأن لها ألفاظا ه ، ى ؛ بأن الألفاظ بخ ؛ وجاء أيضا فى بخ هذا التعليق : " أى بأن ههنا بالضرورة ألفاظا لا يستغنى عنها " بتوقيع ز || فتكلف بحث : فتكلف بحث ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٠) وعادتهم : ساقطة من ن || أو : أم سا || (١١) أنه : ساقطة من م || كثير : ساقطة من سا || (١٢) قراءته : قراءتهم ، ه || هذا الكتاب : ساقطة من د ؛ كتاب قاطيغورياس ع ، ه ، ى || (١٣) على : عن س || له : ساقطة من سا || (١٤) دنست : نسبت د || بذلك : ـه فى د || (١٥) بانسطار : لا نسطار ه ، ى .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى الألفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة وما يجرى مجراها

إن من الأمور المختلفة المتكثرة ما يشترك فى اسم واحد ، وذلك على وجهين : فإنه إما أن يكون على طريق التواطؤ ، وإما أن يكون على غير طريق التواطؤ .

وطريق التواطؤ أن يكون الاسم لها واحدا وقولُ الجوهر، أعنى حد الذات أو رسمه الذى بحسب مايفهم من ذلك الاسم ، واحدا من كل وجه ؛ مثـل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور ، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور ؛ فإن جميع ذلك يسمى حيوانا . وإذا أراد أحد أن يحد أو يرسم ، وبالجملة أن يأتى بقول الجوهر ، أى اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها ، كان رسما أو حدا ؛ فإن القول أعم من كل واحد منهما ، وحدُّه واحد فيها من كل وجه ؛ أى يكون واحدا بالمعنى ، وواحدا بالاستحقاق ، لا يختلف فيها بالأوْلى والأحرى ، والتقدم والتأخر ، والشدة والضعف . ويجب أن تكون هـذه المواطأة فى القول الذى بحسب هذا الاسم ؛ فإنه إذا وجد قول آخر يتحد فيه ويتشارك ، ولم يكن بحسب هذا الاسم ، لم يصر له الاسم مقولا بالتواطؤ .

---

(٣) فى : ساقطة من م || المتواطئة : + والمتشابهة ه || (٤) من : ساقطة من د || إما : ساقطة من س || (٩) وإذا : فإذا د ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || أحد : واحد م ، ى || (١٠) فيها كلها : ساقطة من ع || (١١) منهما + كان ه || واحد فيها : واحدا فيها سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || وجه : وجوه ع || يكون واحدا : يكون واحد س || وواحدا : وواحد س || (١٢) والأحرى : الأحرى س || (١٣) المواطأة : المواطات د ه ، || الذى : ساقطة من سا || وجد : + فيه سا || (١٤) فيه : ساقطة من عا || له : + هذا بخ ، ع ، ه || مقولا : متقولا س .

ونحن نعنى ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان ما يُخَصّ باسم الاسم، أو كان ما يخص باسم الكلمة ، أو الثالث الذى لا يدل إلا بالمشاركة ، كما سيأتيك بيانه بعد . فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ .

فأما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة : وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحدا فى نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى ، وإما أن لا يكون واحدا ، ولكن يكون بينهما مشابهة ما ، وإما أن لا يكون واحدا ، ولا يكون أيضا بينهما مشابهة .

والذى يكون المعنى فيها واحدا ، ولكن يختلف بعد ذلك ، فمثل معنى الوجود : فإنه واحد فى أشياء كثيرة ، لكنــه يختلف فيها ؛ فإنه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه ؛ فإنه موجود لبعضها قبل ولبعضها بعد ؛ فإن الوجود للجوهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه ؛ وأيضا فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر ؛ وكذلك الوجود لبعض الأعراض قبله لبعض الأعراض . فهذا طريق التقدم والتأخر .

وكذلك قد يختلف من طريق الأَوْلى والأحرى ؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته ، ولبعضها من غيره . والموجود بذاته أَوْلى بالوجود من الموجود بغيره ، وكل ما هو متقدم بمعنى فهو أولى به ، من غير عكس ؛ فقد يكون شيئان يشتركان فى معنى من المعانى وليس هو لأحدهما قبل ، بل هما فيه معا ؛ لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت .

وأما الذى يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون فى المعانى التى تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذى فى الثلج والذى فى العاج على التواطؤ المطلق؛

---

(١) ونحن : أعلم أنا د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || نعنى : لا نعنى ه || يخص (مكررة) : يختص ع ، ى || ما يخص (الثانية) : ساقطة من سا || (٢) الكلمة : الكلية د || ما : مما د || يقال : نقول ه || (٤) فأما : وأما بخ ، س ، سا || فإن : فإنه عا || (٥) يكون : ساقطة من س || (٦) بينهما : بينها م || ما : ساقطة من ب ، س ، ن ، ه ؛ ما فيه ع ، ى || (٧) أيضا : ساقطة من ب ، د || مشابهة : + فيه ن ، ه || (٨) فمثل : فهو مثل ه ، ى || (١١) الجواهر : الجوهر س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٢) قبله لبعض الأعراض : ساقطة من ع || (١٤) بذاته : + قد يظن ه ؛ + قد يظن فهو ى || كل : إن كل ع ، ه ، ى || (١٦) فيه : به سا || (١٧) يختلف : + فيه د ، ع ، م ، ن ، ه || التى : ساقطة من ن || (١٨) مثل البياض : كالبياض ع || فلذلك ما : فكذلك د ؛ فلذلك ى || فى العاج : يقال فى العاج م .

ولا تقال الفلسفة على التى فى المشائين والتى فى الرواقيين على التواطؤ المطلق. و إنما نأتيك بأمثلة مشهورة يجب أن يسامح فيها بعد الوقوف على الغرض .

فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابهـا فى الاشياء المتحدة فى ذلك اللفظ فإنه يسمى اسما مشككا ؛ وربما سمى باسم آخر .

والاسم المشكك قد يكون مطلقا، كما قلنا ؛ وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدإ واحد، كقولنا طبي للكتاب وللمبضع وللدواء؛ أو إلى غاية واحدة كقولنا صحى للدواء وللرياضة وللفصد؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدإ وغاية واحدة ، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية .

وأما الذى لا يكون فيه اتفاق فى قول الجوهر وشرح الاسم، لكن يكون اتفاق فى معنى يتشابه به ، فمثل قولنا الحيوان للفرس ، والحيوان للمصوَّر، والقائمة لرجل الحيوان ، ولمـا يُقِلُّ السرير، فإنه يسمى تشابه الاسم ، وهو من جملة الاتفاق فى الاسم ؛ فإن المسميات بمثله إنمـا تتفق فى الاسم ولا تتفق فى قول الجوهر الذى بحسب الاسم ؛ وذلك أنك إذا أتيت بقول الجوهر ، حيث يقال حيوان للفرس ، قلت إنه جسم ذو نفس حســاس متحرك بالإرادة ، ولا تجد هذا القول هو القول الذى تأتى به إذا شرحتَ اسم الحيوان ، من حيث يقال على الصورة فى الحائط ، فإنك تقول شكل صناعى يحاكى به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة فى الحيوان قلت : إنه عضو طبيعى يقوم عليه الحيوان ويمشى به: ولا تجد هذا الرسم فى قائمة السرير، بل تقول: إنه جسم صناعى مُسْتَدَقّ مبان من السرير يقل السرير. ومع ذلك فإنك تجد بين الأمرين

---

(١) التى : الذى ب ، س ، هـ ، ى || (٣) فيه : فيها ب ، ع ، ن || جهة : وجه د ا ، س ، سا || (٤) المتحدة : المتحددة س || اسما : ساقطة من س || سمى : ساقطة من س || (٦) للبضع : المبضع عا || للدواء : الدواء ع ، عا ، م ، ى || أو إلى : وإلى سا || (٧) النسبة : النسب عا || (٨) يكون : + فيه هـ، ى || (٩) يتشابه : متشابه ع ، عا || فمثل : فهو مثل هـ ، ى || القائمة : قولنا القائمة ع، هـ ، ى || والقائمة لرجل الحيوان : ساقطة من ن || الحيوان : الإنسان س || لما : القائمة لما سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || (١٠) فإنه : فإنها هى هـ ، ى || يسمى : مسمى ع ، م (١١) أنك : لأنك ى || (١٢) الجوهر : الحيوان عا || نفس : ساقطة من سا || (١٤) تقول : + إنه هـ || ظاهر : ساقطة من سا || (١٥) بالإرادة : بإرادة هـ || (١٧) فإنك : فإنا ن .

شبها إما فى شكل وإما فى سائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعى إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم فى أحد الأمرين موضوعا وضعا متقدما ، ويكون فى الثانى موضوعا ثانيا . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعا ، سمى بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثانى منهما سمى بالاسم المنقول . وربمـا كان المعنى المتشابه فيه معنى متقررا بنفسه ، كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعى ؛ وربمـا كان نسبة ما ؛ كما نقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

وربمـا كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا ، وربمـا كان اشتباها مجازيا بعيدا ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى ؛ وذلك لأنه لا تشابه بينهما فى أمر حقيقى إلا فى أمر مستعار؛ وذلك لأن النجم رئى كالتابع للصورة التى جعلت كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبع الحيوانات للإنسان فسمى باسمه. فما كان سبيل نقل الاسم إليه هذا السبيل فلا ينبغى أن يجعل فى هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصر وعين للدينار . والسبب فى وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليـه من قال إن الأمور ، لمـا كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشترك فيه عدة أمور تلزمه . وليس كذلك ؛ لا من جهة أن الحروف المتناهية قد يمكن أن تتركب منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأن هذا الإمكان متعلق بتزيد مقادير ما يركب من الحروف. ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف، بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه. وإذا كان كذلك ، فقد حصل لصلوح التركيب حد محدود وجب له أن يتناهى ما يركب من الحروف؛ ولا لأن غير المتناهى إنمـا هو فى الأشخاص دون الأنواع على ما يرون. ويقولون : إنه لو كان

---

(١) شكل : الشكل د ، م || (٣) فإذا : وإذا ع || (٤) بالاسم : بالأول د || (٥) وربما : وإنما س || نسبة : بشبه م || (٩) رئى : رأى سا ، م ؛ روى د || ثم : و عا || (١٠) فسمى : فيسمى ه || (١١) القسم : الاسم سا || اشتراك : اشتراكا م || حقيقيا : حقيق د ، ن ه ، ى || (١٢) للبصر : البصر عا || للدينار : الدينار عا || (١٣) تركيبها من : تركيبها عن ب ، س ، سا || (١٣ — ١٤) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١٤) تلزمه : ساقطة من ع || (١٥) تتركب : تركب ى || (١٦) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، ى || لا تحتمل : فلا تحتمل د ، س ، سا ، م ، ى || (١٨) وجب : ووجب ب ، ى || يركب : يتركب ه || (١٩) الأشخاص : + الباطلة ى .

الاشتراك فى الاسم إنما يوجبه غير المتناهى ، لكان يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضا لايقع فيها اشتراك، فإن هذا البيان مختل ؛ لأن الأنواع قد لاتتناهى من وجه، كما علمت؛ ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هى أمور شاركتها الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور التى لاتتناهى ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ماهى أمور ، لا من حيث هى أشخاص . فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما فى هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط فى اشتغال من اشتغل بتعايل ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت، من حيث هى أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية، متناهية ؛ فإن المسمين ليسوا يشرعون فى أن يسموا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا يخطر ببالهم ؛ فكيف يقصدون التسمية له؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت لجميع ما وقعت فيه الشركة فى الاسم اسما مفردا ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يعبر عن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من وجوه التكلف .

والتمحل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض ما نريد أن نعطيه من السبب فى ذلك فنقول: إن السبب فى وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هى فى لفظة "العين"؛ فإنه لما كان اسما للبصر، وكان البصر من فعله المعاينة، وكانت المعاينة تدل بوجه ما على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيقى هو للدينار ، سمى الدينار لذلك فيما نظن عينا ، أو لأنه عزيز عز العين ، أو شىء آخر من هذه الوجوه .

---

(١) يجب أن تكون : ساقطة من عا || أسماء : اسم ب ، م || (٢) لأن : وذلك أن ع ، ه || لأن الأنواع : + أيضا عا ، ه || مختل : مخيل م || علمت : + لا عا || (٤) غير : ساقطة من س || وفيها : وفى م || (٥) حيث هى : جهة ما ع ، عا ، م || (٦) هذا : + القول بخ ، ع ، ه ، ى || وجه : جملة وجه ه || (٧) هو : وهو س ؛ هى ع ، ه ، ى || (٨) متناهية : المتناهية د ، م ، ى || (١٠) قصد : قصدوا ع || تسميته : للتسمية له ه ، ى || (١٢) لجميع : الجميع م || جميع : الجميع م || (١٤) وجوه : ساقطة من ب ، س ؛ الوجوه م || (١٥) والتمحل : فالتمحل د || (١٦) ان : بل ه ؛ بل ان ع || شيئين : الشيئين ه || هى : وقع ه ، ى || (١٧) تدل : ساقطة من سا || (١٨) يدل : ساقطة من م ، ى || للدينار : الدينار ع ، عا ، ه ، ى .

وربما كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك، أو على سبيل الرجاء؛ وأكثر هذه فى الجزئيات كمن يرغب فى التسمية باسم نبى، أو يسمى ابنه باسم أبيه ليتذكره به. وأما الاتفاقات البختية الواقعة فلاختلاف المسمين التسميةَ الأولى؛ كأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على شىء والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال مسميين، أو لاختلاف حال مسم واحد فى زمانين صار فيهما كشخصين.

وهـذا القسم الواقع فيه من الأسباب ماعددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم؛ ويشارك التشابه بالاسم فى أن الاسم يكون واحداً ومعناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراكَ الاسم ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قولٌ واحد متفق واسمٌ واحد متفق كل واحد منهما فى الجميع؛ فإن هذا لا يمنع أن يكون القول المُتَّفَقُ فيه ليس بحسب هذا الاسم، مثل أن قائمة السرير وقائمة الحيوان يتفقان فى اسم القائمة، ويتفقان فى أن كل واحد منهما جوهرٌ ذو طول وعرض وعمق، وهذا لا يمنع أن يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك أو التشابه؛ وذلك لأن هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر، وهو الجسم؛ ولا يمنع أن يكون لهذا القول اسمٌ آخر موضوع؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دلَّ ذلك على أنه بحسب هذا الاسم الذى هو القائمة.

وقـد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق و بالتواطؤ معا، مثل الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليـه وعلى القير بالاتفاق، وإذا أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ. وقد يكون اللفظ الواحد أيضا مقولا على الشىء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع المـاء

(١) سبيل: ساقطة من سا، م || التذكر: الذكر م || (٢) فى التسمية: للتسمية عا || باسم: فى اسم عا || نبى: شىء سا || ابنه: اسمه ع، عا || باسم أبيه: ساقطة من سا || (٣) فلاختلاف: لاختلاف ن، ه، ى || المسمين: المسميين م || (٥) مسميين: مسمين عا، ه || لاختلاف: اختلاف ع || مسم: مسمى: ع، ن || كشخصين: شخصين د || (٨) بل: أن سا، ع، عا، ه، ن || (٩) أن يكون: أن لا يكون ب، س، ن || (١٢) هذا: + القول ع، عا، ه، ى || اسم: لفظ سا، ع، عا، ه || اسم القائمة: ساقطة من م، ى || لا يمنع: + ذلك ع || لهذا: هذا سا، م، ى || (١٣) آخر: ساقطة من عا || (١٦) القير: المقير ه || (١٧) بالاتفاق: بالتواطؤ ن.

وقد يكون مقولا على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسود، وهو لفظ واحد، على رجلين يسميان أسودين. والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولا بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولونه أسود .

وربما كانت المعانى المختلفة فى شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضرورى .

والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففُهِمَ منها المعنى صار حكمها حكم المشتركة ، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون حينئذ من جملة المتشابهات المنقولة . وكما أنها فى دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئياتها التى تشترك فيها بالسوية وقوعاً بالتواطؤ .

وليس ما يُظَنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هى التى تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء ، وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤا بسبب كون المعنى ذاتيا، بل بسبب كونه واحدا فى المعنى غير مختلف . وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتى، وقد توجد فيما هو عرضى من الخواص والأعراض العامة .

وكما أنَّ للاشياء المتكثرة اعتباراً بحسب الاتفاق فى الاسم الواحد ، فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف فى الاسم ؛ فإن الأشياء إذا تكثرت بالأسامى لم يَخْلُ إما أن يكون تكثرها مقارنا لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينةَ الأسماء، كقولهم: حجر و إنسان

(١) كما : + لو بخ ، ع ، ه ، ى || (٢) قد : ساقطة من عا ، م ، || (٣) من جهتين : ساقطة من ن || بأسود : بالأسود م || أسود : ساقطة من م ، ه || (٤) اختلافها : لاختلافها ع || (٥) معان : + كثيرة ه، ى || (٦) غير : الغير ه ، ى || (٧) إذا : إذ ب || استقرت : استعيرت ع || حكمها : حكمه م || المشتركة : المشتركات ع ، ى || (٨) عند : + فهم ه || (٩) كذلك : وكذلك عا || مشتركة : مشتركا ى ؛ + فيها بخ ، ه ، ى || (١٠) جزئياتها : الجزئيات ه || (١٦) وكما : كما س || للاشياء : الأشياء ب ، س || (١٧) إما : ساقطة من س || (١٨) لتكثر : لتكثره د || فتسمى : تسمى د || كقولهم : كقولنا ى .

وثور، وهذه هى التى تختلف بالأسامى وتختلف فى قول الجوهر الذى بحسب تلك الأسامى؛ وإمَّا أن يكون التكثر فى الأسامى ومفهوماتها واحدة ، كما يقال: عسل وأَرْى وشهد ، فإن مفهومات هذه كلها واحدة ، فتسمى أسماء مترادفة .

والتباين قد يقع على وجوه ، فيقع فى أشياء مختلفة الموضوعات ، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع فى شىء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات ؛ فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه ، والآخر من حيث هو له وصف ، كقولنا : سيف وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة ، والصارم يدل على حِدَّتها . ومن ذلك أن يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصفٍ خاص مثل الصارم والمهند ؛ فإن الصارم يدل على حدته والمهند على نسبته . ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف ، والآخر بسبب وصفٍ للوصف ، كقولك : ناطق وفصيح ؛ فإن الناطق يدل على وصف ، والفصيح يدل على وصف الوصف .

وفى جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة ، وهى التى هى من جهة ما ليس اسمها بواحدٍ ولا معناها واحدًا ، فهى متباينة، لكن من حيث أنَّ بين الاسمين والمعنيين مشاكلة مَّا لا تبلغ أن تجعلها اسما واحدا أو معنى واحدا ، فهى مشتقة . وليس هذا قسما خامسا يُحْوِج إلى أن يُشترط فى المتباينات من أنها هى التى تتباين فى جميع الوجوه ، فلا يكون فيها مشاركة فى لفظٍ ولا معنى ؛ فإن هذا تكلُّف ويُحْوِج إلى زيادة أقسام ؛ بل المشتقة من جملة المتباينة .

والمشتق له الاسم هو الذى لما كانت له نسبة ما ، أى نسبةٍ كانت إلى معنى من المعانى ، سواء كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة ، أو له كالمال ، أو موضوعا لعمل من أعماله كالحديد ، فأريد أن يُدَل على وجود هذه النسبة له بلفظٍ يَدُل على اللفظ الذى

(١) قول : أقوال ه ، ى || (٢) وإما : إما ى || (٣) فتسمى : وتسمى ى || (٤) والتباين : التباين د || فيقع : فيقع م ؛ ويقع س || (٦) والآخر: والآخر عا || (٧) ومن ذلك : وإما عا || (٨ — ٩) فإن الصارم ... والمهند : ساقطة من سا || (٩) والمهند : + يدل ه ، ى || ومن ذلك : وإما عا || (١٠) للوصف : الوصف ب ، ع ، ه || كقولك : كقولنا : ع || (١٣) واحدا : واحد ه ، ى || فهى : ساقطة من ب ، سا ، ع ، عا ، م || لكن : ولكن سا || مشاكلة : مشاركة هامش ه ، ى || (١٤) أو : و عا || (١٥) يشترط فى : يشرط فيه م || تتباين : تباين عا || جميع : ساقطة من ع || (١٦) لفظ : اللفظ د || (٢٠) أعماله : أعمال م .

لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه ، وليس مباينا له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفةً تدل بالاصطلاح اللغوى على النحو من التعلق الذى بينهما ، فقيل : فصيح أو متمول أو حداد ؛ أو زيدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقيل : نحوى وقرشى ؛ أو فُعل به فِعلٌ آخر يوجبه اصطلاح لغةٍ دون لغة . ومن شأن هذا اللفظ الذى للثانى أن يقال له إنه مشتقٌ من الأول ، أو منسوبٌ إليه ، كما لو كان مأخوذا بعينه ، لقيل منقول بالاشتباه ، كما لو لم يُسَمَّ مَنْ فيه العدلُ عادلا بل سُمِّى عدلا أيضا ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقا ومنسوبا ، بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولا من الأول إلى الثانى لا مشتقا .

والمشتق يحتاج إلى اسمٍ موضوعٍ لمعنى ، وإلى شىءٍ آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركةٍ لاسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغييرٍ مّا يلحقه .

ولمفرِّقٍ أن يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوبَ ما يدل بإلحاق لفظة النسبة بلفظ الشىء ، كالهندى ؛ ويجعل المشتق ما يدل بتغييرٍ يلحق اللفظ كالمهند . ولليونانية فى الأمرين اصطلاح آخر .

---

(١) معنى : ساقطة من عا || (٢) وليس : ولا ى || من : على هـ ، ى || فلا : ولا سا || اللفظين : لفظتين عا ؛ لفظين م || (٣) تدل : ساقطة من س || (٤) زيدت : يزاد د ، م ، ن ، هـ ، ى || (٥) يوجبه : يوجه سا || (٦) إنه : ساقطة من سا || منقول : مقول م ، هـ ، ى ؛ مقوله د || (٧) من : الموجود س ، ع ، هـ ، ى || سمى : يسمى ب || لم : فلم هـ ، ى || (١٠) شىء : اسم د ، ن || (١١) لاسم : الاسم م || تغيير : تغير د || (١٢) يدل : يدخل ى || لفظة : لفظ د ، ن ، ى || (١٣) بلفظ : بلفظة م ، هـ ، ى || المشتق : للشتق هـ || بتغيير : من تغيير عا ؛ من جهة تغيير ى ؛ بتعيين هـ ، ن ؛ بتعين م .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال و يوجد فى موضوع أو لا يوجد

أقول أولا إنه ربما أوْجَب استقصاءُ النظر عدولا عن المشهور ؛ فإذا قرع سمعك ذلك فظن خيراً ولا تنقبض بسبب ورود مالم تألفه عليك. واعلم أن العاقل لا يحيد عن المشهور ما وجد عنه محيصا . و بعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنه إما أن يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائما ، ثم إن الصفة التى يوصف بها تلحقه خارجةً عنه لحوقَ عارضٍ أو لازمٍ ؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التى يوصف بها ليست تلحقه لحوق أمرٍ خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءا من ذاته ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو جزء من وجوده ؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقة لا لنفس ذاته ، بل لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول .

مثال الأول قولك : الإنسان أبيض أو ضحاك .

ومثال الثانى قولك : الإنسان حيوان ؛ فإن الإنسان طبيعة متحصلة لا تحتاج إلى ما يقومها، بعد ما هو إنسان . وإن أشكل عليك هذا نخذ مكانه زيدا ؛ ومع ذلك ، فإن الحيوان جزء من ماهيته .

---

(٣) بيان : ساقطة من ب ، س || أو لا يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولا يوجد : ولا يوجد ب ، س ، م || و يوجد فى موضوع أو لا يوجد : و يوجب الموضع أو لا يوجبه ى || (٤) عن : على م || (٥) تألفه عليك : يألفه قلبك م ، ى || (٦) الموصوف : ساقطة من ه || (٧) قد : + أخذ بحيث د ا || (٨) أخذ : واحد م || (١٠) والصفة : بل دا ، ع ، ه ، ى || (١٠ — ١١) والصفة . . . بعد : ساقطة من سا || (١١) هو : + فى ع || (١٤) الإنسان : للانسان م ، ى || (١٥) الإنسان حيوان : حيوان م ، ى || طبيعة : طبيعته عا .

ومثال الثالث الهيولى والصورة، فإن الصورة صفة للهيولى خارجة عن ذاتها تتقرر بها ذاتها قائمةً بالفعل ، ولولاها لاستحال وجودها ، لا على أن الصورة لازمة بعد التقوم ، بل مقومة مثبتة ، وليست مع ذلك جزءا من الهيولى . وقد فَهِمْتَ الفصلَ بين هذين .

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان ؛ فإن الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصّل لا يكون بعده إلا العوارض واللواحق الخارجة ، بل يحتاج إلى أمور خارجة فَصْلية تلحقه وتقوِّمه ، والجوهر مع ذلك جزءٌ من ماهيته ، أى جزءُ حَدِّه .

ومثال الخامس الهيولى إذا وصفت بالبياض أو السواد أو التحيز وما أشبه ذلك، وكذلك الجسم المطلق إذا وُصِف بأنه مستعد للحركة والسكون فى الأين وغير ذلك ؛ فإن الهيولى غير متقررة الوجود بنفسها ، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود فى نفسه . وهذه الأحوال ليست مما تقرر هذه أو ذاك، وإن كانت تلزم من بعد كل ما يتقرر بما تقرره أو تتبعه وتلحقه. فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقةً من خارج لتقوِّمه ، بل كان الموصوف متقوما فى ذاته أو غير متقوم ، فإنه يسمى موضوعا لتلك الصفة ؛ فلا تكون الهيولى موضوعةً للشئ الذى يسمى صورة ؛ لأنها صفة خارجية مقوِّمة للهيولى شيئا بالفعل ؛ ويكون الإنسان موضوعا للحيوان ، لأن الحيوان ليس لاحقا له من الخارج ، وإن كان يقومه ، بل هو جزء وجوده ؛ ويكون الجسم موضوعا للبياض ، لأنه وإن لم يتقوم بعد ، فليس يتقوم إذا تقوم بالبياض ، بل إنما يتقوم بأشياء أخرى ؛ فهو إذا قيس إلى البياض يكون قد تقوم دونه ؛ ويكون البياض موضوعا للون ، لأنه ليس يتقوم به على أنه من خارج ؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شئ إلى الخارج المقوم

(١) للهيولى : الهيولى سا || (٢) بالفعل : بالفصل هـ || التقوم : التقويم م || (٣) مثبتة : ومثبتة د ، ع || فهمت : علمت هـ || (٤) للجسم : المحمول على الجسم والجسم د ، ن || (٥) الخارجة : الخارجية عا || خارجة : ساقطة من ع ، عا ، م ، ى || (٧) أو التحيز : والتحيز د || (٨) وصف : وصفت ب ، هـ || فى الأين : والأين هـ || الهيولى : الأولى دا || (٩) غير متقرر الوجود : ساقطة من هـ || (١٠) من : ساقطة من ب ، س || كل : ساقطة من ع ، عا ، ى || (١٢) متقوم : متقدم م ، ى || (١٣) صورة : صفة م || (١٤) الخارج : خارج ب ، عا ، هـ || يقومه : يقدمه م ، ى .

موضوعا، سواء كانت الصفة مقومةً وليست خارجة، أو كانت خارجة وليست مقومة. فيجب أن تفهم من الموضوع ههنا هــذا ، وإن كان قد يستعمل فى مواضع أخرى استعمالات غيره .

وفى هذا التفصيل فوايد : أحدها الشعور بهذا الاختلاف ؛ والثانى ليكون الموضوع المستعمل فى نسبتى "فى" و "على" المذكورين بعد معنى كالجامع ، ثم تفصل النسبة إليهما، أعنى إلى نسبة "فى" وإلى نسبة "على" ، وأن يكون بين العرض والصورة فرق، وأن يحتاج إلى أن يقال إن شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا ؛ وهذه أشياء ستعرفها عن قريب ، وتعرف ما فى إغفال هذا الأصل الذى أعطيناك من الخلل .

فنقول: إن الأمر الذى ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين: فإنه إمّا أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحيوان الذى يمكن أن يقال إن الإنسان هو ، حين يقال إن الإنسان حيوان ، ومثل هذا ، فهو المحمول على الشىء والمحمول على الموضوع ؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو ، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض الذى لا يمكن أن يقال لموضوعه ، إذا فرض ثوبا أو خشبة ، إنه هو ، فلا يقال البتة إن الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع ، فإما أن يقال : إن الثوب ذو بياض، أو يقال : إن الثوب مبيض أو أبيض . وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على الموضوع كما هو ، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا من لفظه ، أو مؤلفا من لفظه ولفظ النسبة ، أو يكون حمله بالاشتراك فى الاسم لا فى المعنى ؛ ولكن مثل هذا ، وإن لم يكن محمولا على الموضوع ، فهو لا محالة يكون موجودا فيه . والموضوع ، لما يحمل عليه إذا اعتبر مأخوذا بنفسه ، من غير إلحاق سُوِرٍ به ، فإنه لا يخلو إما أن يكون كليا أو جزئيا

---

(٤) أحدها : إحداها ه || والثانى : والثانية ه || للموضوع : الموضوع عا || نسبتى : نسبة سا || (٥) المذكورين : المذكورتين د ، ن || (٦) أعنى : ساقطة من عا ، ه || يكون : ساقطة من سا || (٨) ما : ساقطة من د || (١١) الإنسان : + هو د ، ى || فهو : هو م || (١٢) إنه هو بل يقال إن : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٣) أو خشبة : وخشبة ، سا ، ن || (١٤) ولأنه : وأنه ه || (١٥) أبيض : أسود ن || (١٦) لفظا مشتقا : هو لفظ مشتق ى ؛ لفظ مشتق عا || مؤلفا : هو مؤلف عا ؛ مؤلف ى || (١٧) بالاشتراك ... المعنى : فى الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ى || (١٧) فى الاسم : ساقطة من ن .

فإن كان جزئيا فالمحمول عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ، فإن كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئى غيره؛ فإن الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر. وإذا كان كذلك لم يكن هو فى الحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيدا هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو، اللهم إلا أن تعنى بابن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كليا. فإن خصصته به، لم يكن ابن عمرو إلا هذا، وهذا هو زيد. وكذلك لو قلت هذا الأبيض هو هذا الكاتب، فإنما تشير إلى موضوع واحد؛ وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر، وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب، أعنى المطلقين؛ وأما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الإنسان. وإن أخذت أحدهما، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية، وأخذت الآخر بإزائه كذلك أيضا، لم يحمل أحدهما على الآخر؛ فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان، هو هذا الكاتب ؛ ولا هذا الكاتب، من حيث هو هذا الكاتب، هو هذا الإنسان؛ أعنى من حيث الاعتباران المختلفان ، إذا وجهت الالتفات فى كل واحد منهما إلى اعتباره الواحد مجردا بشرط أن لا تلتفت إلى شئ آخر. ثم الاعتباران متباينان ؛ ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ؛ بل أحدهما مسلوب عن الآخر؛ ولا حمل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعا للآخر ولا مقولا عليه، أى بالإيجاب. وأما إن كان الموضوع كليا ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كليا؛ فإن طبيعة الكلى لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئى ، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق فى طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يلزمه أن يكون كليا ؛ هذا إن كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه ، وإن لم يُجْعَل كذلك ، بل جُعِل

---

(٢) وإذا : فإذا سا || (٣) تقول : يقال عا || (٤) ابن : ساقطة من سا
(٨) المطلقين : المطلقتين د ، سا || وأما : فأما عا || الكاتب : ساقطة من عا || الإنسان : + الكاتب عا
(١٠) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من س ، م (١١ — ١٢) الاعتباران المختلفان : الاعتبارين المختلفين ب || (١٢) المختلفان : + فى وجهه م || إذا : وإذا سا || اعتباره الواحد : اعتبار واحد دا، ع ، ه ، ى || مجردا بشرط : مجرد الشرط م || (١٤) من حيث هو هذا الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م (١٥) حمل : + بينهما دا || مقولا : محمولا ى || بالإيجاب : بإيجاب ى || (١٧) سور : السور عا، م ، ن ه || الجزئى : + به عا || (١٨) تستحق : مستحقة ع ، ه، ى || (١٩) وإذا : وإذ عا || فيكون كل : فكل ع ، ى || (٢٠) إن : إذا ع .

كونه على موضوع دالا على أنه مقول على كثيرين ، كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم ، وكان فى ترك اللفظ المشهور، وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لافائدة فيه ؛ وكان تصيير الأمور ، التى تنسب إلى أمور موضوعة لها على قسمين : أمور تقال على موضوعاتها ، وأمور توجد فى موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه لفظ الموضوع فى موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين. وهذا شطط وفضل ؛ بل الأحرى أن نسلك السبيل الذى سلكناه . وليس ولا فى واحد من السبيلين ضرورة ؛ ولو قيل كلى وجزئى لكان فيه كفاية .

فإذ قد تكلف هذا التكلف ، فبالحرى أن نجعل له وجها مفيدا على ما أوردناه فنقول الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلى ، وكل كلى فإنه محمول على موضوع ضرورةً ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلى هذا القول ؛ وكل موجود فى موضوع فهو الذى يقال له عرض ؛ و إذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود فى موضوع ؛ فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولا يلزمنا فى هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم مالزم فى الجهة الأخرى التى للكلى ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها ماقيل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التى كانت تلزم . وذلك لأن الفائدة فى استعمال لفظ الموجود فى موضوع اسما مرادفا للعرض أو قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذى فى إيراده غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزءٍ جزءٍ منه .

وأما الكلى فإنما يشرح اسمه قولك : "المقول على كثيرين"؛ والمقول على موضوع اسم له معنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجهة التى أومأنا إليها . وأما الموجود فى موضوع

---

(٢) لفظ الكلية : لفظة الكلية سا ، ه ، ى ؛ لفظة الكلى م || ولفظ : ولفظة ه || اختراع : اختلاف ه || (٥) وهذا : فهذا سا || (٦) الأحرى : بالأحرى عا || فى : ساقطة من د ، ن || (٧) لكان : كان ب ، س || (٨) فإذ قد : فإذا ع ، ه ، ى || أوردناه : + لك ه ، ى || (٩) الآن : ساقطة من عا ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ى || (١٠) بقوة : قوة سا ، م ، ه ، ى || (١١) كذلك : ساقطة من د || (١٢) المنوطة : المفرطة ع ؛ المتوسطة ه || (١٣ — ١٥) وذلك . . تلزم : ساقطة من س || (١٣) لأن : أن ب || (١٤) بقيت : فبقيت ه || (١٧) يشرح : شرح س || (١٨) والمقول . . . كثيرين : ساقطة من م .

فهو قول مرادف لاسم العرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشئ وجود فى موضوع ويكون المعنى الموجود فى الموضوع ما نقرره بعد. وإذ تقرر هذا فنقول: إن ما ليس من الأشياء مقولا على موضوع هو الجزئى، وبالعكس؛ وما ليس بموجود فى موضوع فهو الذى نسميه الجوهر.

ثم إن قوما اشترطوا فى المقول على الموضوع أن يكون ذاتيا مقوما للماهية، وفى الموجود فى الموضوع أن يكون عرضيا، إذ كان العرض عندهم والعرضى شيئا واحدا، وإن كان كثيرا ما يختلفان؛ فلم يخطر لهم فى هذا المكان كثرة اختلافهما ببال.

فهؤلاء حكموا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشىء الأبيض لم يكن مقولا على موضوع، بل موجودا فى موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض موجود فى موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض عرض؛ بل جاوزوا هذا إلى أن قالوا: إن الكلى هو المقوم لماهية الشىء؛ فكأن غيره ليس بكلى. فلنورد لفظ بعض مقدميهم فى تصحيح هذا المعنى، ولندل على الفضيحة التى فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه. قال: وإنما قلت إن الكلى هو الذى يحمل على جزئياته عن طريق "ما الشىء"، وهو الذى يقال على موضوع، لأنه قد يحمل على الموضوع أشياء على غير هذه الجهة؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشى، فنقول: إن زيدا يمشى؛ لكن معنى يمشى ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلى وزيد جزئيه؛ لأنه ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو؛ لأنه إن سأل سائل: ما هو زيد، فأجابه المسؤول: بأنه يمشى، كان جوابه له خطأ وكذبا؛ لأن معنى يمشى ليس يدل على ماهية زيد، بل إنما هو فعل من أفعاله. فانظر إلى هذا المنطقى جعل مطلوبه ودعواه أن الكلى هو الذى يُحمل على جزئياته من طريق ما الشىء، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى فجعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق "ما الشىء" لا يكون كليا؛ وهذا عكس النقيض للمطلوب. ولو كان بيّناً أو مسلماً لكان الأول لازما عن كثب. ثم نصّ المسألة فى جزئى، وهو أنه يمشى وترك الماشى، لأن هذه المغالطة كانت تظهر فى الماشى أكثر، إذ كان الماشى اسما، وكان يمشى فعلا.

---

(٢) الموجود : الوجود ن || بعد : من بعد ى || وإذ : وإذا ب ، س || ماليس : ساقطة من سا
(٣) هو : فهو ع || وما : ما سا ، عا ، م || (٤) فى : ساقطة من د || (٧) هذا : ساقطة من س
(٨) موجود . . . الأبيض : ساقطة من ى || (٩) فكأن : وكان سا ، ع ، عا ، ه ، ى ||
(١٠) مقدميهم : + يعنى متى عا || ولندل : لندل س || (١١) قال : قالوا عا || هو الذى : ساقطة من س ||
(١٤) جزئيه : جزئى ى || (١٧) زيد : ناقصة من ن || المنطقى : + كيف ه ||
(٢٠) عن كثب : ساقطة من ى || (٢١) تظهر : تنظر دا || ويجب : بل يجب ه ، ى .

ويجب أن لا نضايق فى هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أنْ يبين أنَّ " يمشى " ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى فى بيان أنَّ هذا ليس كليا ، فقال : لأن " يمشى " لايدل على ماهيته ، وكل مالا يكون مقولا فى ماهية الشىء فلايكون كليا ، وهـذا هو الأمر الذى انصرف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء فى الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات أن تأخذ أشياء هى ملزومات المطلوب، إذ كانت أعرف ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ هذه المقدمة فى هذا الموضع على أنها بينة، أو تتبين أولا ثم يتبين منها المطلوب . فإن كانت بينة بنفسها ، فلا يحتاج إلى تكلف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال : لمـا كان ما لا يكون مقولا فى ماهية الشىء لا يكون كليا ، فكلُّ كلى مقولٌ فى جواب ما هو . ثم دعوى أنها بينة وأبين من أن كل كلى مقولٌ فى جواب ما هو دعوى بعيدةٌ عن العقول ؛ فإن من يقول : ليس كل كلى مقولا فى جواب ما هو ، يقول مع ذلك : ليس كل ما ليس مقولا فى جواب ما هو فليس بكلى؛ وإن كان يحتاج إلى أن تبين هى ليبين منها المطلوب، فلم أخذت نفسها جزء القياس الذى يبينها ليتبين بها المطلوب؟ ثم هل لإدخال " يمشى " ههنا فائدة إلا أن يجعل ذلك مكان المحمولات على الشىء التى ليست كليـة ؟ فتبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كلية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية ؟

وقد أومأ فى هـذا الفصل إلى شىء ولم يفصح به ، وهو أشبه ما قاله فيما يخيل ؛ وهو أن " يمشى " ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئى " يمشى " . فإن قوله : لأن زيدا

---

(٢) كليا : + أن يمشى ه || (٣) مقولا فى : مقولا على ع || فلا : ولا سا ع || (٦) أن : بأن م || ملزومات : ملزمات ب ، دا ، م ؛ ملتزمات د ، ن || إذ : إذا سا ، م ، ن || (٨) يؤخذ : يوجد ب ، س ؛ تأخذ د || هذا : هذه عا ، م ، ه ، ى || (٩) مقول : ساقطة من ع (١١) العقول : القبول ع || ما هو يقول . . . جواب : ساقطة من ع || يقول مع : مقولا فى سا || ليس كل : وليس كل ه || (١٢) هى : ساقطة من عا || (١٣) منها : منه سا ، ع ، عا ، م || بها : به سا ، عا ، م || (١٤) التى : الذى سا || (١٥) يكون : يبين د ، ع ، عا ، ه ؛ يكون يتبين س ، سا || يؤخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : بأن ب ، س || ليست : لاتكون د ، ن || (١٧) أومأ : أومأنا سا ، عا ، ن ، ه || فيما يخيل : بما تخيل عا ، م ، ه .

ليس جزئى " يمشى " هو مما يسبق إلى الذهن قبوله ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيداً شخصٌ من نوع الإنسان ، والشخص جزئى للنوع ، فيسبق إلى الظن أنه جزئى للنوع ، ليس جزئيا لغيره ؛ كأن الشيء لا يجوز أن يكون جزئى شيئين .

لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئى كذا ، فنقول : إن قولنا كذا جزئى كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا ، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئى به وحده ، فيكون كذا صفةً له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئى ذلك الوصف . وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحدّ واحدٍ ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير اشتقاق ، فهو أعم فى الوقوع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيدا أخص من " يمشى " و" يمشى " أعم من زيد . فإن زيدا لا يقال إلا على واحد ، و" يمشى " يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ؛ فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التى يحمل عليها " يمشى " . وإنما نعنى بالجزئى هذا .

وأما أن المحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمرا يحمل عليه فى ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض كلية ؛ ولها ، من حيث هى خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها ؛ فإن الضحاك بالقياس إلى هذا الضحاك ، من حيث هو هذا الضحاك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت ، بل هو خاصة للإنسان . وجزئيات الضحاك ، من حيث هو خاصة ، هى أشخاص الإنسان . وأشخاص الناس ، من حيث هى أناس ، فلا تتقوم بالضحاك ؛ فإنه غير داخل فى ماهيتها ؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته ، ومع ذلك فهو كلى مقول على كثيرين هى جزئياته ، من حيث هو خاصة .

---

(١) مما يسبق : مما سبق د ، س || قد سبق : قد يسبق سا ، ن || (٣) كأن : فإن ى || (٤) يجب : + علينا بخ || فنقول إن : + معنى ه || قولنا : + إن عا || (٥) معناه : ساقطة من ه || (٦ — ٧) فإذا كان . . . ذلك الوصف : ساقطة من ن || (٦) مما : + لا دا ، ع ، ى || (٨) سبيل : ساقطة من سا || (٩) فى الوقوع : بالوقوع ب ، د ، س ، ى || (١١) فيكون : ويكون سا ، عا ، م ، ن || (١٤) للصفة : الصفة عا || (١٥) من حيث : لا من حيث دا ؛ إلا من حيث م || غريبة عنها : عرضية عا || (١٦) نوع ومقوم : نوعا ومقوما د ، ع || (١٩) ماهيتها : ماهياتها دا || ماهيته : ماهيتها عا ، ن || (٢٠) من : ومن ن .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و" يمشى " لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع ، بل هو عرض ، لم يخل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرضى وعلى العرض الحقيقى باشتراك بحت ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولا يكون مقولا بالاشتراك .

فإن كان مقولا باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التى يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلى وجزئى وجوهر وعرض ، الذى بأحد المعنيين ، وجوهر وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهرى والعرضى ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لهم فى هـذا الباب ؛ أعنى قد استعمل هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة. لست أعنى أن أول من علمنا هذا أدخل شيئا من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ ، فليدلَّ على هذا المعنى ؛ لكنهم اتفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جميعا ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يحمل عليه حده . ثم إذا قلنا لزيد إنه يمشى وإنه أبيض، وطلبنا حد " يمشى "وهو أنه شىء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قَدَم واعتماد على أخرى، وطلبنا حد الأبيض وهو شىء ملون بلون مُفَرِّق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيدا كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتماد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فمن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن تتذكر ههنا ما قيل فى المشاركات والمباينات. المتفق منهم على تسليمها إن الخمسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضا تحمل بتواطؤ ، فتعلم أنهم سريعا ما ينسون ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن المشاركة فى الحدّ هو أن يكون الحد ليس محمولا فقط ، بل أن يكون

---

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب ، س || (٣) بحت : بحيث م || (٥) حينئذ : ساقطة من عا ، ن || وجوهر : وجواهر ن || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولست ى || (١٠) الاسم : الرسم سا || (١٠) يشاركه : شاركه عا ، د || (١١) وإنه : أو إنه سا ، عا ، ن ، ه || (١١ — ١٢) وطلبنا . . أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلاهما ى || (١٤) له : إنه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) على : وعلى ه || تسليمها : + من ى || (١٨) وإن : فإن عا || أيضا : + إنما دا .

حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع فى الحدود بل فى الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضا فإن الأشخاص لا حدود لها . فكيف تشارك الأجناس فى الحدود . فإن تكلفوا شططا آخر وقالوا : إن المشاركة فى الحد هى أن يكون ما هو حد لأحدهما إما حدا للآخر أو جزء حد للآخر، فيكذبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصة فى أن الجنس والخاصة تحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وبالاسم وبالحد؛ وقد أقروا كلهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة فى الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهومٌ للاسم وحدٌّ أو رسمٌ له يحمل على الشىء الذى يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشىء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حدا له .

فبهذه الأشياء يتبين أنهم أغفلوا إغفالا كثيرا . ويتبين أن السبب فى ذلك ظنهم أن العرض، الذى هو أحد الخمسة ، هو العرض الذى نتكلم فيه فى هذا الكتاب . بل قد يتبين بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلى ؛ والمعنى الخاص جزئى ؛ وأن العرض الذى يقابل الجوهر هو الذى سنحده ؛ وأن الأمور : إما مقولة له على موضوع ، غير موجودة فى موضوع ، وهى كليات أشياء هى جواهر ؛ فلأنها كليات، فهى تقال " على " ؛ ولأنها جواهر، فلا توجد " فى " ؛ وإما موجودة فى موضوع غير مقولة على موضوع وهى جزئيات الأعراض، فإنها، لأنها أعراض، موجودة " فى " ، ولأنها جزئية، ليست " على " ؛ وإما مقولة على موضوع، موجودة فى موضوع، وهى كليات الأعراض، فإنها، بالقياس إلى جزئياتها ، كالبياض الكلى بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهى موجودة فى موضوع ؛ وإما لا مقولة "على" ولا موجودة "فى"، وهى جزئيات الجواهر، كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس؛ ولأنها جواهر، ليست موجودة فى موضوع؛ ولأنها جزئية، ليست مقولة على موضوع .

(١) فقط : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٢) ليست حدودا : ساقطة من سا || (٣) هى : هو ب || (٤) حد للآخر: ساقطة من م || (٥) فى أن : فى م || (٦) بهذا : بذلك ن || (٧ — ٨) وحد أو رسم : وحدا ورسما ب ؛ حدا ورسما ه || (١٠) فبهذه : فهذه دا || (١٠) ويتبين : ويبين سا ، م || (١٣) وأن : وأما س ، ى || (١٥) كليات : كلية سا ، عا ، م ، ن ، ى || فهى : وهى م || فلا توجد : ساقطة من س || (١٦) فإنها : ساقطة من ن || (٢٠) وهى : فهى عا ، ه || (٢١) ولأنها : فلأنها سا ، م ، ن ، ه ، ى .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

فى شرح حد العرض وهو أنه موجود فى موضوع

فلنبين الآن معنى قولنا الموجود فى موضوع. فقد رسم أنه: "الموجود فى شىء لا بجزء منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود فى شىء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالاشتباه. وليس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطىء، ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعنى إذا قيس إلى جميعها؛ ولا هـذا البيان المبنى عليه بيان حَدِّىٌّ ولا رسمٌ حقيقى؛ بل هو نوع من البيان المحالِ به على الاسم، كما يبين اسمٌ باسمٍ أشهر وأعرف .

وماخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لهـا إنها فى شىء؛ فيريد الآتى بهذا البيان أن يقول: إن هذا العرض هو الكائن فى الموضوع وإن كونه فى الموضوع ليس كذا من الكون فى شىء ولا كذا حتى يزول الاشتراك فى الاسم؛ فيبقى معنى واحد ينبه عليه بالمثال، بعد أن أزيلت الشبهة التى من اشتراك الاسم. فإن إزالة الشُّبَهِ باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين: أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم، أو يؤتى باسم؛ والثانى أن تنفى المعـانى الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقى، لا من ذاته، ولكن بسلب ما ليس له. فقوله: "الموجود فى شىء" يفرق بين حال العرض وبين حال الكل

---

(٣) موجود: الموجود ى || (٤) لا: ساقطة من م || (٤ — ٥) لا بجزء . . شىء: ساقطة من د || (٥) الموجود: موجود ع، م، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك: ساقطة من ع || على جميع: فى جميع سا، عا، م، ن || (٨) جميعها: مجموعها س || ولا: ولأن د || رسم: رسمى د، دا، ع، ن، ى || (٩) به: فيه د || باسم: اسم د || أشهر: + منه ى || (١٠) إنها: + هى سا || (١١) وإن كونه فى الموضوع: ساقطة من سا || (١٣) فإن . . . الاسم: ساقطة من ب، س || الشبه: الشبهة ن || (١٤) المراد: + به ع || بالاسم: به بخ || (١٥) تنفى: تبقى د، تبقا م || (١٦) بسلب: بسبب بخ، د، س، عا، م || ليس: + هو ى || له: + هو ع .

فى الأجزاء ؛ فإنّ للكل صورة تمامية لا توجد قائمة بنفسها ، ولكن فى أجزائها بجملتها ، لا فى واحدٍ واحدٍ منها ، فإن العَشْرية كليةَ ما ولا توجد حاصلةً فى واحدٍ واحدٍ ، بل فى الأجزاء كلها ؛ فإنها ، إذا توافت واجتمعت ، حصلت حينئذ صورة العشرية . ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الأولى . فإذا قيل "الموجود فى شيء" فقد زالت مشابهة العرض للكلية .

ولقائل أن يقول: إن الإضافات كالمماسة وكالمؤاخاة وغير ذلك إنما توجد فى شيئين لا فى شيء واحد ، فيكون جوابه ما نقوله فى موضعه من تعريفنا المضاف .

ولقائل أن يقول: إن الزمان عندكم عرض وليس فى شيء، فيكون جوابه : إنه فى شيء، وبيانه فى العلم الطبيعى .

ولقائل أن يقول : إن المكان أيضا عرض وليس فى المتمكن ، فيكون جوابه : إنه فى شيء آخر ، وبيانه أيضا فى العلم الطبيعى . فإن المنطق لا يفى ببيان ذلك ؛ بل يجب أن ينبه حتى لا يحسب أن هذه المقدمة ، وهى أن الزمان ليس فى شيء ، مسلمة ؛ وكذلك غيرها .

ولقائل أن يقول : إن الكل ، وإن كان قد يكون جوهرا ، فإنَّ الكليَّةَ هى فى أشياء وهى عرض ؛ لأن الكلية ، وهى مثل العَشْرية وغيرها ، لا تعدّ عندكم جواهر ، بل هى أعراض ، وليس وجودها فى شيء واحد ؛ فيقال : إنه ليس يمنع أن يكون الموضوع الأول للعرض مؤلفاً من أشياء كثيرة تكون بجملتها قد صارت موضوعا للعرض ؛ وتكون تلك الجملة هى الموضوع لذلك العرض ، من حيث هو جملة، وتكون، من حيث هى جملة ، شيئا واحدا . فإن كانت الكلية عرضا ولها موضوع ، فالموضوع الذى يحملها

---

(١) للكل : الكلسا ، ع ، عا ، م ، ن ‖ (٢) واحد واحد : واحد هـ ‖ ما : ساقطة من عا ‖ ولا : لا ع ‖ واحد واحد : واحد عا ‖ (٣) توافت : توافقت دا ‖ (٤) قيل : مثل س ‖ (٦) كالمؤاخاة : المؤاخاة عا ‖ (٧) تعريفنا : تعريف ع ‖ (٨) فيكون جوابه : جوابه ب ، س ‖ (١٠) فيكون جوابه : فنقول عا ؛ فيكون أيضا جوابه ن ‖ (١٢) مسلمة : مسلم د ، دا ، ع (١٤) قد : أن ع ‖ (١٦) وليس : ثم ليس ع ، هـ ، ى ‖ (١٧) موضوعا : ساقطة من س ‖ (١٨) هى : هو هـ ‖ هو : هى ع ، ن ‖ (١٨ — ١٩) وتكون، ... جملة : ساقطة من د ‖ (١٩) يحملها : يحمله سا ، ع ، عا ، م .

ليس موضوعا لها ، من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها يحمل ذلك العرض ، بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها ، وإنما يمنع من أن يكون العرض فى أشياء على أن يكون الواحد منه عرضا فى كل واحد منها .

فإن قال قائل : فلِم لم يكن جوابكم فى وجود الكل فى الأجزاء هذا الجواب ؟ ولِمَ احتجتم أن تفصلوا بين العرض و بين الكل بأن الكل فى أشياء ، إذ ليس الكل فى واحدٍ واحدٍ منها ، بل فى الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هى جملة ؟ فنقول : إن الكل ليس يجوز أن يقال إنه فى جملة الأجزاء ، لأنه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئا دون الكل ؛ فكيف يكون الكل فى نفسه ؟ وأما الكلية فهى التى يقال فيها ذلك ، وهى حال هذه الجملة ، من حيث هى جملة . و بالحقيقة فإن قول القائل "إن الكل فى الأجزاء" قول مجازى ، ومعناه أن وجود الكلية التى بها الكل هو ما هو فى الأجزاء ، كأن الأجزاء أشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل ، وتلك الهيئة هى الكلية ، وتلك الهيئة عرض جامع ، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد ، فيكون بالعرض ما يقال للكل إنه فى الأجزاء ، أى كليته فى الأجزاء وقوامه فى الأجزاء . و بالحرى أن لا تحتاج أن تشتغل بهذا الفرق كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس فى بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة و بين المجازى .

وفى أمثال هذه المواضع فقد يحسن أن تعرف الفرق أيضا بين الحقيقى و بين المجازى الذى ربما لم تعرف فى بادئ الأمر أنه مجازى . و يشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شىء فى أمر هذا الفرق ، بل اخترعه المتكلفون . فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه فى أمر ، فإنما يقال إنه فى أشياء ؛ وإن كان هو بالحقيقة لا فى شىء ولا فى أشياء منها .

(١) منها : منه ع ؛ منهما م || (٤) فلِم : فلو د || (٦) منها : منهما ع || (٧) فلا : ولا ع || (١٠) أن : ساقطة من عا || هو فى : هى فى ه || (١٠ — ١١) كأن الأجزاء : كالأجزاء س ، ا (١١ — ١٢) وتلك الهيئة عرض : وتلك عرض س || (١٢) للكل : ساقطة من د ، ا (١٣) تحتاج : + إلى ه ، ى ؛ + فى دا || (١٥) فقد : وقد د ؛ قد ن ، ه || (١٦) ربما : إنما س || ويشبه : بل يشبه بخ ، س || حاجة : + ضرورية ه || (١٨) الراسم : الرسم ن || فى : من ، ه ، ى || (١٩) الوجه المتكلف : وجه التكلف م ؛ الوجه للتكلف ه || هو أنه : وهو س ؛ ساقطة من ع || (٢٠) هو : ساقطة من س ، سا || ولا فى أشياء : ولا أشياء ع ، عا ، ن ، ه .

وأما العرضُ فإنما هو عرضٌ ، لأنه فى شىء ؛ فإن اتفق أن كان بوجهٍ مّا فى أشياء ، فليس هو عرضا من أجل ذلك ، بل من أجل أنه فى شىء ، إما مجموعها أو غير ذلك .

وأما الكل فإن كونه كلا إنما هو بحسب ما يقال مجازا إنه فى أشياء لا فى شىء .

فهذا وجه بيان هذا الفرق. وما أراه يحتاج إليه ؛ وإن احتيج إلى ذلك ، كان فرقا أيضا بين وجود العرض فى الموضوع، وبين وجود الجنس فى الأنواع، من حيث العموم، ووجودِ النوع فى الأشخـاص ؛ وبالجملة بينه وبين وجود الكلى فى الجزئيات ، من حيث هو كلى .

وإذا عنينا بقولنا "الموجود فى شىء" ، أى فى شىء متحصل القوام بنفسه، قد تمت شيئيته دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقومه ما يحـله ، كان فرقا بين حال العرض فى الموضوع وحال الصورة فى المـادة ؛ فإن الصورة هى الأمر الذى يجعل محله موجودا بالفعل ؛ ومحله ليس بنفسه شيئا بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : "لا كجزء منه" يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء فى الكل وبين وجود طبيعة الجنس فى طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع فى عمومية الجنس ، من حيث هما عامان ؛ وبالجملة يفرق بين حال العرض فى الموضوع وبين حال الجزئى فى الكلى الذى من هـذه الجهة يقال للجزئى إنه فى الكلى ؛ وكذلك يفرق بينه وبين وجود المـادة فى المركب والصورة فى المركب .

وقوله : "ولا يمكن قوامه مفارقا له" يفرق بين كون العرض فى موضوعه وكون الشىء فى الزمان ؛ لأن الشىء فى أى زمان فَرَضْتَهَ يمكنك أن تجعله مفارقا له إلى زمان آخر ، ولا كذلك حال العرض فى موضوعه .

---

(١) فإنما : وإنما م ، ن ، ى (٢) بل : ساقطة من س || من أجل : لأجل ه ، ى || (٤) إليه وإن احتيج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || (٥) العرض ... وجود : ساقطة من ن || فى الموضوع : ساقطة من ى || (٦) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، سا ، ن || (٨) بقولنا : بقوله ى || قد : فقد ع ، ن ؛ وقد ه || (٩) دون ... دونها : ساقطة من عا || فيه : فيها ع || أو يتم دونها : ساقطة من د ، سا ، ن || (١٣) عمومية : طبيعية د ، ن || (١٤) عامان : عامتان ع || (١٧) مفارقا له : من دون ماهو فيه ص ٢٨ .

وكذلك الشيء في المكان ؛ فإن كونه في المكان لا يوجب أن يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكانَ ؛ بل إنْ كان ولابد، فلسبب آخر . وكون العرض في موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

وكذلك كون الشيء في الغـاية ؛ فإنَّ كون الشيء في الغاية قد يفارق الغاية ، كالإنسان في السعادة ، والبدن في الصحة ، والسايس في السياسة .

وكذلك كون الجوهر في العرض ؛ فإنَّ الجوهرَ يفارق العرض ويصح له دونه قوام .

وكذلك المـادة ، من حيث لها معنى المـادة ، لايمتنع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى .

وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر . على أنَّ في مثل هذا نظراً ليس يفى به المنطق .

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، ولنذكرها ولنحلها حلا . من ذلك أن الشيء يقال إنه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ، ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض المطلق . وبعض الأجسام لايصح لها أن توجد إلا في المكان الذى هي فيه وليست أعراضا ، كالقمر في فلكه . وبعض المواد لاتفارق الصورة التي لها إلى أخرى كمادة الفلك ، وليست أعراضا . ولا شيءَ من الصورة يصح أن يفارق المـادة .

وقد قلتم : ليس كون الصورة في المـادة كون الشيء في موضوع ؛ فنقول أولا : إن معنى قولنا : ولا يمكن مفارقته لمـا هو فيه ، أن أى موجود معيَّن منه أخذته في الشيء المتعين الذى

---

(٢) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم س || (٣) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؛ ذا المكان سا ، عا ، ى || بل : + المكان سا || لابد : + ذلك ى || (٥) كون الشى فى الغاية : فإن الشيء الذى فى الغاية سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٨) حيث : + هى خ || (١٠) ليس : لا س || (١١) لكن : ولكن ى || ولنذكرها : لنذكرها ع || لنحلها : لنحل طاع || يقال : + له سا || (١٢) ولا : لا ع || ولا . . المطلق : ساقطة من ن || (١٣) ولا : كذلك ه || المكان المطلق : المكان م || يفارق العرض : + العرض د || (١٤) الذى : التى ى || هى : هو سا ، عا || (١٦) شيء : شيئا ع || (١٧) موضوع : موضع م || (١٨) ولا : لا ن || فيه هو : فيه م || معين : متعين هامش ه || أخذته : أخذ فيه د .

هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين، بل علة قوامه هي أنه فيه، لا أن يكون ذلك أمرا لزمه بعد تقوّمه بالفعل. ولأجل هذا ما خُصَّ العرض باسم الموجود فى الموضوع؛ إذ هو اعتبار الوجود؛ وخُصَّ الآخر بلفظ القول على الموضوع؛ إذ الكلى إنما يكون موجودا فى اللفظ أو فى التصوّر؛ وكلاهما قول. فهذا غرضنا فيما نقوله؛ فتزول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لأجل ما اشترطناه من التعيين.

ومن جهة أن الشيء إنما يكون فى المطلقات بحسب الوهم، وكلامنا بحسب الوجود؛ وليس فى الوجود، كما تعلم، إلا أعيانٌ موجودة فى أعيانٍ كلها شخصية، وكلامنا فى نحو وجودها الذى لها، لا فى نحو التوهم. ولو اعتبرنا نحوَ التوهم، لم يبعد أن نجعل كثيرا من الأعراض مفارقةً للموضوعات فى التوهم. وأما القمر فى فلكه فذلك أمرٌ لزمه من خارج لزوما، لا أنَّ علة وجود القمر، من حيث هى طبيعة القَمَرِيَّة، كونه فى مكانه. ولذلك يصح أن يُفْرَض للقمر جزءٌ بوجهٍ ما؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزء بوجهٍ ما، وما يفرض من أجزائه يكون غير موصوف بأنه يكون فى مكان الكل أو فى مكانٍ البتة. تعلم هذا فى علم الطبيعة؛ ومع هذا، فليس ذلك لأنه فى المكان حتى يوجب كونه فى المكان أن لا يفارق المكان؛ بل إنما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه فى المكان.

وأما العرض فإنما ذلك له لأنه فى موضوع.

وأما الصورة التى فى المادة، فإنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين، بل علة الصورة شيء هو أيضا علة المادة، لكنها كذلك بتوسط الصورة؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملاقيةً لما تقوّمه موجودا بالفعل.

---

(١) أنه فيه : أنه فيها ن || ذلك : ساقطة من ع || (٢) لزمه : + لزوما ع ، ه ، ى || لأجل هذا : لهذا س || (٤) قول : قولان ع ، عا ، ه ، ى || فتزول : + به ع ، ى || (٥) من التعيين : ساقطة من م || (٦) جهة : + بعد ى || الوهم : التوهم د ، ن || (٧) وليس : ليس د ؛ فليس ن || (١٠) لا أن : لأن ع ، م || القمر : القمرية ى || هى : هو ى || القمرية : + هى علة ع ، عا ، ى || (١١) لأن كل . . . بوجه ما : ساقطة من سا || له جزء بوجه : له جزء لوجه د || (١٢) يفرض : عرض م || بأنه يكون فى : بأنه فى ه ، ى || (١٣) مع هذا : مع ذلك ى || (١٥) أما العرض : أما فى العرض س ، د || (١٦) المحصلين : المحصلة ى || (١٧) الصورة : كل الصورة عا || المادة : + وهو الكون فى المحل والحامل هيئة له سواء، كان ذلك المحل مادة أو موضوعا ؛ فان اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولا يتفقان فيه ى [وهذا وارد هنا بعد فى ص ٣٥ س ٤ — ٥] .

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة فى المادة و بين وجود العرض فى الموضوع أن الصورة تكون جزءا من المركب ، وأما العرض فلا هو جزءٌ من الموضوع ولا من المركب. وصاروا من هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تقس الصورة إلى المركب ، بل إلى القابل ، كانت عرضا ؛ و إن قست العرض إلى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة .

وهذا كلام ردىء جدا مشوّش . وذلك لأن الرسم المقدم لم يُشترط فيه أن العرض لا يكون جزءا من شىء البتة ، ولا فيه أن يكون جزءا من المركب ، بل فيه أن لا يكون جزءا من الموضوع ، حين قيل إنه لا بجزء منه ، أى من الموضوع ، أى من الذى هو عرض فيه . فليكن هذا فرقا بين وجود العرض فى الموضوع ، وبين وجود الصورة فى المركب .

وليس المطلوب هذا ، بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض فى الموضوع ووجود الصورة فى المادة ، الذى هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة فى المركب منها ومن المادة. فلو كان قيل فى الرسم إن العرض موجود فى شىء لا بجزء من شىء البتة ، لكان الأمر على ما يقولونه ؛ ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شىء البتة ، لا من الموضوع ولا من المركب ، وكانت الصورة جزءا من أحدهما ، وهو المركب ، وليست جزءا من المادة ، لكان ربما فرق هذا القول ؛ ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود فى شىء لا بجزء منه ، و إنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءا من الشىء الذى هو موجود فيه وجود الشىء فى محله ؛ و إذ ليس ذلك مقولا ، وليس أيضا حقا ، فما ذهبوا إليه هذيان .

و إنما لم يكن ذلك حقا ، لأن الأعراض قد تكون أجزاء من مركبات منها ومن الجواهر ؛ فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركبٌ منهما ، كل واحد منهما جزء منه ، كالكرسى من الخشب ومن عارض فيه ، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة ؛ وكالتقعير فإنه يحدث منه ومن الأنف شىء وهو الأفطس . فإذن هذا الاعتبار ردىء فاسد.

---

(٢) ولا من المركب : ولا من المتكثر ع || (٣) بل : بلمن || (٤) كانت : كان سا ، عا ، م ، ه ، ى || كان : كانت ع ، ى || (٥) يشترط : يشرط ع || (٦) أن لا : أنه لا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٨) فليكن : ومع ذلك فليكن ه || و بين وجود : ووجود ع || (٩) وليس : فليس س || المطلوب : الموضوع ه || ووجود : و بين وجود دا ، ه ، ى || (١١) لا بجزء من شىء : ساقطة من م || (١٢) يقولونه : تقوله ع ، عا ، م || جزءا من شىء : جزء شىء سا ، م ، ن || (١٦) و إذ : فإذ عا ، ه ، ى ؛ إذ ع || إليه ساقطة من عا || (١٧) ذلك : ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٩) له : ساقطة من م ، ن .

وههنا شيء يجب أن تميل إليه كل الميل ؛ وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذى رسم به العرض لم يعن فيه بعرض ما ، إذا تغلغل الإنسان فى الفلسفة ، شعر به و بالفرق بينه و بين الصورة ، بل عنى به معنى أعم من معنى هذا العرض ، وهو المعنى الذى يعم هذا العرض والصورة ، وهو الكون فى المحل ، والحاصل هيئة له ، سواء أكان ذلك المحل مادة أم موضوعا . فإن اسم العرض لايبعد أن يقال على الأمرين قولا يتفقان فيه وفى مفهومه بوجه ؛ ولكن هذا الاشتباه ليس أمرا لا محيد عنه ولا محيص . وأما أمر المادة الكائنة فى صورة ، لا تفارق المادة تلك الصورة إلى غيرها ، فهو أمر مشكل ؛ وكأنه يعيب هذا الرسم و ينقصه ، إذ يجعله عاما لهذه المادة والعرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها فى هذه الصورة بتلك الشرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التى يُجاب بها عن هذا ، و يكون جوابا عن أشياء أخرى أيضا ، أن هذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن المبتدئ يعد فى درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبنى على لفظ متعارف ؛ و إنما تفسر أحواله بحسب اللفظ .

ثم التعارف المشهور فى استعمال لفظة "فى" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة ، ولا المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد فى راحة ؛ ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : البياض فى جسم ، مع أمور أخرى جرى التعارف بها ، كالشيء فى الزمان والمكان والإناء ، والجزء فى الكل ، وما جرى ذلك المجرى . وإن الفرق إذا حصل ، باستثناء هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق فى المشهور شيء يقال إنه فى شيء غير العرض ، حتى يسبقَ إلى ظن المتعلم أن ذلك الوجودَ وجودُ العرض فى الجوهر ، ولا يكون .

فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب اللفظ ، ليس بحسب معنى جامع ، وضع عاما ثم ألحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحاصل : الحامل م ، ه ، ى || له : ساقطة من سا || (٦) أمر : ساقطة من عا || (٧) فهو : فى س || كأنه يعيب : ساقطة من ن || (٨) و ينقصه اذ يجعله : ساقطة من عا || ينقصه : ينتقصه ه || إذ : أن ع || (٩) بها : عنها ه || (١٠) به : ساقطة من د ، ه || (١١) درجة : زمرة ب ، س ، ه || تفسر : تعتبر س || (١٢) اللفظ : التعارف س || (١٣) التعارف : المتعارف د || (١٤) بل : وان كانت ع ، ه || (١٦) كالشيء : الشيء م || (١٧) باستثناء : باشتباه ع ، عا ؛ ما استثنيناها || (١٨) يسبق : سبق ع || (٢٠) فقد أخبرنا : فقد أجزنا عا ؛ هذا حرباع || (٢٠) جامع : خارج ه || (٢١) أخبرنا به : أخبر بأنه ع .

أن يُلتفت فى ذلك إلى الاستعمال الجمهورى ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التى يمكن أن تقع عند الإمعان فى العلوم ، فليس يمكن أن تُدْرَك لذلك غاية .

فإن إيقاع الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاشتباه ليس مما يضبط أو يحد، إنما يضبط أو يحد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتواطؤ أو التشكيك الذى ذكرناه . وكأن المادة والصورة، إذا كانتا بالصفة المذكورة لها، لم يطلق الجمهور اللفظ بأن إحداهما فى الأخرى ، بل مع الأخرى ، وخصوصا المادة فى الصورة .

فإنْ أراد مريدٌ أنْ يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التى تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزاد الموجود فى الشىء جاعلا إياه بصفةٍ ونعتٍ ؛ فإن هذا ليس أشد تشكيكا بل اتفاقا من لفظ الموجود فى شىء ؛ فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفةٍ ونعتٍ ، أعنى المادة التى فيها الشك ، بل الصورة هى التى تنعتها وتصفها . فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادة فى طباعها أن تستبدل صورة تُقَوَّم بها كهذه الصورة، لكن الصورة ليست تزول عنها، فيكون ذلك قَسْرا عرض لها من هذه الصورة؛ وأما العرض ففى طباعه ماهو متقوم بالموضوع ، وليس فى طباعه الانتقال عنه ، لم يتحصل منه هذا القول . فإن المادة التى فيها الشك تحصل من أمرها فى العلوم أنها لا تقوم بلا صورة، وأنها ليس فى طباعها أن تقبل صورة أخرى، فيكون طباعها موقوفا على هذه الصورة .

على أنا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهةً لاتبعد عن إصابة موقع فى الفرق ؛ وهو أنا قلنا : إن المادة ، لكونها مادة ، لايلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها ، بل ربما وجب لها ذلك لنوعيةٍ أو طبيعةٍ ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه ، وهو كونه عرضا ؛ وهذا أيضا متنع .

---

(٣) بالاشتراك : باشتراك سا || الاشتباه : اشتباهها || (٤) أو يحد ما : ويحد ما ح || أو التشكيك : وإما بالتشكيك ع || التشكيك : بالتشكيك ع ، ن || كأن : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن || كانتا : كانت ن || لها : إنما س || إحداهما : أحدهما سا || (٧) تجددت : تحدث ى ، مع التصحيح فى الهامش على نحو ما أثبتنا || (٨) الشىء : شىء س || (١٠) شىء : ساقطة من سا || (١١) أن المادة : أن هذه المادة دا ، ع ، م ، ى || (١٢) هذه الصورة : + لكن الصورة م || (١٤) فيها الشك : ساقطة من س || تحصل : يحصل ع ، م || بلا : بدون ن || (١٥) الصورة : الصفة ع ، م ، ى || (١٦) جهة : جملة ع || (١٧) مقارنة لصورة : ساقطة من د ؛ بمقارنة الصورة دا || (١٨) كانت : كان سا || (١٩) لأعم معانيه : الأعم ع .

ومما يُتشكك به أيضا أمرُ الأعراض التى لاتفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها ؛ لكنها ليست إنما لاتفارق لأن الجوهر يتقوَّم بالكون فيها ، حتى لايصح قوامه دونها ؛ بل ذلك أمر لازم له ؛ وهو يقومها . وأما العرض ، فإن معنى أنه لايفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا ؛ بل قوامه مستفاد مما لايفارِق .

وأما التفريق الذى يفعـله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر و بين العرض ؛ فإن العرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر .

ومما يتشكك على هذا الرسم هو أن من الأعراض مايفارِق الجوهر ببطلانه ؛ وقد قلتم : إن العرض لايفارق الجوهر ، فيقال : إنا نعنى بهذا أنه لايفارق قائما دونه ، وأما أنه يفارِقه بأن يبقى الجوهر و يبطل العرض ، فذلك مما لاننكره ، ألا ترى أنا قلنا : ولا يصح أن يكون له قوام دون ماهو فيه ؟

ومما يتشكك به على هذا أن يقال : إن الرائحة عندكم عرض ، فيجب ألا تقوم مفارقة للتفاحة ، ونرى الرائحة تقوم مفارِقة للتفاحة فى موضوع آخر ؛ فيقال فى ذلك : إن الرائحة ليست إذا وجدت فى الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح وتركت التفاح ؛ ولا الحرارة إذا وجدت فى الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وتركت النار ؛ بل ذلك إما على سبيل حدوثِ حرارةٍ أخرى ورائحةٍ أخرى فى الهواء ؛ وإما على سـبيل انبثاث أجزاء متحالة منها فى الهواء .

والعلم الطبيعى يصحح الحق فى ذلك . فلو كان صحيحا أن الهواء إذا أروح و إذا سخن يكون حينئذ النـار والتفاح زالت عنهما كيفيتهما ، فوجدتا بلا تلك الكيفية ؛ وكان صحيحا مع ذلك أن الكيفيتين لم تُعْدَمَا مِن النار والتفاح عدما بلا انتقال ؛ وما وُجِدتا

---

(٣) ذلك : ذكرس || له وهو : أوهوسا || يقومها : + بالفعل ى || (٤) مفارقا : مقارنا عا || (٥) و بين : ساقطة من ب ، ن || (٧) يتشكك : + به سا ، ن || هو : ساقطة من م || ما يفارق الجوهر : ساقطة من ن || (٩) بأن : بأنه ع || (١١) عندكم : ساقطة من ن || (١٢) موضوع : موضع ه || (١٣) التفاح : التفاحة ه || (١٧) أروح : تروح سا ، هامش ه || (١٨) التفاح : التفاحة ه ؛ + قدع .

فى الهواء ابتداء، بل الذى كان فى النار والتفاح قد انتقل بعينه، من غير عدمه ولا حدوث مثله ، لكان هذا حقا . لكن العلم الطبيعى يبين أن الأمر ليس على هذه الصورة . فإذا لم تكن هذه المقدمة مسلمة ، لم تلزم هذه المناقضة . وقد ارى أمر المنطقى أن يعرف أن هذا لا يلزم . وأما أن هذا كيف يكون ، فاشتغال المنطقى بشرحه وبيانه ، على ماجرت به العادة ، خروجٌ عن صناعته من غير وفاءٍ يمكن أن يقع منه بما يرومه .

[الفصل الخامس]

فصل (ه)

فى مزاجات تقع بين "قول على" و "وجود فى" وأنها إلى أى شىء تتأدى

فنقول الآن : إنه إذا حُمِل شىءٌ على شىءٍ حَمْل المقول على موضوع ، ثم حُمِل ذلك الشىءُ على شىءٍ آخر حمل المقول على موضوع ، حتى يكون طرفان ووسط ، فإن هذا الذى قيل على المقول على الموضوع ، يقال على الشىء الذى حمل عليه المقول الأول . مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المقول على الموضوع ، وقيل الإنسان على زيدٍ وعمرو هذا القول بعينه ، فإن الحيوان أيضا يقال على زيدٍ هذا القول بعينه ، إذْ زيدٌ حيوانٌ ، ويشترك مع الحيوان فى حده ، أى حد الحيوان يحمل عليه ، لأن الحيوان يقال على طبيعة الإنسان ، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان ، وزيد قيل له إنسان .

وقد يُتشكك على هذا فيقال : إنا لجنس يحمل على الحيوان ، والحيوان يحمل على الإنسان ، والجنس لا يحمل على الإنسان ، فنقول : إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على" ،

(١) التفاح : الهواء سا ، م ، ى || قد : فقد د ، ن ؛ فلام || انتقل : ينقل م || (٣) المنطقى : + فى ذلك س || (٥) بما : مما ه || (٩) وأنها : فانها ن || (١٠) موضوع : الموضوع س || (١٠ — ١١) حمل ذلك الشىء على شىء آخر : حمل على ذلك الشىء شىء آخر عا || (١٤) فان الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه : ساقطة من م ، ن ، ه || (١٨) حمل "على" : ساقطة من د .

فإن طبيعة الحيوان ليس بجنس ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلى ، لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوانٍ جنسا ، كما لما كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما ، كان الإنسان جسما لا محالة ، بل إن الذى تحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها فى الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذى هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريدٍ أو غير تجريد ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقرن به شرط التجريد ، فيفرض حيوانا قد نُزِع عن الخواص المنوِّعة والمشخِّصة ، ويصلح أن يُقْرن به شرط الخلط ، فيقرن بالخواص المنوعة والمشخصة ، وأما إذا أخذ بشرط التجريد ، لم يصلح أن يقرن به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلأنه قد حُصِّل فلا يصلح تحصيله وقرنه من ذى قبل ؛ وأما الثانى ، فلأنه لا يجتمع مع شرط التجريد . فلطبيعة الحيوان ، لابشرط تجريد ، ولابشرط خلط ، اعتبارٌ أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ، اعتبار أخص . وإنما تقال عليه الجنسية ، إذا اعتبر فى الذهن بشرط لاخلطٍ بالفعل وقبول خلطٍ بالقوة ، لعدم مقارنٍ عائقٍ عن ذلك ، مثل فصلٍ ينوِّع وعوارض جزئية تشخِّص . وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لابشرط خلط ولابشرط لاخلط ، فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لاخلطٍ وبشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط لاخلط وبشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خلطٍ ، لم يوجد الجنس مقولا على الشىء الذى هو مقول على الإنسان .

ثم الجنسية عرض فى هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشىء فى موضوع . وأما الجنس فقوله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعنى على ما يخصصه به الشرط المذكور ، ليس

---

(١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة من د || ليس : ليست ه || ولو : ولا م || عليه : عليها ه || (٢) ويكون : ولكان ع ، ه ، ى || كما : + أنه ى || (٦) بما : مما عا || (٦ — ٧) فقط . . . هو حيوان : ساقطة من س ، ى || (٧) فهو : هو ه || (٩) حيوانا : حيوان ه || (١٠) المنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع || (١١) حصل : حصله د ؛ فصل م || (١٣) خلط : + له م ، ى ؛ + لها عا || (١٥) وعوارض : ذو عوارض ه || (١٦) الحيوان : حيوان سا ، عا ، م || (١٩) مقول : مقولان || (٢٠) موجود : موجودة سا ، عا ، م ، ن ، ه || (٢١) فقوله : فقول م ، ى .

هو قول العرض على المعروض له ، بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له ، أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل قول الأبيض على زيد . ولو كان الشىء الذى يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهـذه الصفة من أن يقال على الإنسان ؛ وهذا تعلمه مما يلى هذا الموضع . و بالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

و يجب أن تعتبر " المقول على " و " الموجود فى " فى هذه الأمثلة كليا ، فإنك إذا جوزت الجزئى حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الواسطة ، لم يجب فى اتفاق القولين بـعلى أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان بـعلى ، والحيوان يحمل على كل فرس بـعلى ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفرس بـعلى ؛ ولو اتفق أن كان بدل الجنس شىء آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ، وكان يحمل على كل الواسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتى أن يحمل على ما تحت الواسطة .

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، ولنسمه الطرف الأكبر ، إلى الواسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الواسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان زيد ، ولنسمه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا فى الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان : أحدهما أنه لا يُحمل على الآخر ولا فى الآخر ، ومثالهم أن اللون محمول على الأبيض حملَ المحمول على الموضوع ، والأبيض محمول على الطائر المسمى قُقْنُس حَمْل المحمول فى موضوع . قالوا : واللون لا يحمل على ققنس حمل " على " ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل " فى " لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضا يقال عليه حمل المحمول فى الموضوع ، أعنى أنه ولا باسمه يسمى ققنس . فهـذا التشويش سبق إلى وهمه

(٣) مما : بما م ، ى || (٤) مما : فيان || (٦) ويجب : فيجب ى || فى هذه : هذه د ، م || (٧) الواسطة : الوسط ن || (٨) القولين : المقولين سا || (٩) بـعلى [الأخيرة] : ساقطة من ن || (١١) الواسطة : الوسط ن || يمنع : منع ن || الواسطة : الوسط ن || (١٢) اختلفت : اختلف ن ، ه || (١٢) ولنسمه : ليسم ، سا ، عا ، م ، ب || (١٣) الواسطة : الوسط ن || كالإنسان : مكان الإنسان ه || (١٤) ولنسمه : ليسم سا ، عا ، ه ، ن ، ه || وكان : فكان سا ، عا ، م ، ن ه || (١٥) عن : عند ه || (١٧) المسمى : الذى يسمى ب ، س || (١٩) يقولون : هو هو لون س ، ه || (٢٠) التشويش : المتشوش عا ، ه .

من قولهم : إن المقول "على" يعطى اسمه وحدَّه، والموجود "فى" "لا يعطى حدَّه بل اسمه"، أنه يجب فى كل موضع أن يعطى اسمه ، لا أن معناه أنه ربما اتفق أنْ شاركه الموضوع فى اسمه ، حتى إذا كان عرضٌ من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً فى موضوع ، أى فى النفس ولم تسم النفسُ فلسفةً ، أو عرضٌ آخر لجوهر آخر، فلم يسمّ مثلا الحجر صلابة ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشىء عرضا ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجرى فى العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها، أمورا أخرى ؛ أولا يجرى ذلك فى العادة؛ حتى إذا لم يعقد اصطلاح "فى" "على" تسميةِ الأمور بأسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة فى الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

وأما الجواب الآخر فهو مارام رائمٌ أن يُصْلِح ما قاله هذا فقال : إن الحق فى بعض المواضع ما قال هذا، وفى بعض المواضع قد يُحْمل ، كما يقول ، الأبيضُ على أبيض مّا، لأنه ذاتى ، وأبيضٌ مّا موجودٌ فى بيضانى ما ، ثم يقال للبيضانى إنه أبيض . فليت هذا القائل نفسه درى أنه يعنى بالأبيض البياضَ أو الشىءَ ذا البياض ؛ فإنه إنْ عَنَى به البياض ، كان كأنه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبياض ما موجود فى البيضانى، ثم البياض موجود أيضا فى البيضانى . وهــذا لا يفارق ذلك المثال ؛ فإن اللون موجود أيضا فى البيضانى ؛ وإن عنى بالأبيض شيئا ذا بياض كان الأبيض موجودا فى البيضانى على رأيه ، إذ يرى أنه وصف عرضى ؛ فما أورد على أصله مثالا مخالفا لمقتضى ما أورده من يتشكك على كلامه . فأما نحن فنقول ؛ إن الأول يكون على كلِّ حالٍ موجودا فى الثالث ؛ فإن الشىء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيــه جميع الأمور التى تقال

---

(١) على : ساقطة من ن || (١ — ٢) أنه يجب : ساقطة من سا ؛ + عليه ه || (٢) شاركه : يشاركه س ، ع ، م ، ن || (٣) موجودا : موجود ه || (٤) لجوهر : فى جوهر ه || (٥) أوكان : وكان ه || (٧) إذا : أنه إذ ه || "فى" : ساقطة من ه || على : ساقطة من ع ، عا ، م ، ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض عا || يقال : لقول ه || (١٢) ذا البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساقطة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البيضانى ن || موجود أيضا : أيضا عا || اللون : + أيضا ه . (١٦) فما : فيان || أورد : أورده د || مخالفا : يخالف عا ، م || لمقتضى ما : المقتضى لما عا ، م ، ن ، ه || أورده : أورد عا ، م || (١٧) يتشكك : يتكلم سا .

على اللون قولا كليا ، ويوصف بها اللونُ وصفاً عاما ؛ وإلا كان في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كليا ؛ بل أي شيء وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض وصفا كليا . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، إن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئا عاما لموضوعٍ مّا وعرضا فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لا من جهة العرض ، بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه . مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلا يقال على العرض قول "على" حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول "على" ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ؛ فإذْ البياض في موضوعه ، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه ، حتى يكون من جهته واحدا ، بل هو من جهته ذو واحدٍ لا واحدٌ ؛ وإنْ كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ، إذ ذلك الواحد الذي هو البياض ، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع ، بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه ، بل هو موجود فيه ، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فبينٌ أنه لا يمتنع حينئذ أن يكون الشيءُ موصوفاً بصفة ، وشيءٌ آخر فيه هو أيضا موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ، ومقولة فيه من جهة ؛ فإنْ لم يوجد شيء من هذا القبيل ، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم ، لا نفس النسبة المذكورة . وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصا به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجودا في الموضوع لا غير . وأما إذا قلبنا النسبة ، بجعلنا الطرف الأكبر موجودا

---

(١) كان : لكان ﻫ || وكان : فكان ﻫ || (٢) اللون : القول عا ، م || (٥) وعرضا : وعرض د ، ع ، م ، ن ، ﻫ || (٦) بل الذي من جهة العرض : ساقطة من د ، س ، م ، ى || عليه : + بل يقال إنه فيه دا || (٨) يمتنع : يمنع سا ، عا ، م || (٩) البياض : للبياض سا ، م (١٤) بل : ساقطة من ع ؛ + هو ﻫ || (١٥) هو موجود : موجود سا || (١٧) فبين : فتبين ى ؛ فيتبين ع || آخر : + موجود دا ، ع ، ى || (٢٠) لا تشاركه تلك الطبيعة فيه : ساقطة من س || فانه : كان ن || (٢١) قلبنا : قلنا ع ، م || النسبة : التسمية ن .

"فى" والطرف الأوسط مقولا "على" فالجواب المشهور أنه تارة يُحْمَل حمل "فى" كالبياض فى القفنس ، والقفنس على قفنس مّا ، والبياض فى قفنس ما ، وتارة لا يحمل ، كالجنس فى الحيوان ، والحيوان على الإنسان ؛ والجنس لا يحمل على الإنسان .

ويجب أن تتذكر ما قلناه إن الجنس لا يحمل على الحيوان الذى هو بعينه مقول على الإنسان ، فلا تكون الواسطة واحدة بعينها ؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الواسطة ؛ وإن الحق هو أن الواسطة ، إذا كانت واحدة ، فإن الموجود فى الواسطة ، إذا كان وجوده فيها كليا ، كان هو موجودا فى الطرف الأصغر ؛ وإن كان فى بعضها ، افترقت الواسطة ؛ فلم يجب ذلك ههنا ولا فى غيره . وليس يخرج المثال المورد من الجنس من أن يكون من جملة ما الحمل فيه هو على بعض الواسطة . وليس يجب أن يؤخذ الأمران إلا كايين فى هذه الأمثلة ؛ فإنك إذا اعتبرت الوجود أو القول فى بعض وفى كل تغيّرت المسائل كلها .

واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط ، والأوسط على الأصغر ، ولم يكن القول على شىء منهما على معنى الذاتى ، فالطرف الأكبر أيضا يكون مقولا على الأصغر ، مثل الضحاك على كل إنسان ، والماشى على كل ضحاك ، فالماشى على كل إنسان ؛ وإن كان الطرف الأكبر موجودا فى الواسطة ، والواسطة موجودة فى الأصغر ، فالجواب المشهور فيه أن هذا ممتنع ؛ وذلك لأن العرض لا يحمل على العرض ؛ فإذا كانت الواسطة عرضا لم يَجُزْ أن يكون الطرف الأكبر عرضا فى الواسطة ، فيكون عرضا فى عرض .

(١) "فى" [الأولى] : فيه دا || والطرف : الطرف م || "على" : ساقطة من م ||
(٢) والقفنس على قفنس : ساقطة من د || والبياض : فالبياض د ، عا ، ن || القفنس : باليونانية Kyknos باللاتينية Cycnus وبالفرنسية Cygne والقفنس بضم القاف الأولى وتسكين الثانية وضم النون طائر مائى شبيه بالأوز ولكنه أطول منه عنقا والكبير منه أضخم جسما والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب به المثل فى الصفاء والطهارة ويذكر لونه الأبيض مثالا للعرض اللازم فى المنطق كما يذكر اللون الأسود مثالا اللازم للزنجى ||
(٣ — ٥) والجنس لا يحمل . . مقول على الإنسان : ساقطة من ن || (٥) وإن : فان ب ، س ||
(٥ — ٦) وإن الحق هو أن الواسطة : ساقطة من ع || هو أن : أنسا . || وجوده : وجود س ||
(٧) فيها : فيه م ، ن ، ه ، ى || بعضها : بعضه م ، ن ، ه ، ى || (٨) ههنا : بما هذا م || (٩) من جملة : ساقطة من س || ما : ساقطة من ع || الحمل : يحمل ى || هو : ساقطة من ى || بعض : ساقطة من م ||
(١٠) كايين : + أى بخ ، ع ، ى || (١٢) كان : + مقولا د || (١٣) مثل : مثال ع ؛ مثال ذلك ه ||
(١٤) الضحاك : كالضحاك ه || والماشى . . ضحاك : ساقطة من ى || فالماشى : والماشى ع ، ى ||
(١٦) كانت : كان س || (١٦) فى الواسطة فيكون عرضا : ساقطة من ع .

وهـذا الذى يقولونه شىءٌ لم يجب من حد العرضِ ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود فى شىء بهـذه الصـفة ، ولم يبـين أن ذلك الشىء هو جوهر لا محالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامته فى منطقهم ، ولا فى سائر علومهم ، ولا أيضا هو فى نفسه مما يقوم عليه البرهان ؛ فإن الحقَّ نقيضُ هذه الدعوى ، ولا أيضا يمكنهم أن يقولوا إن هذا بيِّن بنفسه .

فأمّا أنَّ الحقَّ نقيضُ هـذه الدعوى فذلك لأن كثـيرا من الأعراض إنمـا يوجد فى الجواهر بتوسطِ أعراضٍ أخرى كما تبين لك فى موضعه ، فإن الملاسة توجد فى الجسم لأنها توجد فى السـطح ، والتثليث يوجد فى الجسم لأنه فى السطح ، وكونه مرئياً يوجد فى الجسم لأنه فى اللون ؛ وليس إذا كان الموجود فى السطح لا يوجد إلا فى الجسم الذى فيه السطح ، فيكون أيضا كونه موجودا فى الجسم يمنع أن يكون موجوداً فى السطح ؛ كما أنَّ قولَ الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولا على الإنسـان المقولِ على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معا ؛ لكن أحدهما أول والثانى ثان ؛ فإن الملاسة توجد فى السطح أولا ثم فى الجسم ، والزمان يعرض للحركة أولا ثم للمتحرك . وهـذه أمور تبـيَّن لك فى مواضـع أخرى ؛ بل ما يعرِض فى العرض يكون هو والعرض كلاهما فى موضـوع العرض كونَ الشىء فى شىء ، لا كجزء منـه ، ولا يصح قِوامُه مفارقاً له ؛ فيكون أيضا الموجود فى موضوع هو موجود فى موضوع ثان موجودا فى الموضـوع الثـانى ؛ فيكون بالحقيقة الموضوع لـ "على" والموضوع لـ "فى" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذى هو الجوهر ؛ فإنَّ اللونَ مقولٌ على موضوعات ، كالسـواد والبيـاض وهى أعراض ، والزمانُ موجودٌ فى الحركة وهى أيضا عرض . وأما الموضوعات التى هى جواهر فأمثلتها ظاهرة .

(١ — ٢) ولا قام . . . حد العرض : ساقطة من سا || (٢) لا يجب : لم يجب س || (٣) يبين : يتبين د ، ن || (٤) ولا : + هو سا . || هو : ساقطة من س ، سا || (٥) الحق : + هو ه || بنفسه : فى نفسه ن || (٧) تبين : يتبين د ، ن || (٨) لأنه : + يوجد دا ، س || (٩) إلا : + أنه ى || (١٠) كونه : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ى || (١٤) أولا : ساقطة من ع || تبين : تتبين ب ، د ، عا ، ه || (١٥) موضوع : موضع د || (١٦) الموجود فى : الموجود فى فم || ثان : + لا عا ، ى || (١٧) موجودا : موجود عا || الموضوع لـ "على" : موضوع لـ "على" سا (١٩) أعراض : اعتراض م .

ولنرجع إلى الرأس فنقول : كلُّ ذاتين يَحْصُل أحدهما فى الآخر حصولا أوليًّا لا يتميز منه شيء عن الآخر ، لا كالوتد فى الحائط ، إذ باطن الوتد متبرئ عن الحائط ، ويكون لو وقعت إشارة إلى تلك الذات لتناولتهما جميعا ، فأيهما جعل صاحبه بصفة وهيئة ونعت ، فإنه إمَّا عرضٌ فى صاحبه وإما صورة ؛ وذلك لأنه إنْ كان صاحبه المتصف به متقوم الذات ، وهذا إنما يتقوم به ، فهو عرضٌ ؛ وإن كان صاحبه لم يتقوم بعد إلا به وله حق فى تقويم صاحبه فهو صورة ؛ ويشتركان فى أنهما فى محل ؛ لكنَّ محل أحدهما يسمى مادةً ، ومحل الآخر يسمى موضوعا .

[الفصل السادس]

فصل (و)

فى إفساد قول من قال : إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين

وقد نبعت مذاهب عجيبة فى أمر العرضِ والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع فى الفرق بين العرضِ والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضا فى موضوع ، إذْ كان الموضوع يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة ، بل على المعنى الذى يعم الموضوع والمادة ، الذى بالحرى أن نسميه حاملا ، بل والموضوعِ الذى بالحرى أن نسميه مبتدأ فى الخبر . وسمعوا أن الصورة يكون لها استحقاق لأن تكون فى حالٍ جوهرا ، ومن جهة أن اسم الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله فى الفلسفة الأولى . ثم إنهم قد سمعوا أن فصول الجواهر جواهر ، وسمعوا أن فصول الجواهر كيفيات ، ولم يعلموا أن فصول الجواهر إنما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك ، فظنوا أن الكيفية ، التى هى المقولة التى سنذكرها بعد ، تكون مشتملة على فصول الجواهر ، وكانت هذه الكيفية عندهم عرضا ، صارت فصول الجواهر أعراضا

(١) الرأس : الرأى م || فنقول : + إنه ه || (٢) عن الآخر : غير الآخر م || متبرئ : مبترى م ؛ يبرى دا || (٣) جميعا فأيهما : فأيهما جميعا ى || جعل : فعل هامش ه || (٤) ونعت : وقعت ع || عرض : ساقطة من م || (٥) وهذا : فهذا ع || (٦) فهو : فهذه ى || (١٠) إفساد : فساد د ، ن || (١١) إليها : إليه ب ، س || (١٢) ظن أربابها : الظن سا ، عا ، ن . || إذ : إذا سا || كان : + فى م ، ن ، ى || باشتراك : بالاشتراك م ، ن || (١٤) بل والموضوع : والموضوع سا || (١٥) جوهرا : جواهرا م ، ى ||(١٦ — ١٧) سمعوا . . . جواهر : ساقطة من د ، ع ، ن || (١٧) تسمى : سميت ع || . (١٨) بعد : + أن سا || (١٩) صارت : ساقطة من م ؛ فصارت ع ، ه ، ى .

عندهم؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضا جواهر؛ فكأن الشيء يكون عرضا وجوهرا؛ وأيضا كانت الصورة فى حامل الصورة، لا كجزء منه، فكانت عرضا؛ وكانت فى الجوهر المركب جزءا منه، فكانت جوهرا؛ إذ جزء الجوهر جوهر؛ فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا. والبياض أيضا جزء من الأبيض، إذ الأبيض مجموع جوهر وبياض، فالبياض موجود فى الأبيض الذى هو جوهر وجود الجزء، فلم يكن فيه نحو وجودِ العرض فى الشيء؛ فهو فيه إذن جوهر؛ وهو بعينه فى موضوعه عرض، إذ هو فيه لا كجزء منه، وسائر ذلك. فتهوست طبقة وظنت أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا.

وأما نحن فنقول: إن هذا مستحيل فاسد؛ فإن هذه المقاييس كلها فاسدة. ونقول أولا إنا نعنى بالجوهر الشيء الذى حقيقة ذاتِه توجد من غير أن يكون فى موضوع البتة أى حقيقة ذاته لا توجد فى شيء البتة لا كجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته إياه وهو قائم وحده؛ وإن العرض هو الأمر الذى لابد لوجوده من أن يكون فى شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء يكون هو فى ذلك الشيء بهذه الصفة.

وإذ الأشياء على قسمين: شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون فى شيء من الأشياء، كوجود الشيء فى موضوعه، وشيء لابد له أن يكون فى شيءٍ من الأشياء بهذه الصفة. فكل شيء إما جوهر وإما عرض. وإذ من الممتنع أن يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة فى الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء فى الموضوع، وتكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البتة هو فيه كالشيء فى الموضوع؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجوهر.

فلنرجع إلى شكوك هؤلاء فنقول: إن الصورة ليس لها موضوع البتة هى فيه. لأنها إما أن تكون فى المادة، وإما أن تكون فى المركب وهى فى المركب بجزء منه، فليست فيه

(١) وكانت: فكانت سا || عندهم: ساقطة من ن || يكون: ساقطة من ن || (٣) فكانت: فكان م؛ وكان عا || (٤) فالبياض: ساقطة من ى || (٥) جوهر: ساقطة من ن || (٧) طبقة: طبيعته م || ظنت: ظننت م || (٨) فان: وأن م، ن، ه، ى || (١٠) لا بجزء: بجزء عا، م، ه || (١٢) فى شيء: شيء عا || (١٤) وإذ: وإذا م || (١٥) له: + من بخ، س || (١٦) فكل: وكل عا || وإما: أو ن || (١٨ — ١٩) البتة ... الأشياء: مكررة فى م || (٢١) بجزء: جزء ع || فليست: فليس ب، س، سا، ع، عا، م، ى.

كالشيء في الموضوع . وأما في المادة فقد بينا أنها ليست فيها كالشيء في الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود في شيء يتوهم أنها فيه كالشيء في الموضوع إلا في هذين . وتعلم أنها ليست في شيء من الأشياء غير هذين كالشيء في الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتها أن تكون في شيء من الأشياء كالشيء في الموضوع .

فليست الصورة عرضا البتة ، بل هي جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التي هي صورة في النار ، ليست ، أعني هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها في النار كالجزء في المركب ؛ وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع ، بل كشيءٍ في مادة .

وفصول الجواهر ، أعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك ، فإنها أيضا ليست في شيء من الأشياء ، كما يكون العرض في موضوع ، لا في النوع فإنها جزؤه ؛ ولا في الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها ، كما تعلم في موضعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررة تتصور بالفصل من خارج ، لكان الجنس كالمادة التي إنما تتقوم بالصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضا البتة ، ولا من المقولة التي كانت هي الكيفية ؛ بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ؛ فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة ، فتسمى كل قوة وكل مبدأ فعلٍ وكل شيء يحلى شيئا ويخصصه كيفية ، ولو كان كمية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وليست المقولة إلا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوما بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة .

---

(١) فيها : فيه عا || (٢) وإذا : وإذ عا ، ى || في هذين : هذان سا ، عا || (٢ — ٣) وتعلم ... غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ى || (٣ — ٤) لا تحتاج ... في الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : لست دا ، سا || (٨) الجواهر : الجوهر (في المرتين) ى || (١٠) فإنها : فإنه م || موضوعة : موضوعا ى : || (١١) لها : له م || ثم ولو كان : ثم ثم وكان د || كان : كانت هـ || للجنس : في الجنس س ، ن ، هـ || بالفصل : بالفعل ع ، م ، ى || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من دا || (١٤) باشتراك : بالاشتراك دا || مقولات : المقولات هـ || (١٥) يحلى : يحل سا ، ى || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ى || (١٧) التي : الذي س ، ع ، ن ، هـ ، ى || سنوضح : سنوضحه ع ، هـ ، ى ؛ + وذلك هـ .

وقولهم إن العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو فى شيء لا لا كجزءٍ منه فليس هو عرضا فيه ؛ وكل ما ليس عرضا فى شىء فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسان مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث إذا أضمرت النتائج .

فقوله : إن العرض فى المركب ، ليس لا كجزءٍ منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ماهو فى شىء ، لا لا كجزءٍ منه فليس عرضا فيه ، إن عنى به أن كل ماهو فى المركب لا لا كجزء منه ، ليس فى نفسه عرضا وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منــه ، لم يخل : إما ان يكون شيئا ماهيته محتاجة إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزءٍ منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرا وهو فيه . وإن لم يعن هذا ، بل عنى أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه فى موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس فى المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه فى موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهى أن كل ما كان فى شى وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضا معان : أحدُها أن كل شى هو فى شىء ، وليس فى نفسه عرضا ، وهو أيضا فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثانى أن كل شىء هو فى شىء وليس فيه على أن ذلك الشىء موضوع يكون هو فيه كون العرض فى موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهرا . فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشىء عرضا فى الشىء الفلانى ، الذى هو فيه كالجزء ، يجب أن يصير جوهرا فيه ؛ فإنه ليس مالم يكن عرضا فى شئ هو فيه فهو جوهر فيه .

(١) ليس ساقطة من م . || لا لا : لا س ، ع || (٣) مركبان : + قد جعلا دا || ثلاث : + أى هـ ، ى || (٥) لالا : لا ع || فيه : ساقطة من هـ || (٦) لا لا : لا ع || فى نفسه : ساقطة من سا || فهو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ى || منه : ساقطة من د ، سا ، ن ، هـ || (٨) حينئذ : ساقطة من ع || هو عرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩ — ١٠) وإن لم يعن ... موضوعه وهو فيه : ساقطة من م ، ى || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه فهو ى || فهذا : وهذا هـ || (١١ — ١٤) . فى موضوع . ثم ... وهو فيه : مكررة فى س ، ع ، م ، ى || (١٤) فهذه مسلمة : وهذه مسلمة سا ؛ فهذا مسلم هـ ، ى || هو فى شىء : ساقطة من س || (١٥) بالقياس : القياس م ، ى || فهذا : فهذه م ، ى || (١٦) الذى هو فيه : هو ع || كالجزء : + فيه ع || (١٧) يصير : يكون يصير م ، يكون د ، هـ .

بل مالم يكنْ عَرَضاً فى نفسه، فهو جوهر فى نفسه إذ لم يكنْ الجوهر ما ليس فى موضوع، هو ذلك المركب أو شئ آخر معيّن ، بل ما كان ليس فى موضوع البتة . وكونه ليس فى كذا كائناً فى موضوع لا يثبت أنه ليس فى شئ من الأشياء كائناً فى موضوع . فلو كان، إذا كان الشيء ليس فى شيء هو فيه كائناً على معنى كون الشيء فى موضوع ، كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشيء ، لكان هذا القدر يجعله جوهرا فيه ، بل إنما كان معنى الجوهرية هو أنه ليس فى شيء من الأشياء البتة كائناً فى موضوع ، لا أنه ليس فى شيء كذا كائناً فى موضوع .

فبيّن أنه إذا لم يكن الشيء فى كذا كائنا فى موضوع ، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك : فإن كان ليس فى شيء من الأشياء غيره كائنا فى موضوع ، فهو جوهر ؛ وإن كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء فى موضوع ، ثم لم يكن فى هذا الشيء ، ولا فى ألف شيء آخر على أنه فى موضوع ، بل على أنه فى المركب أو فى الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض .

وكما أن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشيء بالقياس إلى شيءٍ ما هو لا فى موضوع ، بل لأنه فى نفسه كذلك ، فكذلك العرضية ليست لأن الشيء بالقياس إلى شيء بعينه هو فى موضوع أو ليس فى موضوع ، بل لأنه فى نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان وأى شيءٍ كان ؛ فإذا كان له ذلك فهو عرض ، وإن لم يكن ذلك الشيء هو هذا الشيء وكان هو فى هذا الشيء، لا على أنه فى موضوع ، فليس يمنع ذلك أنه فى نفسه فى موضوع . وإنما هو عرض لأنه فى نفسه فى موضوع يعمّ العرضية والجوهرية ، أعنى كون الشيء عرضيا للشيء أو جوهريا له ، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار ؛ فإنه إذا أضيف إلى شيء فكان فيه ، وكان كالشيء فى الموضوع فهو عرض وعرضى . أما عرض فلأنّ

---

(١) فهو : هو سا || جوهر فى نفسه : جوهر فيه فى نفسه ب || (٥) فيه : ساقطة من ه || (٦) معنى الجوهرية : الجوهر عا || (٧) ليس فى : ليس إلى د || (٨) الشيء فى : + شيء دا ، ع ، د ، ى || (١٠) وإن : فان سا || (١٣) الجوهرية : الجوهر م || لم تكن : ليست ن || ما هو لا فى موضوع : بعينه هو فى موضوع أو ليس فى موضوع د || (١٤ — ١٥) كذلك فكذلك . . . فى نفسه : ساقطة من د || (١٥) موضوع ما : بعض موضوع ما م ؛ موضوع د || (١٦) هو هذا : هو ذلك ن || (١٨) وإنما : فانما م || (١٩) عرضيا : عرضا س ، ع || (١٩) مما : ساقطة من عا .

ذاته قد حصل موجوداً فى موضوع ، لأنه موجود فى هذا الموضوع ؛ فدلّ ذلك على أنه محتاج فى نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضى فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوِّم له ولا جزء من وجودِه فهو عرضى .

فالشيء عرض لأنه فى نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضى لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوِّما له فهو عرض فيه . وهذان المعنيان ، وإن تلازما فى هذا الموضع ، فاعتبارهما مختلف ، ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجوهر ؛ وأما للعرضى فالجوهرى ؛ أى الذاتى سواء كان جوهراً كالحيوان للإنسان أو عرضا كاللون للسواد بعد أن يكون مقوما لما هو فيه . فإذا كان العرض فى شيء لا لا بجزء بل بجزء ، وهو مقوم له ، فهو جوهرى فيه وليس جوهراً .

ومعنى الجوهرى الذاتى ؛ فإن ذات كل شيء ، كان عرضا أو جوهرا ، فقد يسمى جوهراً ؛ فيكون لفظ الجوهر الذى نسب إليه الجوهرى ليس يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوبا إلى ذلك الجوهر ؛ بل يدل على الذات فيكون الجوهرىُّ مكانَ الذاتى . فهؤلاء كأنهم أخذوا الجوهر والجوهرى واحدا ، فقالوا كذا جوهر فى كذا ، والشيء ليس جوهراً بالقياس إلى شيء ، وإن كان جوهريا بالقياس إلى الشيء الذى هو فيه .

---

(١) لأنه موجود : لأنها موجودة هامش د || موجود فى : ساقطة من عا || (٢) إذ : إذا م || أمر له : أمر ن || (٤) عرضى : عرض عا || (٦) ولما اتفق . . . عرض فيه : ساقطة من ع ، ى || الموضوع هذا : الموضوع فى هذا م || (٨) للعرضى : العرضى س ، ع ، م ، ى || فالجوهرى : فالجوهر ن ؛ بجوهر د || (١٠) بجزء بل : بجزء منه بل ب || بل بجزء : ساقطة من ن || وهو : فهو م ، هو ، ه ؛ ساقطة من د || (١٣) جوهرا : جوهرى عا || الجوهرى ليس : الجوهر ليس م ، ن ، ى || (١٤) يكون الجوهرى : يكون ن || ذلك الجوهر : ذلك الجوهرى ن ؛ + هو ع ، م ، ى || (١٥) فيكون الجوهرى : فيكون الجوهر ن || واحدا : واحد ه || (١٦) جوهريا : جوهرا س ، ع .

ونقول من رأس أيضا : إنه لو كنا قلنا إن الشيء إذا قيس إلى شيء هو فيه لم يخل إما أن يكون فيه على أنه فى موضوع ، أى على أنه موضوعه ، أو لا يكون ؛ فإن كان فهو عرض ، وإن لم يكن كذلك ، وهو فيه ، فهو جوهر فيه ، لكان هذا المذهب صحيحا ؛ لكننا لسنا نقول هكذا ، بل نقول : إن الشيء إذا كان فى نفسه غير مفتقر إلى موضوع البتة، هذا الذى هو فيه، إن كان فى شيء أو غيره فهو جوهر ، وإن كان فى نفسه محتاجا إلى موضوع يكون فيه ، أى شيء كان هذا الموضوع ، كان هذا أو آخر غير هذا فهو عرض . وأظن أن من سمع هذا ثم ثبت على أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد خلع الإنصاف .

تمت المقالة الأولى

(١) رأس : الرأس عا ؛ رأى م || كان : + كذلك دا ، ع ، ه ، ى || (٢) أى : أو س || (٣) لكان : فكان ه ؛ وكان ى || (٥) أو : + فى س || (٦) أى : وأى سا || هذا الموضوع كان : ساقطة من سا ؛ ذلك الموضوع كان ه || (٨) الإنصاف : ربقة الانصاف وتردى بمئزر الاعتساف ع || (٩) تمت المقالة الأولى : ساقطة من سا ، عا ؛ + ولله الحمد م ، ن ؛ + من الفن الثانى والحمد لله رب العالمين وإنه أعلم ى ؛ + من الفن الثانى والحمد لولى الحمد ه .

المقالة الثانية

من الفن الثانى

من الجملة الأولى

المقالة الثانية

من الفن الثانى

الفصل الأول

[فصل (١)]

فى حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسِّمة والمقومة، وتفهيم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول فى أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها فى بعض ولا جنس خارج عنها

إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها ، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها ، وبالجملة معانٍ أعم منها داخلة فى جوهرها ، فتحتاج أن تنفصل فى جواهرها عنها بغيرها ، كما تبين فى صناعة أخرى ؛ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة .

والأنواع السافلة لا توجد لها فصول مقسمة . نعم ، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة . وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح أن يكون لها أنواع تحتها . وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هى التى يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة . ففصولها المقومة هى التى تقسِّم أجناساً فوقها ؛ وفصولها المقسمة هى التى تقوِّم أنواعا تحتها ؛ وكل ماقوم جنسا هو فوق فإنه يقوِّم كل ما تحته ؛ لكن تقويمه الأولى لما قُسِّم إليه الجنس قسمة أولى ؛ وكل ماقسَّم جنسا أو نوعا هو تحت فإنه يقسِّم مافوقه .

---

(٢) الثانى : + خمسة فصول د ، ن ؛ + من الجملة الأولى بخ ، ه || (٤) فصولها : الفصول ع || (٤) المقومة : المنوعة بخ ، ع || (٦) إليها : ساقطة من ن || جنس : + واحد عا || (٧) خارج : خارجا ب ، سا ، ه || (٨) تنفصل : تفضل س ، م ، ه || (٩) كانت : كان عا || معان : معانى عا || (١٠) فتحتاج : تحتاج س || جواهرها : جوهرها س ، ى || (١١) تبين : يتبين سا ، ن || (١٣) يكون : كان ع || (١٤) فانها : فانما ه || مقسمة : مقومة بخ || (١٥) أنواعا : أنواعها س ، م ، ى || قوم : يقوم سا ، م || (١٦) الأولى : الأول ن || قسمة : قسم ن .

لكن ربما لم تكن قسمته له أولى ؛ فإن الناطق وغير الناطق يقسّم الحيوان قسمة أولية ويقسّم الجسم قسمة لكنه ليس يقسمه قسمة أولية ؛ فإن الجسم مالم يكن حيوانا ، لم يستعد للانفصال بالنطق. ومع ذلك فإن الغير الناطق الذى تحت الحيوان لا يبعد أن يدل عليه بالعُجْمة ، وإن لم تكن العجمة بالحقيقة فصلا مقوّما؛ وإذا أقيمت العجمة مقامه، لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان ؛ فإنك تقول : كل حيوان إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ ولا تقول : كل جسم إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ لأن النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا أعجم . فإن قسمت الجسم إلى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام ، لم يكن غيرُ الناطق دالا على المعنى الذى نقصد إليه فى قولنا : حيوان غير ناطق .

فيجتمع من هذا أن الفصول المقسمة للجنس الأسفل ، ربما لم تكن مقسمة لما فوقه قسمة أولية ولا قسمة مستوفاة ؛ والفصول المقسمة لما فوق ، فى الأكثر من الأمر ، لاتقسم ماتحت ، بل تقوّمه . مثل الجسم ذى النفس الحساس ، فإن الحساس لا يقسم شيئا من أنواع الجسم ذى النفس .

لكنه قد يوجد فى بعض المواضع فصول تقسم مافوق وما تحت معا وجودا بحسب المشهور ، وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة ، فإن الحيوان يقسّم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ، ويقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة أولية، وكذلك يقسم بالماشى والسابح والطائر ، فإذا ابتدئ فقُسّم بأحد هذه الوجوه ، حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق ، أمكن أن يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت ؛ وإذا ابتدئ فقسم بالماشى والسابح والطائر ، أمكن أن يقسم الماشى بالناطق وغير

(١) له : ساقطة من ن || يقسم : يعم هـ || (٢) لكنه ليس يقسمه قسمة : لكنها ليست بقسمة د ، ن ؛ لكنه ليس بقسمة م || (٣) للانفصال : الانفصال ع || (٤) وإذا : فإذا عا || (٥) كل حيوان : لكل حيوان عا || (٦) كل جسم : لكل جسم م || (٨) لم يكن : ولم يكن ع || دالا : ولا سا || إليه : ساقطة من س || (١٠) لما فوقه : له عا ، ى || (١١) فى الأكثر من الأمر : فى أكثر الأمر خ ، ع ، عا ، هـ ، ى ؛ + فإنها هـ || (١٢) ما تحت : ما تحته س || (١٤) ما فوق وما تحت : ما تحت وما فوق ب ، س || (١٦) قريبة أولية : قريبة دا ؛ غير أولية ن || (١٧) فقسم : يقسم ن ، وقسم م || (١٨) من القسمين : ساقطة من س || (١٩) فقسم : تقسيم د || بالماشى : ساقطة من س .

الناطق ؛ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن توافى الجنس أول شيء قبل القسمة بالمائت وغير المائت ؛ والقسمة بالمائت وغير المائت كان يجوز أن توافى الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فما كان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المائت وغير المائت ، ثم يقسم المائت إلى الناطق وغير الناطق .

وقد بقى ههنا شيء واحد وهو أنه : هل المائت وغير المائت من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل الماشى ونظائره هى من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ و إن كان المـائت وغير المائت والماشى وما ذكر معه من اللوازم الغير المقوِّمة ، فهل يمكن هذا التداخل فى الفصول الذاتية الحقيقية ؟ لكن هذا النظر ممـا يخلق أن لاتفى به صناعة المنطق ، فليؤخر إلى موضعه .

والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لايجوز أن يكون لها فصول مقوِّمة ، فلا يبعد أن يقع فى الأوهام أن الجنس العالى واحد ؛ ولو كان كثيرا لانحصرت الكثرة فى جامع يحوج إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فلنبدأ أولا ولنضع هذه الأجناس وضعا ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول : إن جميع المعانى المفردة التى يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لاتخلو عن أحد هذه العشرة . فإنها : إما أن تدل على جوهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ و إما أن تدل على كمية ، كقولنا : ذو ذراعين ؛ و إما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ و إما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ و إما أن تدل على أين ، كقولنا : فى السوق ؛ و إما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أمس وعام أول ؛ و إما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ و إما أن تدل على الجدة والملك ، كقولنا : متنعل ومتسلح ؛ و إما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ و إما أن تدل على ينفعل ، كقولنا : ينقطع .

(١) وغير الناطق : ساقطة من م || (٢) وغير المـائت : ساقطة من عا || (٥) وهو : هو ه || (٦) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هى من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || (٨) التداخل : ساقطة من ى || (١٠) أنها : أنه ع ، ن || (١٢) فصل : فصول س || (١٣) بما : ما ، عا ، ى . (١٨) كان : ساقطة من سا || عام : عاما م ، ن || (٢٠) يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ى || ينفعل : أن ينفعل ع ، عا ، ى .

وهذه الأمثلة التى أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذى المعنى، إذ كان هذا أعرف. ثم ننتقل منه إلى المعنى؛ وذلك لأن قولنا أبيض ليس اسما للكيفية بل اسما لشئ هو ذو كيفية، وهو الجوهر. لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية؛ فإن الأبيض كزيدٍ وككرباس أعرف عند التخيل من البياض الذى هو مجرد الكيفية، والتخيل أسبق إلينا فى هذه الأمور من العقل. فإذا أخطرت ببالك الأبيض، فكان شيئا ذا بياض، دلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمر على الأمر. فالمقولة ليست هى الأبيض، بل البياض. وكذلك ليست الكمية هى شيئا ذا ذراعين، بل نفس الذراعين. وكذلك الحال فى البواقى.

فالألفاظ التى تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم؛ ولا تدل على أمر تنسب إليه هذه الذات، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى. وأما إذا قلت بياض، فإن هذا اللفظ يدلك على معنى البياض دلالة الاسم ويدلك على معنى آخر؛ وذلك أنك كما تسمع لفظ البياض وتفهم، يبادر بك ذهنك فى أكثر الأمر إلى أن تخطر بالبال شيئا آخر هو الأبيض. وكذلك الحال فى كل واحد من التسعة. فالمقولات التسع هى مايدل عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون فى المكان، كقولك الإنجاد والإتهام، والكون فى الزمان، كقولك العتاقة والحداثة، والوضع كقولك القيام والجلوس، وأيضا مايدل عليه التسلح، وصدور الفعل كالقطع، وقبوله كالانقطاع مادام ينقطع.

والمباحث فى أمر هذه العشرة كثيرة. منها أنه هل يمكن أن تستند كلها إلى جنس واحد، كما ظُن أن الموجود جنس لها؟ ومنها أنه إن لم يمكن ذلك فيها، فهل يمكن أن

(١) على المعنى : ساقطة من م ، ى || (٢) الاسم على ذى المعنى : ساقطة من م ، ى || إذ : إذا ن || منه : منها ع ، ه ، ى || (٣) ليس : وليس ه || (٤) كرباس : بمعنى القطن || (٥) فى : من ه || (٦) فكان : وكان ع || دلالة : دالا ى || (٧) شيئا : شىء ب || (٨) نفس : + طول ه || (٩) فالألفاظ : والألفاظ ه || الجواهر : الجوهر م ، ه ، ى || ولا : ساقطة من ى || (١٠) هذه : هذا د ، ع ، عا ، م || (١٤) فى المكان : والمكان سا || (١٥) الحداثة : الحدث عا ، الحداث ى || والوضع كقولك القيام : ساقطة من عا || الجلوس : القعود ب ، س || (١٥ — ١٦) والوضع ... والتسلح : وأيضا ما يدلك عليه القيام والجلوس والتسلح ى || (١٥) يدل : يدلك م ، ى || (١٦) الفعل : للفعل ع ، م ، ى || كالقطع : بالقطع ع ، م ، ى || كالانقطاع : بالانقطاع ع ، م ، ى || (١٧) أنه : أنها عا ، ه ، ى || (١٨) كما : كان عا ، ه ، ى || أن : ساقطة من د ، ع ، ن ، م ، ه || جنس : جنسا د ، ن || أنه : ساقطة من ن ؛ أنها عا ، ى || يمكن : يكن عا ، ع .

يفرد الجوهر جنسا ويجعل العرض جنساً واحدا يعم التسعة ؟ ومنها أنه إن لم يمكن هذا، فهل يمكن أن تجمع فى أكثر من اثنتين وأقل من عشرة ؟ ومنها أن هذه هل تشتمل على جميع الموجودات ، فلا يشذ منها شيء ، أو لاتشتمل ، بل ههنا أمور أخرى لا تدخل فى شيء من المقولات ؟ ومنها أن الموجود كيف يتشعب إلى هذه العشرة مع كون أمور أخرى خارجة عنها أو مع لا كون أمور أخرى خارجة عنها ؟

فنقول : أما البحث الأول ، وهو حال نسبة الموجود إلى هذه العشرة فإن المشهور من النظر فيه أن يعدّوا وجوه قسمة الواحد إلى الكثرة ، فيبطلوا وجها وجها منها حتى يبقى مايؤثرون بقاءه . وليس فى تعديدنا ذلك كله فائدة ؛ إذ من المعلوم أن الموجود مقول على هذه العشرة ، وأنه إنما يتكثر فيها تكثير المقول ، لا تكثير وجوه أخرى مما يطولون به كلامهم . وتكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة : إما أن يتكثر تكثر المتواطىء فى موضوعاته أو تكثر المتفق الصرف الذى يشمل التشابه والاشتراك ، أو تكثر المشكك . ثم من امتنع أن يعقل أن للموجود معنى واحدا فى هــذه العشرة ، فقد فارق الفطرة ؛ وخصوصا إذا قال : إن الدليل على اختلاف هــذه العشرة فى معنى الوجود أن الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره ، وأن الجوهر موجود لايحتاج فى وجوده إلى وجود آخر ، والعرض موجود يحتاج فى وجوده إلى ذلك ، فقد أشرك هذين الشيئين فى شيء وهو لفظ الموجود ، ثم فرق بعد ذلك بأنه بذاته أو بغيره وأنه محتاج أو غير محتاج .

فهــذا الموجود المستعمل ، إن كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد ، فقد حصل معنى جامع ؛ وإن لم يدل على معنى جامع ، فكيف فارق أحدهما الآخر ؟ بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر ، وأحدهما بذاته والآخر بغيره ؛

---

(١) هذا : هذه ب ، س || (٢) فهل : ساقطة من ع || تشتمل : + عليها ع ؛ عليه ه ، ى || (٥) لا كون : كون لا سا || (٧) قسمة : نسبة ع || (٩) أنه : ساقطة من ن || تكثير المقول لا تكثير : تكثر المقول لا تكثر د ، سا ، ع ، عا ، ه ، ن ، ى || (١٠) وتكثير ، وتكثر عا ، ن ، ه || (١١) يشمل : يشتمل د ، س ، ع || المشكك : المتشكك ن || (١٢) ثم : + إن س || أن للوجود : الموجود ع || (١٤) وأن : فان ع || موجود : ساقطة من ع || (١٥) آخر : ذلك عا || أشرك : اشترك د ، ع ، عا ، ن || هذين الشيئين : هذان الشيئان د ، ن || (١٦) فرق : + بينهما ى || (١٧) يجتمع : يجمع ع ، م ، ن ، ى || (١٩) بل لكل واحد ... والآخر : ساقطة من م || واحد : ساقطة من ن .

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذى بذاته غيره من حيث له المعنى الآخر الذى له بغيره .

وهم لم يسلكوا فى هذا الموضع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر فى هــذا الموضع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لايمكنهم أن يحصِّلوا معنى يدلون عليه بالوجود فى أحدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود فى الآخر حتى يعودوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج بذاته وإلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تشترك فى الثبوت والوجود بمفهوم مُحصَّلٍ عند الذهن .

وهذا بيِّنٌ بنفسه لايمكن أن يبيَّن ؛ ومن ينكره فهو يغلِّط نفسه بإزالة فكره عن الغرض إلى غيره ؛ ولولا هذا لما صح أن الشيء لايخرج عن طرفى النقيض ؛ فإن كل واحد من طرفى النقيض كان يكون أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا ؛ بل الوجود فى جميعها معنى واحد فى المفهوم .

وإذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ؛ وليس أيضا وقوع الاسم المتواطىء ؛ فإن حال الوجود فى هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود لبعضها أحق ، ولبعضها ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره . والموجود لبعضها أحكم ، ولبعضها أضعف ؛ فإن وجود القارّ منها ، كالكمية والكيفية أحكم من وجود

---

(٣) بغيره : لغيره سا || (٥) أن يدلوا . . . لا يمكنهم : ساقطة من ع || فإنهم : فانه عا ، ه || (٦) يحصلوا : يجعلوا ى || (٧) يعودوا : يعود ن || فيضيفوا : ويضيفوا ع ؛ ثم يضيفوا عا || (٨) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ى || (٩) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، سا ؛ يمكن أن يبان : م || (١٠) ولولا : فلولا ع || صح : + قولنا ه || (١١) بل الوجود : الى الموجود م || (١٢) واحد : واحدا م || (١٣) اسم الوجود : اسم الموجود م || (١٤) حال الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا عا ، ى || (١٥) وأنت : فأنت م ، ن ، ى || (١٥ــ١٦) الوجود لبعضها : الوجود أخصها م ، ى || (١٧) بالوجود : بالموجود ب || (١٨) القار : القوار م ، ن ، ى ؛ القرار د .

مالا استقرار له ، كالزمان وأن ينفعل؛ فليس وقوع الوجود عليها وقوعا على درجةٍ واحدةٍ كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذى هو بالتواطؤ المحض؛ فهو إذن غير جنس . ولو كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى داخلٍ فى ماهيات الأشياء ؛ بل أمر لازم لهـا . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلة فى معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم المثلث أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلا ؛ فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست تحتاج فى تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل . فالشكل للمثلث لأنه مثلث وداخل فى قوامه ؛ فلذلك يتقوم به خارجا وفى الذهن وكيف كان ؛ وأما الوجود فأمر لا تقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك فى وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو ممكن الوجود فى الشكل الأول من كتاب أوقليدس . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك فى شكليته ؛ فما كان مثل الشكلية فهو من المعانى المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان الوجود لا يفارق فى ذهنك أيضا المثلث لكان أمرا لاحقا للمثلث من خارج ؛ ولذلك يستحيل أن يطلب ما الشىء الذى جعـل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا ؛ ولا يستحيل أن يطلب ما الشىء الذى جعل المثلث موجودا فى الذهن أو فى خارج .

فالذاتى للشىء لا يكون له بعلةٍ خارجة عن ذاته ؛ وما يكون بعلةٍ خارجةٍ فليس مقوِّما ذاتيا؛ وإن كان قد يكون من العرضى ما حصوله ليس بعلةٍ خارجةٍ عن المـاهية،

---

(١) ينفعل : يفعل ع ، م || وقوعا : وقوع ن || (٣) أيضا : ساقطة من ن || غير دال على معنى داخل : دال على معنى غير داخل بخ || دال على معنى : ساقطة من عا || (٤) بل أمر : بل هو أمر ع ، هـ ، ى || (٦) ذلك : ساقطة من عا || (٧) شكل أولا . . . تتصور أنه : ساقطة من ع || لست : ليست د ، م || (٨) فى : ساقطة من م || تصورك : تصور هـ ؛ يتصورك م || موجود . . . أن تتصور : ساقطة من ع || (٩) فلذلك : ولذلك ن || وفى : فى سا || وكيف : كيف س || (١٢) لذلك : ساقطة من ب ، س ، ع ى ؛ كذلك م || أن تفعل ذلك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن || فما : مما م ||(١٣) فهو : فهى عا || (١٥و١٦) جعل : يجعل ى || (١٧) له : ساقطة من عا || (١٧ ـــ ١٨) ذاته . . . خارجة عن : ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس : ليس حصوله هـ .

بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجبه ويجوز أن يكون من شيء خارج يفيده فليس مقوما للماهية. والجنس إنما يكون من المعانى التى تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية . وأما الوجود فأمر يلحق الماهية تارة فى الأعيان وتارة فى الذهن .

فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ ؛ وبان أنه لو كان يقع عليها بالتواطؤ ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية ؛ فالوجود إذن ليس بجنس . وقد قيل فى الأجوبة المشهورة : إنّ من الدليل على أن الموجود ليس بجنس أنه لو كان جنسا لكان فصله إما موجودا وإما غير موجود ؛ فإن كان موجودا وجب أن يكون الفصل مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا الاحتجاج ليس بمغن فى هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهى مع ذلك فصول . وأما كيفية الصورة فى هذا فهى لصناعة أخرى مما لا يفى به المنطق .

وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيرا من الأجناس قد يقع على أنواع متقدمة ومتأخرة كالكم على المنفصل والمتصل ؛ والمنفصل أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضا فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة فى التقدم والتأخر ، وكما يقع الجوهر على الجوهر الأول والجوهر الثانى ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع .

---

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : ساقطة من ع ، ى || (٧) فى : من سا || إن من : من أن ه || الموجود : + أنه ى || (٨) وإما غير : وغير سا || (١١) فهى : فهو عا ، و، ى || لصناعة : فى صناعة م ، عا ، ى ؛ صناعة سا || مما : فانه مما ه || (١٢) يتشكك : + متشكك بخ ع ، ه ، ى || الموجود : الوجود ن || فيقال : فنقول ع ، ه ، ى || (١٣) كالكم : + فانه يقع بخ ، ى ؛ فإنه قد ع ، ه || (١٤) بل العدد : ساقطة من س .

الفصل الثانى

فصل (ب)

فى أن العرض ليس بجنس للتسعة وتعقب ما قيل فى ذلك

وأما العرض فقد قيل فى منع جنسيته لهذه التسعة أقوال مشهورة منها قولهم: إن حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ؛ ويحاولون تصحيحه بأسئلة منها قولهم : أمس وعام أوّل كل واحد منهما أمر واحد وموضوعاته كثيرة ؛ ومستحيل أن يكون هو موجودا فى جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعدد لن يكون فى موضوعات كثيرة على أنه موجود فى كل واحد منها ؛ فإذن ليس شىء من ذلك فى موضوع وهو عرض .

وهذه خرافة ؛ فإنه إن عني بأمس وعام أول معنى متى ، وهو الكون فى الزمان ، فإن كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره فى زمانه ؛ فإنه ليس كون زيد فى زمانه هو بعينه كون عمرو فى ذلك الزمان ، على أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن عني به الزمان نفسه ، فإن الزمان فى الموضوع الذى فيه الحركة التى الزمان عددها ، وهو موضوع واحد عند قوم ، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدما وهو الذى تعتبر به الأشياء ، فيقال إنها فى زمان واحد .

وأما تفاريق الأشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص ؛ إلا أن الاعتبار عندهم فى قول الناس إن كذا وكذا فى زمان واحد بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأوّل . ولست أشير إلى أن هذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هذا المأخذ من الاحتجاج ، ليتبين به أن حد العرض لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهنالك قالوا : إنه جوهر . فأما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففى صناعة الطبيعيين .

(٣) أن العرض : العرض وأنه ى || (٤) فى : + نفى عا || منها : من ذلك بخ ، ع ، عا ، ه ، ى || قولهم : إن ه ، ى || (٦) أول : قابل ب || موضوعاته : الموضوعات عا || هو : ساقطة من ه || (٧) لن : أن سا ، ن ، ه || (٩) هذه : هو س ، م ، ى || (١٠) فانه ليس : فليس م || (١٤) متقدما : مقدما ع ، مقدم عا || (١٦) ليس : وليس عا .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهرا ؛ وإما أن تجعله بحيث يُحدُّ بحدِّ العرض ؛ فهذا القول لا يعتد به . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العرض لا يتناول الأين ؛ فإن الكون فى السوق معنى واحد ، ويشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعا له ؛ ولا الجملة ، وإلا لما وصف به إلا الجملة . لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ؛ فإن السوق ، وإن كان واحدا للجميع ، لأنه ليس المكان الحقيق فتمتنع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كونا فيه يخصه دون الآخر ؛ إذ ليس السوق أيناً ؛ بل السوق من مقولة الجوهر . على أنهم إن مثلوا للمكان المكان الذى هو من مقولة العرض لم يمكنهم أن يجعلوا فيه عدة أشياء . إنما الأين ، إن كان ولابد ، فهو النسبة إلى السوق ؛ ولكل من الذين فى السوق نسبة تخصه توافق النسبة الأخرى بالنوع وتخالفه بالعدد ؛ واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع .

قالوا أيضا : إن المضاف ليس يوجد إلا فى موضوعين ، فليس موجودا فى شىء ، ولكن فى شيئين . وقالوا أيضا : إن التسلح معنى لا فى موضوع ، إذ هو فى موضوعين ، لأن موضوعه السلاح واللابس ؛ فنقول : أما المضاف فليس على ما ظنوا فيه . أما أولا فلأن كون الشىء فى شيئين قد لا يمنع كونه فى كل واحد منهما ؛ وإذا كان لا يمنع كونه فى كل واحد منهما ، فليس كونه فى شيئين رافعا كونه فى شىء ؛ فإنه لم يقل : فى شىء واحد فقط ؛ كما أن كون الأب أبا لابنين لا يمنع كونه أبا لابن واحد ؛ وكون الحيوان مقولا على أشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد . نعم فى بعض الأشياء قد يكون الوجود فى الكثرة بحيث يمتنع أن يكون فى الواحد مع تلك الكثرة ؛ فهنالك لا يكون الموجود فى أشياء موجوداً فى شىء واحد .

---

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه الثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا بخ || نفسه : بعينه ب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : إلا أنه ى || (٧) يخصه : ساقطة من سا || من : ساقطة من م ، ن || (٨) للمكان : بالمكان ع ، ى ؛ ساقطة من عا ، ه || المكان : ساقطة من ه || (٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذى عا ، ى || (١٠ — ١١) وتخالفه . . . بالنوع : ساقطة من سا || (١٠) ههنا : + إنما هو ى || (١٣) ولكن : بل ب ، س || إذ : أو د ، م ، ن || (١٤) فنقول : ونقول ى || (١٦) رافعا كونه : رافعا لكونه عا ، ه || (١٨) كل : ساقطة من س ، ع || (١٩) الوجود : الموجود ه || فى الكثرة : ساقطة من س || مع : من ه .

والفرق بين الموجود فى موضوع من جهة أنه موجود فى شىء وبين كون الكل فى الأجزاء أن الكل يكون فى أشياء ولا يكون فى شىء واحد منها البتة. وأما الموجود فى موضوع فليس يبعد أن يكون موجودا فى موضوعات؛ ولكنه يكون مع ذلك فى موضوع موضوع منها؛ ولا تمانع بين الحالين. فهذا إن كان ما ذهبوا إليه، من أمر وجود إضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضايفين اثنين بالعدد، مذهبا صحيحا. وأما الحق فسينكشف عن خلاف ذلك، وسنبين كيفيته فى مواضع نتكلم فيها فى المضاف.

وأما التسلح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه أن التسلح نسبة وحالة للابس عند السلاح يوصف بها المتسلح، فيقال إنه متسلح بتسلح هو وصف له؛ وإن كان بالنسبة إلى غيره. فالتسلح، وإن كان بالنسبة إلى الغير، فليس يجب أن يكون فى ذلك الغير. ففرق بين الوجود فى الشىء وبين النسبة إلى الشىء. فلا معونة لمثل هذه الهذيانات فى أن يقال إن العرض ليس بجنس، وإن كان الحق هو أن العرض ليس بجنس.

لكنهم قالوا شيئا آخر وهو أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبايع سائر الأعراض؛ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضى هذه النسبة؛ والجنس يدل على طبيعة الأشياء وماهيتها فى أنفسها، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة. وهذا قول سديد. والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشىء موجود فى موضوع، فتكون دلالته على هذه النسبة؛ أو تدل على أنه فى ذاته بحيث لا بد له من موضوع؛ فهذا أيضا معنى عرضى؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوِّم لماهياتها، لأن ماهياتها تمثل مدركة مفهومة.

---

(٢) واحد : ساقطة من سا ، ع ، م || (٣) فليس : فلا ه || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إضافة واحدة : أنه واحد عا || (٥) مشتركة : مشترك عا ؛ + فيه بخ ، ع ، عا ، ى || صحيحا : سخيفا م || (٦) عن : على س || (٧) عنه : فيه ى || (٨) فيقال : فقال ب || إنه : + هو س || بتسلح : فالتسلح ع || (٩) فالتسلح : والتسلح د ، سا ، م || (١٠) وبين : أو بين د ، م || (١١) بجنس : + أى على سبيل الفرض والتقدير أى إن فرضنا وسلمنا م || (١٢) شيئا آخر : أشياء أخرع || (١٢ — ١٣) آخر . . . له نسبة : ساقطة من د || (١٣) أن له : أنه له ع ؛ أنه عا || (١٤) فى أنفسها : ساقطة من د || ماهياتها : ماهيتها د || (١٦) فتكون : فكيف تكون ى || (١٧) نسبة هذا : نسبته لهذا ى || (١٨) أمر : نسبة أمر د ، م ، ى .

ثم يشك فى كثير منها فلا يدرى أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن عليه فى صناعة الفلسفة الأولى ؛ وحتى إن قوما جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة العرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا فى الماهية . وكما أن الموجود ليس مقوِّماً لماهية هذه العشرة ، كذلك العرضية ليست مقومة لماهية التسعة ، فلذلك لا يوجد فى حد شىء منها أنه عرض .

الفصل الثالث

فصل (ج)

فى تعقب أقوالٍ من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة

وأما الذين تكلفوا أن يجعلوا بعض هذه داخلا فى بعض وأن يحصروها فى مقولات أقل عددا ، فمنهم من جعل المقولات أربعا : الجوهر والكمية والمضاف والكيفية ؛ وجعل المضاف يعم البواقى ؛ لأنها كلها منسوبة . ومنهم من جمع الست فى جنس خامس ؛ إذ عد الأربعة ، ثم قال والخامس الأطراف التى تأخذ من الكيفية شيئا . وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخواصها ؛ فإنه يتضح لك أنها متباينة . وليس الذى قيل فى تباينها : إن الدليل على أن الكمية منها تخالف الكيفية أن الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضعفت كيفيته ؛ وبالعكس ، فالكمية مخالفة للكيفية شيئا ؛ فإن من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول : إن كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؛ أو كيفية ما زادت فانتقصت كيفية ما أخرى ؛ وليس إذا اختلف هذان

(١) يشك : لا يشك عا || (٢) الأولى : ساقطة من سا || وحتى : حتى د ، ن ، ه || الموجود : الوجود ى || (٤) لماهية : لماهيات م ؛ + هذه عا ، ى || (٨) من : + حيث م || (٩) داخلا : داخلة عا || يحصروها : يحصروا سا || (١٠) جعل : قال سا || أربعا : أربع سا ، عا ، ى || (١١) لأنها : لأنه م || جمع الست : جعل جميع الستة د || خامس : واحد ع || إذ : إذا سا ، م ، ه || (١٢) قال والخامس : قالوا الخامس م || (١٣) خواصها : خواصه م || فإنه : فإنها م ، ن ؛ ساقطة من عا ، ى || (١٥) كيفيته : ساقطة من د || (١٦ — ١٧) فانتقصت كمية : فانتقصت كيفية ه || (١٧) فانتقصت كيفية : فانتقصت كمية م .

اللذان أشرت إليهما يمتنع أن يدخلا فى مقولةٍ واحدةٍ ؛ فإن الأضداد التى لا تجتمع معا، بل تتعاقب ، قد تجتمع فى مقولةٍ ، بل فى جنسٍ قريبٍ واحد ؛ ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما فى المقولة . وأنت تعلم أن هـذا التنافر الذى بينها أشد من التنافر بين ما ذكر سالفا ؛ ولكن المعوَّل فى معرفة الفصول بين هـذه من الرسوم التى سنوضح لها ، فتعلم أن بعضها غير داخلٍ فى بعض .

وأما أن عدة منهـا هل تدخل فى جملةٍ ، كمن ظن أن المضاف يشتمل على البواقى، فسنبين بطلان ذلك من أن نحقق لك فى باب المضاف أن المضاف الحقيق لا يحمل على شيءٍ من المقولات الأخرى حمـل الجنس ؛ ولكن يوجد فى كل واحدٍ منهـا بأن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيءٍ يصير بهـا مضافا إليه ، من غير أن يصير المضاف جنسا له ، ونعرفك أن الشيء لا يصير ، بسبب أن له شيئا ، وأنه فى شيءٍ أو مع شيءٍ ، مضافا إليه ، بل بأن تأخذه بعد ذلك ، من حيث له ذلك ، فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره ؛ فإن كون زيد فى الدار هو نسبته التى هو بها أين . وهذه النسبة ليست إضافة بل أيناً .

ثم إذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالأين يعرض له من حيث هو ذو أين ، أن يصير مقول المـاهية بالقياس إلى ما هو فيه ، من حيث هو محوى وذلك حاوٍ ؛ لا من حيث هو أين فقط ، بل من حيث أنه محوى حاويه ، وجدته قد عرضت له الإضافة ؛ كالبياض فإنه من حيث هو بياض شيء ؛ ومن حيث أنه لذى البياض ، أى للأبيض ، فإن ماهيته مقولة بالقياس إلى ذى البياض ، لا ماهيته أنه بياض، بل ماهية أنه للأبيض .

---

(٢) بل تتعاقب : وتتعاقب ب ، م ، ن || اختلافهما : اختلافها ب ، سا ، ن || (٣) البالغ : التابع سا || تباينهما : تباينها ب || بينها : بينهما ه || (٣ — ٤) بين ما ذكر سالفا : ساقطة من سا ، عا || (٤) من الرسوم : الرسوم ع || لها : ساقطة من ه || (٦) جملة : + منها سا ، ه || (٧) من أن : وهو أن ى || (٩) فيكون له : ساقطة من ع ، عا || (١٠) أو مع شيء : ساقطة من ن || (١٢) هذا الاعتبار : الاعتبار د ، م ، ن ، ى || هو : هى ع ، عا ، ى ؛ وهو ن || نسبته : نسبة س ، سا ، م ، ى (١٣) أين : ذو أين ه || ليست : ليس ب || (١٤) التكرير : التكرر د ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٥) مقول : مقولة ه || (١٦) أنه هو محوى : أنه هو محوى ب ، س || حاويه : وحاويه د ، ن || وجدته : وجده ى ؛ ووجدته ع ، عا || (١٧) كالبياض : وكالبياض ع ، ى || فانه : ساقطة من ع ، م ، ن ، ى || (١٨) مقولة : ساقطة من سا || لا ماهيته : لا بماهية د ؛ لا فى ماهية ن ؛ لا ماهية م .

كذلك ليس كونه فى مكان ، الذى هو نسبة طرف واحد ، هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصير النسبة شاملة للطرفين ، للحاوى والمحوى . وهذا إنما يتضح لك فى باب المضاف حقيقة الاتضاح ؛ وأما ههنا فهو شىء كالتنبيه غير محصَّل .

وأما قول القائل : والأطراف التى تأخذ من الكيفية شيئا ، فيشبه أن يكون يعنى بهذا مقولة يفعل و ينفعل ، فتكون الكيفية هى الأمر الذى يسوق إليه الفعل والانفعال ، و يكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل إليهما . و يشبه أيضا أن يكون يعنى مع هذين الوضع أيضا ، وذلك بسبب أن الوضع يلزمه الشكل أو يلزم الشكل .

وأنت تعلم أن هذا الكلام متشوش جدا ؛ فإن لفظة الأطراف لا تدل فى هذا الموضع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لا تجد تحته معنى متواطئا فيه ؛ ولا أيضا يدل بالتشكيك ؛ وإن كان يخيل شيئا ؛ فإن من أفضل أحوال المعانى النسبية التى لا تتفق فى النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها تواطؤ صرف ، وخصوصا فى مثل هذا الموضع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

ولو أن قائلا أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التى لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكميات عرض لها نسبة إلى الكيفيات ، فتكون الجواهر والكميات تدخلان فى مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولها فى تلك المقولة بالعرض . وما دخل فى مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة . وإنما يأخذ المقولات فى هذا الموضع على أنها أجناس ؛ وإنما يبحث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقولة

---

(١) كونه : كون الشىء بخ ، ع ، ه ، ى || نسبة : نسبته ع || (٣) والمحوى : والمحوى م ، ع ، عا ، ه ، ى ؛ ساقطة من د || (٤) غير محصل : الغير المحصل ه ، ى || (٦) هى : هو ، عا ، ى || (٧) النسبتين اللتين : النسبتان اللتان عا ، ى || اللتين : ساقطة من سا || إليهما : إليها ن || أن يكون يعنى : ساقطة من س ، أن يعنى ن || (١٠) والأخذ : والآخذ د ؛ والاحد س ، ع ، م ، ى || (١١) وإن كان يخيل شيئا : ساقطة من ى || النسبية : النسبة ه || (١٦) عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (١٨) وما دخل . . . بالعرض : ساقطة من ع || المقولة : ساقطة من سا .

فى مقولة أخرى . فإن لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية أو شئ آخر، إن كان إلى الكيفية لا إلى ذات الجوهر والكمية، فليست الكيفية أولى بهذا التخصيص من الكمية . على أن لمطالبٍ أن يطالب فيقول : ولم ليس تجعل للنسبة إلى الكميات أيضا مقولة ؟ و يلزم حينئذٍ أن تجعل النسبة إلى كل مقولة مقولة ، فتتضاعف المقولات بل لا تتناهى ؛ فإنه قد يمكن أن يفرض إلى المقولة ، التى هى نسبة ، نسبة .

و إن قوما آخرين قالوا : إن الانفعال هى الكيفية لا غير؛ فليس التسخن غير السخونة . وما قالوه باطل ؛ فإن التسخن هو سلوك إلى السخونة ، فإن كان المتسخن له فى كل آنٍ سخونة ، فليس تسخنه تلك السخونة ، بل تسخنه إنما هو بالقياس إلى سخونةٍ مطلوبة . و بالجملة فإن التسخن هيئةٌ غير قارة والسخونة هيئة قارة . ولو كان التسخن هو السخونة ، لكان التكيف المطلق هو الكيفية ؛ فكان طلب الكيفية كيفية ؛ فكان الطالب طالبا لما هو موجود له . كل هذا باطل فاسد ؛ وسيتضح لك فى العلم الطبيعى . فإن كان التكيف ليس كيفية، فبالحرى أن لا يكون التكييف كيفية . والتكييف هو الفعل ؛ فبالحرى أن لا يكون الفعل كيفية . ولو كان التسخين سخونة لكان كل مايسخِّن يتسخَّن وكان كل مايحرِّك يتحرك . وستعلم أن هذا غير واجب . واعتبر ذلك بالعِشق ؛ فإنه ، كما تعلم من أمره ، يحرك وليست فيه حركة .

وقد قال قوم : إن مقولة أن يفعل وأن ينفعل تجتمعان فى جنسٍ واحد هو الحركة . وستعلم فى العلوم الطبيعية أن الحركة غير موصوف بها الفاعل وأنها ليست بفعل . ولو قالوا : أن ينفعل هى جملة الحركة أو حركة ، وأن يفعل هى جملة التحريك أو تحريك ، لكان أقرب من أن يصغى إليهم .

(١ — ٢) إلى الكيفية : إلى ذات الكيفية ى || (٢) لا الى ذات : لا ذات ع || (٣) لمطالب : للطالب ع ؛ لطالب ى || الكميات : الكيفيات ع || (٤) مقولة مقولة : مقولة د ، م || بل : + إنها هـ ، ى (٥) فإنه : بل و إنه ع || فإنه . . . نسبة نسبة : ساقطة من ى || (٦) فليس التسخن : وليس التسخين ب || السخونة : السخونية د || (٧) قالوه : قالوا ى || إلى السخونة : إلى التسخن د || (٨) بل : + وليس الأمر كذلك ى || (١١) كل : وكل هـ || (١٣) وكان : ولكان ع ، هـ (١٤) يحرك يتحرك : حرك يحرك عا ؛ ساقطة من سا || (١٤ — ١٥) من أمره : ساقطة من سا || (١٥) ليست : ليس هـ || (١٦) وقد قال : وقال د ، ن || مقولة : مقولتى ع ، هـ ، ى || هو : وهو سا || (١٧) بفعل : أن يفعل ى || ينفعل هى : ينفعل هو هـ || (١٨) وأن يفعل : فإن يفعل د ؛ أو أن يفعل هـ || يفعل هى : يفعل هو هـ ؛ يفعل من ع ، ى || أقرب من أن يصغى إليهم : أولى بهم عا || إليهم : إليه بخ ، هـ .

الفصل الرابع

فصل (د)

فى ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة لشىء من العشرة عموم الجنس أو خارجة عن العشرة وتتميم القول فى ذلك

وههنا شكوك فى أمورٍ يدعى أنها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها ، وأن منها أمورا هى أعم من عدةٍ منها : مثل الحركة فإنها تتناول الكيف والكم والأين بنحو ما ؛ ومنها أمور مباينة لها : كالوحدة ، التى هى مبدأ العــددِ ؛ والنقطة ، التى هى مبدأ بوجهٍ للمقادير ؛ وأيضا مثل الهيولى والصورة ؛ وأيضا مثل الأعدام : كالعمى والجهل ، وما أشبه ذلك . ومنهم من أورد لهذا الباب أمثلة جزئية كالشمال والجنوب ، والغداء والعشاء .

فنقول : أما الحركة فإنها ، إن كانت هى مقولة أن ينفعل ، فما زادت جنسا ؛ وإن لم تكن مقولة ينفعل ، فإنها لا يجب أن تكون جنسا ، بل يجب أن تكون مقولة على أصنافها بالتشكيك ، وأن يكون ذلك هو المـانع من أن تجعل الحركة هى نفس مقولة أن ينفعل ، إن امتنع ؛ وإلا إن لم يكن هناك مانع من هذا القبيل ، فمقولة ينفعل هى بعينها الحركة . وسيرد الكلام عليه فى موضعه .

فهذا ما يقضى به فى أمر الحركة . فأما هذه الأخرى فنقول فيها قولا كليا ؛ ثم نورد ما يقال فيها فى المشهور ؛ ثم نقول فيها الحق فنقول : إنه ليس كل وجود أشياء لا تدخل فى المقولات ضاراً فى أن المقولات عشر ، بل نحو واحد منها وهو أن تكون أشياء لا تدخل فى إحدى المقولات العشر ولهـا أجناس أخرى هى أنواع تحتها . وإذ ليس يجب

---

(٣) أوهمت : + الناس د ، م ، ه ، ى || إما : ساقطة من سا || (٤) أو : وإما ه ، ى || خارجة : خارج ع || (٥) فيها : تحتها سا || (٥ — ٦) أن منها أمورا : أن أمورا ع ؛ منها أمور سا || (٦) عدة منها : هذه سا || الكيف : ساقطة من م || (٧) بوجه : + ما ى || (٨) مثل : فمثل ب (واردة كذلك فى المرتين) || (١٠) أن ينفعل : ينفعل ع || وإن : وأما إن ى || (١١) مقولة : + أن سا ، ن ، ه ، ى || (١١) لا يجب أن : يجب أن ع ؛ يجب أن لا ه || (١٢) هى : ساقطة من س || (١٣) وإلا إن : ساقطة من س ، ع || (١٥) يقضى : يقتضى ه || (١٧) عشر : عشرة ب ، ه || (١٨) أخرى : ساقطة من ع .

فى بادئ النظر أن يكون لكل ذاتٍ موجودة مشارك فى الحد هو آخر غيرُه موجوداً حتى تكون تلك الذات موجودةً، فليس يجب أن يكون لكل شىء نوع مقول على كثيرين بالفعل. ولو كان أيضا لكل شىء نوع مقول على كثيرين بالعدد، لم يجب أن يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشارك له فى ماهيةٍ مشتركة، حتى يكون هناك جنس، فلا يمتنع أن تكون أمور مفردة لا مشارك لها فى نوعها، وأنواع إنما هى أنواع بالقياس إلى ما تحتها، ولا قياس لها إلى ما فوقها حتى تكون هى أنواع أجناسٍ فوقها. وإذ كان العقل الأول لا يمنع هذا فليس مستحيلاً ظاهر الاستحالة بنفسه. وإذ ليس كذلك، فإن كانت أشخاص مفردة لا أنواع لها البتة، ولا أجناس على الشرط المذكور، وأنواعٌ لا أجناس لها، لم يكن شىء من ذلك داخلا فى مقولة، وكان مع ذلك حقاً ما قيل من أن المقولات هى هذه العشرة؛ إذ الخارج عنها ليس بمقولةٍ فى نفسه ولا فى مقولة غيرها. ومثال هذا أنه لو قال قائل: إنه لا بلاد إلا عشرة بلاد فوجد قوماً بداة لا يتمدنون، لم يصر وقوعهم خارجا عن هذه البلاد سببا فى أن لا تكون هذه البلاد عشرةً. فلو سلمنا أن جميع ما أوردوا خارج عن المقولات، لم يكن ذلك موجبا أن لا تكون المقولات عشرا فقط، إلا أن يصح أن لتلك الأشياء أجناساً خارج العشرة.

وبعد ذلك، فإن الأجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم أن هذه الأشياء خارجة عن العشر، ولا تتكلف نوعا آخر من الجواب، وخصوصا ما كان منها يجرى مجرى المبادئ، كالوحدة والنقطةِ والهيولى والصورة؛ فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل فى شىء من المقولات، وذلك لأن هذه المبادئ هى مبادئ المقولات، ومبادئ المقولات، لو دخلت فى المقولات، لكانت مبادئ لأنفسها. وبعضها لا يسلم خروج المبادئ عن

(١) غيره: + مشاركا س || (٢ — ٣) لكل شىء . . . يجب أن يكون: ساقطة من د || (٣) كثيرين: + مختلفين ى || (٤) نوع آخر: آخرن || (٥) وأنواع: أو أنواع د، ن، ه || ولا: فلا ع، م، ى || (٦) العقل: التوليخ، هامش س || (٧) كانت: كان ع || (٨) وأنواع: أو أنواع ه || لم يكن: لو لم يكن د || (٩) قيل من: قيل س || هذه: من ه || (١١) إنه لا: لا س || قوما: قوم ع، عا، ى || (١٢) سلمنا: سلمناه د || خارج: خارجا دا، ه (١٣) المقولات: المعقولات سا || عشرا: عشرة ه || فقط إلا: فقط لا ن || (١٥ — ١٦) خارجة عن: خارجة من ه || (١٦) العشر: العشرة ب، ه || (١٧) لا تدخل: ساقطة من س || (١٨) المبادئ هى مبادئ: المبادئ مبادئ عا || (١٩) لكانت: كانت ع .

المقولات ؛ بل يجعل المبدأ وذا المبـــدأ فى مقولة واحدةٍ ويقول : إن الوحدة من جملة الكم ؛ وإن الواحد فى العدد ، والعدد كم ؛ وكذلك النقطة فى الخط ، والخط كم . وكذلك يقولون فى الأعدام ، وإنها من مقولات ملكاتها ، كالعمى من الكيف ، والسكون من مقولة أن ينفعل ، إن كانت الحركة من مقولة أن ينفعـل . وشرذمة من المتخلفين يأتون فيجعلون للشىء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا : إن النقطـة ، من حيث هى طرف الخط ، فمن المضاف ؛ ومن حيث هى هيئـة ما ، فهى من الكيف ؛ وإن الشمال من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؛ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقولة أن ينفعل ؛ ومن حيث هو مختص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؛ والتغذى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقولة يفعل ؛ ومن حيث هو للتغذى ، فهو من المضاف ؛ ومن حيث هو فى زمانٍ مخصوص ، فهو من مقولة متى .

فعلينا أن نتأمل ماتقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ للمقولة بأسرها ، فلا تكون من المقولة ، يجازفون فى قولهم مجازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكمية بأسرها ؛ بل هى مبدأ لنوع منها ، وهو الكم المنفصل . والنقطة أيضا ، إن كانت مبـدأ لهـا فليست مبـدأ للكمية بأسرها بل للمقـدار . على أنه سيتبين لك فى استقصائك للمعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للعدد على أنها علة ؛ ومبدأ على أنها طرف ؛ وليست النقطة كذلك ؛ فإنها ليست البتة علة للمقـــدار ؛ بل هى مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة علة

---

(١) وذا المبدأ : والمبدأ عا || الوحده : الواحدة م || (٣) وإنها : فإنها ى || مقولات : المقولات م || (٤) أن ينفعل : ينفعل ى || إن كانت . . . ينفعل : ساقطة من ى || المتخلفين : المختلفين ى || (٥) يأتون : يأبون ن || فيجعلون : فيحملون ه || إن النقطة : أما النقطة د ، سا ، عا ، م ، ن || (٦) الخط : خط ه ؛ ساقطه من عا ، ى || فمن : فهى من ع ، عا ، ن ، ه || الكيف : الكيفية ع (٧) جسم فهو : ساقطة من م ، ى || فهو من مقولة : فمن مقولة س ، ع || (٧ — ٨) متحرك . . . ومن حيث هو : مكررة فى د ، ن ، ه || (٨) القطبين فهو : القطبين س || من الأين : الأين د || (١٠) مقولة متى : ... د ، ع عا ، م ، ن ، ى || (١٢) يجازفون : مجازفون س ، عا ، م ؛ فقد يجازفون بخ ، دا ، ع ، ى || (١٣) أولا : ساقطة من سا || (١٤) وهو : ساقطة من عا || لها : عليا ه ، ى ؛ عندك ع || فليست مبدأ للكمية : ساقطة من ه || (١٥) على أنه : على أنها ع || سيتبين : يتبين م ، ى ؛ ستبين سا ، ه || (١٦) ومبدأ : + لا ى .

لخط قوم متقاعدون عن الحقائق ، أزالتهم التمثيلات والتخيلات التى تستعمل فى تفهيم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهما لو كانتا مبدأين ، لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب أن لا يكونا ، أعنى النقطة والوحدة ، من الكم ، حتى كان يكون الكم أعم من المتصل والمنفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبـــدأين عليين للمتصل والمنفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدأين لجميع مقولة الكم . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة فى مقولة الكم أنهما مبدآن للكمية بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمنفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما فى المقولة . ولو أنه سلم هذا، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكميتين؛ من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذ يتشكك فى هـــذا متشكك فقد يشكك فى ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية ، إلا أن طريق الحق فى هـــذا هو أن تنظر : فإن كان رسم الكمية ممـا يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتيا وجزءا لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكمية جنس لهما ، كانا مبـــدأين أو لم يكونا ؛ فإن كانا مبدأين لم يكونا حينئذ مبـدأين لجميع الكميات ، بل لمـا بعدهما ؛ وإن كان لا يقـال أو يقال قولا غير ذاتى ، فليست الكمية جنسا لهما .

فإذا فعلت هذا ، فإنك تجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتجد رسم الجوهر مقولا على الهيولى والصورة . وســيأتيك رسم الكمية من بعد ، فاعتبر ما كلفناكه هناك . وأما رسم الجوهر فقد مر لك أنه الموجود لا فى موضـــوع . وتجد هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولا ذاتيا،فتجد الهيولى والصورة داخلتين فى مقولة الجوهر ، وهما مبدآن لبعض ما تقال عليه المقولة ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا كون الشىء مبدأ ما

(١) أزالتهم : بإزالتهم د || (٢) مبدأين : مثلين د ، صا ، ن ؛ مبتدأين م || (٣) كان يكون : يكون ن || (٤) وكان : وكانا ه || مبدأين : ساقطة من ى || (٥) يجعل : جعل م || (٦) مبدآن : مبدأين ى || يجعل : جعل م || (٦ ـــ ٧) مقتصر الحمل : مقتصرا يحتمل سا || (٧) فقط : نقطة ه || (٩) وإذ : إذم ؛ وإن ى || (١٠) طريق : الطريق عا || (١١) رسم : اسم س || ذلك : ساقطة من د (١٢) فالكمية : والكمية عا || (١٤) لهما : ساقطة من عا || (١٥) فعلت : جعلت ع ؛ جعلنا ى || (١٧) لا فى : لا صا || (١٩) وهو الأجسام : وهى الأجسام ى ؛ والأجسام سا || الطبيعية : ساقطة من ن || كون : يكون كون س ؛ يكون قول ع ؛ يكون م || مبدأ ما : مبدأ د ، س ، صا ، ع ، ن ، ه ، ى .

مانع من أن يشارك ما هو له مبدأ فى المقولة ، ولا كونه مبدأ موجب ذلك ؛ بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة .

ولو كانت النقطة يمتنع أن تشارك المقادير فى الجنس الأعلى ، الذى هو الكم ، بسبب المبدئية لكان الخط أيضا يمتنع أن يشارك السطح والجسم فى الجنس الأقرب ، الذى هو المقدار . ولذلك كانت العشرة يمتنع أن تشارك المائة فى الجنس الأقرب ، الذى هو العدد ؛ فإن العشرة من المائة كالوحدة من العشرة .

نعم ، ههنا شك واحد فى حله قانون مفيد يعرفك من أحوال المقولة وأحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ، ما تحتاج إليه ضرورة ، وهو أن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن الموجود ليس بجنس ؛ لأن وقوعه على ما تحته من المقولات بتقدم وتأخر واختلاف . فيجب أن لا يكون أيضا الجوهر جنسا للهيولى والصورة والجسم ؛ فإن الهيولى والصورة أقدم بالطبع من الجسم ؛ فليس قول الجوهر عليها بالسوية ؛ بل هو بتقدم وتأخر .

وقد يعرض هـــذا التشكيك أيضا فى غير ذلك ؛ فإنه قد يعرض بسبب أن بعض الكميات قبل بعض ، كالخط فإنه قبل السطح ، والثلاثية فإنها قبل الرباعية ؛ وكذلك عسى أن يكون الأمر فى أنواع أخرى من مقولات أخرى .

فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهيولى والصورة فى جنس الجسم هو حال مبدئية أو لا مبدئية بالقصد الأول ، بل قول الجنس عليهما وعليه بغير السوية فنقول : إن التقدم والتأخر فى جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا فى المفهوم لهما من ذلك

(١) مانع : مانعا س || من أن : أن ى || هو له : هو ع || (٤) السطح والجسم : الجسم والسطح ب || (٥) ولذلك : وكذلك ن ، ه || تشارك المائة : المائة ن || (٧) فى حله : وفى حله ع ، عا || (٨) وليس : ليس س || يحتاج إليه : تحتاج عا || (٩) بتقدم : متقدم عا || واختلاف : اختلاف ع || (١٠) والجسم ... والصورة : ساقطة من ع || (١١) عليها : عليهما س || بالسوية ، + به د || وتأخر : واختلاف سا || (١٢) التشكيك : التشكك د ، سا ، عا ، م || بسبب : لسبب د ، سا ، عا ، م || بسبب أن : + فى سا ، م || (١٥) الجسم : + مبدئيته وعلته ه || (١٦) وعليه : + الجوهر ب ؛ على الجسم س ؛ ساقطة من ع || (١٧) يشملها : يشملهما د || يخلوان : يخلو س ، سا ، م ، ى || لهما : لها د ، سا ، م ، ى .

المعنى أو تلك المقولة أو فى مفهوم آخر. أما الذى يكون فى المفهوم من ذلك المعنى، فمثاله تقدم الجوهر على العرض فى المعنى المداول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعنى الجوهر، علة لأن كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثانى فمثل تقدم الإنسان الذى هو الأب على الإنسان الذى هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معا؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلا فى معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها. فأما حد الإنسان، فإنه من حيث حد الإنسان، فهو لهما بالسواء؛ وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان، ولآخر بعد، لا فى أنها إنسانية بل فى أنها موجودة. وأما بحسب النظر فى الإنسانية، فليس أحدهما فى أنه إنسان قبل الآخر فى أنه إنسان وعلة له، لست أقول فى أنه موجود إنسانا. وبالجملة فلا شىء جعل زيدا، الذى هو ابن عمرو، إنسانا؛ فإنه لماهيته إنسان؛ فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا؛ ولذلك لا علة له فى أنه إنسان؛ لا أبوه ولا غيره. وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا؛ فلذلك له علة فى أنه موجود. وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون؛ لكنه ليس لذاته موجودا.

ومن حق الجنس أن يقال على أنواعه بالسوية فتشترك فى هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر فى مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تتشابه الشركة فى مفهوم الجنس، فيكون الجنسُ جنسا. ولذلك لا يجب أن يباين الأبُ الابنَ فى مقولة الجوهر أو نوع الإنسان؛ لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان. وليست إنسانيته أقدم من إنسانيته فى أنها إنسانية ولا علة لها.

وكذلك الحال فى نسبة الهيولى والصورة إلى الجسم؛ فإن الهيولى والصورة ليستا بسببين لكون الجسم جوهرا؛ فإن الجسم لذاته، لا لعلة من العلل ولا لسبب من

(١) تلك: من تلك ع، ه || آخر: الآخر عا || (٢) إذا: وإذا سا، ه، ى؛ إذ س || (٥) فان الأب: + فيهما ع؛ منها ه || (٦) فيها: فيهما ع || (٨) انسانية: ساقطة من م، ى || وأما: وإنما س || (١٠) فلا: فانه ليس ه، ى؛ فأى عا || (١١) لماهيته: ماهيته د، م، ن || ولذلك: وكذلك ن || (١٢) لا أبوه: ولا أبوه عا || (١٣) لون: لونا ى || (١٤) هذا المعنى: المعنى د، م، ن، ى || (١٥) ذلك: ساقطة من س || مانع: + أن عا || (١٦) مفهوم: ساقطة م، ب، د، م، ن || الأب الابن: الأب من الابن عا || (١٧) أو الزمان: والزمان د، م، ن، ى.

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر ؛ لكنه فى وجوده محتاج إلى أسباب فى وجوده . ولا جوهرية شئ ، فى أنها جوهريته ، تكون علة لجوهرية شئٍ حتى يصير الجسم بجوهرية المادة والصورة جوهرا ، لست أقول جوهرا موجودا . ولا الثلاثية أيضا ، فى أنها عدد تكون علة كون الرباعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودا ، بل كل واحد من المثالين علة لما بعده فى الوجود، فقد يكون وجود شئٍ علة لوجود شيء ، وإن لم تكن الماهية له أولاً ونسبته للآخر ثانيا ؛ فتكون تلك الماهية إنسانيته ؛ لأن هذه ماهية إنسانيته ؛ كما يصح أن يكون العرض موجودا لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون الموجود جنسا ، إذ كان معناه يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض ؛ ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا فى موضوع من الجسم ، ولا شك فى ذلك ، وإن كانا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو فى الوجود ؛ وهو غير معنى العدد ، وليس ذلك فى معنى العدد . وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو فى الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

فمعنى المقولة إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك فى معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضها على بعض الذى لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم أصناف الموجود ، وما يجرى مجراه ، بعضها على بعض ، الذى يمنع كون الموجود ، أو ما يجرى مجراه ، مقولة لها .

وقد علمت من تحصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ؛ وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قولهم إن الوحدة فى العدد ،

---

(١) ومقول : ومقولا هـ || محتاج : يحتاج د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى || (٢) فى وجوده : لوجوده ع ، ى ؛ فى وجوده لوجوده هـ || تكون علة : تكون فى علة ع || (٦ — ٧) لأن هذه ماهية انسانية : ساقطة من د || (٦) هذه : هذا ى || هذه ماهية : هذه ع || (٧) كما : + أنه إنما هـ || لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذا م || (١٠) كانا : كان د ، سا ، عا ، هـ ، ى || (١١ — ١٢) وهو غير معنى . . فى الوجود : ساقطة من ن || (١٥) لك : ساقطة من سا || الفرق بين : الفرق وبين س || (١٦) المقولة : ساقطة من م || (١٧) كون الموجود : كون الوجود ب ، س || او ما : إما د .

والعدد من الكم فا لوحدة من الكم، فهو قول المجازفين أيضا. فليس كل شيءٍ يوجد فى نوع مقولةٍ فهو منها، وإلا فالأعراض كلها جواهر؛ إذ هى موجودة فى أنواع الجواهر. بل لو كانت الوحدة موجودة فى العدد وجود النوع فى الجنس، ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب أن تكون الوحدة من مقولة الكم؛ فأما إذا كانت الوحدة فى العددِ وليست بعددٍ؛ ثم حُمل على العددِ شىء؛ فليس يجب أن يحمل عليها؛ فليس ما قالوه واجبا. ولو كان ما قالوه واجبا، لكان بالحرى أن تكون يد الإنسان إنسانا، ورجل البقرة بقرة أو حيوانا.

وأما المبحوث عنه من حالِ العدم فيكشفه إذا عرف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذى ليس بضد؛ فأما الأعدام التى يعنى بها الأضداد، فإن الأضداد قد تسمى أعداما، كما ستعرفه. فهى تشارك المقولة. فأما الأعدام الحقيقية، فإنها ليست ذوات، بل أعدام ذوات. والمقولات هى مقولات ذوات وأمور وجودية؛ والأعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة. وإنما وجودها فى موضوعها وجود بالعرض كما يتبين. فإن دخلت فى مقولة دخلت بالعرض؛ والدخول فى المقولة بالعرض ليس دخول النوع فى المقولة، لأن النوع يدخل فى جنسه بالذات. وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشىء وقوع الجنس، لم تكن جنسا له؛ وإذا لم تكن جنسا له، لم تكن مقولة بالقياس إليه حتى تشمله شمول المقولة لما تحتها من الأنواع. فالأعدام لا تدخل فى هذه المقولات.

وأما ما قيل فى الشمال والجنوب وفى التغذى، فينبغى أن تعلم أولًا أن ظنون هؤلاء المتخلفين بأن الشىء يدخل فى مقولاتٍ شتى ظنون فاسدة؛ وذلك أن لكل شىء ماهية وذاتا واحدة، وإن كانت له أعراض شتى. ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة،

---

(٢) هى: ساقطة من د || موجودة: ساقطة من ع || (٣) الجنس: الجسم ه || (٤) فأما: أما د، ع، عا، م، ى || وليست: وليس س || (٦) ولو: وان سا || ما قالوه واجبا لكان: ساقطة من د || (٨) وأما المبحوث: والمبحوث د، ع || عنه: منه عا، ى || فيكشفه: فيكشف د، ع، ه، ى؛ فكشفه م، ن || (٩ — ١٠) الأضداد قد تسمى اعداما: الاعدام قد تسمى اضدادا س || (١٠) كما: ساقطة من ع || تشارك: + فى ب، س || فأما: وأما س || (١١) ذوات: ذواتا ه || (١٢) وإنما: إنما ى || (١٣) يتبين: + لك ى (١٥) وإذا لم . . . له: ساقطة من د || (١٦) فالاعدام: والاعدام ن || (١٧) وأما: فاما سا؛ أما ى || ماقيل: قيل س || وفى: وعا || التغذى: التعادى سا || (١٨) ذلك أن: ذلك لأن د، م، ن || ماهية: ماهيته ه || (١٩) واحدة: ساقطة من س، م، ن، ى.

من حيث هى تلك الذات والماهية ، تدخل فى مقولةٍ ما وفى مقولة أخرى ليست هى ؛ لأنها إن تقومت فى ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تُقَوَّم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت فى مقولةٍ بذاتها ودخلت فى أخرى بالعرض، فلم تدخل فى الأخرى دخول النوع فى الجنس : لأن الأمر الذى بالعرض لا يقوِّم جوهر الشىء ؛ وما لا يقوم جوهر الشىء لا يكون جنسا له ؛ وما لا يكون جنسا للشىء لا يكون مقولة تشمله .

وقد يغلَّط فى هذا الباب شىء واحد ؛ وهو ما لقائلٍ أن يقوله إن للجسم، بما هو جسم، حقيقة ذات ؛ وبما هو أبيض ، حقيقة ذاتٍ لا محالة ليست هى حقيقة ذاتِ الجسم، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما لجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشىء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذى هو جزء أو لازم مقولة تقال على ذاته . وأما الأبيض فهو شىء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذاتٍ غير حقيقةِ ذاته . وليست المقارنة بموجبة أن لا تتغاير الذوات؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض، بما هو أبيض، مقولة تخصه ذاتية له .

وهذا الشك ينحل من وجوهٍ ثلاثةٍ : أحدها أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب أن يجعل له ذاتا أحدية تصلح أن تجعل مستحقة الوقوع فى جنسٍ مفردٍ أو لحصوله جنسا مفردا . فإذا كان هذا غير مسلَّمٍ ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

ومما يتضح به أن هذا غير مسلمٍ فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض، بل الإنسان مع الفلاحة، سيصير ذاتا متحدة، وهى كلية ، ويجب لها أن تكون نوعا يجب له أن يصير الإنسان جنسا . والثانى أنه لو كان هذا حقاً ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقولةٍ مقولةً تحدث على حدةٍ غيرِ المقولات الأخرى ،

---

(١) من حيث هى : من حيث ه || (٣) فلم : لم س || (٥) لا يكون ... جنسا للشىء : ساقطة من س || (٦) شىء : لشىء ع || (٧) هو أبيض : أبيض ى || (٧) فإن : وإن ن ، ه ؛ إن د ، م ، ى || (٨) أو كان : وكان ه || لجزء منه : + فيها ى || (٩) إن كان : + معنى س || ليس : ساقطة من عا || شيئا هو : شيئا وهو س ، م ، ى || (١١) ذات : ساقطة من س || (١٢) إذن : ساقطة من ن || للأبيض : الأبيض سا || تخصه : + وتكون ع ، ه ، ى || (١٣) الشك : التشكك س || (١٣) اقترن : يقترن ه || أحدية : آخرية س ، م ، ى || (١٥) لحصوله : يخص له ب || (١٦) فهو من وجهين : وجهان ه ، ى || (١٧ — ١٨) ويجب لها : ويوجبان ؛ ساقطة من عا .

إذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كيفية ، ولا يحد بحدها ، وإن كان يكون مكيفا ، ولا كمية ، ولا يحد بحدها ، وإن كان يكون ذا كم ؛ فإن الذات إذا حصلت بالفعل ، فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ، ولا جنسية مخصوصة ، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب والإضافات العرضية .

وأما الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأول فهو أنا إن وضعنا أن مجموع جوهرٍ وكيفيةٍ يستحق أن يكون واقعا في مقولة ، فليس بصحيحٍ ما قالوه من أن الأبيض، من حيث هو ذو بياض ، فهو من مقولةِ الكيفِ . فإن الكيف إن عنِي به ذو كيفٍ ، فليس البياض في هذه المقولة ، وذلك لأنها كيفية ، لاذات كيفيةٍ ، وإن عنى بها الكيفية ، فليس المكيّف بالبياض ، وهو الأبيض ، داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة ، إذ لا تجد المكيف الأبيض محدودا بالكيفية والبياض .

وأما الثالث فإن المكيّف ، وإن كان له ، من حيث هو مكيف ، حقيقة وحدانية ، فلا يحتاج إلى أن يقع في غير مقولةِ الجوهر؛ فإن الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر؛ إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسمٍ وكيفٍ ، إن كان يصلح لها اتحاد حقيقي ، فإنها ، من حيث هي واحدة ، موجودة لا في موضوع ؛ وليس يمنع كون الجسم ، الذي هو جزء الجملة ، من مقولةِ الجوهر ، أو موجودا لا في موضوع ، أن يكون المجموع كذلك ؛ ولا يوجِب أن يكون الجزء الثاني ، وهو الشكل ، كذلك .

فلا يمتنع أن يكون جزء الشيء يدخل في المقولةِ التي يدخل فيها الشيء . وكيف ، ومن المشهورِ أن أجزاء الجواهر جواهر؛ ومن المتيقن أن الخمسة جزء العشرةِ ، وهي من العدد

---

(٢) يكون مكيفا : مكيفا د || (٣) لا يحدث : لا يصلح س || (٤) ماهيات : ساقطة من س || (٦) الأوجه : الوجوه ه || (٧ — ٨) هو ذو : له عا (٩) بها : به ه || (١٠) المكيف : لمكيف سا ، الكيف د || (١٣) يحتاج إلى : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : الخالطة م || يصلح : يصح د ، م ن ، ى || (١٥) يمنع : ساقطة من ه || كون : ان ع || (١٦) موجودا : موجود د ، ه || أن يكون : أن لا يكون عا ، م ، ى || (١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء ع || فلا يمتنع : ولا يمنع س ، ع ، عا ، م ، ى || (١٨) المقولة : مقولة د || (١٩) الجواهر : الجوهر سا || جواهر : ساقطة من د ، م || المتيقن : + به سا ، م ، ى .

كالعشرة ؛ والخمسة جزء الستة ، وهى والستة عدد . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثانى من الستة ، أعنى الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ؛ فليس يمنع ترك الالتفات إليها أن يحمل جنسها على ملزومها حمل مقوِّم غير لازم، فيكون الأبيض، وهو شىء ذو بياض مقوِّما له أنه موجود، لا محالة، لا فى موضوع.

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازماً له ولا يكون مقوِّما لماهيته ، لأنا لا نمنع أن يكون الشىء ذو البياض ليس بجوهر ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يعرض للعرض . وقد اتفقنا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوِّم ؛ بل ربما كان لازما. وإذا كان ما نحن فى ذكره ليس مقوِّما للشىء ، بل هو لازم لماهيته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهرية جنسا للشىء ذى البياض ؛ كما لم يكن الجسم .

فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالمعتمد فى جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شىء جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متحد نوعى ويشاركه فى بعض ذاتياته شىء آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشىء ذا بياض ليس يؤدى إلى اتحاد، فانظر هل كون الشىء ذا بياض يجعل الشىء محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان، فتجد الشىء إنما يتحصل شيئا بأن يصير جسما أو كيفية أو شيئا آخر ، فحينئذ يلزمه أو يعرض له أنه ذو بياض ؛ ولولا انضياف الجسمية إليه لما تحصَّل .

لكن لقائل أن يقول : إن العشرة أيضا إنما تحصل عشرة بانضياف خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا؛ ومع ذلك تجعله نوعا، وتكون الخمسة قد تقوم العشرية، فنقول:

---

(٣) للأبيض : ساقطة من سا || ملزومها : ما ملزومها م || (٤) له : به ه || أنه : لأنه ى || لا فى : إلا فى سا || (٦) الشىء : ساقطة من ع || (٨) وإذا : فإذا د ؛ وإذ ه || ما نحن : الذى نحن م || (١٠) ليس يجب : يجب س || (١١) بل ما : بل لما ن ، ه ، ى || (١٢) وإذا : وإن عا || (١٣) اللون : ساقطة من م || (١٤) يتحصل : تحصل م || شيئا : شىء ه || (١٥) أو يعرض : أن يعرض ع || (١٧) ذلك : + إنما د ، ن || العشرية : العشرة د ، س ، ه ، ى .

إن كلامنا فى اجتماع ما يجرى مجرى الجنس إلى ما يجرى مجرى الفصل ؛ و بالجملة فى جميع المحمولات ، حتى يتحد طبيعة ؛ وليست الخمسة بجنس للعشرة ، ولا الأخرى بفصل لها ، ولا حصول العشرة هو بأن تجمع هذا الجمع ، وإن كان يلزمه هذا الجمع ، ولا العشرة خمستان ، بل العشرة عشرة واحدة . وإنما العشرة عشرة واحدة ، لا بالالتفات إلى هذه التفاريق ، بل من جهة أخرى . وستعلم هذا بالحقيقة فى صناعة أخرى ؛ وإنما كلامنا فى النحو من الجمع الذى بين الشيء و بين ذى البياض ، وحكمنا أنه لا يوجب الوحدة الحقيقية فيه . ولذلك نقول : إن الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة ؛ بل هناك اعتبار آخر ؛ يعرفه أر باب صناعة أشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة ؛ بل نقول إن الحيوان والناطق ، من حيث هذا عام وذلك مميز ، فليس يوجب اجتماعهما اتحادا ؛ بل إنما يوجب شرط زائد على ذلك الاجتماع .

ومما يجب أن يقال فى هذا الموضع : إن كل واحد من مقولات الأعراض قد يقال مفرداً كالكمية ، و يقال مؤلفا ، وتأليفه على وجهين : أحدهما مع الجوهر ؛ كتأليف جوهر ولون ، أو جوهر ومقدار ؛ والآخر مطلقا غير معيّن الموضوع ؛ وهو المفهوم من الأسماء المشتقة ، كقولنا أبيض ؛ فإن المفهوم منه شيء ذو بياض ؛ لا ندرى أهو جوهر أم عرض ، أى من اللفظ ، بل يلزم ذلك من المعنى لزوما ؛ وكذلك ذو ذراعين . والجنس بالحقيقة هو الأول ؛ وسيقال فى هذا زيادة قول من بعد .

(١ — ٢) جميع المحمولات : ساقطة من ى || (٢) طبيعة : الطبيعة ى || للعشرة : العشرة سا ، م ، ى || لها : له ى || (٣) حصول : فصول ى || بأن : أن ع || هذا : لهذا ى || وان : فان ع || وإن ... الجمع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٦) لذلك : كذلك سا ه || (٧) والخمسة : ساقطة من ى || (٨) ذو : وذو س ؛ هى د ، عا ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || الموجب : الموجبة د ، عا ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || (٩) حيث هذا : حيث هو هذا ع || اجتماعهما : اجتماعها س || شرط : + واحد سا || (١٠) ذلك : هذا س || (١١) يقال : نقول ى || واحد : واحدة ع ، ى || مقولات : مقولة سا ، عا ، م || (١٢) وتأليفه : تأليفه س || أحدهما : + يكون ع || (١٤) منه : ساقطة من ب ، س || أهو : أنه ه ، ى || أم : أو د ، م ، ى .

[الفصل الخامس]

فصل (ه)

فى تعريف حال عدد المقولات

قد بقى مما يتصل بالبحث الذى نحن فيه النظر فى تصحيح العدد الذى لهذه المقولات وأنه إن لم يمكن حصرها فى عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر. وهذا شيء يحاوله جمهور المنطقيين ؛ وما أرانى أفى به حقّ الوفاء ؛ فإن السبيل فى تصحيح ذلك يخرج إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يحوج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق فى الاسم ؛ وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر ؛ فيكون على سبيل التشكيك ؛ ولا أيضا على سبيل قول اللوازم التى تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير اختلاف ، ولكن لا يكون من المقوِّمات ؛ بل يكون من اللوازم أو الأمور الإضافية التى لا تتقوم بها ماهية شيء . فإذا بينوا أن حمل المقولة على ما جعلوا أنواعا لها حمل بمعنى واحد مقوِّم لماهية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناة ، كان كل واحد منها جنساً بالحقيقة لما جعل نوعا له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعا له نسبة العرض إلى التسعة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى عدة منها ؛ كالأين ومتى والجدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلاً ليست تقع على الأشياء المجعولة أنواعا لها على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم ، وإن كانت بمعنى واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها حمل مقوِّمٍ ، صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلاً الجنسُ الواحدُ منها هو الذى يسمى كيفية انفعالية وانفعالات ، والجنس الآخر مثلاً الملكات والحالات

---

(٥) وأنه : + كيف إذ ه || (٦) يحاوله : يحاولونه سا || وما : وأما ب ، س || (٧) من النظر : ساقطة من ع || أن يبين : ساقطة من س || (٩) حمل : ساقطة من سا ، ن || (٩) التأخر : تأخر س || (١٠) اللوازم : اللازم ب || (١١) بل يكون من : بل من ع || اللوازم : اللازم س || أو الأمور : أو من الأمور عا ؛ والأمور ع ، ى || (١٢) بينوا : تبينوا سا || لها : ساقطة من د || (١٧) كانت تقع : تقع ب ، د ، س ، ن || (١٩) حمل مقوم : ساقطة من س .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل اللوازم ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أجناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به أحد ممن سلف .

والوجه الثاني أن يبين ألَّا جنس خارجاً من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تنتهي القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سومح في أمر التقويم للذات ، وهو أيضا مالم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيق ؛ وسنورد ما قالوا من بعد . وإما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندي أنهم عملوا شيئا يعتد به في ذلك .

ونبتدئ الآن فنذكر واحداً من أنحاء القسمة المشهورة فيه لنتأمل حاله ؛ ثم نتكلف قسمة تقرِّب إلى هذا الغرض السبيل ، من غير أن تضمن موافاة الحقيقة بها فيه .

فأما القسمة المشهورة فمنها ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا التسعة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ، ولا محتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإما أن يكون واردا عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والانفعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثية ونزَّه بذكرها جارياً على المادة

(١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان عا ، هـ ، ى ؛ وكان د ، سا ، ع ، م ، ن || (٤) خارجا : خارج هـ || (٥) ما : بما د ، س ، ن || (٧) جنس : ساقطة من ن || (٩) لنتأمل : ونتأمل هـ || (١٠) موافاة : موافقة عا || (١٢) عشرة : العشرة هـ ، ى || (١٣) فقال : وقال عا || وارد عليه : وارد سا || (١٤) محتاج : محتاجا ى || نسبة إلى : نسبة س || وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٦) بكيفية : كيفية د ، سا ، ع ، م ، ن || (١٧) شيء من : أمر من س ؛ شيء م ، ن ، ى ؛ ساقطة من د || (١٨) المضاف والفعل والانفعال : الفعل والانفعال والمضاف سا || (١٨) الثلاثية : الثلاثة ن .

التي جرت من استعمال الخطابة فى بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون فى تقريظ الثلاثية : إن الثلاثية عدد تام ، ولذلك لا يقال كل و جميع إلا للثلاثة ، والتسابيح مثلثة ، والحركات ثلاث ، والأقطار ثلاثه ، وما أشبه ذلك .

فهذا ما قالوه ، وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب . ولكنه يمكن أن يدعم هذا المأخذ و يؤكد قليلا بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوج تصوره إلى تصور شيء خارج عن الموضوع له ، أو لا يحوج إلى ذلك . والذى لا يحوج إلى ذلك على أقسام ثلاثة : إما أن يكون ، و إن لم يحوج إلى ذلك ، فقد يحوج إلى وقوع نسبة فى أشياء هى فيه ليست خارجة عنه ، و إما أن لا يحوج إلى ذلك البتة . فإن كان محوجا ، فهذه الحاجة تجعل الموضوع منقسما بوجه ما حتى تكون له أجزاء لبعضها عند بعض حال متغايرة فى النسبة ، وذلك هو مقولة الوضع ، إذ هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل واحد منها أين هو من الكل ، فإن هذه هى الاختلافات التى تعرض لها بالذات ، من حيث هى أجزاء منقسم . والذى يكون بأعراض أخرى كألوان و روائح ، فإنها لا تكون إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بما هى أجزاء قد قسم بها الشيء ؛ بل يكون ذلك الاختلاف بغيرية يصير بها كل واحد مخالفاً للآخر فى عارض ، ولا يصير للكل بها هيئة واحدة يعتد بها ، وليس عرضيا إلا فى حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء بعضها إلى بعض فى أمرٍ مّا يكون ذلك حالا واحدةً للكل . فيشبه أن يكون هذا هو الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

وأما إذا لم يكن تصور ذلك محوجاً إلى نسبةٍ تقع فيها ، فإما أن يكون أثراً لذاته يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته أن يمكن عده بواحدٍ يفرض فيه عداً متصلاً

---

(١) تقريظ الثلاثية : تقريظ الثلاثة س ، ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من س ، م ، ى || ولذلك : وكذلك ن || (٣) ما أشبه : لما اشتبه د || (٤) سبيل تقريب : سبيل التقريب ن || لكنه : لكن عا || (٦) له : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || الى ذلك : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || الذى لا يحوج : الذى يحوج ن || (٧) و إن لم : و إما أن م || (٨) فإن : وان عا ، ى || (١٠) أن كل : إذ كل هامش ى || (١١) هذه هى : هذه س || (١٢) منقسم : منقسمة ى ، تنقسم سا ، عا ، م ، ن || (١٣) بينها : ساقطة من عا || (١٤) بها : ساقطة من ع || مخالفا : متخالفا د ؛ مغايرا س || (١٤ — ١٥) بها هيئة : بها ماهية بخ ، س ؛ نهاية ع ، عا || (١٦) حالا : [illegible]

أو منفصلا ؛ وهذا هو الكمية ؛ وإما أن لا يكون كذلك فيكون هيئة حاصلة فى الجسم لايحوج تصورها إلى أن تجعل للجسم نسبة إلى شىء بقوة أو فعل البتة ، حتى يصح تصوره ؛ فهذا يسمى كيفية .

فأما الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض ، وأما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة . ويشتركان ، أعنى الوضع والكمية ، فى أنهما يشيران إلى قسمة وكثرة بوجهٍ من الوجوه حتى يصح تصورهما . فكل هيئة لاتوجب قسمةً بوجهٍ من الوجوه فى تصوره ولا توجب فى ذلك نسبة إلى خارج فهو كيفية . فبيِّن إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة .

وأما الذى يوجب نسبة إلى خارج ، فإما أن يوجب نسبة تجعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه ، ويكون هنالك انعكاس متشابه فى معنى النسبة ؛ وهذا هو الإضافة ؛ وإما أن تكون النسبة لا توجب ذلك ، فحينئذ إما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض . وأما الجواهر فإنها لأنفسها لاتستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة ؛ بل إنما تستحق لأمور وأحوال فيها تختص بها . فإذ المعتبر ما يكون إلى أعراض ، فتلك الأعراض إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة . وأما النسبة إلى أعراض ، هى نسبة ، فهى من الأمور التى تتسلسل إلى غير النهاية . ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدى فى آخرها إلى نسبةٍ إلى الشىء الأخير الذى إليه النسبة ؛ وتستقر عند أول غير منسوب ؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية ؛ فتكون النسبة الحقيقية الأخيرة إنما هى إلى الأعراض التى لانسبة فيها ؛ فتكون إما إلى كمية وإما إلى كيفية وإما إلى وضع .

والأشياء لا تنسب إلى الكميات كيف اتفق بل يجب ، إن نسبت إليها ، أن تنسب إلى كمية تجعل جوهراً ذا كم مقدارا لجوهر آخر ؛ يقدره بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ؛

(١) وإما : فأما م || (٢) لا يحوج : لما يحوج د || (٤) بالفعل : الفعل ب || (٦) وكثرة : الكثرة د ، ع ، عا ، م || تصورهما : تصورها ب ، س || (٧) فهو : فهى ع || (٩) إلى خارج : ساقطة من د ، ع ، م || (١٠) الإضافة : المضاف عا || (١٢) تجعل : تفعل ى || (١٣) فإذ : فاذن د ، ع ، م || (١٥) الأمور : + النسبية ه || الى النسبة : ساقطة من عا || (١٦) الى نسبة : نسبة سا || الأخير : الآخر د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٩) اليها : لها د || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقدارا : مقدرا م ، ن ، ه || آخر : ساقطة من م ، ى .

ولا يكون لحال من أحوال الجسم مقدار قار فى مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار ، فيكون لحالة غير قارة . وكل حالة غير قارة تسمى حركة . فتكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يصير لوجوده فى جسم جسم آخر بحال ، وهو أن يكون يحويه أو يحتوى فيه ، وهذا هو الحاوى ؛ أو بمقدار الحال على ما وصفنا ، وهذا هو الزمان . فإذن النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان . والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه ؛ وهو الأين ؛ وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان ؛ وإما نسبة إلى حاو لازم عند النقلة ؛ وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة ؛ فكالبيّن أن أنواع المقولات التى تنبعث من النسبة إلى الكم هى إما أين وإما متى وإما الجدة . وأما النسبة إلى الكيفية فينبغى أن تعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوبا إلى جوهر ، بل كيفية تكون فى هذا من ذاك أو من ذاك فى هذا . فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين فى الآخر ، فالحال الذى تكون فيه الكيفية من هذين هو مقولة أن ينفعل ؛ والحال الذى تكون منه الكيفية هو مقولة أن يفعل .

فهذا ضرب من التقريب متكلَّف لا أضمن صحته ومجاوبته لامتحان القانون ؛ إلا أنه أقرب ما حضرنى فى هذا الوقت ؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتتكلف ، ولو رأيت فى ذلك فائدة أو حجة حقيقية لتوخيت أن أقسم قسمة غير هذه تكون أقرب من هذا ؛ ولكن القريب والأقرب ، إذا لم يبلغا الحق نفسه ، فهما بعيدان . فهذا القدر يكفينا فى تعرف أحوال هذه العشرة .

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هى التى تكون أجزاء لما يؤلف . وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفا بحسب استعمال أهل المنطق ، فإن عبد الله

(١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إنما س || (٤) وصفنا : وصف د ، سا ، م ، ن || الزمان : + والنسبة إلى الزمان هو المتى ه || (٦) أبدا : ساقطة من د ، ع ، ن ، ى || نسبة الى حاو : الى حاو ن || (٧) أو مكان : أو الى مكان ع || (٨) تنبعث : ساقطة من ن || (٩) هى : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + الى س ؛ + تكون سا || أو من : ومن عا || (١١) الكيفية : كيفية ى || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || منه الكيفية : + هذين سا ، ه || يفعل : ينفعل م || (١٣) ومجاوبته : ساقطة من د || (١٤) حضرنى فى هذا الوقت : حضر فى هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقسمة عا || (١٨) فهذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال بخ ، س || (١٩) مؤلفا : لفظا مؤلفا ع ، ى .

وعبد الرحمن وتأبط شراً وأمثال هـذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تعد فى المؤلفات بحسب نظر المنطق ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جعلت ألقاباً وأسمـاءً شخصية ، على معنى أصـلا ؛ وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى فى موضوع آخر .

وربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ، وهو بحسب نظر المنطق مؤلف ؛ كقول القائل : أعيش وتعيش ؛ فإن همزة أعيش وتاء تعيش تدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس فى عداد المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نسبة إلى موضوع غائب فقط ؛ فليس فيه إلا مجرد الدلالة التى للكلمة ، أعنى الدلالة على موضوع غير معين ؛ وأما حيث تقول : أعيش وتعيش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعيين للموضوع ، وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة . وسيتضح القول فى هذا بعد .

وهذه العشرة هى التى منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التى تسمى أقوالًا ، وبعض مايؤلف من معانى هذه يكون قضية وخبرا ؛ وهو الذى يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبرا ؛ وهو الذى لا يصلح لذلك ؛ كقولنا : زيد الكاتب ؛ وكالتركيب الذى يكون للحدود والرسوم ؛ وهو أن تكون الألفاظ التى تتألف يأتى بعضها إثر بعض على سبيل زيادة تعريف أو تخصيص للمعنى المتقدم على أنه هو ؛ وهو الذى يصلح فيه استعمال "الذى" ؛ نحو قولك : الحيوان الناطق المـائت ؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت ؛ وكالتركيب الذى

---

(١) اللغة : ساقطة من ن || (٦ — ٧) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ى || (٧) معنى مفرد : معنى محصل ع || فانه ليس : فليس ب ، س || (٨) غائب : فائت م || (٩) أعيش وتعيش : تعيش وأعيش ب || تعيين : تعين د ، ع ، عا ، م ، ى || (١٠) القول : ساقطة من د || (١١) وهذه : فهذه عا || (١٤) الكاتب : الاسكاف د ، سا ، م ، ن ، ى || (١٥) على سبيل : كما سبيل ع || (١٧) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ى || الناطق الذى هو : الناطق هو د || وكالتركيب الذى : + هو ى .

فى الدعاء والمسألة والأمرِ والنهيِ والنداءِ وأشياء أخرى قد عدت فى مواضع أخرى . فأما الألفاظ المفردة ؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛ ولا معانيها أو آحادها فى النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصدق والكذب الذى فى المعانى؛ بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجهٍ من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق أو معنى كاذب . ومعانيها إذا ألفت فى الذهن ، إن طابقت الوجود كانت صادقة ، أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه ، وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهى أجزاء الصادقة والكاذبةِ .

تمت المقالة الثانية

---

(١) أخرى : أخر د ، ع ، م || (٢) فاما : + هذه د ، ع ، م ، ى أ: (٣) أو آحادها : وآحادها د ، ن || صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا ى || (٦) ان لم تطابقه : ساقطة من س || ثم هذه : فهذه ه || (٨) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ؛ + من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ، ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ه ؛ + والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين ى .

المقالة الثالثة

من الفن الثانى

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الثالثة

وهى أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى الجواهر الأُوَل والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية فى الجوهرية

فلنتكلم الآن فى مقولة الجوهر. فزعم قوم أن لفظة الجوهر، إن أُرِيد إطلاقها على الأجسام وحدها، أمكن أن تقال على التواطؤ والقولِ الجنسى. وأما على معنى أعم من الجسم، فإنما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوعَ الموجود. وذلك لأن الهيولى والصورة أقـدم فى معنى الجوهرية من المركَّب والمفارِق الذى هـو سبب وجودهما؛ وسبب قوامِ أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات المبادئ فى مقولةٍ واحدةٍ. ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لا فى موضوع أمر تشترك فيه جميعها، وإن كان الموجود لا فى موضوع لبعضها قبل بعض. وقالوا: إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر، فلحوق "لا فى موضوع" به مِن بعد، وهو معنى سلبى، ليس يجعل الوجود فيها على مرتبةٍ واحدةٍ.

فنقول: أولاً، إن مِن هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقولة الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو غير جسم. أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

(١) الثالثة: + من الفن الثانى د، ن؛ + من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ه || (٢) وهى: ساقطة من ه || فصول: + عناوين الفصول الأربعة بالتفصيل ه || (٥) الأول: الأولى د، س، م، ه، ى؛ الأولة ع || (٨) والقول: وعلى القول ع، ه، ى || (٩) الجسم: الجوهرى || الموجود: الوجود د، ع، م، ى || لأن: أن عا || (١١) وسبب: ساقطة من عا || وأن: فان عا، م || (١٣) الموجود: الوجود د، ع، م || وقالوا: فقالوا ع، م، ى || (١٤) الوجود: الموجود ع، م || (١٥) فيها: فيهما سا، ن || الوجود فيها: ساقطة من د || (١٦) هذه: الأحوال بل ى.

المبادئ فى الجنس وغير مشاركتها ، فأمر قد سلف لك منّا بيانه ؛ ومع ذلك ، فإن الاجسام أيضا ، التى لا تشك فى اشتراك جميعها فى جنس الجسم ، ليست سواء فى المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم من بعض .

وأما حديث الموجود المأخوذ فى رسم الجوهر وأنه لا محالة واقع على بعضها قبل بعض ، فهو شك وحقّه أن يحل فنقول : إنّ قولنا إنّ الجوهر هو الموجود لا فى موضوع ، لسنا نعنى بالموجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضحه عن قريب . بلو كان كذلك ، لاستحال أن تجعل الكليات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها فى الأعيان البتة ؛ وإنما وجودها فى النفس كوجود شىء فى موضوع . ولو عنى بالموجود ولك ، وهو الموجود فى الأعيان ، لكان الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان دمضها قبل بعض ؛ بل يعنون بالموجود لا فى الموضوع المعنى ؛ والماهية التى تلزمها فى الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لا فى موضوع ؛ مثل مايقال : ضاحك ، أى من شأنه عند التعجب أن يضحك . وإذا شئت أن يظهر لك الفرق بين الأمرين ، وأن أحدهما معنى الجوهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصا ما كزيد ، إذا غاب عنك ، أو نوعا ما من الجواهر مع إمكان انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ، أو نوعا مما يشك فى وجوده ، فإنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودةً فى الأعيان ، كانت لافى موضوع ؛ وتعلم أن هذا المعنى هو المقوّم الأول لحقيقته ، كما تعلم أنه جوهر ؛ ولا تعلم أنه هل هو موجود فى الأعيان بالفعل لافى موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

(١) منا : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى || (٤) الموجود : ساقطة من ع || الجوهر : ساقطة من ع || (٥) يحل : يتحل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لسنا : ليس ه || حال الموجود : حال الوجود سا || (٧) لاستحال : ليستحيل س || (٨) وإنما : وأما ى || كوجود : فكوجود ى || بالموجود : بالوجود د || (٩) لكان : لكن س || (١٠) بعض : + فيه بخ ، سا ، ع ، عا ، ه || الموضوع : موضوع س ، ع ، ه ، ى || (١٢) التعجب : المتعجب ه || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعا ما : نوعا س ، ع || (١٥) نوعا ما : نوعا من الجواهر مما بخ ، س || (١٥ — ١٦) تعلم . . فى موضوع : ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لا ع || لحقيقته : بحقيقته ع ؛ الحقيقة م || جوهر : جواهر ع .

بعد . فإن الوجود بالفعل فى الأعيان لا فى موضوع ليس مقوِّما لماهيةِ زيد ولا لشىءٍ من الجواهر ؛ بل هو أمر يلحق لحوق الموجودِ الذى هو لاحق لماهيةِ الاشياء ، كما علمت ؛ فليس هذا جنساً ، بل الأول .

ولذلك إذا كان شيء ماهيته هى الوجود ، وكان منزها عن الموضوع ، لم يكن فى جنس ، ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعانٍ إنما يلحقها الوجود ، إذا لحِق بهذه الصفةِ ؛ بل لا يوجد أمر مقوِّم لذلك الشيء ولنوعيات الجواهر بالشركة . فإن ما هو ذاتى لذلك الشيء فنظيره عرضٌ لهذه؛ كالوجود الحاصل كيف كان؛وما هو ذاتى لهذه النوعيات مِن مفهوم معنى الجوهريةِ غير مقولٍ على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

فقد عرفت حقيقة كونِ الجوهرِ بصفةِ أنه موجود لافى موضوع ؛ وعرفت أن كون الجوهر بهذه الصفةِ أمر لا تقدم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجودِ ، الذى هذا الاعتبار مَقيس إليه، واقعاً بتقدم وتأخرٍ، كما أن المعنى الذى يقال به للإنسان ناطق لاتقدم فيه ولا تأخر، ولا اشتداد ولا ضعف .

وأما التمييز بالفعل الذى يلحق ذلك ، والذى الفصل قوة أولى عليه وعلى غيره من الأمور ، ففيه اختلاف .

وأما الدليل على أن حقيقة الجوهريةِ التى أوضحناها لا تقدم فيها ولا تأخر أنك لايمكنك أن تقول : إن كون الصورةِ فى نفسها ماهيةٌ ، إذا وُجدت فى الأعيان لم تحتج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركَّب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة فى المركَّب فى أنها كون بهذه الصفةِ متعلقة بكون الصورةِ على هذه الصفةِ ؛ كما تقول : إن وجود

---

(١) بعد فان : فقد بان أن ع ، ى || الوجود : الموجود ع || لماهية : بالماهية ه || لشىء : شىء م || (٢) لماهية : لماهيات س (٤) لذلك : كذلك ى || (٥) ولا : فلا د ، سا ، ع ، م ، ن || إنما : ساقطة من س || إذا : وإذا د ، م || (٦) ولنوعيات : أو كنوعيات سا ، م || بالشركة : المشتركة د ، سا ، م ، ن || (٩) يلحقها : فيلحقه ه ؛ يلحقه د ، سا ، م || الوجود : الموجود د ، سا ، عا ، م || (١٢) هذا : هو س || للإنسان : الإنسان ب ، د ، س ، سا ، م ، ه ؛ + إنه ه ، ى || (١٤) أولى : أو علة ى || (١٦) وأما : أما ب ، س || فيها : فيه ب ، س ، ع || (١٨) هو : ساقطة من عا || أو إن : وإن سا ، ع ، م ، ه || فى المركب : المركب ع ، ى (١٩) كون : ساقطة من ع || متعلقة بكون الصورة : متعلقة به بكون الصورة ى .

الصورةِ على ما هي عليه من كونها لافى موضوع قبل وجودِ المركَّب ؛ إذ وجودها قبل وجوده ؛ ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لها هو الوجود لافى موضوع . فإذن هذا غير موجب أن لايكون الجوهر جنساً ، إنما هو معنى ذاتِ الجوهر .

ثم بعد هـذا شكوك خاصية يجب أن تترك لكتاب اللواحق ؛ بل نقول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعنى من الأشياء التى منها تركَّب الجوهر ، أعنى المادة والصورة . والبسيط إما أن يكون غير داخل فى تقويم المركب بل هو برىء مفارق ؛ وإما أن يكون داخلاً فى تقويمه ؛ والداخل فى تقويمه إما دخول الخشب فى وجود الكرسى ؛ ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسى فى الكرسى ؛ ويسمى صورة . والمادة هى ما لايكون باعتباره وحده للمركب وجودٌ بالفعل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركَّب هو ما هو بالفعل بحصولها . وجميع ذلك إما أن يوجد كلّيا وإما أن يوجد جزئيا . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بماهيته التى يلزمها وجود فى الأعيان أو فى الأوهام ، ليس من حيث هو موجود فى الأعيان ، وإلا لكان المفهوم من لفظةِ الجوهر مشكِّكا لا متواطئاً ، كما قالوا ؛ بل إنما نعنى بالجوهر الشىء الذى حق وجود الماهية الخاصية له فى الأعيان أن يكون لا فى موضوع ، وجب أن أن تكون هذه الماهية، كالإنسان مثلاً ، لحقيقتها جوهراً . فالإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان ، لا لأنه موجود فى الأعيان نحواً من الوجود ؛ وإذا كان جوهرا لأنه إنسان ، فما لحِقه من اللواحق ، أعنى مثل الشخصيةِ والعمومِ وأيضا مثل الحصولِ فى الأعيان أو التقرر فى الذهن ، فهى أمور تلحق جوهراً ؛ ولواحق الجوهر لوازم وأعراض ، لاتبطل معها جوهريته، فتبطل ذاته، فكون قد لحِقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته .

(١ — ٢) قبل وجود . . . فى موضوع : ساقطة من د || قبل وجوده : قبل وجودها ب ، س || (٢) وذلك : وكذلك سا || (٣) هذا : + تكون ع || الجوهر : الجواهر د ، ه || (٧) الخشب : الخشبة د ، م || (٨) وإما : أوع || فى الكرسى : فى وجود الكرسى ع || (٩) والمادة : فالمادة ى || هى : هوى || (١٠) ما إنما : ساقطة من ن ؛ ما إنها سا ؛ ما م || بحصولها : بحصوله ى || (١٣) لفظة : لفظ سا ، ى || (١٤) الخاصية : الخاصة ع || له : به سا || أن يكون : أن لا يكون ه || (١٥) لحقيقتها : بحقيقتها س ، ى || (١٥ — ١٦) لأنه إنسان : ساقطة من ع || (١٧) الحصول : حصوله ه || (١٧ — ١٨) أو التقرر : والتقرر ع || (١٨) فهى : فهو د ، عا ، م || أمور : أمر ه ، ى || الجوهر : الجواهر ع ، ن || أعراض عوارض ن || (١٩) إذ الجوهر قد بطلت ذاته : إذ بطل ذات الجوهرى .

فإن الأشخاص فى الأعيان جواهر، والمعقول الكلى أيضا جوهر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها فى الوجود فى الأعيان أن لاتكون فى الموضوع ، ليس لأنه معقول الجوهر؛ فإن معقول الجوهر ربما شكك فى أمره فَظُن أنه علم وعرض؛ بل كونه علماً أمر عرض لماهيته ؛ وهو العرض ؛ وأما ماهيته فماهية الجوهر ؛ والمشارك للجوهر بماهيته جوهر .

وكذلك فإن حد النوع ، من حيث هو طبيعة ، وحد الجنس أيضا ، من حيث هو طبيعة ، محمولان على الأشخاص التى لا يُشَك فيها أنها جواهر ؛ فما شاركها فى حدها فهو جوهر . ولو كانت إنما هى جواهر لأنها موجودة فى الأعيان مكتنفة بالأعراض ، لكانت جوهرية الأمور عارضة لماهيتها ؛ إذ صح أن الوجود عارض فى هذه الماهيات؛ ولكانت العوارض تجعل ما ليس فى نفسه بجوهر جوهراً ؛ فيكون شئ عرض له أن كان جوهراً ؛ فتكون الجوهرية عارضةً لشئ . وإذ هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر فى ماهياتها .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى الجوهر الأول والثانى والثالث

لكن الجواهر الأولى هى الشخصيات . والأول فى الأمور المشتركة فى طبيعة واحدة قد يكون على وجهين ؛ فإنه إما أن يكون أولا فى ذلك المعنى بعينه ؛ كما أن الجوهر أول فى الوجود بالقياس إلى العرض ، و إما أن لا يكون فى ذلك المعنى أولاً ولا أخيراً ، ولكن يكون أولا بوجه آخر ومعنى آخر .

(١) جوهر إذ : + هو ع ؛ جوهر أو م || (٣) فإن معقول الجوهر : ساقطة من ع || شكك : تشكك سا || فظن : وظن ى || أنه : به ، ه ، ع ، ى || عرض : عارض س || (٤) للجوهر : الجوهرى (٥) وكذلك : لذلك سا ، ى || (٦) التى : ساقطة من سا ، عا ، م ، ى || لا يشك : ولا يشك عا ، ى || (٧) فهو جوهر : جواهر ى || (٨) لكانت : لكان ى || لماهيتها : لماهياتها ى || صح : يصح س || الوجود : الوجود ع ، عا ، م ، ى || فى هذه : هذه ع || (١٠) جواهر : ساقطة من د || (١٥) لكن : ساقطة من ع || الجواهر : الجوهر س || الأولى : الأول ب ، س ، ن || (١٦) فإنه إما : فإما د || أول : أقل ى || (١٧) أخيرا : آخرا د ، سا ، ع ، م ، ى .

فالجواهر الشخصية ليست أولاً فى حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أوْلى . وفرق بين الأوّل والأولى ؛ فليس كل ما هو أولى بشيءٍ فهو قبْلٌ به ؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت لواحق الشئ وكمالاته تكون له أكثر مما لغيره أو أقدم له فى الوجود مما لغيره . والجزئيات ليست أول فى حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة للماهية التى لها ولا تخالف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أوْلى بالجوهرية ؛ لأنها أول من جهةِ الوجود ، ومن جهةِ تقرر الأمر الذى باعتباره كان الجوهر جوهراً ، وهو الحصول فى الأعيان لا فى موضوع ، ومن جهةِ الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهةِ السبقِ إلى التسمية . أما من جهةِ الوجودِ فإن الجواهر الكلية ، من حيث هى كلية بالفعل ، فهى إما مقولة بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو معتبر لها نسبة إليها . ووجودها ذلك أن تكون مقولةً بوجهٍ مّا على موضوعاتٍ ؛ فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص فى أن يكون شخصاً ، أى غير مقول معناه قولاً وجوديا أو وهميا على كثرة ، إلى أن يكون شئ آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان من شرط تقررِ وجودِ كل شخص أن يكون معه غيره . وإذ كل شخص مستغنٍ عن صاحبه فى تقرر وجودِه ، فهو مستغنٍ عن الكلى .

فإن سأل سائل وقال : إن الكلى ؛ كما إنما هو كلى بالقياس إلى الجزئى ، كذلك الجزئى إنما هو جزئى بالقياس إلى الكلى . وكما أن ماهية الجزئى ، من حيث هى ماهية لا تتعلق بالكلى ، بل من حيث هو جزئى ؛ كذلك ماهية الكلى ، من حيث هى ماهيته ، لا تتعلق بالجزئى ، بل تتعلق ، من حيث هو كلى . فالجواب عن ذلك أنه : ليس كلامنا ها هنا فى الكلى والجزئى ، من حيث هما متضايفان ، بل نعنى بالكلى ما هو مقول على

(٢) بشئ : الشئ سا || قبل به : قبله د ، سا ، م ، ن || يكون أولى : يكون أولا س || إذا : إذ د ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان ه || (٤) أول : أولى عا || الجوهرية : الجوهر ه || (٥) أول : أولى س || (٦) وهو : وفى ع (٧) ومن : من ع || (٩) ووجودها : بل وجودها ع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أى : إلى بخ ، د ، م ؛ أو ه || معناه : فى معناه ى || أى غير . . . على كثرة : ساقطة د ؛ وفى بخ إشارة إلى أن هذه العبارة ليست "فى نسخة من خط رجل فاضل وأظنها حاشية" || (١٢) شئ : شيئا س || مقول : مقولا د ، ع ، ن ، ه || وعلى : وهى ع || (١٤) فإن : وإن د ، سا ، ع ، م ، ى || كما : ساقطة من سا || إنما : أنه ع ، ه ، ى || (١٤ — ١٥) كذلك الجزئى : ساقطة من د || (١٥) وكما : ساقطة من ب || (١٦) ماهيته : ماهية د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .

كثيرين ؛ وبالجزئى ما ليس مقولاً على كثيرين ، بل هو واحد بالعدد ؛ كزيد وعمرو. وهذا المعنى لا يتعلق بالكلى . ولسنا ننظر فى زيد وعمرو ، من حيث هو جزئى بكليته ، بل من حيث هو شخص مفرد ، الذى يقابل الكلى مقابلة غير مقابلة المضاف . وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلى .

فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا يتعلق وجوده بأن يكون الكلى موجوداً ، فالكلى أيضا لا يتعلق بالشخص بعينه ؛ فنقول : ولسنا أيضا نعتبر شخصا بعينه ؛ بل نقول : إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها فى الوجود بوجود الطبيعة الكلية ، من حيث هى كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهى متعلقة بشخص مّا لا محالة .

فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد ، فنقول : إنا لم نأخذ ماهية الجوهر ، من حيث هى ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هى ماهية كلية ؛ ثم حكمنا هذا الحكم ؛ فهذا نحوٌ تقدمِ الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاف ؛ وأخذتم الآخر من حيث ليس بمضاف ؛ فنقول : ليس لأحدٍ أن يحكم علينا فيما نأخذه أىّ أخذٍ شئنا ، ثم نقضى عليه بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك الأخذ ؛ بل المأخوذ أى أخذٍ شئنا ، إذا حكمنا عليه بكاذب ، فحينئذٍ له أن ينازع .

وبعد ذلك ، الفائدة فى ذلك هى أن المنطق إنما ينظر فى هذه الأشياء من حيث هى كلية ؛ فإذا قايسها بالخارجات ، قايسها من حيث هى موجودة ؛ فيجب أن يأخذ المقيس كلياً ضرورة والمقيسَ إليه من خارج مفرداً كما هو فى الوجود ؛ فهذا نحوٌ . وأما

(١) بالجزئى : بالشخصى الجزئى س ؛ بالجزئى الشخصى ه || بل هو : + هو د || (٣) حيث هو جزئى : حيث جزئى س ، ع ، عا || كلية : لكلية || (٤) بطبيعة : بمقابلة ع || لا يتعلق : يتعلق سا || (٦) فالكلى : والكلى د || (٧) الطبيعة الشخصية : طبيعة الشخصية عا || الطبيعة الكلية : طبيعته الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ى || (٨) تكون : + لها ع ، ه ، ى || أما الطبيعة : أما طبيعة ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آخر د ، سا ، م || (١٤) فيما : فما سا ، عا ، م || نقضى : نحكم س || (١٧) الفائدة : فالفائدة ى || ذلك : ساقطة من سا || (١٨) كلية : مقولة بخ || قايسها : قايسنا ه || (١٨) بالخارجات : بالخارجيات س .

نحو تقدمه بحسب استقرار الأمر الذى هو المعتبر فى جوهرية الجوهر ، فهو أن الجوهرية هى الماهية التى من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذى قيست إليه الماهية ، والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث الكمال والفضيلة ، فقد قال قوم : إنها إذ كانت موضوعات وأصولاً لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهى أفضل ، فهذا كلام جزافى ؛ فإنه غير بيّن فيه أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذى له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمل . ولهذا ما كان كل شىء أفضل من الهيولى . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هى أن القصد فى الطبيعة متوجه إلى أن توجد هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التى يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولها .

وأما حديث السبق إلى التسمية ، فلأن أول شىء عرف أنه موجود لا فى موضوع فهى الأشخاص الجزئية ؛ وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها . إذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل "على" وموضوعات للأعراض على سبيل "فى" ؛ فكان كل شىء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها . وهذه الجواهر الكلية فإنها ، وإن كانت ثانية ، فإن لها فيما بينها تفاوتاً ؛ فالنوع منها أولى بالجوهرية من الجنس ؛ وذلك لأنه أشد مشاركةً للجواهر الأول فى ماهياتها ، لأنه يدل عليها دلالة أكثر من دلالة الجنس ؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو ؟ فقلت : إنسان ، كان جواباً أتم من جوابك عنه بأنه حيوان ؛ فهناك لا تكون قد وفيت الماهية ، بل يكون للسائل إلى معاودة البحث سبيل . فكل ما هو أشد مشاركةً للأول ، من حيث هو أول ، فهو أقرب إليه ، من حيث هو يتقدم به ويتأخر ، فهو أولى بالجوهرية .

---

(١) فهو : وهو د ، سا ، م ، ى ؛ وهى ع || (٢) الجواهر : الجوهر عا ، ه || (٣) لها هذا : لهذا ع ، م ، ى || الذى : ساقطة من ه || قيست : تنسب عا ؛ قيس ى || إليه الماهية : إليه ن || (٤) إذ : إن عا ؛ إذا س ، سا ، ع ، ن ، ى || (٥) فهى أفضل : ساقطة من سا ، عا ، م || فهذا : وهذا د ، سا ، ع ، م ، ى || كلام : الكلام ع || فإنه : إنه ب ، س || فيه : ساقطة من ن || (٧) فضيلة : فضل ى || كان : ساقطة من سا ، م ، ن || كل : ساقطة من ع (٨) الهيولى : + وأكمل سا || (٩) فإن ما يحصل : ساقطة من ى || فإن ما : فإنما ب ، م || ولها : ساقطة من ن || (١٢) للأعراض : الأعراض ع ، ه ، ى || فكان : وكان ع || (١٤) بينها : يليها عا || (١٥) لأنه : لأنها ع || أكثر : أتم ه || (١٦) إذا : ساقطة من س || جوابا : ساقطة من س || (١٧) بأنه : أنه ع || الماهية : + حقها ى || (١٩) يتقدم : + عليه س || ويتأخر : فيتأخر سا ، م ، ن .

وعلى أن حال الجنس ، من حيث هو كلى ، من النوع الذى دونه كحال النوع من الشخص الذى دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضا ، موضوع للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشى وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص إلى النوع وسائر الأمور؛ ولكن لقائل أن يقول : إن الحل الذى أوردتموه فى الشك الذى ذكر فيه أن الكلى ، كما أنه متعلق بالجزئى ، كذلك الجزئى متعلق بالكلى ، بأن قلتم : إن الشخص غير الجزئى المضاف إلى الكلى ، من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد إذا أورد مثل ذلك الشك فى النوع ؛ فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقول بالقياس إلى الجنس ؛ فلا يكون النوع نوعا إلا بالقياس إلى الجنس ؛ اللهم إلا أن يعنوا بالنوع النوعَ السافل ، الذى نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ؛ ثم يكون كلامكم مخصصاً بالمقايسة بين النوع الأخير وأجناسه ؛ ولا يتناول المقايسة التى بين نوع متوسط وجنس أعلى منه ؛ فيكون بياناً غير مستوعبٍ ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أوليًّا ؛ فإنكم ، لا محالة ، تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

فنقول : إنا لسنا ننظر فى الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقول بالقياس إلى الجنس ، بل نظرنا الأول كان فى المقايسة بين الكلى وما ليس بكلى ، ويشارك الكلى فى الماهية ، والكلى يقال عليه ؛ ونظرنا الآن إنما هو فى أن الكلى الذى هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين فى العموم والخصوص ما حاله من الكلى المشارك له الأخص

(١) الذى : + هو س ، ع || (١ ــ ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع س || (٤) كثيرة : ساقطة من عا || (٥) للأسود : الأسود د ، سا ، ع ، عا ، م || (٧) ولكن : لكن د ، س ، م ، ن ، ه || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د ، سا || (١٠) إذا أورد : إذا ورد سا ، ه || (١٢) بالنوع النوع : بالنوع عا ، م ، ى || كلامكم : كلامهم ع || (١٣) الأخير : الآخر ع ، م || (١٤) أعلى منه : أعلى ن || وصفه : وضعه س ، ع ، عا ، ه ، ى || (١٥) لا محالة : ساقطة من س || (١٨) أن الكلى : الكلى ه || (١٩) الكليين : الكليتين ب || المشاركين : المتشاركين د ، سا ، عا ، ن ، ه ؛ المشاركين ب || المختلفين فى العموم والخصوص : ساقطة من عا || المختلفين : المختلفتين ب .

منه الذى ليس بجنس ، فنحدّ تلك الحال . والإنسان الكلى ليس يحتاج ، فى أن يكون إنساناً كليا ، إلى أن يكون فوقه شىء هو نوعه، بل إلى أن يكون تحته شىء؛ بل الحيوان الكلى لا يحتاج ، فى أن يكون حيوانا كليا ، إلى أن يكون فوقه جسم كلى ، ولا ينعكس؛ وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان ، فلسنا ننظر الآن فى طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى فقط ، وليس النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى ، هو النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

ولقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقلُ والبارى، سبحانه ، متأخِّرَيْن عن الأشخاص المحسوسة ؛ فنقول فى جواب ذلك : أولا أما البارى تعالى ،فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلاً فى جنس الجواهر، وأما ثانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هى أنواع وأجناس ، بل فى العقليات مفردات قائمة فى ذاتها لا تتعلق بموضوع تقال عليه أو فيه ؛ وهذه المفردات العقلية أولى بالجوهرية من كل شىءٍ . أما من المفردات الجسمانية، فلأن تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقليات ، إن كان لها ، فلأنها مفردات على النحو الذى أومأنا إليه ؛ وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلأنها أولى بالجوهرية مما هو أولى بالجوهرية منها ، أعنى المفردات الجسمانية .

وأما المقايسة التى تقدمت منا فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ،بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان فى الجواهر العقلية كثرة شخصية تعمها نوعية، ونوعية

(١) بجنس : ساقطة من سا || فنحد : فنجدها بخ ، د ، م ، ن ؛ فنجده ى || (٢) إنسانا : ساقطة من ى || تحته : تحت ب ، سا ، م || (٣) لا يحتاج : يحتاج د ، ع، م || (٥) الآن : ساقطة من م || (٥) من حيث : ولا من حيث بخ ، سا ، م ، ن || (٦) من حيث هو كلى . . . طبيعة النوع : ساقطة من م || (٩) العقل : ساقطة من ع || سبحانه : ساقطة من سا || (١٠) تعلم : تكون تعلم م || الجواهر: الجوهر ع ، ه || (١١) النوع : للنوع سا ، م || فليس : فليست ه، ى || (١٤) تلك : ساقطة من ن || العقليات : العقلية عا ، ه ، ى || كان : كانت عا || لها : + وجود ع (١٤ — ١٥) على النحو : وعلى النحو عا ، ى || (١٥) الحسية : الحسيات سا || (١٦) أعنى : + من بخ ، ى .

تعمها جنسية ، فالمناسبة بينها هـذه المناسبة . ويشبه أن يكون ذلك موجوداً فى بعضها دون بعض . وكذلك الحال فى البسائط التى للمحسوسة أيضا ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية؛ مثلا إن صورة هذا المـاء وذاك المـاء أقدم من صورة المـاء المطلق .

وإذ قد فرغنا من المقايسات التى تجرى بين هذه الجواهر عمقاً ، فلنعتبر المقايسات التى تجرى بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية، وإن تفاضلت فى أمور، فإنها، من حيث هى أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدّم لبعضها على بعض ؛ وكذلك حال نوعياتها، فإنه ليس زيد أولى بأن تقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر، بل ربما كان أولى ببعض الأعراض التى تعرض لجوهريته الشخصية ؛ مثلا إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه ؛ وكذلك ليس الإنسان النوعى فى استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه أولى من الفرس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا جواهر بعد الجواهر الأول فى الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

وأما الفصول فإنها من جهة تجرى مجرى الأنواع؛ وقد علمت من هذا ما تعتمده ؛ ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعنى بها الصورة التى هى كالنطق ، وهـذه غير محمولة على زيد وعمرو ، وإن كانت جواهر ، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع فى اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهى بجواهر صورية لها فيما بين جزئياتها وكلياتها هـذه المقايسة بعينها ؛ وإذا نسبت إلى المركّبات ، من حيث هى بسائطها ، كانت أقدم قدمة المبدإ على ذى المبدإ . وهى بالقياس إلى جزئياتها أنواع وأجناس؛ فهى أيضا أنواع الجواهر وأجناسها، وإن كانت بالقياس إلى شىء آخر فصولا .

وأما الفصول التى هى فصول منطقية حقيقية كالناطق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جوهراً ، فإن معنى الجوهرية ، كما علمت، غير مضمَّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل،

---

(٢) للمحسوسة : للمحسوسات ى || (٣) مثلا : مثل ب ، د ، س || إن : ساقطة من م || وذاك الماء : ساقطة من ع || (٦) ماهيتها : ماهياتها ى || (٧) بل : ساقطة من ى || (٨) أعلم منه : أعلم سا || بالعلم منه : بالعلم ن || (٩) ليس : ساقطة من ع ، ن || (١١) الأول فى الحقيقة : ساقطة من ن || (١٣) الصورة : الصور سا ، عا ، ى || (١٧) قدمة المبدأ : قدمة المبادئ د ، ع ، م ، ن || وهى : فهى ب || (١٩) مثلها : مثله ، ع ، م ، ن ، ى || (٢٠) مثل : مثاله د .

وليكن الناطق ، أنه شيء ذو نطق ؛ ثم ليس يكون ذلك الشيء إلا جوهراً ؛ أي لا يخلو من لزوم الجوهرية له ؛ وهذا أمر تحققته فيما سلف لك . فبالجملة ، إن الجواهر هي أشخاص الجواهر وأنواعها وأجناسها ؛ وفصولها في عداد أجناسها وأنواعها على النحو الذي قيل .

فالفصول المجردة ، التي هي الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركبة منها ، كانت أولى بالجوهرية بسبيل القدمة ، ولم تكن أولى بالجوهرية بسبيل الكمال . وأما المنطقية من الفصول ، فإنها متأخرة في الجوهرية من وجه آخر ؛ لأن الجوهرية لازمة لها لا داخلة في مفهومها ؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لا يوجد جوهراً أو حيواناً ذا نطق ، بل شيئاً ذا نطق .

[الفصل الثالث]

[فصل (ج)]

في رسوم الجوهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك في خاصية مساوية لها وهي أنها موجودة لا في موضوع ؛ والفصول المنطقية أيضا ، إذ كانت جواهر ، وإن كانت الأجناس والأنواع أولى بذلك ، من حيث علمت ، فإنها أيضا موجودة لا في موضوع ، إذ كانت تعطي شخصياتها أسماءها بحدودها . والتي تقال في موضوع فربما وافقت في الاسم فقط . وليس شيء من الجواهر في موضوع ؛ ولا شيء مما هو في موضوع فهو جوهر . وليس إذا كانت أجزاء الجوهر

(١) وليكن : ولكن ع ، م ، ن ، ى || أنه : لأنه بخ ؛ هو أنه ع ، ه ، ى || شيء ذو نطق : ساقطة من س || (٥) فالفصول : والفصول سا ، عا ، ى || الصور : الصورية ه ؛ التي الصور عا || منها : عنها عا ، ه ، ى || (٦) بالجوهرية : ساقطة من سا || القدمة : التقدمة ى || أولى : ساقطة من د || (٨) مفهومها : مفهوماتها سا ، م ، ن ، ى ؛ مقوماتها ع || إذ : وإذ ع || (٨ — ٩) بل شيئا ذا نطق : ساقطة من سا || (١٣) الجواهر : والجواهري || تشترك : ساقطة من س || (١٤) أيضا : ساقطة من عا || إذ : إذا س ، سا ، ن ، ه ، ى || (١٥) إذ : إذا ى || أسماءها : أسماؤها س ، ع ، ه ؛ أسمائها ن || (١٦) فقط : ساقطة من د || (١٦ — ١٧) فقط . . . جوهر : ساقطة من عا || (١٧) وليس : وليست ه .

فى الكلات التى هى المركبات ، وجزئياتها فى الكليات ، يجب من ذلك أن تكون فى موضوع ؛ فقد علمت أن الوجود فى الموضوع بخلاف وجود الأجزاء فى الكلات والجزئيات فى الكلّيات .

فلا تلتفت إلى ما يقال إن الصور والفصول غير المنطقية إنما هى من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزءاً للجوهر، وإنما بالقياس إلى موادها أعراض ومن مقولة الكيف؛ فقد علمت أنه لا يقع شىء فى مقولتين بالذات ؛ وعلمت أن هذه أيضا ليست بالقياس إلى موادها بأعراض؛ وأن الكيفية تقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم ، لا كقول الجنس، فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك فى هذه الخاصية؛ إذ هى أيضا جواهر.

والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية فى أنها مقولة بالقياس إلى أشخاص الجواهر قول المقول على موضوع . فهذه الخاصية ، أعنى الكون لا فى الموضوع ، إما بالقياس إلى الجوهر المطلق ، فخاصية مساوية منعكسة ؛ وإما بالقياس إلى الجواهر الحقيقية ، التى هى الأشخاص والأنواع والأجناس ، فإنها أعم .

وههنا خواص أُخَر منها ما يرى فى المشهور أنه خاصة لكل جوهر ؛ وليس كذلك ؛ بل لبعض الجواهر . فهى من الخواص التى تخص المخصوص ولا تعمه . وهذه الخاصية هى أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة ؛ فإن الإشارة هى دلالة حسّية أو عقلية إلى شىء بعينه لا يشركه فيها شىء غيره ، لو كان من نوعه . والأعراض لا تعرض لها هذه الإشارة إلا بالعرض ؛ لأنها إنما تصير متميزة متكثرة بالجواهر التى لها ؛ وكل واحد منها يصير واحداً متعينا لتعيّن موضوعه . فالإشارة الحسيّة المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميّز بالتحيّز .

---

(٢) الوجود : الموجود ع || (٣) والجزئيات فى الكليات : ساقطة من هـ || (٤) فلا : ولا ى || يقال : + من بخ ، د ، سا ، م || غير : الغير د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (٥) بحسب : حسب ع || (٧) الكيفية : الكيف س ، ى ؛ + قد ى || (٨) تشترك . . . المنطقية : ساقطة من ع ، عا || (٩ — ١٠) إلى أشخاص... أما بالقياس : ساقطة من ن || (١٠) الخاصية : الخاصة د ، م || الموضوع : موضوع س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى || (١١) فخاصية : فخاصة س || (١٣) أخر : أخرى هـ || فى المشهور : ساقطة من س || خاصة : خاصية هـ || (١٤) المخصوص : المحسوس هامش ى || وهذه : وهى س || (١٥) الجوهر : الجواهر سا ، م || هى دلالة : وهى دلالة س || (١٦) فيها : فيه ى || لو : ولو سا ، ن ، ى || (١٨) للموضوع : للوضع هامش هـ .

وأما الإشارة المشهورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها، لم تكن الإشارة التى سميناها؛لأن معانيها صالحة للشركة ؛ وإذا تناولتها وهى بحيث لاتشترك فيها ، وهذا هو الذى يجب أن يخص باسم الإشارة ،فلا يمكن العقل ذلك،إلا وقد خصصها بموضوعاتٍ عقليةٍ مختلفةٍ تكثرت بها الأعراض. وهى متكثرة بذواتها قبل تكثرِ تلك الأعراض ؛ أو متكثرة لأسباب كثرتها قبل تكثرِ تلك الأعراض ، كمواد لها إليها نسبة ما ، على ما ستعلمه فى موضعه ؛ فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لاتتناول أيضاً الأعراض العقلية ، إن كانت موجودة ، تناولا بالقصد الأول . فالمقصود إليه بالإشارة ، أى بالقصدِ الاول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة فى أن تجعل الإشارة المذكورة حسِّية ؛ فتكون إلى الجواهرِ الحسية فقط ؛ أو تجعل أعم منها تشتمل على الإشارتين، وإن لم يكن ذلك بالتواطؤ؛ فإن كثيرا من الرسومِ والحدود المذكورةِ لهذه الأشياء سبيلها هذه السبيل ؛ لكن هـذه خاصيَّة الجواهرِ الأولى دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذ لا تعيُّن فيها .

ولا تظن أنك إذا أشرت إلى زيدٍ فقد أشرت إلى الإنسان؛ ففرق بين الإنسان و زيدٍ ، وإن كان الإنسان محمولاً على زيدٍ . ولولا الفرق لكان أبدا محمولا على زيدٍ فقط ، وكان كل إنسانٍ زيدا . نعم الإنسان وسائر الكليَّاتِ لا تدل على مشارٍ إليه ، بل على أى واحدٍ اتفق من المشار إليه ؛ فمنها ، أى من الجواهرِ الثانيةِ ، ما يعطيها معنى أنيةٍ تنفرز به ، كالنوعيات ؛ ومنها ما لا يعطيها أنيَّة تنفرز بها، كالجوهرِ الذى هو جنس الأجناس ؛ إلا أن يجعل الانفراز ، ليس بالقياس إلى المشارك فى الجنس ، بل بالقياس إلى الوجود .

---

(١) بأنها : أنها د ، ن || (٣) وهى : وهو عا || العقل : للعقل ع || (٥) أو متكثرة . . . الأعراض : ساقطة من سا || كمواد : لموادس || (٦) ستعلمه : ستعلم سا ، م ، ى || (٧) إن كانت : و إن كانت سا || (٨) أى بالقصد الأول بالاشارة : ساقطة من د ، ن || (٩) ولا : أولا ب ، س || (١١) هذه : هذا ب ، س ، ع ، ن ، ه || خاصية : خاصة ع || (١٢) فانه لا إشارة : فان الإشارة م || تعين : تعيين س || (١٣) اذا : اذ د ، س ، سا ، ع ، عا ، م || (١٥) على مشار : على أى أحد اتفق من المشار د || (١٥ — ١٦) بل على أى واحد اتفق من المشار اليه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م || (١٦) أى من الجواهر الثانية : ساقطة من ب ، د ، س ، عا || معنى : مع ذلك بخ ، د ، ع ، م || تنفرز : تتقرر د ، م ، ن ، ه || به : بها بخ ، د ، ع || (١٧) أنية تنفرز بها : ساقطة من ب ، س ، عا || كالجوهر : عن الجوهر سا ، م || (١٨) بل بالقياس : بل فى القياس د || الجواهر : ساقطة من ع .

وهذه الجواهر الثانية ، إذا أفادت أنّية أفادتها أنّية ذاتية ، وهو إفراز جملة بالذات غير معتبرٍ أنها تحت عام يعمها ، أو ليس ، فلذلك ليست تلك الأنّية أنّية الفصل ، فإن إفراز أنّية الفصلِ إفراز تحت الجنس ، وهذا الطريق من الإفراز لا يقال على النوع إلا بالعرض من وجه ما، كما قد علمت؛ أعنى بقولى بالعرض ، ما لا يكون للشيء أولاً بل بسبب غيره،ولست أعنى بقولى بالعرض أن طبيعته لا تفرز بالحقيقة، بل الإنسانية تفرز، ولكن إنما تفرز لأن فيها مفرزاً هو الأول فيه .

فالجواهر الكلية تدل على أى من وجهين : أحدهما أنها لا تدل على هذا المشار إليه بعينه ، بل على أىّ واحد كان ؛ والثانى أنها تفرز إفرازاً جوهرياً .

فهذه الخاصية المنسوبة إلى الإشارة خاصية للجوهر على سبيل أنها لا توجد إلّا فى الجوهر، وإن كانت لا توجد لجميع الجواهر؛ فيكون وجه تخصيصها ا[illegible]ر بأن يقال إن الجوهر من المقولات هى المقولة التى توجد فى الأمور التى يشتمل عليها هذا الشرط ، كما يقال الكعبة خاصة لمكة لا على أن جميع أجزائها الكعبة ، بل على أن بعض أجزائها الكعبة ؛ ولا كذلك المدينة .

وللجوهر خاصية تعم جميع أنواعه ، لكن ليست خاصية للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض ، وهو أنه لا ضد له إذ كان لا موضوع له .

والضدّ الذى الكلام فيه ههنا فهو أمر مشارك لما هو ضده فى الموضوع ، وهما ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه . وأما إن عنى بالضد كل مشارك فى محل ،

(١) أفادتها أنية : ساقطة من س ، م || وهو : وهى س ؛ هى د ؛ وهذا ى || بالذات : الذات م || (٢) أو ليس : أو ليست د ، سا ، م ؛ هامش هـ || تلك الأنية أنية الفصل : أنية عا || (٣) إفراز تحت : إفرازا تحت ب ، س || (٤) قد علمت : علمت س || للشىء : الشىء ع ؛ + له ع ، عا ، م || (٦) إنما : إنه س || فيه : فى ذلك د ، ن || (٨) أنها : أنه ع || (٩) للجوهر : الجواهر سا || إلا فى : فى غير ع ، هـ ، ى || فى الجوهر : فى الجواهر د ، سا || (١٠) لجميع الجواهر : لجميع الجوهر د ، ع ، عا ، م ، ن || بأن : أن ع || (١١) هى المقولة : هو المقولة سا ، ن ، هـ ، ى || يقال : + إن بخ ، س || (١٢) خاصة : خاصية ى || لمكة : بمكة د ، سا ، ن ، ى || الكعبة خاصة لمكة : بلد مكة خاصة الكعبة عا || أجزائها : أجزائه م || بعض أجزائها : بعضها ن || بل . . . الكعبة : ساقطة من س .

كان مادّة أو موضوعاً ، كان القول فى هذا الباب قولاً آخر ، ولم يبعد أن يكون للجواهر الصورية ضد .

وليس على المنطق أن يحاول إبانة هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفى بها وسعه ، بل أكثر مايحتمله هو أن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحججٍ مأخوذةٍ من المشهورات ، وأن تُزال عنه شكوك تعرض له من أمثلةٍ مستقرأةٍ تفهمه أن ما اختلج فى صدره أو أُلقى إليه من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أَنّ هذا صادق .

والاستقراء يبيّن أنه لا ضِد للإنسانِ والفرسِ . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليسا يتضادان بذاتيهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضِد أيضاً للكمية . فإنْ تشكّك متشكّك وأورد الصغير والكبير مناقضةً لهذا الرأى ، فإلى أن يحل ذلك ويبطل ، فعليه أن يتأمل ليعلم أن الأربعة والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شىء من العدد أولى بأن يجعل فى غاية المخالفة لها فيكون ضداً ، إلّا وهناك ما هو أبعد وأشد مخالفةً منه . فإذا علِم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان ، وجد للجوهر مشاركاً فى أنه لا ضد له من الكمية ؛ وهو أنواع ذكرناها ؛ وإن كان مثلاً من الكميةِ ما له ضد ، وهو الكثرة والقلة ، إن كانتا كميتين وكانتا متضادتين . وإذ الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد فى الكبير والصغير والكثرةِ والقلّة ، فلا فائدة ههنا فى الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلّة والكِبر والصغر ليست كمياتٍ ولا متضاداتٍ أيضا .

ثم الكمية ، وإن شاركت الجوهر فى هذا ، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لاتشاركه ؛ فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضا لا ضِد له .

---

(٣) بها : به ى || (٤) هو : + فى عا || أو بحجج : وبحجج سا ، عا ، ن ، ه ، ى || (٨) فيهما : منهما عا || (٩) فانه : فانها ن || (١٣) للأربعة : الأربعة سا ، عا || بهذا : فى هذا سا || الجوهر : الجوهر عا ؛ الجواهر ع ، م || (١٥) الاعتراض : العرض عا ، م ، ى || يرتفع : لا يرتفع ى || (١٦) ببيان : ساقطة من س || (١٧) الكبر والصغر : الكبير والصغير ع || ليست : ساقطة من س || (١٩) الكيفية : الكيفيات ى || بعضها : لبعضها س .

وتتبع هذه الخاصة خاصة أخرى ؛ وهى أن الجوهر أيضا لا يقبل الأشد والأضعف ؛ فإن المشتد يشتد عن حالة هى ضد الحالة التى يشتد إليها ؛ فلا يزال يخرج عن حالة الضعف يسيراً يسيراً متوجهاً إلى حالة القوة ، أو عن حالة القوة متوجهاً إلى حالة الضعف ؛ والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان . فإن كانتا أعراضاً كان الاشتداد والضعف فى الأعراض ، وهذا مما يكون ؛ وإن كانتا جواهر كان فى الجوهر تضاد ، وقد منع ذلك .

فإذا وضعت الخاصة التى قبل هذه وضعاً مطلقاً صارت هذه الخاصة موضوعة أيضا ، فإن الاشتداد والتنقص ينتفى مع انتفاء التضاد .

ثم الضرب من التضاد الذى لم يتشدد فى رفعه عن الجواهر ، فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضعّف ؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل ؛ بل ربما كان دفعةً . بل رفع قبول التضاد يرفع التنقص والاشتداد ؛ ووضعه لا يوجبه ولا يضعه .

وقد ظن ظانّ أن الاشتداد والتنقص قد يكون لا فيما بين الأضداد ؛ ومثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده ؛ وربما كان حسنٌ أكثر من صحة . ولا ينبغى أن تلتفت إلى ذلك ؛ فإن الذى ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذى ذهبنا إليه ههنا . وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة ، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف . لست أعنى بالمقايسة التى تجرى بالأولى والأحرى وعمقاً ؛ فإن الجواهر قد قيل إن بعضها أولى بالجوهرية من وجه ؛ ولكن أعنى بحسب المقايسة التى تخصّه من طبيعة واحدة وحدّ واحد ؛ فليس شىء من أشخاص الناس فى أنّه إنسان ،

---

(١) الخاصة : الخاصية ع ، عا || خاصة : خاصية ع ، عا || الجوهر : الجواهر سا || لا يقبل : ساقطة من سا || (٢) هى ضد : وهى ضد س || (٤) متقابلتان : ساقطة من ع || (٥) فى الجوهر + : أيضا هـ ، ى || (٦) وضعت : كانت ع || هذه : هذا هـ || (٧) التنقص : النقص سا ؛ الضعف م || (٨) مما : فيما ب ، عا || لا يحتمل : يحتمل بخ ، د || (٩) سبيل : ساقطة من ع || التضعف : الضعف س ؛ التضعيف ع || (١٠) هذا : هذه ى ؛ ساقطة من د || التنقص : النقص د ، م || (١١) لا يوجبه ولا يضعه : لا يوجه ولا بصفة م || يوجبه : + ولا يرفعه ى || يضعه : يضعفه عا || (١٢) قد يكون : ساقطة من س ؛ يكون د ، عا ، م ، ن || (١٤) فان الذى : فالذى م || الظان : الظن م || (١٦) وما : ومنه ن || (١٧) وجه : بعض س || ولكن : ولست عا || أعنى : + ذلك ع ، هـ ، ى .

الذى هو جوهره ، بأشدَّ من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض فى أنه بياض أشد من بياض آخر ؛ ولا أيضا شخص إنسانٍ بأشـــد من شخص فرسٍ فى أنه فرس ؛ كما يتوهم أن بياضا أشد فى بياضيته من سوادٍ فى سواديته وحرارة فى حرارتها أشد من برودةٍ فى برودتها . وكذلك حال الأنواع التى فى درجةٍ واحدةٍ ، فإنها ليس بعضها أشد فى بابه من الآخر ، إذ فرضنا أن الأجناس إنما تحمل عليها بالسويةِ ؛ ومع ذلك فإن الجواهر الأول ، و إن كانت أولى بالجوهريةِ من الثوانى ، فليست أشد فى الجوهريةِ .

والأولى غير الأشد ، فإن الأولى يتعلق بوجود الجوهرية ؛ والأشد يتعلق بماهيةِ الجوهريةِ . والكمّ أيضاً يشارك الجوهر فى هذا كما نُبيِّن بعد .

وقد يعتقد فى ظاهر الأمر أن أخص الخواص بالجوهر أن ماهيته ماهية إذا تشخّصت وضعت الأضداد ، فكان الجوهر ما الواحد بعينه منه ، لا الكلى منه ، قد يقبل الأضداد لتغيره فى نفسه ؛ أما الجوهر الكلى فلا يقبل الأضداد ؛ لأن الكلى يشتمل على كل شخصٍ ، ولا يصدق أن كل شخصٍ أسود وأن كل شخصٍ أبيض .

فإن ظنّ أن العرض الكلى يقبل الضدين أيضاً كاللون يكون بياضاً وسواداً ، فليبطل ظنه بأنه ليس اللون الذى هو الأسود قابلاً للّونِ الأبيض بأن ينسلخ السواد عن اللونِ و يغشاه البياض ؛ بل إنما يقال فى اللون المطلقِ إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض و بعض ؛ أو بأن تفرز الطبيعة اللونية مجردةً فى الوهم فتقبل فى الوهم أىّ الفصلين شئت ؛ وليس كلامنا فى مثل ذلك ، بل كلامنا فى القبول الذى فى الوجود وفى القبولِ الذى يكون لقابلٍ واحدٍ ؛ ولو كان اللون الكلى يقبلهما ، لكان كل لونٍ سواداً وكان كل لونٍ بياضاً . ولو كانت طبيعة اللونِ

---

(١) جوهره : جوهريته ب ؛ جوهرع || بأشد : ساقطة من ب || من شخص : من بعض س || كما أنه : كما د ، عا ، م || (٢) أنه فرس : أنه شخص فرس ه || (٣) بياضيته : + أشدّ ب ، ع || سواد : السواد ه || (٥) الأول : الأولى ى || وإن : فإن ن || (٨) الكم : الكمية ع || الجوهر : الجوهرية م || (١٠) الأضداد : للأضداد د ، ن ، ه ، ى || فكان الجوهر : مكان الجواهر م || منه قد : ساقطة من ن || قد : فقد د ، م || (١١ — ١٢) شخص ولا : شخص أسود ولا سا || (١٢) وأن : ولا أن ه ، ى || (١٣) فان : فاذا س ، ع || أيضا : ساقطة من ع || (١٤) السواد : ساقطة من س || (١٥) بعض و بعض : بعض من بعض م ؛ بعض أو بعض ى || (١٦) مثل : ساقطة من س || (١٧) الذى ... القبول : ساقطة من د ، س ، ن || (١٨) يقبلهما : يقبلها ى || لو كانت : لو كان ن ، ه ، ى .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سواداً وبياضاً ، بل مسودةً ومبيضةً ، فلم يكن لونٌ مّا سواداً ولون ما بياضاً ؛ ولكانا على التعاقب لا معاً .

وهذه الخاصية لا تعم كل جوهر ؛ فما كل جوهر بقابل الأضداد ؛ فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة ؛ وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد ؛ بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ؛ ولا كل المركبات الجسمانية ؛ فإن كثيرا من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد ؛ وإنما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض، وهي خاصة لا بجزئيات ذلك البعض فقط ؛ بل بجميعه ؛ فإن كلياتها أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا ؛ وأنه وإن لم يقبل ذلك كليته بكليته، فإن كليته موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك. والأشخاص فإن الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل : إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصح للكليات، لم تصح للجزئيات ؛ فإن زيداً ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ؛ فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية في النظر الأول لطبيعة الجوهر الجسماني المذكور منظوراً إلى ماهيتها ؛ فمنها كلي ومنها جزئي ؛ وتلحق هذه الخاصية والكلية ؛ بسبب أنها تلحق الطبيعة وتلحق المقولة لحوقاً على الوجه الذى قيل في بعض الخواص التي تخص ولا تعم موضوعات المخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سبيله هذه السبيل ؛ وذلك لأن القول قد يكون صادقا وقد يكون كاذباً ؛ والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً ؛ والسطح يكون أبيض ثم يسود .

---

(١) لما كانت : لكانت ى ؛ ما كانت ع || (٢) ولكانا : ولكن كانا س ، ه ؛ ولكن بخ ؛ ولو كان عا ؛ ولكان م || (٤) وما لا يتغير البتة : ساقطة من ع || (٦) السماوية : السمائية ب ، م || (٨) الخاصية : الخاصة سا ، م ، ى || خاصة : خاصية ع || (٩) منها : منه د ، سا ، م || وأنه : فانه د ، ن || (١٠) منها : منه د ، سا ، م || (١٢) إنك : ساقطة من عا || (١٥) الخاصية : الخاصة ى || الكلية : الكلى د ، م ، ن ، ى ؛ الكلى سا || (١٨) هذه : هذا سا ، ع || (١٩) السطح : + قد د ، س ، ن || (١٩ — ٢٠) أبيض ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .

وكشف هذه الشبهة : أما فى القول ، فالقول لا يبقى بعينه للصدق والكذب ؛ فالواحد منه بالعدد ليس قابلاً للصدق والكذب ؛ وأما الظن فإنه يبقى فيكون موضعاً لهذه الشبهة . فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام فى القول والظن ؛ وهو أن القول والظن لم يتغير من حالها شىء ؛ لكن التغيّر من حال إلى حال إنما عرض للأمر المحدث عنه أو المظنون به ؛ وكانت الأضداد متعاقبةً على ذلك الأمر دون القول والظن .

لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد ؛ فإنه ليس إذا كان الأمر يستحيل ؛ يجب أن يكون الظن لا يستحيل ؛ فإنّ الأمر يستحيل استحالة توجب فى الظن استحالة وذلك أن الأمر يستحيل فى أنه كان موجوداً ؛ وكان الظن فيه صادقا أنه موجود ؛ فإذ صار معدوماً وبقى الظن بوجوده ؛ فإنّ الظن أيضاً يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقى فيه بعد أن كان صادقا . فهذا الحل إنما يثبت استحالة أخرى ؛ وليس يتعرض لأن ينفى الاستحالة الأولى ؛ وذلك لأنه يُثْبت للأمر استحالة فى وجوده وعدمه ؛ وكلامنا فى استحالة الصدق والكذب .

ومعلوم أن لكون الظن صادقاً معنى فى الظن ، وإن كان إضافياً ؛ وهذا المعنى قد زال ، لا عن الأمر وحده ، بل عن الظن ؛ فإن هذا الوصف ، وهو أنه صادق ، أى مطابق للموجود ، كان للظن لا للأمر ؛ وإذا زال ، فإنما زال عما كان فيه ؛ وليس كل وصف يتغيّر على الشىء يجب أن يكون متقــرِّراً ثابتا ، بل المضاف أيضا من جملة الأوصاف والأعراض التى تلحق الأشياء كما يقررون به .

ولا مانع أن يكون تغيّر أمرٍ هو سبب تغيّر أمرٍ آخر ، كأفول الشمس وغيبتها ؛ فإن ذلك سبب لتغير حال الأرض والهواء ؛ وكل واحد تغير فى نفسه .

---

(١) وكشف ، فكشف د ، ن || أما : ساقطة من سا || (٢) منه : ساقطة من د || فيكون : ساقطة من سا || (٤) أو المظنون : والمظنون سا ، هـ ، ى || به : فيه هـ ، ى || (٧) فان الأمر : فان الظن س || (٨) ذلك أن : ذلك لأن ع ؛ ذلك سا || (٩) فإذ : فإن ى ؛ فإذا د ، ع ، م ، ن || وبقى : بقى سا || ذلك : ساقطة من د ، عا ، م ، ن || (١٠) وليس : فليس د ، ع ، م || يتعرض لأن ينفى : ينفى عا || (١١) لأنه : + إنما ع ، هـ ، ى ؛ + لا سا || وعدمه : + فقط بخ ، ع ، هـ ، ى || (١٣) لكون : يكون د ، ن || زال : زاله د ، م || (١٤) أى : له سا || (١٥) للوجود : للوجود م || للظن : الظن م || وإذا : وإذ ى || (١٦) أيضا : ساقطة من عا || جملة : ساقطة من عا || (١٧) كما : بل س ؛ + قد ، ع ، ى .

وليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون الظن قد استحال باستحالة أخرى تابعة لاستحالة الأمر ؛ لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن تستحيل فى أنفسها فى معانٍ غير مضافة استحالةً أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شىء آخر على سبيل المضاف فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وانجلت الشبهة .

وأما السطح ، فإنّه أيضاً ليس يستحيل بتغيرٍ له فى نفسه ؛ بل لأن لموضوعه تغيراً به . فإن استقصينا وعنينا بقولنا بتغيره فى نفسه أنه يكون مستغنياً بذاته وحده فى أن يكون موضوعاً للأضداد يتغير بها بنفسه ، لايحتاج فى ذلك إلى ما يقيمه و يعرضه لذلك التغير ، خرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجهٍ من الوجوه .

وأما المناقشة فى أن الأعراض بأنفسها لا تحمل الأعراض ، وأنها لن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقارة زوالاً وعروضاً أولياً ، يكون ذلك للجوهر بتوسطها ، فذلك شىء لا أرى للمنصف أن يركبه ، وأنه وإن كان الجوهر سبباً لوجود العرض ، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرض للعرض وتلزمه وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجوهر بتوسطه ؛ وإن كان اللحوق موجوداً معه فى الجوهر ومحتاجاً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضا وأجناس تقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده فى العلوم .

فلنجمع الآن مساعدين على أن العرض لا يقبل بمنفرد ذاته و بتغير نفسه شيئاً من الأضداد ؛ بل إما أن يتغير فى أمرٍ مضافٍ ، ليس تغيراً فى نفسه ، أى فى هيئة قارة فى ذاته ؛ أو يتغير بتغير ما هو فيه ؛ و بالجملة فإن العرض ليس له تغير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغير مضاف أو تغير تابع .

---

(٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجوهر س ، ع ، عا || تقبل : + أن تكون سا || (٣) فى أنفسها : ساقطة من ع || معان : معانى ب || ليست : ليس د ، ع ، م || (٦) بقولنا : ساقطة من س || أنه : أن د || (٨) والظن : نالظن د || (١٠) تعقبها أعراض : ساقطة من د || (١١) شىء : أمر ه || وأنه : ساقطة من ع ، عا ، م || وإن : إن سا || لوجود : ساقطة من سا || (١٢) مانعا : + من سا || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م || اللحوق : الملحوق ى || (١٤) له : + أو للعرض عا || (١٥) بمنفرد ذاته : بمفرداته م || نفسه : بنفسه ى || من : عن د || (١٦) إما : + لها سا || مضاف : + أو أمر تابع سا || أى : أو عا || (١٦ ـــ ١٧) أو يتغير بتغير ما هو فيه : ساقطة من سا ، م || (١٧) فإن العرض : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || له : ساقطة من سا ، م || (١٨) تابع : نافع د ، م .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

فى ابتداء القول فى الكمية

وقد جرت العادة أن تذكر الكمية عقيب الفراغ من القول فى الجوهر لمعان داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت فى الخواص بين الجوهر والكمية أحوجت إلى ذكر الكمية فى الجوهر دون الكيفية والمضاف . وأما الستة الأخر فإنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكمية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضاف . أما أعم وجوداً من الكيفية ، فلأن العدد من الكمية ، وليس مقصوراً فى وجوده على الأمور المقارنة للحركة والمادة دون المفارقة التى لا تقبل كيفية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضاف ، فلأن المضاف غير متقرر فى ذات موضوعة تقرر الكمية . وأيضاً فإن الكمية المتصلة توجد فى جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف ، والكيفيات تختلف فيها . والكمية إذا شاركت الكيفية فى الجواهر فإنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال فى هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكنا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالاً دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكمية ، إن أمكن وكان البحث يحتمله ، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكمية هى الجسمية التى تقارن المادة فتقوم الجسم جسماً ؛ فبالحرى أن تكون صورة مقومة للجواهر . والصورة جوهر ؛ فالكمية إذن جوهر .

(٣) فى : مع س || (٤) أن : بأن س ، سا ، عا ، ه ، ى || الجوهر : الجواهر سا || (٥) إليه : إليها ه ، ى ؛ ساقطة من ع || ذكر من : ذكر فى ع || أحوجت : أخرجت ع || (٦) إلى ذكر : إلى ذلك د || الستة : الست ى ؛ ساقطة من عا || (٧) تعلم : ستعلم بخ ، ه ، ى || (٩) المفارقة : المقارنة ع ، عا || (١٠) متقرر : مقرر ع ، عا ، م || (١١) فيها : فيه ى || (١٣) الجسمية : الخمسة د ، م || هذه : هذا سا ، ه ، ى || (١٤) للكمية . . . على الكيفية : كذا فى هامش ب تصحيحا عن خط المصنف ؛ وفى سائر النسخ : للكيفية . . على الكمية ؛ مع ملاحظة سقوط كلمة "على" من د ، م || لكنا : ولكنا سا || (١٥) إلا : ساقطة من ع || (١٦) حال : ساقطة من ن || أمكن : + هذا ع || البحث : هذا البحث ه ، ى || (١٧) أو عرض : وعرض د || (١٨) إذن : ساقطة من د .

فنقول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق ، بل يجب أن يأخذ المنطق ما نقوله أخذاً ، ويكون بيانه له فى صناعة أخرى ، فنقول : يجب أن تعلم أن كل جسم فهو متناه ؛ ولكن حد الجسم ، من حيث هو جسم ، غير حد الجسم والمتناهى ، من حيث هو متناه ؛ والتناهى يلزم كل جسم بعد ما تقوَّم حد الجسمية جسماً ؛ ولذلك قد يعقل الجسم جسماً ولا يعقل تناهيه ، ما لم يوضح ببرهانٍ إيضاح العوارض المطلوبة للموضوعات بالبراهين المبينة إياها . فالتناهى ليس داخلاً فى ماهية الجسم . فالسطح ليس جزءَ حدٍ للجسم .

ومع ذلك فإنه و إن كان كل جسم متناهياً ، فإنّ الأبعاد ليست بواجب حصولها فى الجسم بالفعل ؛ فإن الكرة ، من حيث هى كرة ، جسم ، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة ؛ وليس يفرض فيها أبعاد بالفعل متميزة ، بل الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفى طباعه بحيث يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعادٍ فيه على الإطلاق متقاطعةً على حد واحدٍ مشترك تقاطعاً على قوائم . وهذه صورة الجسمية .

فالشىء الذى يمكنك أن تفرض فيه بعداً ، ثم بعداً آخر يقاطعه على قائمةٍ ، ثم ثالثاً يقاطع الأولين على التقاطع الأول على قوائم ، فهو الجسم . ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحدهما يقبل أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثتها أكبر أو أصغر من الأبعادِ التى فى الجسم الآخر ، فإنه لا يخالفه فى أنه يقبل ثلاثة أبعادٍ على الإطلاق البتة ، و يخالفه فيما قبِل من الأبعادِ على ما ذكر . فهو من حيث يقبل ثلاثة أبعادٍ جسم على الإطلاق ، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعادٍ بعينها أو ثلاثةً هى موجودة فيه بالفعل ، إن أمكن ، فهو بحيث يقدَّر ، وذلك له من حيث أنه

---

(١) يكلفه : يتكلفه ى || (٢) ويكون . . . أخرى : ساقطة من سا || له : ساقطة من م ، ى || فنقول : ساقطة من ع || فهو : ساقطة من سا || (٤) والتناهى : والمتناهى م || جسما : ساقطة من د || (٤ — ٥) الجسم جسما ولا يعقل : ساقطة من ع || (٥) ببرهان : برهان ب ، س ، ع || (٦) ليس : ساقطة من س || للجسم : الجسمى || (٨) وليس : ساقطة من د || يفرض : يفترض عا || (٩) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساقطة من ع || من شأنه : ساقطة من سا || (١٠) فيه ثلاثة : ثلاثة م || أبعاد فيـــه : أبعاد ه ، ى || (١١) الجسمية : الخمسية م || (١٢) بعدا ثم بعدا : بعدا ب ؛ بعد س || (١٣) يقبل : قبل ه || (١٤) اثنين : اثنتين ب || ثلاثتها : ثالثها عا ؛ ثلاثة منها ه || أكبر : أكثر س || (١٥) أنه : أن ع || (١٦) أبعاد : + فهو ه ، ى ؛ + بعينها سا || ومن : من د || (١٧) أو ثلاثة هى : أو هى ثلاثة ه ؛ أو هى د ، م .

يقدّر، سواء كان التقدير لا يعينه البتة، إن أمكن، أو يعينه. والصورة الجسمية التي هي صورتها الجوهرية، هي التي لا يزيد فيها جسم على جسم، فهي من جملة القسم الأول، وهي صورة جوهر، بل جوهر وليست عرضاً. والمعيّن المعرض للتقدير في الأبعاد الثلاثة تقديراً محدوداً أو غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم.

والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة؛ فإن الشمعة، أي شكل تشكلها به، يحفظ عليها أن تكون بحيث يصح فرض أبعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصور المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين فيها من الأبعاد طولاً وعرضاً وعمقاً بالفعل أو بالقوة إذا حدّد ذلك الشكل. فإنه إن شكل الشمع بشكل كرة كان معرضاً لنسبة أبعاد محدودة هي غير المحدودات المعينة التي يقبلها إذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته. والماء قد يحفظ جوهره ماءً ويزيد حجماً عند التخلخل؛ فيكون قد ثبتت له جوهريته النوعية فضلاً عن الجسمية الجنسية وتغير مقداره الجسمي.

وليس لقائل أن يقول إن الجسم الكرىّ إذا تكعب فإنّ أبعاده لم تتغير، إذ هو مساوٍ لما كان أولاً في المساحة. وذلك أنك ستعلم أن المساوى يقال لما هو مساوٍ بالفعل، ويقال لما هو مساوٍ بالقوة؛ وأن أمثال هذه الأشكال لا مساواة لها بالحقيقة؛ بل معنى ما يقال فيها من ذلك أنها في قوة المساوية؛ والذي بالقوة ليس بموجود بعد؛ والجسمية بالمعنى الأول لا تقدر بشيء البتة؛ لأن المقدّر يجب أن يكون مساويا للقدار أو مخالفا له أصغر منه؛ والمساوى للمقدِر لا يقدر للمساواة بما يخالف المقدر؛ والأصغر يكون مخالفاً لما يقدّره؛ فما

---

(١) لا يعينه : لا يعينه ب || البتة : ساقطة من سا || أو يعينه : أو يعينه ب || الجسمية : الخمسية م || (٢) هي التي : التي ى || فهي : هي سا || الأول : الأولى س || (٣) وهي : وهو ى || بل : + هي ع ، ه ، ى || المعرض : والمعرض ى || (٤) تقديرا : مقدارا سا || تقديرا محدودا : بقدر محدود ه || (٥ — ٦) ولا يختلف بحسب الصورة : ساقطة من ع || (٦) شكل : ساقطة من د || تشكلها : شكلتها ع || (٧) الصور : الصورة ع || ذلك : ساقطة من م || (٨) حدد : + حد ى || إن : إذا ه || (٩) شكل الشمع : شكلت الشمعة : ه ؛ شكل الشمعة ى || كان : كانت ه ، ى || معرضا : معرضة ه ، ى || لنسبة : الستة ع ، ه ؛ لست ى || (١٠) شكله : شكلها ه || جوهره : جوهرى ى || ويزيد : أو يزيد ى || (١١) فيكون : فانه س || الجنسية : ساقطة من م || (١٣) يقال لما هو مساو بالفعل : ساقطة من د ، ع || (١٥) ذلك : + هو ى || (١٦) لأن : فان ه ، ى || للقدار : للقدر سا ، ه ، ى || له : ساقطة من ع || (١٧) للقدر : للقدار ى || لا يقدر : لا يقدّر (بكسر الدال المشددة) ب || بما : ما سا ، ع ، عا ، ى || والأصغر : الأصغر سا .

يقدَّر لايكون غير مخالِف لجميع مايجانس مقدَّره؛ بل لابد من أن يكون مخالفاً لبعض مايجانس مقدِّره . وكذلك مايقدَّرفلا يتقرر لهذا المعنى الذى لايخالف به جسم جسماً أن يكون مقدَّراً أو مقدِّراً؛ فإذن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر، فذلك هو الكمية .

و إن كان مايقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذى به يصير الجسم جسماً، فليست الصورة الجسمية هى الجسمية التى هى الكمية ، بل الجسمية التى هى الكمية التى هى عرض ، هى جِسمية بمعنى آخر ، وهى ماأشرنا إليه ، و إن كانت قريبةً من الصورة الجسمية وملازمةً إياها . وكذلك ستجد أشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية . والسطح أيضا له صورة غير الكمية التى فيه ؛ وتلك الصورة هى أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة ؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شىء مّا يصح فى ذلك الشىء فرض ثلاثة أبعاد . وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية وعن الحاجة الى الموضوع أيضاً . وأما كميته فنظير كمية الجسم وهى كمية ثابتة فيه لاتتبدل ، لا كما فى الجسم . ثم فى هذا الموضع مباحث عميقة سيقال عليها فى اللواحق . وليس إذا كانت للسطح صورة تلزمها أو تقوِّمها الكمية يجب أن يكون السطح جوهراً . فما قلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمه عرض فهو جوهر ، بل ذلك فى صورة الجسم وحده ؛ فتكون الجسمية التى من باب الكمية تلزم الجسمية التى هى الصورة ضرورةً لما يلزم الجسم من التحدد ، وتكون صورة الجسم ، إذا جرِّدت بكميتها أو جردت منها الكمية مأخوذةً فى الذهن ؛ سمِّى المجردُ جسماً تعليمياً .

(١ — ٢) بل لابد . . . يجانس مقدره : ساقطة من ع || (١) من : ساقطة من س عا || (٢) كذلك : لذلك د || يتقرر : يتقدر ى || لهذا : فى هذا ه || (٣) يقع : ساقطة من سا || تقدير : تقدر عا ، ى || (٤) والتقدير : والتقدر عا || (٥) الجسمية : الخسية م || التى : ساقطة من سا || الكمية : + للجسمية الصورية ى || بل ... الكمية : ساقطة من س || (٦) هى جسمية : جسمية ه || بمعنى آخر : أخرى عا ؛ + وهى العرض ه ، ى || وهى : + العرض بخ || (٦ — ٧) الصورة الجسمية : الجسمية الصورية ع ، ى || (٧) الجسمية : الخسية م || وكذلك : فكذلك ب ؛ + أيضا د ، م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ى ||(٨ — ٩) بعدان على : بعد ليست على ى || (١٠) وكذلك : فكذلك د ، م ؛ فلذلك عا ؛ ولذلك ه || تخرجه : تخرج عا || أيضا : ساقطة من د ، م || (١١) ثابتة : ثانية م || لا كما : إلا كما د || (١٢) اللواحق : كتاب اللواحق ى || كانت : كان ه ، ى || للسطح : السطح ه || تلزمها : وتلزمها س || أو تقومها : وتقومها د ، م || (١٤) فتكون الجسمية : فتكون الخسية م || (١٦) منها : منه ه ، ى || سمى : يسمى ه .

واعلم أنه قد يشكّك فى أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض؛ فيجب أن تعلم أن الوحدة فى الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها؛ وأن مجموع الأعراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق فى هذه المباحث؛ وأما تحقيق هذه الأشياء ففى صناعة أخرى.

فنقول الآن : إن الكم منه متّصل ومنه منفصل . ومن جهة أخرى إن الكم منه ما لأجزائه وضع ؛ ومنه ماليس لأجزائه وضع ؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين .

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً ؛ على أن مفهومه معنى واحد ؛ فيقع منه غلط فى معانى المتصل؛ فمنه ماهو فصل الكم أو الكمية؛ ومنه ماهو عرض يلحق الأعظام ، من حيث هى أعظام ؛ ومنه ماهو عرض يلحقها ، من حيث هى طبيعية .

فأما الذى هو فصل ، فمن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد فى نفسه ولا يحوج إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذى يمكن أن تفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية لجزأين منها ؛ وباعتبار آخر هو نهاية لأحدهما ؛ أعنى لما تجعله فى التخيل إلى الإشارة أقرب منك؛ فكأنه أول وبداية للآخر؛ فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض. وهذا المعنى هو معنى المتصل الذى ينقسم إليه الكم وإلى المنفصل .

ويعم معنَيي المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فيكون المتصل فيهما لا المتصل فى نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هى بعينها طرف لما قيل إنه متّصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذى يتصل بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفصل هى طرف لهما جميعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جزآن لعرضين تميزا فيه ؛ فمن البين أن كل

---

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقد سا || (٧) معانى : المعانى ه ؛ معنى د || (٨) طبيعية : طبيعة ع ، عا ، ه ، ى || (٩) يقال : يقول س || (١٠) قياسه : قياسها ب (مع إثبات علامة التصحيح فوق الكلمة) || إلى مقدار : بمقدار ه ، ى || (١٢) إلى : أو ع ، ه ، ى || (١٣) وجزء : وجله د ، م ؛ وحدّ سا || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من م || وهذا : فهذا ى || الذى ... المنفصل : ساقطة من ع || (١٧) اثنتين : ساقطة من د || مكان : إمكان ع || (١٨) الاتصال : اتصال د ، م || تحدها : تخطها سا || (١٩) ومثل الجسم : والجسم ى .

واحد من العرضين ليس فى ما فيه الآخر، كسواد وبياض ؛ فإن كل واحد منهما اختص بموضوع هو الذى جعله غير الآخر . فإن الأشياء المتفقة فى الطبيعة لعارض ما تتغاير فى العدد ؛ فيكون ما يختص بانبثاث البياض فيه متناهياً وما يختص بانبثاث السواد فيه متناهياً ؛ وكل ذلك بالفعل . وليست النهايتان المفترضتان لما عرض اثنتين ؛ بل هناك نهاية واحدة .

فهذا اتصال قد يكون للكميات ؛ وهى كميات لم يلحقها إلا لواحق الكميات ؛ مثل هيئة الوضع الذى لخطَّىْ الزاوية ؛ ومثل مماسة تفرض بدل السواد فى ما مثَّلنا به أيضا ؛ ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض، حتى لا يكون مأخوذاً مع عرض طبيعى ، فيتميز لأجل ذلك جزآن من السطح أو الجسم ؛ بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذى لو لم تكن النهايات فيه واحدة فى الموضوع اثنتين فى الإضافة ؛ كانتا اثنتين بالموضوع أيضاً ، لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسة .

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازماً للمتصل فى حركته التى يزول منها طرف الذى يليه عن موضعه الذى يلاقى نهايته فيه . وهذا الاتصال لا يمتنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمةً عند الحركة بملاصقةٍ أو مشابكةٍ ؛ فإن الجسم إذا كانت حاله عند جسم آخر أنه إذا حُرِّك ونقل عن موضعه نقلاً ينقل طرفه الطرف الذى يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار ، فإنه يقال إنه متصل به . والاتصال الحقيقى بحسب هذا الموضع هو الأول ؛ وإن كان إنما نقل اسمه من الاتصال الذى على سبيل الإضافة ؛ إذ كان يتوهم له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافى . وكثيراً ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شىء آخر ؛ فيصير بحسب صناعةٍ مّا أحق بذلك الاسم .

---

(١) فإن كل : فكل ع ، م ، ى ؛ وكل د ، عا ، ه || (٣) فى العدد ؛ بالعدد د ، م || (٤) وكل : فكل د || (٦) يكون : + ذلك م || (٧) لخطى : يحطى م || فى ما : + قد ه ، ى || أيضا : آنفا ه ، ى || (٩) الذى : + هو ى || (١٠) بالموضوع : فى الموضوع ى || (١٢) لازما : ملازما م || منها : بهاع ، عا || (١٣) يمتنع : يمنع د ، م || (١٤) بملاصقة : ملاصقة عا || (١٥) ينقل : يلزمه ب ؛ يلزم س || طرفه : ساقطة من ب ، س || طرفه الطرف : طرف طرفه ن || (١٦) فإنه يقال : قيل له ه ؛ قيل ى || (١٧) الموضع : الوضع ن || (١٨) وكثيرا : كثيرا د ؛ كثير ه || ينقل : يعقل ن || لمعنى : للمعنى بخ ، ى .

فمن الكمية ما هو متصل، ومنه ما ليس بمتصل. فالجسم الذى من باب الكمية من المتصل. وكيف لا ؟ وتجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزائه حد مشترك وهو السطح؛ فتجد أجزاءه تشترك بسطح واحد تلتقى عليه. وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط، وللخط بالنقطة والزمان أيضاً ؛ فإنا نجد فيه شيئاً متوهما يتصل به ماضيه ومستقبله ، وهو الآن .

وهذا الجسم المحسوس ليس يتجزأ إلا من حيث فيه بُعْدٌ ؛ فينقسم ذلك البعد إلى ما ينقسم إليه. فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار، لا من حيث هو جسم على الإطلاق، أو جسم جوهرى؛ فإن الجزء له من حيث يفاوت ويساوى ، لا من حيث لا يقبل مفاوتة ومساواة، على ما علمت ؛ فإذن التجزئة إنما عرضت بالضرب الأول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته .

فإن قال قائل : إن التجزئة لا تكون إلا بسبب شىء من شأنه قبول التجزئة، والقبول والاستعداد إنما يكون فى المادة ، ليكون الاستعداد للتجزئة بسبب المادة ، لا بسبب الكمية ؛ فإنه شك يحل فى العلوم . ويجب أن تسلم ههنا أن التجزئة تعرض للمقدار ، بما هو مقدار ، وإن كان فيه للمادة مشاركة ؛ وفى العلوم نبين أن حصة المادة فى ذلك ما هى ، والأمر الذى للكم بالذات من ذلك ما هو ، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به فى علم المنطقيين ؛ بل تعلم أن التجزئة التى معها حركة وافتراق فى المكان غير التجزئة التى إنما فيها تعيين الجزء فقط . فهذا الكلام كله إشارة منا إلى الكم المتصل .

وأما الكم المنفصل فإنه كالسبعة التى لا يوجد لأجزائها حد مشترك؛ فإنك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجد بينهما طرفاً مشتركا ؛ فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة ؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذى هو ثلاثة والجزء الذى هو أربعة ؛ ولو وجدت

---

(٣) نظير : لطرف ع || (٥) فينقسم : ساقطة من ع || (٦) فالجزء له : والجزء د ؛ الحركة سا || ذو : دون د ؛ ساقطة من س ، سا ، ى || (٧) مفاوتة : ساقطة من سا || (٨) كم : كثرة عا || (٩) صورته : هو س || (١٠) فإن : فأما إن هـ ، ى || (١١ — ١٢) لا بسبب الكمية : ساقطة من س (١٢) فإنه : فهو هـ || (١٥) المنطقيين : المنطق عا || افتراق : اقتران عا || فيها : فيه د ، ن || (١٦) تعيين : تعين د ، م ؛ يتعين ع || إشارة منا : منا إشاره س ، ن ، هـ ، ى || منا : ساقطة من د ، م || (١٧) فإنه : فإنها ب ، س ، م || (١٨) لم : ولم د || (١٩) ثلاثة : الثلاثة هـ ، ى || (١٩) أربعة : الأربعة ب ، س ، ع ، عا ، هـ ، ى .

وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة ؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات .

فلنقل الآن : إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قارّ الذات فيما هو كم له ؛ وإما أن تكون ذاته غير قارة ؛ بل هي في التجدّد . ولنضع أن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم ، فإنّ ذلك هو الزمان ، وبيانه العلم الطبيعي .

وأما الكم المتصل القارّ فليُسَمّ عظما وقدرا ؛ ولا يخلو إما أن يكون امتداده بعداً واحداً فيحتمل تجزئةً واحدة لا تعارضها تجزئة قائمة عليها ؛ وهذا هو الخط ؛ وإما أن يكون محتملاً للتجزئة في جهةٍ ، ثم يمكن أن تعارضها تجزئة أخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين على قوائم ، ولا يمكن غير ذلك ؛ وهذا هو السطح ؛ وإما أن يكون المقدار الذي يحتمل التجزئة يحتملها في ثلاث جهات ؛ وهذا هو الجسم الذي من باب الكم . فيسمى جسماً من حيث هو بهذه الصفة . وقد يسمى عمقاً وسمكاً وثخناً . أما ثخنا ، فلأنه حشو ما بين السطوح ؛ وأما عمقاً فلأنه ثخن نازل أي معتبر من فوق إلى أسفل ؛ وأما سمكاً فلأنه ثخن صاعد أي معتبر من أسفل إلى فوق . وربما وقع اسم العمق على معنى آخر سنذكره .

وأما المكان وزيادتهم إياه في معنى المقادير ، فأمر لم أحصِّل له فائدةً ، وذلك لأنهم يقولون : إن المكان نهاية جسم محيط حاصرةٌ للجسم المحاط ؛ فهي بالقياس إلى الجسم المحاط مكان ؛ فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم المحيط وحاوٍ بالقياس إلى الجسم المحاط ؛ وسطح في جوهره وذاته . فنقول لهؤلاء : إن كل شيءٍ ذي جنس فإن جنسه هو مما يقوم به جوهره . فإن كان المكان كما لأنه مجموع هذه ، أي لأنه سطح هو نهاية وحاوٍ ، فلا يخلو إما أن يكون لكونه

(١) لصارت : لكانت ه ، ى || وانتقص : ولنقص ه || كانت خارجة : كان خارجا ى || (٢) عنه : عنها عا ؛ ساقطة من م ، ه ، ى || (٤) هى : ساقطة من ى || (٥) فهو : فإنه ه ، ى || هى : ساقطة من سا || فإن : وأن د ، م || (٦) وأما : فأما ى || فليسم : فيسمى ه ، ى ؛ فليس م || (٨) للتجزئة : للجزئية س || (١٠) يحتملها : يحتمل تلك ه ؛ يحتمل ذلك ى || (١١) فيسمى : فسمى سا ، م || وقد : ساقطة من س || أما ثخنا : ساقطة من م || (١٢) أما عمقا : أما عمقها ه || (١٢ — ١٣) سمكا فلأنه : سمكا فانه سا ، م || ثخن صاعد : عن صاعد عا ؛ صاعد ع ، ى || (١٤) له : + منه ع || (١٥) محيط : يحيط عا || للجسم : الجسم ن || (١٥ — ١٦) المحاط مكان || (١٦) فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم : ساقطة من م || المحاط وسطح : المحاط به ؛ وسطح سا .

نهاية وحاوياً مدخل فى تصييره كماً أو لا يكون؛ فإن كان له فى ذلك مدخل، فيجب أن يكون المكان ، من حيث هو كمٌّ، الكم الذى يفيده المعنيان مع أخصوصية قبول أبعادٍ وقسمةٍ غير الذى يفيدها السطح، بما هو سطح ؛ وليس له ذلك ؛ وإن لم يكن لكونه نهايةً وحاوياً مدخلٌ فى كونه كماً ، فهذه الجهة إنما هى من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح ، من الكم ؛ فيكون الكم بالحقيقة هو السطح ؛ ويكون عرض لذلك الشىء ، الذى فى نفسه كم ، أن حوى ؛ فيكون ليس فى جوهره شيئاً غير السطح ؛ ويكون من جملة ماقد فرغ من ذكره وتعديده ؛ فلا يكون نوعاً خارجاً منه . وأيضاً لأنه إن كان المكان كماً لأنه نهاية أو أنه حاوٍ ، فيكون الشىء ، من حيث هو مضاف ، هو من الكم .

ثم يجب أن يرونا الكمية التى للنهاية ، من حيث هى نهاية ، وللحاوى ، من حيث هو حاوٍ ، كمية تكون غير سطحية ؛ ولا يجدون ؛ فيبقى أن المكان كمية لسطحيته . فإن المكان إما نوع من السطح تحته ، لا نوع من الكم فى مرتبة السطح معدود معه نوعاً تحت الكم ؛ وإما سطح مأخوذ بحالٍ ؛ فيجب أيضا أن يكون الجسم المأخوذ بحالٍ مخصوص ، مما يُعدُّ نوعاً سادساً . مثلا يجب أن يكون الجسم ، من حيث هو متمكن ، نوعاً زائدا على ما ذكر ، لا ، إن كان ولا بد ، نوعاً للجسم المطلق ، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشىء . فمن الواجب علينا إذا عددنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواع أنواعها معها ، ولا نعد أنواعها ، من حيث يعرض لها خواص أخص منها تقسمها . فالكمية المتصلة هذه .

وأما المنفصلة فلا يجوز أن تكون غير العدد ؛ فإن المنفصل قوامه من متفرقات ؛ والمتفرقات من مفردات ؛ والمفردات آحاد ؛ والآحاد إما نفس المعنى الذى لا ينقسم ،

---

(١) نهاية وحاويا : نهاية أو حاويا ع ، ى || مدخل فى : يدخل فى د ، سا ، م || فى ذلك مدخل : مدخل فى ذلك سا || (٣) يفيدها : يفيده ه ، ى || بما هو : بما هى ن || (٤) الجهة : الجملة د ؛ سا ، ع ، م || (٥) الذى : + هو ه ، ى ؛ ساقطة من د || (٦) فيكون ليس : ويكون ليس ى || شيئا : شىء ن ، ى || (٧) فلا : ولا سا ، م || أو أنه : وأنه ى || (٩) وللحاوى : والحاوى س || (١٠) كمية : كميته ى || سطحية : سطحيته بخ ، سا ، عا ، ى || المكان كمية : المكان كميته سا ، ن ، ه ، ى || فإن : وإن د ، سا ، م ؛ + كان ه || (١١) لا نوع : لأنواع س || نوعا : نوع س || (١٣) يجب : فيجب ى || حيث : ساقطة من ى || (١٤) الأولى : القريبة بخ ، ع ؛ + القريبة ى || (١٥) أنواعها : الأنواع ن .

من حيث هو لا ينقسم ، أو شيء فيه الوحدة ، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة ؛ فالوحدات هى التى لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته ، يكون عدده مبلغ تلك الوحدات .

وأما الأمور التى فيها تلك الوحدات بجملتها هى حاملة للعدد الذى هو لذاته كم منفصل؛ ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد؛ ولا يوجد لها مقدر خارج من مقدرها، من حيث هى معدودة، ولا لها جواز مساواة ولامساواة يتعلقان بالانفصال فى معنى غير معنى العدد الذى يقع لها ؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدر أو جواز مساواة ولامساواة ، بحيث لا تلتفت فى اعتباره إلى العدد ، بل إنما تلتفت فى اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعانى التى تكون فى الشيء مما هو أمر غير العدد ، مثل أن يكون صوتاً أو حركةً أو جسماً . فإن أمكن فى شيء من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله ، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددى ، بل مأخذ آخر من الانفصال ، أمكن أن يكون غير العدد كمية منفصلةً . لكنك لا تجد شيئاً من الأشياء ينسب إلى احتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة ، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير . والأشياء إذا لم تلتفت إلى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدر به ، لم تجد لها تقديراً وكميةً منفصلة ؛ لا سيما ومفسرهم يقول : إن للمقطع المقصور إلى المقطع الممدود نسبة عدد إلى عدد . وهذا تصريح بأنه يعد لأجل العدد . وحاله فى ذلك حال التى فى الجماعة .

والعجب أنه لم يشكل هذا فى أجسام تجمع من غير اتصال ، فيقدرها واحد ويكون لها جزء ، من حيث هى منفصلة ؛ ولا فى أزمنة متفرقة ، ولا فى حركات الإيقاعات ،

---

(١) شىء : شيئا ى || شىء : ساقطة من عا || عدده : عدد س || (٢) فالوحدات : والوحدات د || (٤) وأما ... الوحدات : ساقطة من د || (٥) يوجد : تجد ه || معنى اجتماع : اجتماع ى || (٥) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : ويوجد م || مقدر : مقدار بخ ؛ يقدر عا ؛ تقدر ه ، ى || (٦) مقدرها : مقدارها بخ ؛ تقدرها ه ، ى || لها : ساقطة من م || ولا مساواة : ساقطة من ن || بالانفصال : فلا اتصال عا || (٧) الذى : التى ى || يقع : يكون ى || مقدر أو جواز : مقدار أو جواز ع ؛ تقدر أو بجواز سا ، عا ، ن ، ه ، ى || (٨) إلى العدد... اعتباره : ساقطة من سا || (٩) فى الشيء : الشيء س || (١٠) الأشياء : هذه الأشياء ه || (١١) مأخذ : مأخذا ع ، عا ، ه ، ى || (١٢) الانفصال : الاتصال سا ، م || (١٤) والأشياء : فالأشياء د ، ن (١٥) تقديرا : تقدرا سا ، عا ، ه || وكمية : أو كمية س ، ن ، ه || (١٥ — ١٦) لاسيما ... فى الجماعة : ساقطة من عا || (١٦) يعد : يتحد بخ || (١٧) تجمع : تجتمع د ، ن ، ى ؛ ساقطة من س || ويكون : فيكون عا ؛ يكون ع || (١٨) منفصلة : منفصل د || ولا : وإلا س .

ولا فى عددِ كيفياتٍ تكون فى النقوش والصورِ ؛ إنما أشكل هذا واشتبه على قومٍ فى أمرِ القولِ المسموعِ ؛ فإنهم قالوا : إنه مِن الكم المنفصِلِ بالذات جزء ما . ثم بعضهم جعل السبب فيه أنه يقدَّر بمقاطِعِه ؛ فتكون مقاطعه أجزاؤه ؛ ولها أزمنة تقدِّرها ؛ فتكون المقاطع تقدِّر الجملة بسبب زمانِها . فيكون هؤلاء إنما يقدرون القول بعددِ أقسام أزمنتِه و بمقاديرِها ؛ فيكون بالحقيقة إنما يجعلون القول كما لعددِ زمانِه ؛ فيكون القول ، على طريقتِهم ، كمًّا بأمرين مِن الكم يقارِنانه لا لذاتِه .

وقوم يتحاشون من ذلك فيحتالون له وجهاً آخر فيقولون : إن الصوت يعظُم و يصغر بسبب حالِ القارِعِ والمقروعِ ؛ ولا يكون ذلك العِظَم معتبراً بالزمان ؛ فهو إذن مِن بابٍ آخر . فهؤلاء ليسوا إنما يجعلون القول ، وهو المركب من المقاطع ، وحده كما منفصلا ؛ بل يجعلون الصوت نفسه كمًّا . ثم لا ينفعهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله ؛ لأنَّ الجهة التى يحاولون أن يكون بها الصوت كمًّا ، إن كان بها كمًّا ؛ هى جهة توجب فيها الكمية المتصلة . وهؤلاء إنما أحوجوا إلى أن يثبتوا كمية غير متصلة على أن عِظَم الصوتِ وصغره هو ثقله وخفَّته أو جهارته وخفاتته ؛ وهى كيفيات بالحقيقة كما تعلم ذلك فى موضعه لا كميات . ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كمية الصوت لكمية ما يتولد عنه ؛ فجعلوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياءِ كثيرةٍ غيرِ الصوتِ .

وقوم ممن هم أشدّ تحصيلا زعموا أنه ليس القول كمًّا بشىءٍ من ذلك ؛ بل لأن المقطع جزؤه وهو يعدّه . وكل ذى جزءٍ يعدّ بجزءٍ له فهو من الكم ؛ والكبرى من قياسهم مدخولة ؛

---

(١) تكون : ساقطة من عا || النقوش والصور : النفوس والتصور ع ؛ النفوس والصور ن || (٢) جزء : جزا ه || (٣) أجزاؤه : أجزاءه ى ؛ أجزائه س || (٤) الجملة : ساقطة من عا || أزمنته : أزمنة د ، م || (٥) بمقاديرها : مقاديرها د ، م || لعدد : بعدد د ، م || (٦) بأمرين : لأمرين ه ، ى || من الكم : ساقطة من سا || (٩) منفصلا : مفصلا د ، م || بل يجعلون : بل و يجعلون د ، سا ، عا ، م || (١٠) الصوت نفسه : أيضا الصوت ى (١١) توجب : ساقطة من عا || فيها : فيه ه ، ى || المتصلة : المنفصلة بخ ، سا ، م || (١٢) يثبتوا : + له سا ، عا ، ا ، ه ، ى ؛ لها ع || كمية : الكمية سا ، م || غير : ساقطة من ع || غير متصلة : غير منفصله م ، ه ، ى ؛ غير المنفصلة بخ || (١٣) خفته : حدته بخ ، ه || (١٤) كمية الصوت : الكمية للصوت سا || فجعلوه : فجعلوا س || من : فى م || بالعرض : ساقطة من سا || (١٦) هم : دوم || بشىء : لشىء بخ ، ن ، ه ، ى || (١٧) بجزء له ... يقدر : ساقطة من م || بجزء له : بجزئه ى .

فإنه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى ، وقد عرضت له كمية ما ؛ إما مقدار وإما عدد فيكمم به وصار له بسببه جزء يعدّه . وأمثال هـذه الأشياء لا تكون كميات بالذات ؛ ولا تدخل فى الكمية دخول النوع فى الجنس ؛ والمقطع ليست جزئيته وتقديره إلا لأنه واحد ؛ والقول كثير ؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التى فيه وهى العدد؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التى فيه ، التى هو محصّل منها ، ولا إلى الزمان الذى يساوقها ، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه ، لم تجد للقول كمية ألبتة ؛ فإن كانت هـذه الأشياء تدخل ما يقارنه من الأشياء فى مقولة الكمية إدخالًا بالذات ، فههنا حركات الإيقاع ونغم الجمع فى الألحان وألوان التزاويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكميات كلها أو بعضها ؛ فما بالها لا تدخل فى الكم بالذات ؟

وليس لقائل أن يقول : إن المقادير قد يقع عليها العدد؛ وكونها واقعاً عليها العدد لا يمنعها أن تكون فى أنفسها كميةً ؛ فكذلك القول؛ فإن المقادير، وإن كثرت بالعدد ، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية فى حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلحقها ؛ من حيث هى متصلات ، لا تلتفت فيها إلى عددها؛ مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزية بالفعل . فإن جعلتها ذات عدد، فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهى تحتمل أيضا المساواة وغير المساواة بالتطبيق فى حد اتصالها ، كما سنبين بعد ، من غير إحواج إلى عدد أو شىء آخر يلحقها .

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام فى ذلك على شىء مشهور كان فيما بينهم ؛ وعدّ من الكم أقساماً مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق . وقد فعل كذلك فى غير موضع فى هذا الكتاب كما فعل فى تفصيل الحركة ، وكما فعل فى مواضع من المضاف .

---

(٢) كمية ما : كمية ع || (٣) لا تكون : تكون عا || ولا : ساقطة من سا || (٤) تقديره : تقدره ى || (٦) منها ولا : منها لا س || ولا إلى مقادير : إلا إلى مقادير م || (٧) للقول : القول سا ، ع ، م || ألبتة : ساقطة من ى || (٧ — ٨) ما يقارنه من الأشياء : القولى عا || (٨) فههنا : فهنا س || الجمع : الجميع س ، ع ، ه || (٩) ألوان : أنواع عا (١٢) فكذلك : وكذلك سا || فإن : فنقول إن س ، ن ، ى || فلها : فلهذا م || (١٤) عددها : عدد عا || فإن : وإن د ، م || (١٥) عدد وهى : عدد أيضا وهى بخ ، ع ، ه ، ى || أيضا : ساقطة من ه ، ى || وغير المساواة : ساقطة من م ||(١٦) من غير إحواج : من إحواج س || (١٧) ذلك : هذا الكتاب ه ، ى || (١٨) فى هذا : من هذا ف ، ه ، ى .

قد زعم قوم أن الثقل من الكمية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساوٍ لوزن، وليس كذلك؛ لأن الوزن لا يمكن أن يقال متجزئاً ومساوياً بذاته. بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ؛ فإذا كان من الوزن ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إشالته فى الميزان راسياً فى نفسه، قيل إنه مساوٍ له ؛ أى غير مقاوم إياه فى التحريك ؛ فإن قدر قيل إنه أعظم منه ؛ فإن كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخر ، ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الآخر ، هو ضعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضعف ذلك الجسم الذى يقدر على تحريكه ، قيل إن هذا مساوٍ لضعفه والآخر مساوٍ لنصفه . وأيضا يقال للثقيل الذى يحرك فى مثل الزمان ضعف المسافة إنه ضعف .

وبالجملة إنما يمكن أن يقدّر الثقل بتقدير الحركة والزمان أو المسافة . وليست المقاومة من مقادير الأجسام ؛ إنما الثقل قوة ؛ وكذلك الخفة ؛ أعنى بالخفة القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتخذ للخفة ميزان معكوس فى المياه ؛ أعنى بالمعكوس أن تكون المماثلات بين كفتيها صاعدةً . وقد يمكن أن تتخذ موازين للميول القسرية التى تحدث بالدفع والرمى يكون حكمها حكم ميزان الثقل ؛ لكنه قد يكون لا فى جهة الثقل ، فلا يلزم من ذلك أن تكون الميول القسرية كميات .

(١) ووزن : ووزنا س || (٢) مساو : مساويا د ، س ، م ، د || يقال : يقول ع ||
(٣) وإذا : وإن س || (٤) إياه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦ — ٧) تحريك... يقدر على : ساقطة من د ||(٦ — ٧) الآخر... الجسم : ساقطة من سا ||(٦) لا ضعف : ولا ضعف بخ ، ه ، ى ||
(٧) الذى : ساقطة من ه ، ى ||(٩) أو المسافة : والمسافة ه || ليست : بسبب م ||(١٠) من : بين بخ ، م ||
(١١ — ١٢) للخفة ... أن تتخذ : ساقطة من ن || (١٢) المماثلات : المائلات ه || تحدث : تحذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون سا || يلزم : يكون س || (١٤) كميات : + تمت المقالة الثالثة من الفن الثانى ب ، س ، ه ، ى ؛ + (فوق هذه الزيادة) من المنطق ى ؛ من الجملة الأولى فى المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ؛ ولله الحمد والمنة ب .

المقالة الرابعة

من الفن الثانى

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الرابعة

من الفن الثانى

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى بيان القسمة الأخرى للكمّ وبيان الكم بالعرض

وأما القسمة الأخرى للكمية فهى أن من الكمية ماله وضع فى أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التى لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معاً ليكون لبعضها عند بعض وضع، وأيضا اتصال، وأيضا ترتيب يوقعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه .

والوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان ؛ والإشارة هى تعيين الجهة التى تخصه من جهات العالم ؛ وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع ، وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع ؛ ومعناه ما قلناه . ويقال وضع للمعنى الذى تشتمل عليه مقولة من التسع ؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه بعضها إلى بعض فى جهاته ؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلاّ على الجواهر ؛ ولا يقال على الخط والسطح. وقد يقال وضع لمعانٍ أخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالإشارة .

---

(٢) الثانى : + من الجملة الأولى فى المنطق وهى خمسة فصول ه ؛ وجاء فى هذه النسخة أيضا بعد ذلك عناوين الفصول فى هذه المقالة || (٥) بيان : ساقطة من د ، سا ، م || للكم : الكمية ه || (٦) فهى : فهو ب ؛ وهى م || للكمية : ساقطة من س ، ع ، عا || (٧) معا : فيها عا || (٨) يوقعه ذلك : يوقعانه ه ، ى || أين : كيف ع || (١٠) كان : كانت د ، سا ، م || (١١) هى : ساقطة من ه || تخصه : تخص ه ، ى || وبهذا : وهذا سا || (١١) للنقطة : للنقطة م || للنقطة وضع : إن للنقطة وضعا ه ، ى || (١٢) وليس للوحدة وضع : ساقطة من د ، ن || يقال وضع لمعنى : يقال لمعنى س ، ع || إذ يقال : ويقال سا || لبعض : إن لبعض ى ||(١٢ — ١٣)وضع ومعناه : وضعا ومعناه ع ، ى ||(١٣)الجسم : للجسم عا || (١٥) الجواهر : الجوهر م || (١٤) أخرى : آخر ب ؛ أخر س .

والوضع الذى يقصد فى باب الكمية هو الوضع بالمعنى الأوسط ؛ وكأنه اسم منقول من المعنى الثالث ؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذى من مقولة الجوهر إنما هو بسبب حال أجزائه بعضها عند بعض ، جعل نظير ذلك أو مقارنه ، إذا اعتبر فى الجسم الذى من باب الكم وضعا ، وإن لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان . لكن الجسم الذى من باب الكم له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف ؛ وإلى كل واحد منها ، إذا فرض موجوداً ، إشارة أنه أين هو من صاحبه ، وكذلك الخط والسطح . وهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهرى ؛ فيسمّى باسمه .

وقد قيل : إن الجسم المتحرك لاوضع له ؛ فإنْ عنى القائل لذلك أنه لاوضع له الوضع الذى هو من المقولة ، فربما أوهم ذلك صدقاً ؛ وليس كذلك ؛ لأنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لايكون له وضع قار ؛ كما أنه فرق بين أن لايكون للجسم أين ، وبين أن لايكون له أين قار .

وكما أن الحركة عند التحقيق لاتُخْرِج الجسم عن أن يكون ذا أين ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا أين قار ، فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع ؛ فإنها لاتخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا وضع قار .

لكن الوضع الذى يعتبر فى مقولة الكم غير ذلك الوضع ؛ وهو غير متغير ولا متبدِّل فى الجسم المتحرك . وإن تحرك فإن الحركة لاتعدم شيئا من شرائط هذا الوضع الذى هو كون الكمية بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء ، إذا فرضت ، تكون متصلة ويكون بعضها بجنب بعض يلزم ذلك الجنب فى الجسم ؛ فإن الحركة لاتزيل مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً ؛ ولايمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر ؛ وتكون تلك المجاورة محفوظة . وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجة عن الجسم متبدِّلة ، حتى إذا كان مثلا للجسم ، وهو

(١) وكأنه : فكأنه سا || (٢) وضع : بوضع م || (٦) وإلى كل : وكل ه || منها : منهما ه || (٧) الخط والسطح : السطح والخط د ، م || (٨) فيسمى : فسمى ى || (٩) قيل : يقال ن || (١٠) ذلك : ساقطة من د ، ن || (١١ — ١٢) كما أنه فرق...أين قار : ساقطة من م || (١٣) التحقيق : التحقق ه || أخرجته : أخرجه ى || (١٤) فكذلك : وكذلك سا || (١٨) أن يفرض : ساقطة من سا || فيها : لها عا || (٢٠) يشار : + إليه ى || أنه : ساقطة من د ، م .

متحرك ، علامة شكلٍ أو كيفيةٍ ، وتلك العلامة فى بعض أطرافه ، كان بعض أجزائه يقال إنه يلِي تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء البعيد عن تلك العلامة ؛ وإن كانت الحركة لاتحفظ نسبة الأجزاءِ إلى جهاتِ العالم ، تلك النسبة التى تتعلق بمعنى الوضعِ ، الذى هو المقولة . على أنه ، و إن كان كذلك ، فإنها توجِب نقلاً عن وضعٍ إلى وضعٍ ، وهذا لا يوجِب أن يكون المنقول لاوضع له ؛ بل يوجِب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفصال ؛ وفى كل آنٍ يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضعِ الذى للكم .

ثم إن كان قِسمة الكم إلى ذى الوضعِ وغيرِ ذى الوضع قسمةً بالفصول ، لم يجز أن تتبدل الفصول بحركةٍ وسكونٍ تعرِض للجسمِ وطبيعته محفوظة .

ثم مِن البيِّن أن الخط لأجزائه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائِه وضع ، والمكان أيضاً لأجزائه وضع بالقياس إلى ما هو سطحه و بالقياس إلى ماهو حاويه . وأما الزمان فكيف يكون لأجزائه وضع ولاجزء يوجد منها مقارِن الوجودِ للجزءِ الآخرِ حتى تثبت مجاورته للجزء الآخر ؟ فكيف تثبت مجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد لما هو فى العدمِ أوقد فقد ؛ و إن كان قد يوجد فى أجزائه اتصال و إن لم يوجد ؟ وذلك الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية مّا ، عدم ، و بداية ما ، يوجد . ور بما كان لأجزائه ترتيب مِن جهةِ التقدمِ والتأخرِ .

وأما العدد فإنه ، و إن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فليس يوجد له اتصال ؛ فلا يكون له وضع . وقد يفرض عدد لايشار إلى أجزائِه بأينٍ ، فضلاً عن أينِ بعضِها من بعضٍ ، ومن ذلك العدد الذى يقع على المعقولات . و بالحقيقة ، فإن العدد لايقتضى وضعاً ؛ بل يعرِض له أن يصير ذا وضعٍ بسبب ما يقارنه .

(١) أوكيفية : وكيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من عا || (٢) إنه : إنها ع || يلى : ساقطة من ع || كانت : كان ع || (٣) تلك : ساقطة من عا || التى : ساقطة من سا || (٦) وفى كل : وكل س || يكون : ساقطة من س || (٧) كان : كانت هـ || وغير : وإلى غير س || (٨) الفصول : الفصل سا || وسكون : أو سكون س ، عا || (٩) والسطح لأجزائه وضع : ساقطة من سا || (١٠) ما هو : ما بين د || سطحه و بالقياس إلى ماهو : ساقطة من س || حاويه : يحاويه م || (١١) حتى : متى عا || (١٣) ومفروض : أو مفروض د ، م || (١٤) وهو : هو د ، م || (١٦) وإن : إن ع || (١٧) من بعض : عن بعض س .

والقول أبعد من ذلك ؛ فإنه لا يقتضى ترتيباً طبيعياً ولا ثباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع .

فهذه هي الكميات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كميات ؛ وتكون كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التي هي كميات بالذات ؛ فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل وقصير ، وفرس طويل وقصير؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكميات ؛ كالحركة وإنها لا توجد إلا بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتتقدر بها ، ولزمان تكون هي أيضا فيه فتتقدر به ، وفى جسم متحرك تكون فيه فتتقدر به ؛ فيقال : حركة طويلة ، أى فى مسافة طويلة أو فى زمان طويل ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى فى سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكمية ؛ كالطول والقصر الذى بالقياس ؛ مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط طويلاً فى نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعريض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضا فى نفسه بمعنى آخر ، أى من حيث له مع بعد يفرض طولاً بعد يفرض عرضا ؛ ويقال : هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثخين وإن كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثة أبعاد . وكذلك تقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل عدد كثيرا بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل يعد بالآحاد .

فهذه وأمثالها يقال لها كميات وليست بكميات ؛ بل هى أحوال تعرض للكم بمقايسة بعضها إلى بعض كما سنوضح .

---

(٢) وإذا : فإذا ع ، ه || (٤) إنها : ساقطة : من ى || (٧) إلا : ساقطة من م || (٨) بمقارنة من جسم : بمقارنة جسم ع ، ى (١١) كالطول : كالطويل د ، ع || والقصر : والقصير س ، ع || (١٣) آخر : + أى د || (١٤) ليس بعريض : بعريض • || أى من حيث : من حيث د ، ع || (١٥) مع : إلى د ، م || يفرض : يعرض د ، م || (١٦) أى : ساقطة من ن || من حيث : حيث د ، م || (١٧) وكذلك : فكذلك ى || (١٨) آخر : + أى ه || (١٩) لها : له س || (٢٠) بعضها : بعضه د || سنوضح : سنوضحه ه •

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك فى الاسم على معانٍ ؛ فيقال طول لكل امتدادٍ واحدٍ كيف كان ؛ ويقال للامتـــدادِ الواحدِ الذى يفرض أولاً طول ؛ ويقال طول لأطولِ امتدادَيْن يحيطان بسطحٍ من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتـــدادِ الواحدِ ، مِن حيث يأخذ مركز العـــالم إلى محيطه ؛ كطولِ الإنسان ، وهو البعد الذى فيـــه أول حركة النشء .

وكذلك العرض يقال للكم الذى فيه بعدان ؛ ويقال للبعدِ الواحدِ الذى يفرض مقاطعاً لبعدٍ فرِض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصرِ بعـــدين متقاطعين ؛ ويقال عرض للبعدِ الآخذِ مِن يمينِ الحيوانِ إلى شماله .

ويقال عمق للثخنِ الذى تحصره الســـطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرطِ الأخذِ مِن فوقٍ إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعدِ الذى يقاطِع بعدَيْن مفروضين أولاً طولا وعرضا المقاطعة المعلومة ؛ فإنَّ الخطين إذا فرضا أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك المجىء ، قيل إنه عمق ، ولو ابتـــدِئ به أولاً ؛ ويقال عمق لمـــا يحويه قدّام الإنسان وخلفه ، ومِن ذواتِ الأربع فوقها وأسفلها .

ونقول : إنه لو توهمت نقطةٌ تتحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلاقِى بسيطاً بالنقطة ، رَسم ذلك طولاً وخطا فيما يمسحه . فإن تحرك هـــذا الخط لا فى جهةِ حركةِ النقطةِ ، بل فى جهةٍ مقاطعةٍ لهـــا ، ارتسم سطح وعرض . فإن ارتفع السطح أو انخفض حتى تكون حركته على بعـــدٍ مقاطع للبعدينِ على قوائم ، ارتسم جسم . وأيضا فإنَّ ظاهر الجسم ، من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شىء ممـــا وراء الظاهر ، فهو بسيط وسطح .

---

(١) الطول : طويل د || (٢) لأطول : ساقطة من عا || (٣) امتدادين : الامتدادين ى (٤) يأخذ من مركز : يأخذ مركزم || (٦) مقاطعا : + فيه سا || (٨) الآخذ : الآخرس || (٩) وقد يقال : ويقال سا || لذلك : كذلك د || (١٠) ويقال عمق للبعد : ويقال للبعد ن || (١٢) ابتدئ : ابتدأ ع || (١٤) بالنقطة : بالنقط ن ؛ فالنقطة سا ، عا || (١٥) رسم : ترسم عا || ذلك : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || هذا : ساقطة من ن || (١٦) ارتسم : رسم ع ؛ أو قسم عا || سطح : ساقطة من هـ || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض ع || (١٧) قوائم ارتسم : قوائم أو قسم عا || (١٨) يوجد : يؤخذ سا .

فإن قُطِع هذا الذى هو السطح فالتفت إلى القطع الذى يناله فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيه ، فإن طرفه الحاصل بالقطع هو الخط . فإن قطع الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فالخط المحدود هو البعد الذى يفترض بين نقطتين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذى يفترض بين الخطين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذى يفترض بين سطحين .

واعلم أن الطول والعرض والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هى من الكمية ؛ والمضافات أعراض فى الكمية . واعلم أن الكثير بلا إضافةٍ هو العدد ، والكثير بالإضافة عرض فى العدد ؛ وكذلك القول فى سائر ما يشابه ذلك . واعلم أن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايفات قد تتضايف على الإطلاق ؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن يتضمن إضافة إلى ثالثٍ منها ، كما تقول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافةً تتضمن ذلك ، فيقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحد منها إضافةً إلى شيء له إضافة إلى ثالث ، فإن الأطولَ أطولُ بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويل ، إلا أن هذا الشيء أطول .

ونقول : إن المساحة تقدير المتصل ، والعد تقدير المنفصل ؛ والعد والمساحة منهما ما فى النفس ، هو العاد والماسح ؛ ومنهما ما فى الشيء ، وهو المعدود والممسوح . وإذا صار الممسوح معدوداً فإن العد عارض له ، ولا يوجب ذلك أن يصير المنفصل جنساً له .

(١) فالتفت : والتفت ى || (٢) أو السطح : والسطح ع || فإن طرفه الحاصل : فإن الحاصل ى || قطع الخط : قطع من الخط ى || (٣) طرفه على : طرفه الحاصل على ع ، ى || (٤) فالخط المحدود : فالخط المحدود سا ، ع || يفترض : يفرض ن ، ه || نقطتين ... بين : ساقطة من سا || (٥) يفترض : + من ه || بين الخطين ... الذى : ساقطة من ع || البعد : الخط سا || (٦) إضافة : + عرض س || (٧) هو : فى س || بالإضافة : + هو ع || (٨) الطويل والعريض : الطول والعرض ه || (٩) قد ... تتضايف : ساقطة من د || شرط : شرطه عا || (١١) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ى || فإن : فكان سا || لكل : كل س || (١٢) هو : وهو س || (١٣) شيء ما : شيء د || (١٤) العد تقدير : العدد تقدير د ، س ، سا ، م || والعد : والعدد س ، سا ، ى || (١٥) هو العاد : وهو العاد ع ، عا ، م ؛ والعاد د || ومنهما : ومنه بخ || (١٦) فإن العد : فإن العدد د ، م .

والزمان متصل بالذات وبالعرض أيضاً ، ومنفصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ، فلأنه فى نفسه مقدار للحركة ، وأما أنه متصل بالعرض، فلأنه يقدر بالمقايسة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ،فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه ؛ فيكون هذا التقدير له كما للحركة . ولا بأس أن يكون الشيء فى نفسه فى مقولة ، ثم يعرض له شيء من تلك المقولة ؛ فإن الإضافة تعرض لها الإضافة، والكيفية تعرض لها الكيفية .

وأما أنه منفصل بالعرض،فلذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك . وليس يُحسن من يقول : إن الزمان منفصل أيضاً لا بالعرض ؛ وذلك من حيث هو عدد للحركة وأن الآن يوجب فصله . فإن الآن فى الزمان موهوم كالنقطة فى الخط . ولو كان شيئاً حاصلاً لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ؛ ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكمية المنفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلا ، لم يكن واصلاً . ولما كان بأن يصل أولى منه بأن يفصل ، فإنه إذا كان حاصلاً بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال فى ذواتها ؛ وإن عرض لها ، من حيث هى أجزاء ، أن تكون ذات عدد ، لا عدداً ، وذات كمية منفصلة ، لا كميةً منفصلةً ، مثل حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذى لا يجتمع مع الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذى يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ؛ ولا الفصل المبعد يجعل الشيء لا محالة من الكمية المنفصلة ؛ بل يجعله ذا كمية منفصلة .

واعلم أن الكمية المتصلة أو المنفصلة لو قوّمت ذات شيء ، بقى هناك شك فى أن الشيء من تلك المقولة أم ليس؛ لأنها ربما قوّمت كالفصل البسيط ؛ وكان لقائل أن يقول : إن الفصل البسيط لا يجب أن يكون من مقولة النوع الذى يلحقه؛ فكيف إذا عرضت ولم تقوّم؟

(١) الزمان متصل : الزمان يتصل ن || (٣) تقدير : تقدر ب ، س || (٤) للحركة : فى الحركة ى || (٧) له : ساقطة من سا || (٨) يحسن : + قول ه || أيضا لا : انفصالا م || (٩) عدد : عرض ع || فإن الآن : فالآن ب || (١١) فليس : وليس ه || (١٢) أولى : ساقطة من س || (١٣) فى ذواتها : لذواتها سا || (١٤) وذات : أو ذات ن || (١٥) افترض : فرض ه ، ى || منها : فيها ع ، عا ، ه ، ى || (١٦) الوصل : + بل ن || لأن : فإن سا ؛ أن د ، ع ، عا ، م ، ن || (١٧) يجعله : يجعل ع || (١٨) أو المنفصلة : والمنفصلة : عا || شيء : الشيء ع ، ه ، ى || شك فى أن : شك أن سا || (١٩) أم : أو ه || (١٩ — ٢٠) إن الفصل : الفصل سا ه

واعلم أن المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعاه ، إلا أن تقرن بهما طبيعة الجنس ؛ ولكن ليسا من الفصول التى هى غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع ؛ فلا تكون غير الأنواع فى الموضوع ، ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطق مشتقاً من معنى موجود فى النوع لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلاً بفصل غيره ؛ كالإنسان الذى هو ناطق ؛ وإنما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه ، والنطق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال : إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع ؛ فهذا الفصل وما يجرى مجراه يستند إلى شيء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المنفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المنفصل يخالف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ؛ ليس واحداً بالاعتبار . وأما الفصل البسيط فليس لها ألبتة ؛ إذ ليس هذا متصلا باتصال ؛ ولا ذاك منفصلا بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك فى موضعه .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى خواص الكم

وبالحرى أن نتكلم الآن فى خواص الكمية فنقول : قال بعض المتقدمين ما هذا معناه : إن للكمية خاصيتين أوليتين إحداهما أن الكمية تحتمل التقدير ؛ والأخرى أن الكمية لا مضاد لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان ؛ فيتولد من أن الكمية تحتمل التقدير أنه يقال مساوٍ وغير مساوٍ ؛ ويتولد من أنه لا مضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

---

(١) الجنس : ساقطة من ى || (٣) واعلم أن الفصول : والفصول س ، عا || (٤) فإن : فإذا عا || (٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || هو موجود : فهو موجود هـ ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، عا ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : والموضوع هـ || (١٦) ما هذا : هذا س || (١٧) خاصيتين : خاصتين ن || (١٨) الخاصيتين : الخاصتين ى || خاصيتان : خاصتان ع ، ى || (١٩) غير مساو : غيره د || أنه لا مضاد له أنه : أنها لا مضاد له أنها عا || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل هـ .

فنقول نحن : إن الخاصة الأولى للكمية هى التى منها ينقدح لنا الوقوف على معنى الكمية أنها لذاتها ، لا لشىء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير . وأما أنها لا مضاد لها فأمر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه إلى التفطن بماهية الكم . وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكمية ؟ فإنها من الخواص التى بالقياس ، لا التى على الإطلاق والإقرار بأن الكمية لا مضاد لها مما يجب أن يوضع فى المنطق وضعاً .

ولتقنع فيه بالاستقراء أو بما يشبهه من الحجج ؛ مثل أن تقول : إن الكميات المتصلة قد تتوافر معاً فى موضوع واحد ؛ وبعضها نهايات بعض ؛ وإن المنفصلات كيف يمكن أن يفرض لواحد منها ضد ؛ وأى شىء وضع ضداً للاثنين مثلا ، فهناك شىء واحد هو أبعد مشاكلة للاثنين منه وهو العدد الأزيد منه ؛ فلو جعل الألف ضدا للاثنين أو الثلاثة من جملتها ، لكان العشرة ألف أبعد من طبيعته ، فكان أولى بمضادته ، ولكان الألف أولى بأن يكون فى حكم المتوسط بين الضدين . ثم كيف يكون متوسط والطرف وغير منفرد ؟ فإن قيل : إن الألف مثلا يوجد له ما هو فى غاية البعد عنه كالاثنين فلم ليس ذلك ضده ؟ فالجواب : إن ضد الشىء إنما يكون ضداً له إذا كان الشىء ضداً له ولو كان الاثنان ضداً للألف لأنه غاية فى البعد منه ، لكان الألف ضدا للاثنين وغاية فى البعد منه ؛ وإذ ليس ذلك فى الجانبين جميعا ، بل فى جانب واحد ، فليس ذلك بموجب للتضاد .

وبعد ذلك ، فإنه وإن كان المنطق لا سبيل له إلى إثبات أن لا ضد للكمية ، فلا بد من أن يوافق فى أشياء يظن أنها أضداد وكميات معا فيعرف أنها ليست كذلك . فأول ذلك ما يظن من أن المتصل من الكم ضد للمنفصل . فأول الجواب فى ذلك أن المتصل

(١) الخاصة : الخاصية سا ، ه || (٢) أنها : وأنها ه || أما أنها : أما أنه سا || (٣) بماهية : لماهية سا || الكم : الكمية ه || (٤) الجوهر فيها : فيها الجوهر س || (٦) ولتقنع : ولتقتنع س || أو بما : وبما سا ، عا ، م | (٧) بعض : لبعض ه || وإن : إن م || (٨) ضدا للاثنين : + منها س ؛ + أو الثلاثة من جملتها ه || (٩) للاثنين منه : للاثنين والثلاثة منه ه || (١٠) أو الثلاثة من جملتها : ساقطة من ى || العشرة ألف : الألف والعشرة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى || فكان : وكان ى ؛ وذلك كان ع || (١١) كيف : ساقطة من سا || (١٢) منفرد : متقرر د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || إن الألف : الألف ب ، س || (١٣) إذا ... له : ساقطة من سا || (١٤) غاية فى البعد : فى غاية البعد ن || (١٥) منه : ساقطة من ع || فى الجانبين : من الجانبين ع ، ى || بل : ساقطة من د || واحد : + واحد ى || (١٧) فيعرف : فيوجب عا || (١٨) من أن : أن س ؛ من م || ضد : ضدا م || فأول : فأقول عا || المتصل والمنفصل : المنفصل والمتصل ب .

والمنفصل ؛ من حيث هما فصلان، من لواحق الكم، لا من الكم نفسه ، كحال الفصول . وأيضا فإن الانفصال هو أن يعدم الاتصال فيما من شأنه فى نفسه أو فى جنسه أن يتصل . والعدم غير الضد ؛ فليس الانفصال ضداً للاتصال ؛ وإن كان شىء واحد يكون موضوعا لقدر متصل ، ثم ينفصل ، فيوضع لعدد يفرض له .

وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أضداد ولا كم . أما الزوجية والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما ؛ ولا تشترك فى الزوجية والفردية بالقوة ؛ فلا العدد الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجاً ؛ ولا يوجد شىء من الأشياء موضوعاً بعينه للأمرين ؛ وما كان كذلك لم يكن ضداً . وأيضاً فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بمتساويين ؛ فانقسام العدد إلى العدد الزوج والفرد انقسام بحسب إيجاب خاص بالشىء وسلب خاص به . لكنه قد اتفق أن وضع للكم مقروناً به هذا السلب أو هذا العدم اسم محصل ؛ فأوهم الإثبات . وأيضاً فإن الزوجية والفردية كيفيات فى الكم ؛ ولا يمنع أن يكون فى الكم كيفيات متضادة ، فتصير لأجلها الكميات متضادة بالعرض كالجواهر .

والمضمون هو أن الكميات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأضداد ولا كميات . وكذلك التساوى والتفاوت كلها إضافات فى الكميات ، لا كميات ، ولا بينها مقابلة التضاد . والكبر والصغر أيضا وما يجرى مجراها إضافات تلحق الكم ؛ فالكبير لا يكون إلا كما ؛ ولكن ليس كميته أنه كبير ؛ فإن الكبير مثلا يكون فى ذاته جسما أو سطحاً ، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بعد أن كان كما ؛ فإن كان فى تلك

---

(٢) يتصل : يفصل عا || (٣) ضدا للاتصال : ضد الاتصال س ، عا || (٤) يفرض : يعرض بخ ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٥) فإنها : ساقطة من ع ، ى || أضداد : + لها سا ، م || (٧) بعينه : نفسه ع || (٨) ولا يوجد : فلا يوجد ع ، ى || (٩) أن لا يوجد : أن يوجد م || بمتساويين : متساويين عا || (١٠) للكم : لكم م ؛ الكم سا ، ع || (١١) محصل : + به ه || (١٢) والفردية : أو الفردية د ، م || كيفيات فى الكم : لأجلها الكم ع || (١٤) المضمون : + منا بخ ، ع ، ه || (١٦) لا كميات : ساقطة من د || كميات : الكميات س || الكبر والصغر : الكبير والصغير بخ ، ع ، ن || وما يجرى مجراها : ساقطة من سا ، م || (١٧) إلا : ساقطة من سا || (١٨) تعرض : وتعرض سا .

الإضافةِ أو فى عارضٍ آخر مضادة، لم تكن فى ذاتِ الكم ، بل فى عارضٍ للكم ؛ إذ إنما تكون للكم من جهةِ عارضٍ عرض له .

واعلم أن الأمثلة التى أوردت فى دعوى أنه قد يكون فى الكميات مضادة فإنها كلها عوارض للكمية وليست كمية كما علمت ؛ ومع ذلك فليس فيها تضاد ؛ فإن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحدٍ منهما معقول بنفسه، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة ؛ فإن كل واحد منهما معقول بنفسه ، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضداً لها ؛ فتكون هناك طبيعة تعرض لها إضافة هى إضافة المضادة. والكبير والصغير لا معقول له من هويتهِ إلا أن يكون مضافاً ؛ وليس له ، من حيث هو كبير ، وجود مخصوص ، كما للسوادِ ، من حيث هو سواد الذى هو ضد البياض ، حتى تكون إضافة التضاد عارضة لذلك الوجودِ المخصوص عروضها فى السوادِ والبياض ؛ ولذلك قد يكون الشىء كبيراً وصغيراً بالقياس إلى شيئين . ولو كان الكبير شيئاً محصلا بنفسه تلحقه إضافة التضاد ، لما استحال الكبير صغيراً بالقياس إلى غيره . فإنه لو كان للكبير طبيعة محصّلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان والمحصلتان اللتان تعرض لهما الإضافة تجتمعان معاً فى شىءٍ واحدٍ هو كبير بالقياس إلى شىءٍ وصغير بالقياس إلى شىء . فإن قال قائل : إن هاتين الطبيعتين لا تكون بينهما مضادة، لأنه لا يضاد كبير بالقياس إلى شىءٍ آخر ، فيكون هذا القائل قد سلم أن الكبير والصغير لا تحصيل لهما إلّا بالإضافة فقط .

والأضداد لها فى طبائعها تحصيل ؛ وتكون تلك الطبائع متنافيةً متضادةً ، فتعرض لها الإضافة التى للتضاد ؛ وتكون تلك الطبائع ، وإن لم يلتفت إلى اعتبار التضايف الذى فى التضاد ، طبائع متعادية لا تجتمع . فلو كان الكبير والصغير كالسوادِ والبياضِ وكسائرِ

(١) للكم: الكم ع || إذ : إذا هـ || (٣) قد يكون : يكون ع || (٤) كمية : بكمية ن ، هـ || (٥) واحد : واحدة هـ ؛ ساقطة من ن || معقول : ساقطة من سا || الآخر : الأخرى هـ || مضاد : متضاد م || (٦) واحد : واحدة هـ || معقول : معقولة هـ || فإذا : ثم إذا س ؛ وإذا د ، سا ، م ، ن || أضيف : أضيفت د ، سا ، م ، ن || (٧) هى إضافة : وهى إضافة د ؛ ساقطة من ع ، م || المضادة : التضاد بخ ، ع ، هـ || (١١) بالقياس : بالإضافة بقياس عا || (١٢) لما استحال : لاستحال س ؛ لما عد ع (١٣) تعرض : تفرض د || تجتمعان : لا تجتمعان ع ، عا || (١٤) هو : وهو م || وصغير بالقياس إلى شىء : ساقطة من م || (١٨) التضايف : التصانيف م || الذى : التى ع || (١٩) طبائع : ساقطة من عا || متعادية : متعاندة ع ، ى .

الأضدادِ والأضداد طبائع تعرض لها إضافة التضاد ، لكان للكبير وللصغير طبيعتان توجبان بينهما التنافى ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبائع ، فإنها ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التنافى ؛ أعنى أنها لكونها تلك الطبائع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول : قد عقل أن تقابل التضاد ليس نفس تقابلِ التضايف ؛ وإن كان التضايف كالتضاد ، من حيث هو تقابل ، ومن حيث لا يجتمع طرفاه . ولمخالفة التضاد للتضايف ما تجد طبائع الأضدادِ كالسوادِ والبياض لا تتضايف ؛ وتجد الجوار والجوار لا يتضادان ؛ ثم تعلم أن التضاد ، من حيث هو تضاد ، من بابِ التضايف لا محالة . فإذن ينبغى أن يكون فى التضاد شىءٌ هو الذى لا تضايف فيه ، وذلك التضاد ، حيث هو تضاد ، متضايف فبقى أن الشىء الذى فى التضاد لا يتضايف هو موضوعات التضاد وطبائعها ، أى الموضوعات التى هى فى أنفسها أمور معقولة ؛ إذا قيس شىء منها إلى شىءٍ آخر ، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمنع عن الاجتماع . فإذن المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تتضايف فى أنفسها ، ويلزمها تضايف هو التضاد ؛ وتلك الموضوعات هى لأنفسها لا تجتمع ألبتــة ، لا إذا اعتبر فيها التضايف فقط ، بل يجب أن يكون لها ذلك أمراً هو بالذاتِ قبل التضايف ، ويلحقه التضايف . فيجب أن يكون للكبيرِ والصغيرِ ، إن كانت متضادة ، موضوعات ، تلك الموضوعات معقولة بنفسها ، وأنها لا تجتمع ، وإن لم يلتفت إلى تضايفها . وليس الأمر كذلك ؛ بل ليس إنما لا يجتمع الكبير والصغير ، إذا كانا متضايفين لطبائع لها محصلة ؛ تلك الطبائع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السوادِ والبياض ، لأنهما سواد وبياض ، فيتضادان فيتضايفان ؛ لأن المضاف من جهةٍ أعم من المضاد ، لا من حيث هو طبيعة ، بل من حيث هو مضاد . بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافةِ فقط .

---

(١) للكبير : الكبير عا ؛ الكبير ه || للصغير : الصغير عا ؛ الصغر ه || (٤) أن تقابل : أن يقال م || التضاد : المتضادات ع || نفس تقابل : ساقطة من م || تقابل : مقابل د || (٥) حيث لا : حيث هو لا ع ، ى || لمخالفة : بمخالفة ع || (٨) تضايف : يتضايف عا || فيه وذلك : ساقطة من سا ، عا || فيه : منه ع || وذلك : ولكن ذلك ى ؛ ولكن ع ، ه || (٩) فبقى : فيبقى م || الذى فى : الذى هو فى بخ || فى التضاد : + وهو بخ ، ه || هو موضوعات : هى موضوعات ع ، ه ، ى || (١٠) آخر : ساقطة من ه || كانت : كان عا || إضافة التضاد : + وطبائعها سا || (١١) تمنع : تمتنع د ، سا ، م ، ن || عن : من م || فإذن المضادة : فإن المتضادة م || بأن : أن م || (١٢) هو : وهو ن || لا إذا : إلا إذا : سا ، عا ، م || (١٣) فيها : فيهما ع || (١٤) ويلحقه : ولحقه ن || (١٨) حيث هو مضاد : حيث مضاد سا .

فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى مأخذ آخر ؛ فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، لو كان ضداً للصغير لما اجتمعا ؛ فإن القائل يقول الكبير ضد الصغير الذى هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيرا .

وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون فى هذا الموضع شيئاً يرجع إلى خلال ما قلناه قبيل هذا ؛ ولكنهم يزيدون فيه تكلفاً يوهم أنه شىء ؛ وذلك أنهم يقولون على قول القائل : إن الكبير والصغير من الكم ، وإن الكبير والصغير متضادان ، فبعض الكميات متضادات ؛ فنقول : إن لهذا جوابين : جواب معاندة وجواب مساعدة . أما المعاندة فأن نقول : إن هذه ليست كميات ؛ وأما المساعدة فأن نقول : إنا ، وإن أعطينا أنها كميات ، فليست بمتضادة . وهذا الجواب ، إذا أوضح حق الإيضاح وصححت المقدمتان على الجهة الواجبة ، حق . وأما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فمن جنس التكلف ؛ وذلك لأن أحد الجوابين يعاند فى الصغرى من المقدمتين ؛ والآخر يعاند فى الكبرى ؛ والعناد فى الصغرى إعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لها . فكما أنه حين قال : إن هذه ليست بكميات ؛ كان كأنه قال : هبها أضداداً أو هبنى أساعدك على ذلك ؛ ولكنى أقول : إنها ليست بكميات . وكذلك حين قال : إن هذه كميات ؛ فكأنه قال : هبها كميات وهبنى أساعدك على ذلك ؛ فإنها ليست بأضداد . وسواء قال فى كل موضع وهو ينازعه فى مقدمة ، هب أنى أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل ، فإن ذلك لا مدخل له فيما هو بسبيله .

وما قولهم فى هذا القائل لو قال : هبها أضداداً ، فإنها ليست بكميات ؛ أكانت المعاندة تنقلب مساعدة ؟ وقد كان يمكنهم أن يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة أخرى ،

---

(٢) ضدا للصغير : ضد الصغير س || (٤) المتحذلقين : المتخلفين بخ || (٥) قبيل : قبل د ، ع || يزيدون : يرون د || (٧) فنقول : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، ى || (٨) إنا : أو إنا ى || أعطينا : أعطيناك ه ، ى || (٩) بمتضادة : بمضادة ى || المقدمتان : المقدمات ع ، ى || (١٠) الجهة : الوجه عا || الواجبة : الواحدة || المساعدة : المساهلة د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه || (١٢) عن : ساقطة من د || يفرغ لها : + والعناد فى الكبرى إعراض عن الصغرى إلى أن يفرغ لها د ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || فكما : وكما د ، ن || (١٣) أوهبنى : وهبنى د ، م ، ن || على ذلك : ساقطة من ع ، ى || (١٤) إنها : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || (١٥) فإنها : ولكنى أقول إنها بخ ، ه || (١٧) بسبيله : بسبيله سا || (١٨) وما : وأما ع ، ى || أضدادا : أضداد ه ، ى || بكميات : كميات ع || أكانت : لكانت ع ، عا ، ى || (١٩) على جهة أخرى : ساقطة من سا .

فيجعلوا المساعدة فى أن يسلموا مقدمةً ، ولا يسلموا له أخرى ؛ ويجعلوا المعاندة فى أن لايسلموا ولا واحدةً من المقدمتين .

وقد قيل فى الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شطراً من الكبير يقوِّمه ، والفرد جزءاً من الزوج ؛ والشيءُ المقوِّم لا يكون مضاداً لما يقوِّمه . وقالوا : إن الصغير والكبير بالقياس إلى المعتدل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقا بالكبير والصغير ؛ بل بالزائد والناقص ، من حيث هو واقع فى المقدار ؛ بل من حيث هو واقع فى الكيف ؛ ويكون من جهةِ الطبائعِ الزائدةِ والناقصةِ ، لا من جهةِ الزائدِ والناقص ، من حيث هما هما فقط ؛ فيكون مثلاً الجبن ضد التهوُّر ؛ لا لأن الزائد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهوُّر ؛ فإنهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ، إن كان تعرض لهما هذه الإضافة .

وأما الحدود المتعيِّنة فى الخلقِ للصغيرِ والكبيرِ التى لا تقال بالقياس فإنها أيضا تكون متضادةً ؛ لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفياتٍ ، ولأجل أنها أطراف طبيعية ؛ مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هى على الإطلاق أكبر مقدارٍ فيها ، ومقادير هى على الإطلاق أصغر مقدارٍ فيها . وليس إنما يقال للكبيرِ منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل فى نفسه ، وبالقياس إلى طبيعةِ نوعِه ؛ وكذلك الحال فى الصغيرِ منها . وحكمها حكم أطرافِ المسافةِ التى لحركات الثقلِ والخفةِ .

ومن الشكوك فى أمر هذه الخاصيةِ ما يظن من أن المكان الأسفلَ ضدٌّ للمكان الفوق . وهذا محال ؛ فإن المكان لا يضاد المكانَ من حيث ذاته ، الذى هو سطح وكم . وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحدٍ ؛ والمكان ، من حيث

(١) أن يسلموا : + له بخ ، عا ؛ أن يستعملوا ه || مقدمة ولايسلموا : ساقطة من د || لايسلموا له : لايسلموا ب ، ه || (٢) فى أن لا : أن لا ه || (٤ — ٥) وقالوا إن : قالوا فى ن || (٦) بالزائد والناقص : الزائد هو الناقص سا ، ح ، عا ، م || حيث : جهة ما ب || (٩) معقولتان : معقولتين م || معقولتان بذاتيهما : بذاتهما معقولتان س || (١٠) إن : وإن هو || تعرض : وتعرض م || (١١) للصغير : الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : للكيفيات سا ، ن || (١٣) لأعظام : لأعضاء ع ، ى || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغر ن || مقدار : مقدارا ب || منها : منهما م || كبير : ساقطة من عا || (١٥) منها : منهما م || (١٧) الخاصية : الخاصة عا || للمكان : لمكان ن || (١٨) محال : غلط عا || (١٩) المكانان : المكان سا || ولا : وهما فلا ع .

هو مكان ، ليس بفوقٍ ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركةٍ من حيث هو طرفُ مسافة ؛ أو من حيث هو طرفُ جسمٍ حاوٍ ؛ وهذه عوارض للكمية . وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه فى موضوعٍ واحدٍ فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنان متضادان ؛ أعنى كون الشىء فوق فإنه مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكانِ . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكانين غاية البعدِ ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد من أمرِ المكانِ من حالِ مكانين بينهما غاية البعد ؛ فإنهم لا يقتدرون على أن يميّزوا هل حال المكانين فى كونهما ، و بينهما غاية البعدِ ، هو التضاد ، أو حال المتمكنِ ، إذا كان تارة فى هذا المكانِ ، وأخرى فى مكانٍ آخر .

ومع ذلك فلسنا نبنى القوانين فى اصطلاحاتِ الألفاظِ الحكمية على تعارفِ الجمهور ؛ بل يجب أن نلتفت فى اعتبارٍ معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه فى استعمال لفظ التضاد بالوضع الثانى ؛ وهو يدل على الحالة التى بين ذاتين مشتركتين فى موضوعٍ شركة التعاقب لا أن ينطبع بأحدهما الموضوع ، وبينهما غاية البعدِ . وليس يوجد فى المكانين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث تحصّل طبيعته الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلّا بالقياس إلى المتمكنِ ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكانٍ آخر . ثم إن الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الإضافة ؛ فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون فى الصغيرِ والكبيرِ ؛ وقد تعتبر من طريق الطبيعةِ ، حتى تكون الفوقية إما حالا للمكان فى أنه نهاية جسمٍ وضعه الطبيعى من العالم كذا ؛ فإن عرض من هذه الجهةِ للمكانِ تضاد ، كان بسبب طبيعةِ ذلك الجسم . وسنبيّن أن هذا الاعتبار وما يجرى مجراه لا يجعل الجسم الذى هو فوق مضاداً للجسم الذى

(١) بفوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف فى جسم ه || الكمية : لكميته سا ، عا ، ه || (٦) كان التضاد : التضاد م || أو كان : وكان ه || (٦ — ٧) من أمر : فى أمر ه || (٩) وأخرى : وتارة عا || (١٠) القوانين : القولين س || اصطلاحات : إصلاحات ى || تعارف : تعاريف ن || (١٢) الحالة : الحال د ، سا ، م || موضوع : موضع ه || (١٣) لا أن : إلا أن م || ينطبع : يطبع م || (١٥) تحصل : محصل ب || طبيعته : طبيعة م || المتمكن : التمكن س || (١٧) فيها : فيه د ، م || (١٨) أنه : أنها د ، م || (٢٠) مضادا : متضادا د ، م || للجسم : بجسم ه .

هو أسفل ، إذ الجسم الأعلى لا ضد له من وجه ؛ كما ستعلم ، وإما حالًّا للمكان ، من حيث كونه مكاناً لجسم وضعه الطبيعى كذا . وإذا فرض أو اتفق أن كان هذا موجباً أو مقارناً لأن يكون الجسمان متضادين فى الطبيعة ، كان حينئذ التضاد فى المكان لأمر فى المتمكن ؛ فيكون التضاد فى المكان حينئذ بالعرض .

فيجتمع من هذا كله أن لا تضاد فى الكم . وكذلك ليس فى طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد . ولست أعنى بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأنقص من كمية ، ولكن أعنى أن كمية لا تكون أشد وأزيد فى أنها كمية من أخرى مشاركة لها ، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة ، ولا أربعة من أربعة ، ولا خط بأشد خطية ، أى أنه أشد فى أنه ذو بعد واحد من خط آخر ، وإن كان ، من حيث المعنى الإضافى ، أزيد منه ، أعنى الطول الإضافى . بل لا يجوز أن تكون كمية أزيد وأشد فى طبيعتها من كمية أخرى أنقص أو أكثر منها ؛ أعنى أنه ليست الثلاثية فى أنها ثلاثية وفى أنها عدد ولها حد العدد بأكثر من رباعية فى أنها رباعية وأن لها حد العدد ؛ أعنى فى أنها كمية منفصلة تقدر بالآحاد . نعم قد تصير أزيد وأقل فيما يعرض لها من الإضافات المختلفات بينها .

والفرق بين هذا الأزيد وبين الأشد والأزيد الذى يمنع كونه فى الكمية أن هذا الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل أو زيادة ؛ والأشد والأزيد الذى يمنعه أنهما لا يمكن فيهما ذلك . وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين ؛ وتفاوت الأزيد والأنقص لا ينحصر البتة بين طرفين .

ومن خواص الكمية أنها تقال بذاتها ، لا لغيرها ، مساوية وغير مساوية . والمساواة هى الحالة التى تكون عند توهمك تطبيق أبعاد المتصل أو آحاد المنفصل بعضها على

---

(١) إذ : إذا سا || (٢) وإذا : إذ د ، ع ، م ، ن ، ى || (٣) فى المكان : ساقطة من ع || (٤) فى المكان حينئذ : حينئذ فى المكان س || (٥) الكم : + فى المكان ع || تضعف : ضعف عا ، ه || (٦) وازدياد : ولا ازدياد د ، م ، ن || ولست : لست سا ، عا || كمية : كميته م || (٨) ثلاثية : ثلاثة م || (٩) أنه أشد : أشد د ، سا ، م ، ن || (١١) أنه ليست : ليست ه || (١٢) حد : حدود عا || العدد : بالعدد عا || أنها رباعية و : ساقطة من عا || (١٣) منفصلة : متصلة م || فيما : مما ه || (١٤) بينها : منها سا ، م ؛ فيها عا || (١٦) أو زيادة : وزيادة م || أنهما : ساقطة من سا || (١٩) لغيرها : + أنها بخ ، س ، ه .

بعض مارة فى تزيّدها ، فلا تجد أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أن يجاوز أحدهما أو يقصر . فالمطابقة التى لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواةً ؛ فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة . وأنت تعلم أن النقل والحركة ، إذا اعتبرا بذاتيهما من غير التفات إلى مقادير خارجة عنهما ، لا يوجد فيهما هذا التطبيق ، فليست قابلة للمساواة وغير المساواة .

فالكمية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية : وهى أنها لذاتها لها جزء ، ولذاتها تحتمل التقدير ، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة . وذكر لها خاصيتان إضافيتان : أنها لا تقبل فى ذاتها مضادةً وأنها لا تقبل فى ذاتها الأشد والأضعف .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى ابتداء الكلام فى المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والإشارة المجملة إلى أقسام المضاف

قد جرت العادة أن يخاض فى بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكمية وقبل الكيفية . وللناس تخريجات مختلفة لعلة ذلك ؛ ويشبه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاف فى مقولة الكمية . وليس على المنطق إثبات المضاف وبيان حاله فى الوجود والتصور ؛ ومن يتكلف ذلك فقد تكلف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطق .

---

(١) مارة : تارة هـ || المطبقين : المنطقيين ع ؛ الطابقين عا || فلا : ولا م ||
(٢) يجاوز : يجاوزه هـ || أو يقصر : والقصر ب ؛ أو ينقص ع || (٣) مساواة : بمساواة عا ||
(٤) اعتبرا : اعتبر م || بذاتيهما : بذاتيتهما م ؛ بذاتهما س || التفات : التفاوت سا ||
(٥) وغير المساواة : ساقطة من ى || (١٢) أقسام : + من سا || (١٣) وقبل الكيفية : ساقطة من م ||
(١٦) ولا يستقل به : ساقطة من سا || يستقل : يشتغل م .

والوقوف على المضافات أسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الإضافات التي هي المقولة. فالأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحوٍ آخر من أنحاء النسبة . والتي على الإطلاق فهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها ؛ من حيث هي مضافة ، مثل الأخ .

وأما التي بنحوٍ آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة ؛ فتصير لذلك مضافةً؛ مثل القوة ، من حيث هي لذى القوة ، والعلم ، من حيث هو للعالم ؛ فإن كل ذلك فى ذاته كيفية . وإن كانت مضافةً ، فإلى غير ما تكافى إضافته إليه ؛ كالعلم ؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم ؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم . فإن العلم يشبه أن تلزمه فى نفسه الإضافة إلى المعلوم . والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك ، وإن كان كله مضافاً ، فكله فى نفسه غير مضافٍ إلى ما أضيف اليه فى مثالنا ؛ بل إنما ألحق بها نحو من أنحاء النسبة فصارت به مضافة ؛ وذلك بسبب حرفٍ يدخل فيجمع ؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبةٍ ما ، فيصير بها إضافة بين الدار وذى الدار . وربما كانت هذه النسبة متضمنة فى لفظة أحد الجانبين . ويحتاج الجانب الآخر إلى إلحاق لفظ النسبة باسم الأول كقولنا : الجناح وذو الجناح ؛ فإن لفظة "ذو" إنما وقعت فى أحد الجانبين ؛ والجانب الآخر مستغنٍ عن مثلها ؛ لكن اسمه إذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر ؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين ، من حيث هو مضاف ، اسم ، ولا يوجد للآخر ، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقا من جهة حالٍ أخرى غير إضافية ؛ أو لا يكون هناك اسم البتة . وربما لم يفعل ذلك ؛ بل قرن بالمضاف إليه لفظ

---

(١) المضافات : المضاف د ، س ، سا ، ن ؛ الإضافات م || الإضافات : الإضافة د ، ن || (٢) فالأمور : والأمور عا ، ه || هى من ... الأمور : ساقطة من د || فهى : هى هامش ه || ماهياتها : ماهيتها عا || (٣) مثل : من د ، ن || (٥) وأما : فأما ه || التى بنحو : الذى بنحو ب ، س || فهى التى : فهى الذى س || لذلك : بذلك عا || (٦) من حيث هى لذى القوة ، والعلم : ساقطة من م || هو للعالم : هى للعالم ه || (٨) فهو : فهى ه ؛ هو س || مضاف : كيفية مضافة د ، م ، ن || (١٠) فكله : وكله عا || إليه : ساقطة من ب ، د ، سا ، عا ، ن || إنما : لما سا ، ع ، م ؛ ساقطة من عا || بها : فيها س || (١١) يدخل : مدخل م || فيجمع : فيجتمع ع (١٣) إلحاق : الحاق م || لفظ : لفظة ى || (١٥) اسم الجانب : اسما لجانب ه || (١٦) وأكثر : أكثر سا || حيث : ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقا : ومشتقا د || (١٨) إضافته : إضافية ع ، ى .

نسبةٍ يخصه ويحفظ اسمه كقولنا : العالم عالم بالعِلم ، فيقرَن باسم العلم حرفٌ يدل على أنه مضاف اليه العالم ؛ وأما فى المثال الأول ، فإنما كان هـذا الحرف مقرونا باسم المضاف ، لا المضافِ اليه . وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما ؛ مثل قولك : إن العِلم عِلم للعالِم ، والعالم عالِم ، لا للعِلم بل بالعِلم .

وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحوٍ آخر إنما هو لما لا تتشابه فيه الحروف العاكسة . وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره ، وأنه أولى من التأويلات المذكورة .

وأما كون الشئ مقولًا بالقياس إلى غيره ، فهو أن يكون الشئ إذا قصد تصور معناه أحوج تصوره إلى تصورِ شيءٍ خارجٍ عنه ؛ ولا كيف كان : فإن السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذى يقله ، وليست ماهية السقفِ مقولةً بالقياس إلى الحائط ؛ ولكن يجب أن يكون المعنى المعقول الذى للشئ الذى يحوج إلى أن يعقل معه غيره إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه ؛ فذلك المعنى الذى للشئ من أجل حصول الحال التى لها ما صار الآخر معه هو إضافته ، مثـل الأخ : فإن حقيقة المفهوم من الأخوة لأحد الأخوين هو لأجل وجود الآخر ، وهى الحال التى له بسبب ذلك ، وهو كونه ابن أبى هذا الأول ، فإن الأخوة هى نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة ، وإن كان قد يـكون فى الإضافات هو نفس اعتبار أحدِ الأمرين من حيث له آخر بصفةٍ خلاف صفته . فهذا هو كون المـاهيةِ مقولةً بالقياس إلى شئ آخر .

وليس كل نسبةٍ إضافةً ، فإن لـكل شئ نسبة فى الذهن إلى الأمر الذى يلزمه فى الذهن ، لـكن لا يكون ذلك إضافةً ، كما قلنا ؛ فإن أخذت النسبة مكررةً فى كل شيء صارت له إضافة .

---

(٢) إليه العالم : إليه سا ، م ، ى || المثال : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || (٣) قولك : قولنا س ، ن || (٥) بنحو : نحو سا (٥) الحروف : الحرف ع ، عا ، م ، ى || العاكسة : بالعاكسة ن (٦) لك : ساقطة من سا || عن قريب : ساقطة من س || (٧) كون : أن يكون ى || الشيء : ساقطة من ع ، ى || تصور : تصوره ى || (٨) فإن السقف : فإن كان السقف عا || (٩) بالقياس إلى : على ع (١٠) الذى : ساقطة من س || للشيء الذى : للشيء سا ، ع ، م ، ى || (١١) فذلك : فكذلك ع || (١٣) هو : هى ه || وهى : وهو ع || له : ساقطة من ع || (١٣ — ١٤) لأحد ... الأخوة : ساقطة من ن || (١٤) فإن الأخوة : فإن نفس الأخوة دا ، ع ، ى || هى : هو ه || حيث : + هى دا || (١٥) هو : هى سا ، م || (١٦) فهذا هو : فهذا س .

ومعنى قولى " مكررة " أن يكون النظر لا فى النسبة فقط ، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن للشىء نسبةً من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقرا على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط ، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فعلاقة السقف بالحائط — من حيث الحائط حائط — نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه ، والسقف بنفسه منسوب ، فهو إضافة. وهذا معنى ما يقولون : إن النسبة تكون لطرف واحد ، والإضافة تكون للطرفين ؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ؛ وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شىء من حيث هو حائط. وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقرٍ عليه ، والحائط مستقر عليه لمستقر ، انعكست النسبة ، وصلحت لأن تكون إضافةً. فكل نسبةٍ لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هى نسبة ، فهى نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبةٍ يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهى الإضافة. والأمور التى تؤخذ منسوبةً بلا زيادة فهى منسوبةٌ فقط ، وإن أخذت منسوبةً على هذا الشرط فهى مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة. وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هى نسبة ، صارت مضافة.

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشىء على شىء ، والحال حال لذى الحال ، والحس حس حاس بمحسوس ، والعلم علم عالم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضافات ، لكنه من هذه ما هو كالكبير فإنه

---

(١) بزيادة اعتبار : باعتبار زيادة ه || (٢) وإلى : إلى ج || (٤) ونظرت : ثم نظرت ه || من حيث : ساقطة من س || (٥) بل : + إليه ع ، ه ، ى || (٦) عليه : + والحائط مستقر عليه لمستقر انعكس بب || س بنفسه : نفسه ه || (٩) وأما جانب... حائط : ساقطة من م ، ى || (١٠) حيث السقف : حيث هو السقف سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || مستقرا : مستقر د ، ن || والحائط : فالحائط د ، ن || والحائط... لمستقر : ساقطة من عا || (١١) النسبة : ساقطة من عا || من : فى ع ، ى || (١٢) فهى نسبة : ساقطة من م || إضافة : إضافية عا || الطرفان : الطرفين ع || فيها : فيهما د ؛ فيه ه || الإضافة : إضافة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (١٣) منسوبة : منسوب ى || (١٤) فهى مضافة... النسبة : ساقطة من د ، م || (١٧) لشىء : ساقطة من س .

لا يكون فى نفسه كبيراً وفى ماهيته كبيرا أو يكون هناك صغير؛ وكذلك الشبيه والمساوى. وأما القدرة والقوة، والحس والعلم، فيشبه أن لا يكون الأمر فيها هــذا الأمر، فإن ماهية الشىءِ الذى هو العلم ليس إنما يقال له عِلم بالقياس إلى العالِم، وإن كان لا يوجد إلا فى العالِم.

وكذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس؛ وليس البياض إنما يقال له بياض بالقياس إلى الموضوع الذى هو له بياض، وإن كان لا يوجد إلا فيما هو له بياض. وفرق بين أن يكون الشىء لا يوجد إلا أن يوجد شىء، وبين أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى شىء؛ فإن العالم لا يوجد إلا بالبارى، وليست ماهيته مقولة بالقياس إلى البارى. وكذلك الثنائية لا توجد إلا بالوحدانية، وليست ماهيتها مقولةً بالقياس إلى الوحدانية. وليس الوجود والماهية شيئاً واحداً، ولا اقتران المــاهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية، بل كون الماهية بالقياس أن تكون المــاهية هى حقيقة الكون مقارناً للمقــارن على الحالة القارنة. فبعض هــذه الأمور المعدودة ماهياتها مقولة بالقيــاس إلى غيرها، كالكبير والصغير؛ وبعضها تجعل كذلك إذا أُخذت مع النسبة كالبياض: فإنه إذا أُخــذ من حيث هو فى الأبيض كان مضافاً، كما لو سمى كونه من حيث هو فى الأبيض جسماً، كان الجسم ماهيته مقولةً بالقياس إلى الشىء الذى له البياض.

فقد علمت أن بعض ما عددناه فى المضاف ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره؛ وبعضه يقال بالقياس إلى غيره بنسبةٍ تلحق ماهيته، فحينئذ تكون مقــولةً بالقياس إلى غيرها، وكان ذلك الإلحاق يجعل له ماهيةً أخرى متقررة بنفسها فالأمور المضافة هى أمثال هذه؛ وقد توجد فيها مضادة كالفضيلة والخسيسة التى كل واحدٍ منهما قد تصح له إضافةٌ إلى موضوعه. ولكن ليس كل مضافٍ يقبل ذلك، فإنه لا ضد للضعفين، ولا للزايد جزءاً.

(١) وفى ماهيته كبيرا أو: وأن س || والمساوى: المتساوى م || (٢) القدرة والقوة: القوة والقدرة س، سا (٥) وليس: فليس عا || (٧ — ٨) إلى شىء ... بالبارى: ساقطة من س || (٨) بالبارى: + سبحانه وتعالى سا || (١١) بالقياس أن تكون المــاهية: ساقطة من ع || (١٢) ماهياتها: فماهياتها || (١٣) كذلك: ذلك || (١٨) وكان: فكان د، س، ع || له: لهــا عا (١٩) فيها: منها ع || التى: اللتين ه || منهما: منها عا، م.

والقانون فى ذلك هو أن المضاف مما يعرض للمقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون فى الجوهر كالأب والابن ، وقد يكون فى الكم كالكبير والصغير ، وقد يكون فى الكيف كالأسخن والأبرد ، وكالملكة وذى الملكة ؛ وقد يكون فى المضاف نفسه كالأكبر إلى ما هو أقل كبراً ، وكالصديق الأصدق من صديق ؛ وقد يكون فى الأين كالأعلى والأسفل ؛ وقد يكون فى متى كالأقدم والأحدث ؛ وكذلك قد يكون فى سائرها فيعرض للمضاف ما يعرض لمقولته . فلما كانت الضعفية تعرض للكم ، وكان لا مضادة للكم ، لم يعرض للضعفية مضادة . ولما كانت إضافة الفضيلة عارضةً فى الكيف ، وفى الكيف تضاد ، جاز أن يعرض لهذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال فى قبول الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوى قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبيه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوى فإنه فى الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإنّ العشرة أبعد فى المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب فى الأمرين — أعنى المحال والممكن — ما ذكرناه من أن الكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بالقياس إلى نفسه ، ولا بالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ؛ فإنه لا تكون عشرة أشد عشريةً من تسعة تسعية ، كما يكون بياض أشد ابيضاضاً من سوادٍ اسوداداً ، وإن كان قد يكون عدد أكثر زيادة على عدد من عدد ، كما بيّنا . فعلى ذلك يكون غير مساوٍ أقرب من غير مساو آخر ، وأما فى أنه غير مساو ، فلا يقبل زيادةً ولا نقصاناً .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع يخالف أوجه رجوع الحمل على الوضع ، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس تأتيك من ذى قبل . وذلك لأن الوضع ههنا قد يكون من أحد

---

(١) جميعها : جميعا د ، عا ، ن ؛ أجمع هـ || (٣) والأبرد : وكالأبرد عا || وذى : إلى ذى عا || كبرا : كبر هـ || (٥) وكذلك قد : وقد ى || (٦ — ٧) الضعفية ... كانت : ساقطة من ى || (٧) وفى الكيف تضاد : ساقطة من د ، سا ، م ، ى (٨) الإضافة : الفضيلة إضافة هـ || (١٠) أشد وأضعف : أضعف وأشد ب ، س || (١٢) العشرة أبعد : للعشرة ع | للثلاثة : + أبعد ع || (١٣) بالقياس : فى القياس عا ، م ، ى || (١٤) أشد : ساقطة من س || (١٧) زيادة : ساقطة من م || (١٨) على : إلى س || (١٨ — ١٩) بعضها على بعض : ساقطة من س || (٢٠) قد : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || من : ساقطة من م .

الطرفين مكرراً ، والحمل يكون من الثانى ، فإذا عكست صار الحمل وضعاً وقد ألحق به مثل ذلك التكرير فى جانبه ، وصار الوضع حملاً وقد حذف عنه التكرير ، فتقول : إن العبد عبد للمولى ، ثم تقول : والمولى مولى للعبد ، فتكرر العبد فى الأول والمولى فى الثانى . وفى بعض الأمور تحتاج إلى أن تلحق بالطرف المجعول محمولاً شيئاً زئدا لا يلحقه وهو موضوع ، كإلحاقك اللام بالمولى والعبد ههنا ، بل إلحاقك ما تلحقه حين تقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفى بعض المواضع لا تحتاج إلى ذلك ، كما تقول : إن الأب أب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تعقله معنًى : فأنت تأخذ المحمول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلحق ، ولم تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

وأما سائر العكوس التى ستأتيك فى مواضعها فتخالف الذى للمضاف فى ذلك كله ؛ لكن فى هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعى ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التعادل ، لم يجب هذا التكافؤ ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذى إليه الإضافة أولا وبالذات ، فإنها إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمرٍ يعرض له ، أو إلى جنسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئةً . فإنك إذا قلت إن الرأس رأسٌ للإنسان أو للحيوان ، أو الرأس رأس لذى مشى ، أو الرأس رأس للمشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكان سكان للسفينة لم يمكنك أن ترجع فتقول : والإنسان والحيوان أو ذو مشى أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو مشى أو مشاء بالقياس إلى الرأس ، وكذلك لا تقول الطائر طائر بالقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بالقياس إلى السكان ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لذى الرأس ، وكذلك الجناح

(٢) ذلك : هذا عا || فى جانبه : ساقطة من ع || للمولى : المولى د ، م ، ى || (٣) والمولى : المولى د ، ن || (٤) أن : ساقطة من س || كإلحاقك : لإلحاقك م ؛ كالحاقات د ، ن || (٥) حين : حيث ع || (٧) الابن : للابن عا || تقل : ساقطة من د || (٨) ولم : ولا عا ، ى || (٩) تأخذه : تأخذ د || (١١) تقع : تقطع سا || (١٢) إلى : على ع ، ى || الذى : ساقطة من د ، سا || (١٣) وبالذات : بالذات ع ، ى || (١٤ — ١٥) أو الرأس رأس لذى مشى : ساقطة من عا || (١٦) والإنسان : الإنسان ه || والحيوان : أو الحيوان س || (١٧ — ١٨) الرأس ... بالقياس إلى : ساقطة من م || (١٨) لأن : أن ه || (١٩) ذو : ساقطة من عا .

جناح لذى الجناح، وكذلك السكان سكان لذى السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع المضاف المعادل أو جنس موضوعه ، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف . و إنما يعرض أكثر هذا فى الموضع الذى لا تكون فيه الإضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة ، فيكون لا اسم للمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه ، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى. فلذلك يجب أن يخترع لمثل هذا الشىء اسم بحسب النسبة. وإذا أشكل الأمر فى تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل ، مميزا مما يقع إليه لا بالتعادل ، فسبيلك أن تجمع أوصاف الشىء جميعا . فأى تلك الأوصاف إذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز أن ترفعه أو لم يجز أمكنك أن تحفظ الإضافة ، وإذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الإضافة فهو الذى إليه التعادل ، وما لم يكن كذلك فليس إليه التعادل . فإنك إذا رفعت من الشىء أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى كيف اتفق ، وحفظت أنه ذو رأس ، أمكنك أن تنسب إليه الرأس. وإذا رفعت أنه ذو رأس وحفظت أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى ، لم يمكنك أن تضيف إليه الرأس .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

فى خواص المضاف

وما يرى فى المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أنهما معاً فى الوجود، أى أيهما وجد كان الآخر موجوداً ، وأيهما عدم كان الآخر معدوماً ، مثل الضعف والنصف ؛ ولكن قد لا يقع فى بعض الأشياء تكافؤ فى الوجود معاً من جهة أخرى ، وذلك كالعلم والحس

(١) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || (٢) جنس : بجنسه سا ، م || (٣) فيه الإضافة : الإضافة فيه ه (٤) بنوع : نوع م || لا اسم : الاسم دا || (٥) بل : ساقطة من سا ، م ، ه || كان : ساقطة من س : سا ، م ، ه ، ى || (٧) بالتعادل : ساقطة فى س || (٨) جميعا : بجمام، ه ، ى || (١٢) وإذا : فإذا ب ، س || (١٧) المضافات : الإضافات ع || أى : الى م .

أى الإدراكان ليس القوتان المشاركتان لها فى الاسم — فإن ذات هـذا العلم فى جوهره يلزمه دائمـاً ان يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم فى جوهره لا يلزمه ذلك ، فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وليس الغرض ذلك ، بل الغرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافةٍ تلزمه توجب أن يكون معه مضايفة أبداً ، وذات الآخر قـد يوجد وليس بمتضايف . وكذلك فتصور حال هذا الحس وأن ذاته لا ينفك عن لزوم الإضافة إياه ، وذات المحسوس ينفك ، ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حساس موجوداً ، وتكون العناصر المحسوسة التى هى أوائل لتكوّن الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودةً . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئةً فى اللزوم إن أخذت متضايفات ، وإما غير متكافئة فى اللزوم إن أخذت ذوات . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع . وأما الوجه الذى تفهمه عليـه الطائفة فوجه مختل . وأما المثال فى جنبة العـلم فالمشهور ما أو ردوه من أمر المربع المساوى للدائرة ، فإنّ العـلم به لم يوجد إلى هـذه الغـاية ، لكنه موجود . لحرى أن نبحث عن هـذا حقيقة البحث فنقول : إن القائل أن يقول إن هذا القول مجازف فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجودٍ ؛ فمن العلم التصور ، وقد نتصور أمور ليس يجب لهـا الوجود ، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ، فإنّا نتصور مثل هـذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك

(١) أى : إلى س || الإدراكان : الإدراكين ه || هذا : ساقطة من س || بجوهره : + قد ع ، ه || (٣) العلم : المعلوم سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٤) الآخر : ساقطة من سا || من : عن س || (٦) فتصور : يتصور عا || حال : قول س || الحس : الجنس د || وأن : فإن سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٧) موجودا : موجود ب || إذ يجوز : إذ لا يجوز عا ؛ ويجوز ع || (٨) يكون : + حيوان عا ، ه || حساس : حساسا س || هى : ساقطة من س || (١٠) غير متكافئة فى اللزوم : متكافئة فى غير اللوازم م || ذوات : ذواتا عا ، ه || فهكذا : وهكذا عا ، ه || (١١) تفهمه : تفهم س ، م ، ن ، ه ، ى || عليه : هذه ه || الطائفة : + فهو سا || فوجه : وجه ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || مختل : مخيل بخ || وأما : نأما ب ، س (١٢) فإن : ساقطة من ه || (١٣) لكنه : + هو ب ، س || لحرى : لحقيق سا ؛ + بنا د ، ن ، ه || (١٤) فيه : ساقطة من سا ، م ، ن || أنه : لأنه د || كل : لك سا ، عا ، م ، ى .

إلى أن نجعل لهـا وجوداً فى الأعيان . وبالجملة لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذى فى الذهن . وهذا الذى فى الذهن فهو العلم نفسه ، وإنمـا بحثنا عن علمٍ مضافٍ إلى مضايف له ، والمضايف شىء ثان .

وأيضا فإنَّ فى المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها فى الأعيان إلا بإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : إذا أخرج عن شكل كذا خط منحن كذا فى جنب خط كذا ، لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان ؛ فإنَّ هذا لا وجود له أيضا إلا فى الذهن .

وهذا المثال الذى أوردوه ، وهو حال المربَّع المساوى للدائرة — الذى يجعلونه موجوداً وإن لم يعلم — فهو مثال أشدّ إشكالاً من الدعوى . فليت شعرنا أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود فى الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له فى الأعيان وجود حاصل ، فبأى دليل عرفوا ذلك ؟ ومن حدثهم به ؟ وإن عَنَوا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العـلم به أيضا ممكن أن يوجد . فنقول لمن قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وأنت منطقى أن تحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أوردناه أن تعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المتضايفين وجود لا ينفك من الاضافة إلى الآخر ، وليس الآخر بمكافىء له فى ذلك . فإن كان علم تصورى أو تصديقى ليس مضايفا إلى شىء آخر ، فليس هو من جملة المضايفات التى نذكرها . فإذا لم يكن من جمـلة ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذى نعتمده من الشىء الذى لا يكون علماً إلا وهو مضاف ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متحركًا على الاستدارة . وهذا العلم

(١) نجعل : بجعل م || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || ذلك : ساقطة من عا || وجودا ... لها : ساقطة من ص ، ع ، ى || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٢) فهو : هو سا ، ع ، ى || (٤) فى : من ص || (٥) بامكان : بالمكان د ، ن ، ه ، بالامكان سا || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || عن : فى ع ، عا ، ه || (٨) المربع : التربع د || الذى : ساقطة من عا || (٩) شعرنا : شعرى ه || فإنه إن : فإن د (١٣) هذه : ساقطة من ى || كنه : لكنه م || التحقيق : التحقق ه || وإنما : وإن م || (١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذوات واحد د || من : فى ه || (١٦) المضايفات : المتضايفات م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركا : متحرك د ، ن .

هو فى الجملة التى ذكرناها ، والشرط الذى أشرنا إليه ؛ وإن كان لما أوردناه قبل مثالاً يضايف فى الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافيه فى الوجود معاً ، فليس ذلك أيضا مما ينقض به ما قلناه . فإنّا لم نقل : ولا شىء من المتضايفات تتكافأ فى الوجود معاً ، بل قلنا : إن أكثرها كذلك . وأما أمر المربّع والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك لأنه إن كان لهذا المربّع إمكان وجود فلا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً يوجب أن يكون العلم به حاصلا . بل يجوز أن يكون هذا المربّع موجوداً ونحن على جملتنا من الجهل به ؛ فبيّن أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الغرض الذى نؤمه . فما علينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نتكلف فى المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن المنطق أن يتحققه كنه التحقق .

ويجب أن تعلم أن المتضايفين من حيث يتضايفان بالفعل تضايفاً على التعادل فهما معاً ؛ إذ الشىء إنما تقال ماهيته بالقياس إلى شىء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقائل أن يقول : إن المتقدم فى الزمان مقول بالقياس إلى المتأخر ، ولا بد من أن تكون بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

وأيضاً فإنّا نعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة معدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ، ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد من جهة المتقدم والمتأخر فإنه يحل بأن نقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين : أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستنداً إلى الذهن . أما بحسب الذهن فأن يحضر الذهن الزمانين معاً فى الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

(١) فى : على عا ، ه || ذكرناها : ذكرناه عا || (٢) يضايف : د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى ؛ مضايفا : ه || فى الذهن : للذهن سا || مكافيه : يكافيه س ، ع ، عا ، ه || (٣) فإنا : فإذا ع ؛ وإذا عا || ولا : فلا سا || (٤) زعم فيه : زعمت عا || (٦) ونحن : أو نحن ع || جملتنا : ثابة ع || (٧) فبين : فيتبين م ، ن || الطعون : الطعن عا || (٨) علينا : علمنا س || (٩) التحقق : التحقيق د ، س ، سا ، م ، ن || (١٠) المتضايفين : المتضايفات عا || حيث : + هما د ، ن || على : ساقطة من عا ، ه || (١٢) أن : ساقطة من سا || (١٤) موجودان : موجودين د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٦) ولا بد : فلا بد س || (١٦) أما : إنما م || (١٧) بأن : أن عا .

متأخرا ، فيكون قد حصلا جميعاً فى الذهن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً فى الوجود والذهن ، فيضيف الذهن إليه زماناً يعقله مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينهما بتقدّم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجود من الآخر أنه ليس هو ، وممكن أن يوجد إمكاناً يؤدى إلى وجوب ، وهذا كونه متأخراً . وهذا الوصف للزمان الثانى موجود فى الذهن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فإنّه موجود فى الذهن حينئذٍ أن الزمان الثانى ليس موجوداً ، ونسبته إلى الذهن نسبة شىء كان موجوداً ففُقِدَ . وهذا أيضا أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر . فأما نسبة المتأخر إلى المتقدم على وجهٍ آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له فى الأمور ، لكن فى الذهن فقط ، فإنَّ كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متأخراً ، ولا مضافاً إلى شىء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية فى وقت واحد ، وكانت هناك إضافات لا نهـاية لها موجودة بالفعل ؛ بل هو فى نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود فى الذهن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو فى حكمٍ سيكون ، فإن العلم بها أنها ستكون علم بحال من أحوالها موجود فى الذهن مع وجود العلم بأنهـا هى ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عندما هى معدومة فى الأعيان موجودة فى النفس . وأما تصور ماهية القيامة مجردة فإنّه غير مضاف إلى شىء فى الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هـذه إضافات إنمـا تتقرر فى الوهم ، والمتضايفات فيها أيضا إنما تكون متضايفات فى الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو فى العلوم الحقيقية؛ لكن قوماً من المتكلفين أجابوا فى شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذى قيل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون، قولٌ غير حق؛ فإنّ ههنا علما موجودا بكل شىء وجودا

---

(٤) فوجود : فهو موجود ع || (٦) الثانى : ساقطة من عا || (٨) ففقد : فقد م || وجود : وبجود عا || (٨ — ٩) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخر س || (١٠) فإن : بأن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٤) فإنه إنما هو فى حكم سيكون : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٥) بأنها هى : فإنه إنما هو فى حكم || (١٦) فى الأعيان ... النفس : ساقطة من عا || القيامة : ساقطة من ع || (١٧) فإنه : فإنها س (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

لا يتأخر عن الأشياء ، وهو علم البارى والملائكة ؛ ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقاً ، فليس جواب المتشكك ، فإن المتشكك ليس يقول : إنه ولا شيء من المتضايفات لايكون معاً ، ولا أيضاً يقول : إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً ؛ ولا يحتاج إلى ذلك ، فإن دعواه أنه ليس كل متضايفين يكونان معاً . وهذه الدعوى تصح بمثال واحد يورده المتشكك فى علم واحد فيقول : إن علمى بوجود العالم لا يصح أن يكون علماً وذاتاً ؛ والعالم غير موجود الذات ، ثم العالم قد يكون موجوداً فى ذاته ، وليس علمى به بموجود ؛ وكذلك إن لم يعتبر شرط الذات ؛ فإذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة ، ولم يكن علم البته غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم دائما معاً ، لا العلم الذى أشار إليه فقط بل جميع العلوم ، فكان العالم قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بموجود ، فالشبهة تكون قائمةً ؛ فإنّ الشبهة لم ترد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولا علم ألبته ؛ بل هى شبهة أخرى ، وينبغى أن يرتاد لها حل آخر ، وأقله أن يقال : إن العالم حينئذ لا يكون مضافاً إلى هذا العلم إذ لا يكون معلوما له .

[الفصل الخامس]

فصل فى تحقيق المضاف

الذى هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة أو لازم وخواص المضاف الذى هو المقولة

اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضافات يطابقها الحد المذكور ، فبعضها كانت ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، وبعضها كانت قد تصير كذلك بنحو من النسبة يلحقها . فلننظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة ، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضاف ، وليس هو نفس المقولة أو نوعاً من المقولة ، فنقول :

---

(٢) ولا : لا عا ، ه || (٤) وهذه : وهذا عا || (٦) بموجود : موجودا س || (٨) فكان : وكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٩) فالشبهة : فإن الشبهة د || (١٠) لم : ما س || ترد : تزل سا || (١٤) تحقيق : ساقطة من د || (١٧) اعلم : واعلم سا || إنما : أنا س || يطابقها : طابقها د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٩) أو رسم : أم رسم س ، ع || (٢٠) هو : هى ع || أو نوعا : ولا نوعا ه .

إنا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن تحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته فى مقولتين ، و إن كان قد يدخل الشيء فى مقولة بذاته ، وفى الآخر على سبيل العرض . وقد فرغنا فيما سلف عن هذا . ثم إن هذا الحدّ لا يمنع العقل مطابقته أموراً تدخل فى مقولات أخرى ، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهراً حتى يكون رأساً ، كما يحتاج إلى أن يكون مقولة الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً ؛ فكلا الأمرين مقوِّم له من حيث هو رأس ، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض . والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً على الإطلاق وكان على اعتبار الجواهر الثانية . وأما إذا أخذ مخصصا على أنه هذا الرأس ، فإنه لا تقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تحس وتتخيل من غير أن يعلم الشيء الذى هو رأسه من حيث هو هذا الرأس ، والذى هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان . وأما إذا دل على أنه رأس لشيء جملةً ، فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس، بل من حيث هو رأس على الإطلاق . وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء ؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء . و يمكننا أن نقول : إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذى الرأس ؛ ولا يمكننا أن نقول : إن هذه اليد إنما هى هذه اليد بالقياس إلى سقراط ، أو هذا الذى هو ذو رأس ، حتى لو رأيت هذه اليد منكشفة غير مستورة تمثّل فى ذهنك ضرورةً بإزائه ما هو بالقياس إليه وهو سقراط ، أو هذا ذو الرأس ، كما تمثل هنالك ذو الرأس .

وأيضاً فإن بعض الأمور التى ذكرت قد كانت فى ذواتها من مقولة الكيفية أيضاً ، مثل الملكة ؛ فإنها كيفية ، وقد قيلت بالقياس إلى غيرها بنحو من أنحاء النسبة . وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى . فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون ههنا أمور هى من

---

(١) يصلح : يصح شا ، ه || (٢) يدخل : مدخل || من : فى د ، س ، سا ، ن || (٣) الآخر : الأخرى د ، س ، سا || (٤) قد : ساقطة من عا ، ه (٨) ماهيته : ماهية د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || (٩) أنه : ساقطة من س ، ع ، عا || (١٠) حيث : ساقطة من س || الرأس... فإنه هو هذا : ساقطة من د || (١١) رأس : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، عا || (١٢) بل : بلى ع ، عا ؛ بلام || وكذلك : ولذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٢) شيء... إلى : ساقطة من ع (١٣) هى : + غيره || أو هذا : وهذا د ، م ، ن ، ه || (١٥) ذو رأس : ذو يه س ، سا ، ع || ذو : الذو عا || الرأس : اليد ع ، ه || (١٦) تمثل : مثل ع || (١٨) قد : ساقطة من سا || (١٩) من : ساقطة من د .

باب الجوهر وغيره داخلة فى المضاف . فليس هذا الحد إذن حد المقولة و إلا لاشترك فى حد واحد أمور من مقولات شتى و إن لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسم معنىً يعمها مقوِّم لماهيتها يقال عليها . فإنه لايجوز أن تكون الأمور التى جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

فيجب إذن أن نتأمل هذا الحد ، ونتدارك خللاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور لهذا هو أن الأمور التى من المضاف هى التى الوجود لها هو أنها مضافة ؛ وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بعينه هو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غنى عنه ، وخصوصاً والأول يدل على المعنى الذى يدل عليه دلالة واضحة لايدل عليها هذا الثانى ، إن دل دلالةً بذلك الوضوح . وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزء حدٍ لنفسه .

والمشتغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا فى حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكنا نقول : إن من الأشياء مايكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه ، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحدون معنى نوعياً تحته ، أو ما هو كالنوعى تحته ، فينقلون اسم الجنس إليه لملاءمة توجبه ، وقد تجد مثل هذا كثيرا ، أعنى أنك تجد أموراً نقل إليها أسماء حرِّفت عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أومأنا إليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جملتها أن الجمهور قد كانوا يروْن أن كل شىء توهم فهو إما غير ممتنع ، وجعلوا اسم الممكن مرادفاً أو كالمرداف لقولهم : غير الممتنع فقالوا : إن كل موجودٍ إما ممتنع و إما ممكن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب ، وبعضه غير واجبِ الوجود ، وكلاهما يشتركان فى أنه

(١) فليس : وليس ع || (١) لاشتراك : لاشترك سا || (٤) شيئا : شىء ب ، د ، ع ، سا ، م ، ن ، ه ، ى ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) هو : هى عا || (٧) لكن : ولكن سا || يظن : ساقطة من د || (٨ — ٩) على المعنى الذى يدل : ساقطة من سا ، م ، ى || (١٠) وظن بعضهم : و بعضهم ظن ه || (١١) والمشتغلون : المشتغلون د || (١٢) ذهابا يسيرا : ساقطة من عا || (١٣) او لما ، والماع || (١٤) تحته : ساقطة من س || ما : معنى ه || كالنوعى : كالنوع عا (١٦) عن : من سا ، م ، ى || (١٧) عن الجنس إلى : غير الجنس فى م || (١٨) توهم : موهم د ، م ، ى ؛ يتوهم ع ، عا ، ه ؛ متوهم سا || وجعلوا : وجعلنا م || اسم : الاسم ع || (١٩) فصل : تأمل ع || بممتنع : يمتنع م .

ممكن بهذا المعنى ؛ أى بمعنى غير الممتنع . ثم وجدوا فى الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنعه ؛ ولا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ فيمكن وجوده وعدمه ؛ فخصّوه باسم الممكن من حيث هو غير ضرورى ؛ وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى؛ ونقلوا اسم ما هو كالجنس إلى ماهو كالنوع .

وكذلك أيضاً الحال فى المضاف،فإن اسم المضاف كان مقولاً فى الوضع الأول عند الفلاسفة على المعنى المذكور،وهو أنه ماتقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجودا غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبته، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره،فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست تقال بالقياس، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعًا وقوعًا بحده،وإن لم يكن لهما جميعاً جنسا. فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين أو على شيئين من مقولتين،أو شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين،فإنك قد عرفت هذا وتحققته. وإذا كان كذلك فمعنى المضاف المأخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام،ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص؛ فكما أن الحاد إذا حد الممكن الحقيقى فقال : إن الممكن الحقيقى هو الذى يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، لا يكون قوله مدخولا ، من جهة أنه أخذ الشيء فى بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخوذ فى الحد إلا المعنى الجنسى الذى هو بمعنى غير ممتنع. فلذلك إذا قال : إن المضاف الحقيقى الذى يحده على أنه أحد العشرة هو الذى ماهيته ووجوده أنه مضاف،وعنى أنه الذى وجوده وماهيته هو أنه مقول الماهية بالقياس،

(١) بهذا : لهذا د || بمعنى : معنى د ، سا ، ن ، ه ؛ يعنى م || وجدوا : وحدا د || فى : من عا || (٢) ولا : أو مالا ع ؛ فلا ه || يمتنع : يمنع م || فخصوه : وخصوه سا || (٥) فى المضاف : ساقطة من م ؛ فى الحال المضاف د || (٨) ثم : ساقطة من د || واعتبر : فاعتبر د ، سا ، ع عا ، م || مقول : مقولة م || (١٠) وكان : كان عا ؛ فكان م || إذا : وإذا عا || الشيء : + أيضا ع ، عا ، ن ، ه || كالأبوة والبنوة : كالابن والبنوة ن ؛ كالبنوة والابن ه || (١١) جميعا : ساقطة من س (١٢) مقولتين : مقولين م || على : ساقطة من م || (١٣) وتحققته : وتحققته ع || (١٥) إذا حد : ساقطة من سا || (١٦) لا يكون : ساقطة من د ، س ، عا || (١٧) الذى : ساقطة من س || (١٨) إذا : إذ د ، ه || المضاف : المعنى ع || يحده : حده ه || (١٩) وعنى : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود فى حده أو الموسوم فى رسمه ، فيكون هـذا من جملة المخصصات التى إنما تخصص بإلحاق شرط التجربة بطبيعة عامها ؛ فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هى طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يلحق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذا ألحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت ، فإنها إذا ألحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت .

ولست أعنى بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والنوع الحقيقين، بل الخاص والعام. فإذا كان حد المضاف الذى هو المقولة هو هذا الحد ، فالرأس لا يكون مضافًا بالمعنى الذى للمقولة ، إذ ليس يكون وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجود آخر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك العلم ، فإنّه صورة وكيفية متقررة فى النفس ، لكنها يلزمها إضافة مّا ، ولها وجود خاص من حيث هى صورة للنفس . وكذلك الضعف فإنه يكون صورة فى النفس عدداً أو كمّا وتعرض له نسبة .

ولكن لقائل أن يقول : إنكم قد منعتم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقولةً كالأبيض ، ومعناه شىء ذو بياض من غير زيادة ، ثم لا شك فى أنه يجب أن يكون المضاف . فالمعنى الأول يفهم منه أنه شىء ذو إضافة من غير تخصيص ، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هـذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقولة أو نوعا من المقولة . ثم المضاف الذى يجعلونه مقولة فهو أيضا شىء ذو إضافة ، لأنه شىء مقول ماهيته بالقياس إلى غيره ؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذى هو المقولة المضاف الذى ليس هو المقولة ، فلا يكون بينهما فرق .

وأما الشيئية فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذى هو المقولة ، ولا يمكن أن يسلب عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخاص ، الذى ليس به ما ليس بمقولة مضافًا ،

---

(٢) تخصص : تحقق بتخصيص د || عامها : عامة ع || (٣) من حيث ... الجنس : ساقطة من ع || (٤) وليس : ليس هـ || (٥) فإنها : فانه س ؛ + كذلك هـ || (٦) الجنس والنوع : النوع والجنس س || ؛ فإذا : وإذا سا || (١٠) للنفس : النفس د ، س ، سا ، عا ، م ، ى ؛ فى النفس ن || صورة فى النفس : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، فى ، هـ ، ى || (١٢) لقائل أن يقول : لسائل أن يسأل ويقول عا ، هـ || (١٤) فالمعنى : بالمعنى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (١٥) يكون مقولة : يكون له مقولة بخ ، د ، سا ، م ، ن هـ ، ى || (١٦) المضاف : المضاف م || (١٩) ولا : فلا سا ، ى || (٢٠) فلا : ولا ع ، هـ ، ى || الوجود : وجوده سا .

هو أنه شيء ؛ فإن الشي لا ينفك عنه أيضا ما لا يجعل له وجودًا خاصًا غير كونه مضافاً؛ بل الوجود الخاص إنما نعني به وجودًا أخص من الشيئية، ووجودًا من جملة أنحاء الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لجميع المقولات . فنقول في جواب ذلك : إنه ولا سواء، فإن الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشيئية التي تخصيصها الوجود الذي للضاف من حيث هو مضاف، وأما الشيئية المحمولة على المعنى الآخر فإن تخصيصها وجود آخر ، فإن الشيء ذا الإضافة إذا خصصت شيئيته صار به جوهراً أو كيفًا أو شيئًا آخر . وأما شيئية الإضافة فهي الإضافة ، فشيئية ذي الإضافة تقتضي لذلك الشيء حقيقةً غير التي هو بها مضاف ؛ ولا كذلك شيئية الإضافة .

وإذا قلنا : إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف ، فلسنا نعني به الوجود العام ، بل نحوًا من الوجود مخصِّصا للعام ليس هو التخصيص بكونه إضافةً فقط ، قد يتخصص تخصيصاً في أنه إضافة . والأبيض أيضا ليس تخصصه عن الشيئية أن تخصيص شيئيته بأنه شيء ذو بياض فقط ، بل شيء له نسبة خاصيةٍ إلى البياض ، لا تتم شيئيته بالفعل إلا أن يلحقه أن يكون في نفسه جوهراً جسمانيا ، فيكون الفرق أن أحدهما شيء يتقوَّم بأنه مقول الماهية بالقياس ، وأنه مخصص من قبيل ذلك ، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة . والآخر أن شيئيته تتقوَّم بوجودٍ خاصٍ وحقيقةٍ خاصيةٍ تلحقها الإضافة ، وليس من قبيل الإضافة ؛ وهذا هو الذي ليس بمقولة . ولأجل هذا الفرق ما كان أحدهما مقولةً ، ولم يكن الآخر مقولةً ، ولا جاريًا مجراها إلا بمجرد أنه شيء له إضافة . فقد انحل هـــذا الشك . فإذا كان المضاف لا وجود له إلا أنه مضاف ، فيلزم أن يكون إذا حُصِّل أحد طرفيه تحصيلاً كان الآخر محصِّلا بسببه ، حتى

---

(١) هو : وهو سا || (٤) ولا : لا د ، ن || المضاف : المعنى ع || تخصيصها : تخصصها س ، م ، ن ، ه || (٦) ذا : ذو ع ، عا || صار : صارت عا || كيفا : كيفيا م || (٧) لذلك : كذلك م || الشيء : ساقطة من م ، ن ، ه || (٩) المضاف : ساقطة من م || الذى : + هو ه || هو : وهو عا || (١٠) للعام : للعلم م || (١١) قد : ساقطة من عا ، سا ، م || إضافة : + التخصيص بكونه إضافة عا || (١٢) تخصصه : يخصه عا || عن : من م || (١٣) بالفعل : ساقطة من د ، م || (١٥) يتخصص : مخصص م || (١٦) خاصية : خاصة سا || (١٨) فإذا : وإذا ع ، ن ، ه || أنه : بأنه د ، س ، ن ى || (١٩) فيلزم : فليلزم سا ، م .

إذا قلت : ضعف مطلقاً من غير تحصيل تمثل لك بإزائه نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضعف هو أربعة ، تمثل لك بإزائه نصف هو اثنان .

وقولنا : "تحصيل المضاف" لفظ نفهم منه معانى. ويجب أن نقدم قبل بيان ذلك مقدمةً فنقول: إن المضاف ليس له وجود مفرد، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصّصه بتخصيص هـذا اللحوق . والتخصيص بهذا اللحوق يفهم على وجهين : أحدهما أن يؤخذ الملحوق والإضافة معاً ، فذلك من مقولة ومقولة ، ليس المقولة ، بل هو مركب من مقولة ومقولة ؛ والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك اللحوق الخاص العقلى ، ويؤخذان جميعاً كعارض واحد للملحوق ؛ وهذا هو تنويع الإضافة وتحصيله ، فإنّ المشابهة مثلاً موافقة ما فى الكيفية، والموافقة فى الكيفية غير الكيف الموافق، فالكيف الموافق ليس هو إضافةً ، بل هو شىء ذو إضافة .

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهى نوع من المضاف، مثل المساواة التى هى موافقة فى الكمية ، والمماثلة التى هى موافقة فى النوع . فإذا كان التحصيل فى المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصّل فتكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم ، إذ لا بد من أمر تفرض له أو إليه الإضافة ؛ ثم إذا تحصل فإنمـا يتحصل لا محالة بتحصيل ذلك المعنى . ولو كان المعنى بحالة لكانت الإضافة بحالها . وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله بإزاء الأمر الذى كان أولا ، وهو كما كان أولا ؛ ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضعفا عدديا على الإطلاق ، فهو بإزاء النصف العددى على الإطلاق ، فإذا حصّل العدد الذى هو الضعف حتى صارت الضعفية محصلةً فلا يثبت الجانب الآخر على حاله ، فإنّ إطلاق

---

(١) نصف : ضعف س ، ع ، عا ، ن || وإذا : فإذا م || (٢) ضعف : + مطلقا من غير تحصيل د || هو : + أربعة د || (٤) مفرد : متفرد د ، منفرد م || يكون : ساقطة من د || (٥) بتخصيص : بتخصص د || (٦) الملحوق : اللحوق سا ، د من مقولة ومقولة : ساقطة من ع ، عا (٨) العقلى : بالعقل ع || كعارض : بعارض سا || (٩) غير : على س || فالكيف : والكيف ه || (١٠) هو : ساقطة من د ، ه || شىء : شيئا ه || (١١) فهى : فهو ب ، د ، س ، سا ، ه || (١٢) يمكن : يكون د || (١٣) المضاف : المضايف د ، ن || بمعنى : لمعنى م || أمر : معنى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٤) تفرض : يعرض ه || (١٤) يتحصل : تحصل د المعنى : ساقطة من د || (١٥) لكانت : لكان ن || وإذا ، إذا سا || تحصيله : تحصله م ، ه || (١٦) بإزاء : بأن ه || وهو كما كان أولا : ساقطة من د || ومثال : مثال ن || (١٧) عدديا : عددا م .

ذلك الجانب ، أعنى النصفية كان إنما يكون بإزاء إطلاق هذا الجانب أعنى الضعفية ؛ غير محصّل . فإذْ قد تحصل فبيِّن من ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنّه إذا تحصل الشيء الذى هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذى هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شيء ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل ، فأى المضافين عرِف بالتحصيل عرِف الآخر به ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث يتحصل الموضوع وتركت الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يتحصل ؛ وذلك لأن طبيعة الإضافة لم تحصل بل موضوعها . وليس إذا كانت الإضافة لا تحصل إلا بموضوعها يجب أن يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الإضافة ؛ ومثال هذا أنه إذا كانت الرأسية إضافةً عارضة لعضو ما ؛ وكان قياسه إلى ذى الرأس فيحصّل هذا العضو من حيث هو جوهر ؛ وكان هـذا الرأس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص إضافته ؛ لم يلزم أن يكون إذا عرِف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ، أن يعرف من ذلك أنه رأس ، لأن الرأسية تركت بحالها ، ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث الحس ؛ فلم يلزم أن يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثانى ؛ إذ لم يتحصّل له الأول ؛ والحس لا سبيل له إلى إدراكٍ ثان غير حاضر عند الحس بسبب أول حاضر عند الحس . فلو اجتهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر ، وجب أن يخصص له بعوارضه ، ومن عوارضه كونه من بدن زيدٍ ، فحينئذٍ يتحصّل للعقل ذو الرأس . فهذا حكم ما فيه موضوع وإضافة .

فأما إذا كان المضاف نفس الإضافة ، فلا يتحصل أحد الطرفين إلا بتحصيل الآخر ، لأنه لا وجود لأحد الطرفين غير المضاف ، فيتحصل من هـذا أن كل شيء من باب المضاف إذا تحصّل نحواً من التحصيل لا يلزم أن يتحصل مقابله فإن الإضافة لاحقة له ؛

---

(١) أعنى : + كون عا || (٢) محصل ، محصلة د ، سا ، م ، ى || فإذ : وإذ سا ، ن ؛ وإذا م || قد : ساقطة من م || (٣) تحصل : يتحصل م ، ى || (٤) المضافين : المتضافين م || (٥) فإن : فلو د || (٦) وتركت : وترك د || (٨) تحصل : تتحصل د ، سا ، عا ، ن ، ه || (٩) إضافة : ساقطة من د ، م || قياسه : + بها بخ ، ه || وكان : فكان م || (١١) إضافته : إضافة د (١٣) سبيل : ساقطة من س || إذ : إذا سا || (١٤) سبيل : قبيل بخ || له : ساقطة من ه (١٩) غير : + الوجود د ، ن || شيء : معنى ع ، ه ؛ ما هى عا (٢٠) نحوا : نوعا ن || يتحصل : التحصل س .

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلحقه إضافة وله وجودخاص، فإنه لا يتحصل بتحصل مقابله ؛ بل قد يتحصل إذا كان التحصيل عقلياً .

وأما الإضافة نفسها فإنها تتحصل فى العقل مع تحصيل موضوعها . فمن تحصيل الإضافة بتحصيل موضوعها ما ينوِّعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيِّفها أو يشخصها ، فإن جعل حدها آخر نوَّعها ، وإن حفظ حدَّها وألحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيفَّه ؛ كأبوة الرجل العادل ، وأبوةِ الرجلِ الجاير ، فإنهما يختلفان فى أحوالٍ ولكن خارجةٍ عن الماهية ؛ فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادلٍ ، لم يزل بذلك المعنى الذى هو الأبوّة .

فأما المساواة فإنك إن توهمت بدل الكمية فيها كيفيةً : لم تكن تجد المساواة وجوداً ، ولم تبق الإضافة بعينها موجودة .

وأما الشخصية فكأبوة هذا وأبوة ذلك ، بل كالجوار الذى لكل واحد من الجارين؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة فى أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لهما جميعا ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحدٍ منهما موصوف بإضافةٍ إلى الآخر ليست هى بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعهما واحداً كجوار هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ؛ وربما كانا متخالفين بالنوع كالأبوة والبنوة ، وكذلك المماسة : فإن كل واحد من الشيئين يوصف بأنه مماس لذاك الآخر ففيه مماسة لذلك ، نسبة تلك المماسة إليه نفسه هى أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

---

(١) من : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم سا || (٢) يتحصل : إلا بتحصيل سا ؛ ساقطة من م؛ بتحصيل ن || (٤) بتحصيل : ساقطة من عا || (٥) حفظ : + بتحصيل عا || (٥) يكن : + به عا || (٨) توهمته : توهمت عا || (٩) تجد : لحد م || وجودا : موجودة بخ ؛ وجود د ، ن ، ه || (١٢) أنها : وأنها ه || (١٣) ولا : لا سا ، عا || منهما : منهاد || (١٥) متخالفين : مخالفين سا || (١٦) لذاك : كذلك د ، ن ؛ لذلك م || (١٧) أنها : أنه عا || وأنها : وأنه د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى ؛ وبأنه عا .

كذلك . والآخر أيضاً مماس للأول بمماسة فيه للأول ، فنسبة تلك المماسة التي بالآخر هو بها مماس إلى الآخر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لا بأنها فيه وأنه لا يماس أحدهما الآخر بمماسة تكون في ذلك الآخر ، بل بمماسةٍ تكون فيه نفسه لذلك الآخر ، لكنهما من حيث المماسةِ بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق الشخصيات في الأمور العامة . وهذا فليكن كافياً في بيان أمر المضاف .

(١) كذلك والآخر : وكذلك الآخر عا || للأول : الأول م الآخر : للآخر عا || (٢) هو : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || الأول : الآخر عا || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه عا (٣) لذلك : كذلك س ، سا || (٥) وهذا فليكن : فليكن هذا ه ||

المضاف : + تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية . وههنا آخر الدفتر الأول من هذا الكتاب ه ؛

تم الجزء الأول من الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين وصلاته على نبيه محمد وآله أجمعين ى .

المقالة الخامسة

من الفن الثانى

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق في الكيفية

[الفصل الأول]

فصل (١)

في تعريف الكيفية وأقسامها الأول

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرَّف بنحوين من التعريف : أحدهما أن يقال : إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة .

فلننظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيدانا معنى متصوراً ، فنقول : أما إذا كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المتعارف وما تجرى عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف ، والجواب به إذا سئل بكيف ، فأمرٌ غير محصَّل في مقولة واحدة ؛ وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد ؛ فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله؟ فيحسن في التعارف أن يجاب فيقال : رأيته ماشياً أو غادياً ؛ أو رأيته يحمر أو يصفر ، أو غير ذلك ، ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيته في مكانٍ طيِّبٍ ؛ أو فوق سريرٍ ، وأمثال هذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كيفيات أحوالِ الناس .

---

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من د ، م ، ن ، ى ؛ + وهى ستة فصول ه || في الكيفية : ساقطة من ه [وجاء هنا في ه بيان بعناوين الفصول الستة لهذه المقالة] || (٥) أقسامها : أقسام د || الأول : الأولى د ، م ، ن || (٦) وأما : أما ع ، ى || الكيفية : الكيف ع || (٧) الكيفية ما به : الكيفية مابها عا || (٨) وغير : أو غير س ، وأنها غير ع || (٩) يفيدانا : يفيدان ى || متصورا : مقصورا س || (١٠) المتعارف : التعارف م || تجرى : يجرى ب ، م || (١١) بكيف : ساقطة من ع ، م ، كيف سا ، عا || (١٢) يتوقعون : يتعرفون ع || أن يجاب : بأن يجاب عا || بأنه : أنه عا || (١٣) عن الواقع : من الواقع م || ويسأل : ويسألون عا ، ه || (١٤) أو يصفر : ويصفر د ، عا ، م ، ن || (١٥) ولا : لا ع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء يصرف الذهن إلى تخيّل الكيفية الداخلة فى المقولة ؛ بل كما أنهم يقولون "حال" ، لا للذى يسمّى حالاً فى قاطيغورياس فقط، بل لجميع الصفات ؛ وإن كانت كميات ؛ فلا يتحاشون أن يقولوا "كيفية" لغيرها ، فإن كان جميع ما يسمونه كيفيةً على هذا الوجه هو داخل فى هــذه المقولة ، فالوضع داخل أيضاً فى هذه المقولة .

ثم لايبعد عندى أن يستقبل كلامى واحد من هؤلاء المبرخشين فيقول : أما الوضع ؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذى أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم نضايقه بأن نقول له : إن هــذا لايمكن ، ولم نؤاخذه بماسلف ذكره ؛ ولكنّا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التى هو بهـا وضع لاتجعله بحيث لايصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تعدّه لذلك ؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء فى مقولتين، بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعمّ منه . وإذا كان الأعمّ مقولةً، فالأخص يدخل فيها ؛ فلا يكون الأخص مقولةً برأسه . فإن لم يلتفت فى هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه إصطلاح خاصّى ،فبالحرىّ أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أراده يكون قد عرّفنا ما يريد به بالوضع الثانى . فلم يمكننى إلى هذا الوقت أن أنهم من هــذا الرسم حقيقة هذه المقولة ؛ ولا يبعد أن يكون غيرى قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما سنقوله بعد .

وكذلك الحــال فى الشبيه وغير الشبيه ؛ فإنّ الشبيه يستعمل استعمالاً عامياً ، ويستعمل استعمالاً خاصيًّا .

---

(١) فالتعارف : والتعارف ى || يقفنا : يعفينا ن || (٢) حال : حالا ع || حالا : ساقطة من ى || (٤) هو داخل : وهو داخل سا || (٦) المبرخشين : المبرخسين د ، ن ؛ المنحيثين سا ؛ المن حيثين م ؛ المزخرفين ه [لعلها من مادة برخاش بالكسر من قولهم : وقعوا فى خرباش و برخاش أى اختلاط وصخب (التاج)] || (٨) لجوهر : الجوهر م ؛ كجوهر د || ذلك : ساقطة من د ، م ، ن || (٩) لا يمكن : لا يكون يمكن د || (١٠) هو : هى سا ، ع ، عا ، م || بها : به ن || تجعله : تجعل له م || (١١) لذلك : كذلك ع ؛ ولذلك م || فلا : ولا ع ، ى || بهما : بها عا || (١٣) فيها : فيه عا || برأسه : برأسها ى || يلتفت : يلتقيا م || (١٤) فبالحرى : فالحرى ع || (١٥) بالوضع : الوضع ن || فلم : ولم ه (١٨) يستعمل : قد يستعمل سا .

فأما الاستعمال العامىّ فلا يختص بالمعنى الذى يراد فى هذه المقولة ؛ بل قد يقولون : إن قعود فلانٍ شبيه بقعودِ فلانٍ ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهنِ البلسانِ ؛ بل لا يمتنعون عن القول بأن طول زيدٍ شبيه بطول عمرٍو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يمهل فى أمر الشبيه إلا ما يمهله فى أمر السؤال بكيف .

فإن قال قائل : إنه فى بعضها مستعار وفى بعضها حقيق ؛ فنسلم له أنهم إذا قالوا : شبيه فى الطول ، دروا أنهم يستعيرون ؛ لكنهم إذا قالوا : قعود شبيه بقعودٍ ، لم يذهبوا إلى أنهم يستعيرون شيئا ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم محِقّون ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هــذا اللفظ مستعاراً فى شىء ، وحقيقياً فى شىء بحسب إرادتهم ؛ فإن اللفظ لا يستحقّ شيئاً من ذلك فى نفسه ، بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف فى المستعار هو أن يقول القائل ذلك ، وعند القائل أنه لفظ غيره استعير له لمشاكلةٍ وتمثيل . فأما حيث لا يكون عند القائل كذلك ؛ بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارةٍ ، فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة ما يدلّ عليه بهذا اللفظِ دلالةً حقيقية : ومع هذا فإن من يدّعى فى لفظة ما اشتراكاً واستعارةً ، فعليه أن ينصّ على المعنى المقصود به فى الموضع الذى يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر التلفظ بعيداً عن أن يميِّز للسامع معناه المقصود تميزه لو قال : عين المــاء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

(١) قد يقولون : يقولون ى || (٢) بقعود فلان : بقعود د || (٣) يمتنعون : يمنعون س || (٤) الشبيه : التشبيه م || يمهله : يعلمه م || بكيف : بالكيف عا ؛ فكيف ب || (٥) فنسلم : فلنسلم عا ، ه || (٦) دروا : دروب ؛ ودوا د ؛ ورأوا ه || لم : فلم ه ؛ ولم ب ، م || (٨) محقون : محقون عا || (٩) وحقيقيا فى شىء : ساقطة من ن || حقيقيا : حقيقة سا || (٩) شيئا من : ساقطة من عا || (١٠) له : ساقطة من س ، ع || والتعارف : ساقطة من م || هو : وهو سا ، ع ، عا ، م || (١١) استعير له : استعير ع || فأما : وأما س || (١٢) إن حرارة شبيهة : حرارة شبيهة ى ؛ إن حرارة وشبيهة م || (١٣) بهذا : هــذا س || فى : + هذا سا || (١٥) التلفظ : اللفظ ن ؛ التغليط م ؛ التخليط ه || بعيدا : بعيد س || (١٥) معناه : بمعناه عا || المقصود : + به ه || (١٦) البصر : العرض م .

ويجب أن نكون قد أعطينا معنى الشبيه حين نخاطب باستعماله ههنا ، وقصارى ما فهّمونا مِن لفظ الشبيه بالاصطلاح الخاصّى ، وغاية ما ينصّون عليه هو أن يقولوا : إنا نعنى به الموافق فى الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبيه بالقول النقلى لا المتعارف عند الجمهور ؛ وكان تفسير ذلك النقلى هو الذى معناه الموافق فى الكيف ، فلا شكّ فى أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من الموافق فى الكيف ؛ فيكون من قال : إن الشبيه هو الموافق فى الكيف ، وقد عرف الشبيه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئا . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ؛ وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبه تجمع لنا من الموجودات معانى مختلفةً . ثم إذا فصّلْنا هذه المقولات ، وعرفنا ماجعلناه مخالفاً للكيف ، واستثنيناها ، بقى لنا المنحصر فى مقولة الكيف مايجاب به عن سؤال كيف ممـا ليس من تلك الأخرى وما تقال به المشابهة ممـا ليس تلك ، فيتخيَّل الذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن تُجعل حقيقـةُ البحث عن الشىء أنه كيف هو فى نفسه مايقتصر على نفسـه وحاله ؛ فإذا كان الوصف ممـا يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ؛ فكأنه قد عدل عن الواجب ؛ فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمرٍ فى نفسه إذ قال كيف هو فى نفسه دون أمرٍ يكون له لغيره فى نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إما بالنقل والوضع الثانى ، وإما بالتوسّع فلذلك صار يصلح لأن يجاب به عن كيف الشىء ؛

---

(١) حين : حتى سا || (٢) فهموا من : فهو يا من م || لفظ : ساقطة من ع || ينصون : يتصور ع || (٤) وإن : فإن عا ، ه || الكيف : الكيفية د || بالقول : القول م || النقلى : العقل س || (٦) من الموافق : من سبب الموافق م || قال إن : لأن د || (٧) وقد : قد م || (٩) الشبه : الشبيه سا ، ى || تجمع : مجمع د || معانى : معان م || (١٠) واستثنياها : واستثنيناه عا ، ه ؛ واستبناها م (١٢) فيتخيل : حتى يخيل عا ، ه || (١٢) فيتخيل ... آخر : ساقطة من م || وأن : أو أن عا ، ن ، ه || (١٣) ما يقتصر : عما يقتصر ه || (١٤) آخر : ساقطة من عا ، م || وغير : ساقطة من س || حتى : حين ه || إنه : له ى || (١٦) يكون له : يكون س ، ى || لغيره : بغيره د || لغيره فى نفسه : لغيره ونفسه ب ، ى || (١٧) صلح : يصلح ع ، ى || (١٨) صار : صارت عا .

ثم استمر هذا التوسّع وتقرّر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصوّر للشيء ما لم تتصوّر له أجزاء هي غيره وجهات خارجة ، ثم يتصوّر له وضع . فالوضع مخالف للمعنى الذى يكون للشيء فى نفسه بنفسه الذى بالحرى أن يكون البحث بكيف مقصوراً عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإنا نكون قد تعدّينا أيضاً التعارف إلى نوع من النظر والاستدلال .

وأما الكم فإن التعارف يشبه أن يدلّ على أنه غير صالح فى جواب كيف الشيء ؛ وإن أجيب فإنما هو مجاز .

فإذا كان كذلك فقد تقرّر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ؛ فإن اسم الكيفية اشتقّ من اسم الكيف ؛ والمشتق منه أدل وأعرف من المشتقّ له . وهذا من قبيل ما يشتقّ فيه اسم الحال من اسم الشيء ذى الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضا فإن الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب ، بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ؛ إذ كان السبيل إليه الحس ؛ والحس لا يميّز الكيفية مفردةً ، بل يتناولها مع الشيء المتكيّف بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه تناولاً واحداً غير مفصّل ؛ ثم من بعد يحصل ما يتخيل. وعلى هذا فاعتبر الشبيه ، وعلى أنه شبيه فى نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمر غيره. فليكن هذا قدر ما نقوله فى أمر هذا التعريف .

ولنقرر الآن أن الكيفية هى كلّ هيئة قارة فى الموصوف بها ، لا توجب تقديره أولا تقتضيه ، ويصلح تصوّرها من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة. وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلقّ بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمور عنه .

---

(١) ثم استمر : واستمر د ، ه || (١) تقرر : تقدر عا ، م ؛ اشتهر عا || (٢) هى : ساقطة من ن || خارجة : + عنه ع ، عا ، ه ، ى || (٣) بكيف : ساقطة من د ، ن ؛ يكون م || (٤) تعدينا : + فيه بخ ، عا ، ه || نوع : أنواع س || (٦) وإن : وإنه إن ه || (٩) اشتق : اشتقت عا || (٩) قبيل : قبل م || (١٠) الحال : ذى الحال عا ؛ + أعنى بخ ، ع ، ك ، عا ، ه (١٢) إذ : إذا عا ، ه || (١٣) مع : من س || (١٤) بعد : ساقطة من د || يحصل : حصل ى || ما يتخيل : ساقطة من عا ؛ + له ه || (١٨) تقتضيه : نقيضه بخ || فى الموصوف : بالموصوف ع || التفات : التفاوت سا || وهذا : وهو ه || (١٩) يثبت : ينسب ه || يعرف : ساقطة من س .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحدث رسماً في الجوهر ، وظنّوا أنهم قد أتوا ببيانٍ ؛ وذهب عليهم أن استعمال لفظة الرسم ههنا يشبه أن يكون استعمالاً مجازياً لا يحقق معنى ؛ فإن حقّق فليس بحسب التعارف في استعمالِ هذا اللفظ ، بل لدلالةٍ تقترن به من خارج . وهذا اللفظ مُخيِّل مغالطي أشدّ بعداً عن البيان من لفظة الكيفية ؛ وكذلك لهم بيانات تشبه هذه .

فلنقل الآن : إن الكيفية كيف تنقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعاً لها ؛ فنقول : إن الكيفية لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإحالة أولا تكون . والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإحالة فهو كالحار يجعل غيره حاراً ، والسواد يلقي شبحه في العين وهو مثاله ، لا كالثقل فإن فعله في الجسم التحريك ، وليس ثقلاً . والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولا يكون ؛ والذي لا يكون متعلقا بالكم ؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون ، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفوس ، فالتي تلتئم ما بينها أفعال وانفعالات ، هي التي تسمّى كيفياتٍ انفعالية وانفعالاتٍ ؛ والتي تتعلق بالكم فهي كالأشكال وغيرها ؛ والتي للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فهي القوى الفعلية والانفعالية ؛ والتي تختص بذوات الأنفس فهي التي تسمّى ملكاتٍ وحالاتٍ .

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقةً بوجود النفس أو لا تكون ؛ والتي لا تكون فإما أن تتعلق بالكمية أو لا تتعلق ؛ والتي لا تتعلق إما أن تكون هويّتها أنها استعداد ، وإما أن تكون هويّتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا أن نحاول في ذلك ضروباً من القسمة تؤدي إلى هذا الغرض . ولولا أمر الكيفيات التي في العدد لكان يحسن بنا أن نقول : وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام ، ثم تقسم فنقول : إما من حيث كميتها ومن حيث هي تعليمية ، وإما من حيث طبيعتها

---

(٢) لفظة : لفظ ن || (٣) فإن : وإن د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || هذا اللفظ : هذه اللفظة عا (٤) مخيل : مختل سا ؛ مخل ع ؛ تخيل م ، ن ، ه || (٦) إن : بأن ن ؛ ساقطة من م || (٨) فهو : ساقطة من عا || يجعل : يفعل ن (٩) فإن : وإن م || الجسم : جسم م ؛ جسمه ه || ثقلا : عقلا د ؛ نقلا م || (١٢) بينها : عنها د ، بها م || (١٣) وانفعالات : أو انفعالات م || والتي : والذي عا || (١٦) والتي : والذي عا || (٢١) حيث : + هي عا || من حيث طبيعتها : من طبيعتها ى .

ومن حيث هي طبيعية ثم تتم القسمة ، ولكانت هذه القسمة أصحّ مأخذاً . لكن الفردية والزوجية وماأشبهها تخرج عن ذلك ؛ لأن لم يدخل ذلك فى كيفيات هذه المقولة ، وكانت الكيفيات مايعرض للجواهر الجسمانية ، فيجب أن تقسم على نحوما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فمنها قولهم : إن الكيفيات إما طبيعية وإما مقتناة ، ثم فسّروا أن الطبيعية هي المتولّدة بالطبع من داخل الموجودة دائما فى الشيء الذى توجد فيه ، والمقتناة فهى التى تمامها من خارج ويمكن اطراحها ؛ وليكن من المقتناة الملكات والأحوال . وأما الطبيعية ، فمنها بالقوة ومنها بالفعل . والتى هى بالقوة فهى الكيفيات التى يقال بسببها إنا مستعدّون وفينا إمكان لشيء من الأشياء . والتى هى بالفعل ، فمنها ماينفذ إلى العمق وهى الانفعالات والكيفيات الانفعالية ؛ ومنها مايظهر من خارج وهى الأشكال والصور .

وأيضا فإن لهم قسمة أخرى للكيفية ، فإنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر فى النفس وإما فى البدن . والتى تظهر فى النفس فإما أن تظهر فى النفس الناطقة وإما فى غير النفس الناطقة . والتى فى الناطقة إما عسرة الانحلال كالملكة وإما سهلة الانحلال كالحال . والتى فى غير الناطقة إما فى القوة المنفعلة وإما فى القوة الفاعلة . والذى فى القوة الفاعلة فهو الصنف الثانى من أنواع الكيفية ؛ أعنى قوة ولا قوة . والذى فى القوة المنفعلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعنى الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر فى البدن فإما فى عمقه وإما فى ظاهره . والذى فى عمقه فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كا[نت] انفعالاً . والذى يحدث فى ظاهر البدن فإنه الشكل والخلقة . قالوا : والشكل يعمّ المتنفس وغير المتنفس . وأما الخلقة فإنها تخصّ المتنفسة ، وقد قسموا ذلك أيضا بوجوه من القسمة تشبه هذه .

(١) حيث هى طبيعية : حيث طبيعية ه || ثم تتم : وتتم عا ؛ وتتم ه ؛ ثم تتم بخ ، د ، سا ، م ، ن ، ى || (٢) وما أشبهها : وما أشبههما د ، م ، ن ، ه ، ى || عن : من عا ، ه || لم : ثم ن || ذلك : تلك سا || فإن لم يدخل ذلك فى كيفيات هذه : ما فإن تم ذلك والكيفيات لهذه ن || (٣) الكيفيات : الكيفية ب ، س ، ع || (٦) وليكن : ولكن م | المقتناة : المقتنيات ب ، ن ، ى || (٧) إنا : إنها ب ، س || (١٠) فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى || (١١) والتى : والذى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (١٢) والتى : والذى ب ، ع ، ى || (١٣) والذى فى القوة الفاعلة : ساقط من ه || (١٤) فهو : فهى ع ؛ فإنه عا || والذى : وأما الذى ه || (١٥) وما : وإما س || (١٧) ثابتة : تامة م ؛ نامية ن || انفعالا : انفعالات ب .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى تعقب الوجوه التى قسّم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة

حرىّ بنا أن نتأمل الحال فيما تكلَّفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل إلى فصل القضية فيما يطرأ عليك من وجوه قسمتهم فنقول : إن هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعى ومتكلَّف قبيح التكلُّف ، أقبح كثيراً جداً مما تكلفناه .

أما القسمة الأولى فمن موجبها أن يكون سواد الغراب مبايناً فى نوع سواديته لسواد مقتنىّ مكتسب . ويعرض من ذلك أن لا تكون الملكات والحالات نوعاً واحداً من جملة ما نخرج بالقسمة ، بل تكون نوعاً ثانياً هو نوع تحت بعض ما خرج من القسمة على نحو ما قال القاسم : "فمنها الملكات والحالات". وعلى أن هذا القول يوجب أن يكون للملكة والحال قسائم أخرى ، إذا عُدّت الملكة والحال ، وجب أن تعد هى معها، فتزيد الأقسام على الأربعة .

وقوله : " منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل " ؛ إن عنى بذلك أن هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصحاحية والممراضية هى معانٍ من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعبير ردىء جداً ؛ فإنه لو قال : " منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل" ، لكان له وجه بعيد، وان تعذّر ؛ لأن الشىء الذى

(٣) الوجوه : وجوه د ، ن || التى : الذى عا || قوم : ساقطة من د ، ع ، ى || (٤) القسمين : القسمتين سا ، ن ، ه || ليكون لك : ويكون كل عا (٦) صناعى : صناعية د || ومتكلف : ومتكلفة ن || قبيح التكلف : قبح المتكلف م ؛ قبيحة أن كلف د ، ن || (٦) جدا : ساقطة من ى || (٩) نخرج : يخرج س || من : عن س || من القسمة : بالقسمة ع ، عا || (١١) قسائم : أقسام ن || (١١) معها : معه عا || (١٣) مايكون بالقوة : ساقط من ع ، ى || عنى : أعنى س ، م || (١٥) ولا الصحة نفسها : ساقط من س ، م || (١٥) تعبير : تغيير ب ؛ تفسير دا ، م ؛ تعيين د || (١٦) بعيد : بقيد س ، سا ، م || تعذر : تعدد عا || الذى : ساقطة من سا ، ع ، عا ، ى .

بالقوة هو الشيء الذى ليس بموجود ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذى هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصحاحية معدومة . وإن عنى بهذا اللفظ ليس أن المصحاحية تكون فى نفسها بالقوة فى وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ،فيكون قد جعل المصحاحية صحةً بالقوة، فيكون الشيء الذى هو بالقوة صحةً هو المصحاحية، فتصير المصحاحية صحةً وقتاً . وليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ، إذ ليس لها فى أنفسها شيء مشترك . وإن لم يعن بما بالقوة المصحاحية بل الصحة التى بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحةً معدومةً جائزاً وجودها كانت من نوع ؛ وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ؛ فسيكون المعدوم كيفيةً موجودةً .

ومع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا هذر . وإن لم يعن ما قلناه ولكن عنى أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلاً ؛ وعنى بالقوة الشيء الذى يقابل الفعل الذى هو الحصول لا الفعل الذى هو التأثير أو ما أشبهه ، ومقابل ذلك الفعل هو الاستعداد لأمرٍ ما ، حتى تكون لقسمته إلى قوة وفعلٍ وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التى نسميها فعلاً ليست فى أنفسها قوى ، فيشبه أن تكون الحرارة قوةً ، إذ يستعد بها نحو أمر ما . وكذلك البرودة وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذا الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما . وقد تستعد بعض هـذه الكيفيات لانفعالٍ ما ، كالرطوبة ؛ أو للا انفعال ما أو عسر انفعال ما ، كاليبوسة، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة فى ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة فى طبيعتها كيفية ؛ وأما الاستعداد فأمر

(١) ليس : ساقطة من سا || (٢) لا الصحة : ساقطة من ع ، ى || (٤) أنها : أن ب || تكون : ساقطة من سا ، م || تكون بالقوة : + وجودها ع ؛ + فى وجودها ى || شيئا : شىء ب ، س ، ع ، ه (٥ — ٦) وقتا وليس : وقتا ليس م || (٦) أنفسها : نفسها ى || (٨) فسيكون : فيكون ع || (١١) هذر : هذا ب ، س || أن : بأن م || (١٢) هو : وهو عا || (١٣) حتى : ساقطة من س || (١٥) وكذلك البرودة : فكذلك البرودة ب ، س ، ى || والمذاقات : والمذوقات ب ، س || والروائح : والأراييح : ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ى || مستعد ، + كالرطوبة ه || تأثيرا ما : تأثيرا ى || (١٧) بعض : ببعض عا || كالرطوبة أو للانفعال ما : ساقطة فى د || عسر : لعسر ه .

يعرض لها من حيث تصلح أن تكون مقولةً بالقياس إلى شىء أو بالنسبة إليه . وأما الذى كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذى يكون للجوهر لا شىء يعرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لزم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ؛ بل يلزمهم أن يجعلوا هذه الاستعدادات التى للحرارة وغيرها من باب الكيف، وتكون كيفياتٍ عارضةً للحرارة ولغيرها؛ وهذا ليس مذهبهم . وليس عندهم أن الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها ، فصارت مستعدةً بها ؛ ولا هذا مما يصلح أن يقال و يعتقد . فإن طيبوا أنفسهم قائلين : إن كلامنا فى استعدادات الجواهر فى ذواتها ؛ وجب أن تكون المصحاحية استعداداً للصحة فى الجسم ، ووجب أن يكون المراض فيه مصحاحية ؛ فإنه لا يعرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحالٍ ، فربما صاروا إلى الصواب ؛ لكن قولهم وعبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلّف وتعسّف . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأحرى فى قسمة الشىء إلى قوة وفعل هو أن تكون القوة والفعل فيه لشىءٍ واحد، ولم يفعلوا كذلك . فليس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة، ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على الترطيب والاسوداد والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها فى العمق و بعضها فى الظاهر فهو ردىء جداً . وذلك لأنهم تركوا الكيفيات التى للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التى هى كيفيات فى الخط؛ فإن الخط ليس بجوهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدا

---

(١) إليه : اليها سا || (٢) للجوهر : للجواهر عا ، ه || لاشىء : لشىء ع || (٤) ولغيرها : أو غيرها سا || (٤) ولغيرها : ولغيره عا ؛ وغيرها سا ى || (٥) وليس عندهم : ساقطة من س || (٦) بها : به د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٦ — ١٠) "فإن طيبوا ... بتكلف وتعسف : ساقطة من عا || (٨) ووجب : وجب س ، سا ، م ، ى || (١٠) لكن : ولكن ع ، ى || (١٢) فى : ساقطة من عا || قسمة : + ذلك ه || (١٣) ولم : وإن لم س || كذلك : ذلك ى || (١٤) ماهو فعل : جعلوه فعلا ع || على الترطيب : كالترطيب س ؛ الترطب عا ، ه ، ى (١٥) والقوة : أو القوة م ، ى ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يجعلوا شيئا من ذلك من باب القوة ع || (١٦) من : ساقطة من عا || (١٨) جسم : بجسم سا || (١٨) وجدا فى الخط : وجدت فى الخط ع .

فى الخط فقد وجدا فى الجسم ؛ إذ الخط فى جسم ، وما فى شىء هو فى شىء فهو فى ذلك الشىء الآخر ، مستعملين لفظة "فى" المشككة ؛ فيلزمهم حينئذٍ أن يكون الجسم مستقيماً ومعوجاً ، إن كانت فيه استقامة خط واعوجاجه . وأما أن الجسم معوج الخط فهو حق ؛ لكن الاعوجاج الذى لا عرض له ، لا يكون فيه ؛ فإنه لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ؛ ولكن يكون موجودا فى شىء منه هو فيه بالذات . وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجوداً بالحقيقة فى ظاهر الجسم الذى هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون فى الجسم وحده بالعرض ؛ بل هو فيهما جميعا بالعرض ؛ فليسامح فى هذا وليجعل قولهم : "موجود فى الجسم أو فى ظاهره" كل وجود متعلق به ، وإن لم يكن أولياً .

ثم نقول إن قولهم : "إن الأشكال موجودة فى ظاهر الجسم" قول البله المغفَّلين ؛ فإن الأشكال المجسَّمة إنما وجودها ، من حيث هى مجسَّمة ، أن تكون سائرة فى الجسم كله ؛ فإن الشكل ؛ إن كان ما أحاط به حد أو حدود ، فإننا نحيط الحدود بالسطوح والسطوح بالعمق .

ولنحقق ذلك أكثر فنقول : إن ههنا حدوداً ؛ وههنا شيئاً ذا حدودٍ له هيئة بسبب الحدود ؛ وههنا تلك الهيئة ؛ فأما الحدود فليست أشكالاً ؛ بل هى أطراف ؛ ولا يجوز أن يقال لشىء منها إنها فى ظاهر الحدود حتى يقال مثلا : إن السطح فى ظاهر الجسم ، أو الخط فى ظاهر السطح ؛ وذلك لأن الظاهر غير الذى فى الظاهر ، وليس السطح غير ظاهر الجسم ؛ بل هو نفس ظاهر الجسم ، والخط ليس فى ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح .

فإن اعتذر معتذر وقال : إن هذا الإنسان قد تجوَّز فى لفظه ، وكان ينبغى أن يقول : "ظاهر" فقال "فى ظاهر" فلم يعذر أيضاً ؛ وذلك لأن القسم الآخر هو أنه فى العمق وليس

(١) وما فى : وما هو س || (٢) مستعملين : مستعمل د ، م || حينئذ أن : حينئذ عا || ومعوجا : أو معوجا س || (٤) له : ساقطة من عا || (٥) شىء منه : شى د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || (٦) وحده : رفع عا || (٧) هو : ساقطة من سا || فليسامح : فيسامح ع || موجود : بوجود ع ، عا ، م ؛ موجودا سا || (٨) وجود : موجود سا || (٩) ظاهر : ساقطة من سا || (١٠) سائرة : سارية بخ ، د ، ن ، ى || (١١) إن : ساقطة من سا الحدود : الخطوط ع ، عا || بالسطوح : بالسطح عا || (١٣) وههنا شيئا : وهناك شيئاه || (١٥) السطح : + مثلا سى || (١٦) أو الخط : والخط سا || (١٧) هو : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ه || (١٨) اعتذر معتذر : اعتبر معتبر م || ظاهر : ظاهرا ع ، ى || (١٩) فقال : يقال م ؛ فيقول ن || يعذر يعذره د || وذلك : ساقطة من سا .

معناه أنه عمق؛ وليس قوله "ظاهر" قسيمه هو أنه فى العمق؛ حتى يكون الشيء إما ظاهراً وإما فى العمق، بل نظير أنه فى العمق أنه فى ظاهر؛ ونظير الظاهر العمق، ثم مع ذلك فإن الذى هو الظاهر كم لا كيف؛ حتى لا يكون لطائفة منهم طريق إلى أن يقولوا: إنه أراد بقوله: " فى العمق " العمق نفسه، طلباً منهم لاستواء القسمة. فإنه إن كان هذا المذهب فى التأويل صحيحاً كان كأنه قال: وإن بعض كيفيات الأجسام ظاهر وبعضها عمق؛ وهذا محال.

وأما إن عنوا الشيء المتحدِّد فهو مقدار لا كيفية. وإن عنوا الهيئة الحاصلة من التحدد، فإنما يكون فى الظاهر منها ما يكون موجوداً فى السطح وحده من الهيئات، إما شكلاً كالتربيع وإما هيئة غير الشكل كالتسطيح والتقبيب والتقعير. وأما المجسَّمات من الأشكال فليست هيئات توجد فى الحدود، بل هى هيئات توجد فى جملة المحدود بالحدود؛ وفى الحدود وجود أنيّتها بالشركة ليست نسبتها إلى الحدود أولى من نسبتها إلى المحدود. فلو كانت الكرية فى نفس السطح لكانت تقبيباً أو تقعيراً لا كريةً؛ كما لو كانت الدائرة فى نفس الخط لكانت استدارة وتقويسا لا دائرةً. وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذى هو السطح، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط؛ وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقبيب السطح.

وهذه الأشكال، وإن كانت تحدث للمحدودات بالحدود، فليست هى فى الحدود وإن كانت الحدود عللا لها فليست عللا لها فى أنفسها؛ بل فى شيء آخر يتحدد بها.

---

(١) قسيمه: قسمة د، ع || هو: ساقطة من س، عا || إما: ساقطة من د || (٢) وإما: أو ع || أنه: ساقطة من عا || ظاهر: الظاهر سا || (٣) لا يكون: يكون ع || (٤) فى العمق العمق: فى العمق سا، عا، م، ى || (٤) لاستواء: لاستواء د || (٥) وبعضها: وبعضه عا || (٦) وهذا: وذلك س || (٧) وأما: ساقطة من عا || الحاصلة: الصالحة عا || التحدد: المتحدد د || (٨) شكلا: شكل ع، ه || (١٠) توجد: تؤخذ ن || (١١) وجود: وجودا ب، سا، ع، عا، ى || أنيتها: بينها؛ بينهما ب، س، سا، ع، ى || (١٢) نفس: بعض م، ن، ه || لكانت: كانت ع || لا: إلا م || (١٣) شكل: + كل ع || موضوعه السطح: موضوعها السطح د، سا، ع، عا، م، ن، ه || (١٤) موضوعه الجسم: موضوعها الجسم د، س، سا، عا، م، ه || لا ظاهرة: لا ظاهرها د، عا، م، ن، ه || (١٦) كانت: كان ن || (١٧) وإن: إن د، م.

واعلم أن الحدود أنفسها لا يقال إنها موجودة إلا فى المحدود نفسه جملة . فإن الخط نهاية للسطح الذى هو خطّه على أنه نهاية لجملته ؛ فهو موجود بأنه نهاية فى جملته وجود الصفة فى الموصوف ؛ وليس موجوداً فى طرف منه ولا فى جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . فكذلك الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودةً فى السطح الذى هو الطرف فقط . ومع هذا فإنهم جعلوا هذا النوع شكلاً وخلقة فقط ، كما تسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد من الأمثلة فى أول الأمر لذينك فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل التقبيب من جملة هذا الباب وليس شكلاً ؛ إذ ليس له حدّ الشكل .

فإن قال : أعنى بهذا أن كل جزء فى باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التى من هذا الباب ، فليس كذلك ؛ فإن الشكل الذى فى الكل لا يوجد فى الأجزاء .

فأول ما فى ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ، فما الذى أحوجه إلى العدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعانى التى ليست من باب الشكل إنما يوجد فى الجملة دون الأجزاء ؛ كقوة اليد على أفعالها فإنها غير موجودة إلا فى اجتماع الأجزاء ، اللهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على فعل واحد . فإن قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعى ، من حيث هو مصارعى ؛ فكذلك هيئة قبول كثير من الأمراض .

فأما القسمة الأخرى فإن فاتحتها ليست تتجه إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

---

(١) نفسه : + أو ع || جملته : جملة م || (٢) أنه : أنها د ، سا ، ن ، ه || (٣) فى الموصوف : لاوصوف عا || (٤) المجسم : الجسم س || ومع : مع عا || (٥) إذ : إذا ن || (٦) لذينك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٩) والكيفيات : ساقطة من عا || (٩) فليس : فليست عا || (١١) يقول : + إن ع || على : ساقطة من ع || وجهه : وجه ه || وتكون : + عندئذ د || عبارته : عبارة ه || (١٣) إنما : فإنما ه ؛ ساقطة من م ، ى || الأجزاء : ساقطة من د || (١٤) يقول إن : يقول د ، سا ، م || (١٥) فإن : وإن ب ، س || كذلك : ساقطة من سا || (١٦) فكذلك : وكذلك سا ، ه ، ى || هيئة قبول : قبول هيئة س || كثير : كثيرين ب ؛ كثرى س || (١٧) فأما : فأناس || فاتحتها : فالحها د .

ثم يمعن فى هذيان كثير إذ يقول : والتى فى النفس غير الناطقة : فإما فى القوة الفاعلة وإما فى القوة المنفعلة . فلا أدرى أن هذا الرجل عن كم صواب ذهب . من ذلك أن نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس ، فإن الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقا وليست مما يتعلق بالنفس ؛ والثانى أنا لو سامحنا فيها وجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعاليات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك ، جعلها فى هذا القسم وليست من العوارض التى تتعلق بالنفس الناطقة أو غير الناطقة البتة .

ومن ذلك أنه ليس جميع ما فى باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية ؛ فإن الممراضية والاستعداد للانصراع ليست من باب قوة يفعل بها شىء . وأيضاً فإن المصحاحية هى بمعنى القوة التى لاتنفعل إن كان لابد من معنى القوة على الفعل ؛ فإنه وإن كان المصحاح يعرض له أن يكون قوياً على أفعال ، فذلك أمر لازم للمصحاحية ؛ أما المصحاحية فإنها مصحاحية من حيث لاتنفعل من أسباب المرض ، لامن حيث يفعل بها أفعال . وأيضاً فإن الأشياء التى جعلها فى القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلا فى القوة الفعالة أولى من أن تجعلا فى القوة المنفعلة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات فى المادة فتلك الأولى أيضاً لا تحدث إلا بالانفعالات فى المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسوم إليه معنى ما قسم إليه من القوتين ، بل أن ينسب إليهما ، فإن لكل واحد من الجنسين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفعلة معا ، إذ لا واحد منهما يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفعل .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث فى القسمة مرتين . والعجب ممن يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدرّسه ومن أنا نحتاج إلى مناقضته .

---

(١) يمعن : سمعى س || إذ : أو د ، م ؛ ثم ع || فإما : وإما ع ، عا ، م ، ن ، ه || القوة الفاعلة : القوى الفاعلة سا ، ع ، عا ، م || (٢) فلا : ولا سا || أدرى : يدرى ن ، ه || كم : ساقطة من ع || من : لأن ع || (٣) واللاقوة : أو اللاقوة سا ، م (٤) لو : إن ه || فيها : فيهما س || وجعلناها : جعلناهما ب ، س ؛ فجعلناها ه || (٥) والانفعالات : ساقطة من د || (٦) أو : و ه || (٧) ومن ذلك : ى || (١٠) لازم : لازم ما د || (١٢) وإن : إن ى || (١٣) الفعالة : الانفعالية س ؛ ساقطة من سا || القوة الفعالة : القوى الفعالة انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية ه || (١٤) أن تجعلا : أن تجعل سا ، عا ، م ، ن ، ه || قال : + قائل ع (١٧) لا : ولا س ، سا ، عا ، ن || (١٨) من جودة : موجودة س || (١٩) يقوله : يقول ع ، ى || أنا : ساقطة من ه || مناقضته : مناقضة ع .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة

فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لااسم له يعمه ، لكن له اسمان بحكم اعتبارين : فإن الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخا فى المتكيف بها رسوخا لايزول ، أو يعسر زواله ، و بالجملة لايسهل زواله ، و يسمى ملكة ؛ ومنها مالا يكون راسخا ، بل يكون مذعنا للزوال سهل الانتقال ، فيسمى حالا .

والأظهر فى تعارف محصلى أهل الصناعة أن الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذى هو نوعٌ من الكيفية ، وحتى تكون كل ملكة حالا ، وليس كل حالٍ ملكة ، بل الحال اسم لطبيعة هـذا الجنس ، إذا كان يعرِض للزوال وكان غير مستحكم ، فإذا استحكم لم يسم حالا بل ملكة .

وليس افتراق الحال والملكة افتراقَ نوعين تحت جنس ، فإن الانفصال بينهما ليس إلا بحال النسبة إلى التغير وزمان التغير ، وهـذا انفصال بأعراض لا بفصول داخلة فى طبيعة الشيء ؛ ولا أيضا يجب أن يكون بين الحال والملكة اثنينية ، كما بين الشخصين ، بل يجوز أن يكون بينهما اثنينية ، كما بين شخص واحد بحسب زمانَيْه كالصبي والرجل ، فإنه ليس يجب أن يكون الصبي شخصا غير الرجل فى ذاته ، و إن كان غيراً بالاعتبار . فإن الشيء الذى هو حال مّا كابتداءٍ بخُلُقٍ أو تصنعٍ لم يستقر بعد فى النفس ، إذا تمرن عليه ، انطبع انطباعا تشتد إزالته ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة ، فليس بحال .

---

(٣) كل : ساقطة من عا || (٥) يعمه : يخصه سا || (٧) بها : ساقطة من عا || أو يعسر : و يعسر عا || ويسمى : ولا يسمى س || (٩) والأظهر : فالأظهر ع || (١١) إذا : إذ د ، س ، م ، ى || (١٣) نوعين : عين س || (١٥) كما : ما سا ، عا ، م ، ه || (١٦) يكون : ساقطة من د || كما : ما سا ، عا ، م ، ه || بحسب : ما بين ه || (١٨) بخلق : خلق ى || بصنع : تصنع ب ، س سا || (١٨) لم : ما س .

ومن الملكات العلوم والفضائل . ونعني بالفضائل لا الأفعال المحمودة ، بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أريد أضداد تلك الأفعال ، شق على أصحابها وتعوقت عليهم واحتاجوا إلى تكلف . وهذا مثل خلق العدالة والعفة؛ والرذائل أيضا التي هي أضدادها ، فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن ، فإنْ فعله تأذى به ، وإنْ أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففي نفسه هيئة مطاوعة نحو فعلٍ ، معاصيةٌ نحو آخر ؛ فهذه ملكات . والعلوم أيضا ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة ومهر فيها فقط ، بل والرأي الواحد ، إذا اعتقد وعلم وتيقن به ، عسر زواله ، أو يمنى البدن بآفة عظيمة من أمراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بها ما كان من هذا الجنس سهلَ الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصحاح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس ، وإنما أوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القبيل . ومن الحالات الحرد والخجل والغم والهم والظن والعقد الذي لم يتبرم . فأما إذا صار شيء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحكما لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا ، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالا . وليست كلُّ حال فإنها كانت ملكة فانحلت حالا . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ، لا ما فُهِم من أن الحال تقال على المعنى الذي هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لا تصير نوعا تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الأثبت نوعا لأنه يزيد على طبيعة العام

(٢) عنها : عنه ع || (٣) أضداد : أصل د || (٤) وتعوقت : وعوقت عا ؛ وتعوقب ب ، س ، سا ، ع ، م || عليهم : عنهم سا ؛ + فيه عا || وهذا : وهذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (٤ — ٥) التي هي : هي التي س || (٥) الفاجر : الفائر ن (٦) سهل : سلس د ، عا ، م ؛ ساقطة من ن || (٧) نحو آخر : ساقط من ع || آخر : أخرى ه || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) أو أحوال : وأحوال سا ، م ، ه || (١٢) أوردناهما : أوردناها عا || يزول : + عنه سا || (١٣) سهلي : سهل عا || فهما : + أيضا س || (١٤) أو من المرض : والمرض سا ، عا ، ى ؛ ومن المرض ب ، س ، ع || (١٦) أي كانت : فكانت د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى ؛ إذ كانت ع || (١٧) فهم : ساقطة من ب || (١٩) يصير : يكون س || الأثبت : + صحة سا ، ع ، عا ، م ، ى .

بعرض لابفصل ، فإن الأمر ليس هكذا ، لأن واضع هذين الاسمين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمانا وأعسر تحركا . والعام لايحمل عليه الفصل ، ولاالعرض المقابل لعرض يخص واحدا مما تحته قد جعل له بحسبه اعتبار واسم ، كما لا يقال : والفرق بين الحيوان و بين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أنى قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛ ولاأمنع أن يكون الجانب الذى يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضع هذه التسمية ، من أن الملكات أيضا هى حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنها فى الحقيقة حالات .

وحيث قال : "إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة" معناه أن هذه قد تكون سهلة ، لكن إيثارى لما آثرته لسبب تعارف الأقدمين المنقول عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن الحال هى كيفيةٌ سريعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

وأما الجنس الآخر من أجناس الكيفيات التى هى أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسمانى كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التى فى المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ، فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتم الاستعداد حتى تصير هذه القوة التى بحكم الجوار الطبيعى وافرة من جهة أحد طرفى النقيض ، فلا يكون فى قوة الشئ أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع . والمصحاحية والمراضية والهيئة المصراعية والهيئة الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لاينغمز ، واللين المترجح فيه أن ينغمز ، هى من هذا الباب . لكن فى هذا الموضع شكوكا ؛ وذلك أن الأمور

---

(١) لأن : إلا أن ن || (٢) تحركا : تحريكات ب ، س ، ع ، ى || عليه : عليها د ، ن || (٣) قد : فقد سا || جعل : يجعل س || (٥) أو الآخر : والآخرى || أنى : أى س || (٦) مما : ماع ، عا || (٧) الملكات : الملكة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (٨) بل : + على ع ، عا ، ه || (٩) قد : ساقطة من د || (١٠) لسبب : ليست ب ؛ ليس س ؛ بسببه ه || (١١) هى : هو عا || (١٢) التى هى أنواع الكيفية : ساقط من ع || (١٣) التى : + هى ع ، عا || (١٥) بحكم : لحكمة عا || الجوار : الجوازع ، عا || وافرة : واحدة س ؛ وآخره م || (١٦) وأن : أو أن عا || كيف : كيف ماب ، س || ترجح : رجح د || والمصحاحية : فالمصحاحية د ، سا ، عا || (١٨) المصراعية : المصارعية سا ، ن ، ه ؛ المصارعة م || (١٩) فيه : فيها عا || شكوكا : شكوك س ، عا ، ه ، هامش ى .

التى تدخل فى هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن ينفعل كالمراضية ؛ واستعداد شـــديد على أن يفعل كالمصراعية ؛ واستعداد شديد لا على أن ينفعل ولا على أن يفعل بل على أن لا ينفعل ، كالمصحاحية والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن ريم جمعه فى معنى واحد كان عسرا متكلفا . وأيضا فلمتشكك أن يتشكك فى أنه هل المصارعية فى هذا الباب داخلة من حيث لاينصرع ، أو من حيث يصرع غيره . فإن كان من حيث لاينصرع تكون المؤونة فى الشك خفيفة ، ويكون هذا الجنس هو تأكد أحد طرفى ما عليه القـــوة الانفعالية فى أن ينفعل أو فى أن لا ينفعل ؛ لكنه يعرض أن يضيع استعداده من حيث يحرك غيره من الأقسام ، إذ لا يصلح أن يوجد فى الأجناس الأخرى أو يصعب ، وإن كان من حيث يصرع فإن الشبهة الأولى تتأكد ؛ وكأنك قد فهمتها .

ولسنا نعنى بالقوة المصراعية القـــوة الأولى المحركة النفسانية التى هى جوهر ولا يقبل الأشد والأضعف ، بل هذه ككمال لتلك القـــوة من جهة مواتاة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصارعية يجب أن يعلم أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر فى البدن ، وأمر فى القوة المحركة ، وأمر فى القوة الدراكة . أما ما يتعلق بالقوة الدراكة فهو معرفة مّا صناعية تُخَيِّل المصارعة ، كمعرفة صناعة الرقص

(٢) واستعداد شديد : واســتعدادا شديدا د ، ن || (٤) وقول : وقبول س ، ه || الاسم : ساقطة من ن || (٥) فلمتشكك : فالمتشكك سا || المصارعية : المصراعية س || (٦) أو من حيث : + هو د || (٧) تكون : فتكون ع || (٨) يضيع : يضع سا ، م || (١٠) الشبهة : الشبيه سا ؛ الشبه د ، س ، ع ، عا ، م ، ه || (١١) الأولى : الأول د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (١٢) ككمال : كمال س || (١٢) ونسبتها : نسبتها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || إليها : إليه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || (١٢ — ١٣) ونسبتها إليها ... الناطقة : ساقطة من عا || (١٣) شدة : شديدة ع ؛ ساقطة من ه || الآن : أولا ع ، ى || المصارعية : المصراعية س || (١٤) البدن : التدبير م || فى القوة الدراكة : فى الداركة ع ، م ، ى || (١٥) فهو : فهى عا || تخيل : تمثل عا || المصارعة : المصارعية هامش د .

والضرب بالعود ، وبالجملة هو صنف من أصـــناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود فى موضوعه تُعرف ، كصناعة البناء والكتابة . وأما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصريف العضل على إدراك الغرض فى المصارعة . فهاتان إما حالان إن ضعفتا ، وإما ملكتان إن تمكنتا ؛ وليستا ولا واحدة منهما من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو البـاقى فهو أمر بدنى ، وهو كون الأعضاء فى خلقتها الطبيعية بحيث يعسر عطفها ونقلها . فهذا هو من هـذا الباب وهو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ وهو غير معنى القوة المحركة ؛ لأن ما يعرض للقوة المحركة وبالجملة للقوى النفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس هو استكمال استعداد أحد طرفى ما عليه القوة التى بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجودٍ مَّا إذا وجد كان انفعالا بالفعل كالممراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لا يوجد فيه ، وهذا كالمصحاحية . وبالجملة فإن هذه القوة إما أن تستكمل آخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهى اللا قوة ، وإما نحو أن لا تتغير عنها وهى القوة الطبيعية .

---

(١) هو : فهو ب ، س || (٢) وبما : ربما د ؛ وفيما عا || (٣) المحركة : المتحركة س || تصريف : تحريك ب ، س || (٤) ضعفتا : ضعفا عا || واحدة منهما : واحدا عا || (٦) وهو : فهو ن || أمر : + قوى ع || بدنى : قوى عا || (٧) المصارعة : + فى الخلقة عا || (٨) الطبيعية : ساقطة من ع ، ى || (١١) الجواز : الجواز د ، س || لوجود : والوجود ه || (١١ — ١٢) بالفعل كالممراضية أو : ساقطة من ن || (١٣) عن : على عا || الطبيعية : الطبيعة سا ، م ن ، ه ، ى || (١٤) وهى : وهو د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

[الفصـــــل الرابع]

فصــــل (د)

فى إيراد الشكوك فى النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن العـادة جرت على خلاف ما قلناه ، وذلك أنه قد صرح فى التعـليم الأول ، بأن القوى ، إنمـا هى قوى ، بحسب أنها تفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تنفعل بسهولة ، كالصلب ، واللا قوى ، هو الذى ليس له قوة على أن لا ينفعل ، كالمراض الذى ليس له قوة على أن لا ينفعل ، واللين الذى ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلنتأمل الحال فى هذا ، فإن شبهتنا قد عادت ، فإن الحرارة قوة على أن تفعل بسهولة ، إذ تحرق بسهولة ، فهل هى من هـــذا الجنس ؟ فأما ما يقال إن الشىء يكون فى جنس وجنس ، أو نوع ونوع باعتبار واعتبار فأمر قد فرغنا عن منع الالتفات إليه . فلعل حقيقة الحرارة من حيث هى حرارة غير حقيقتها أنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية على الإحراق بسهولة ، لا لأنها حرارة بل لأنها حرارة شـديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلة فى هذا النوع . وهذا أيضا يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون حرارة واحدة تشـــتد وتضعف ، وهى فى أنها حرارة واحدة ، وإنمـا تعرض لهـا الشدة بأن تكون الشدة لا لحرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تقارن الحـرارة فتصير الحرارة بها أشد إحراقا ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضاً مشكل ، فإن الشئ إنما يكون سهلاً بالقياس إلى شئ آخر ، فيشبه أن يكون كل حرارة فلها شىء هى بحسبه سهلة الإحراق ، وشىء هى بحسبه صعبة الإحراق .

---

(٣) فى : على ن || (٤) العادة : + قـد ع ، عا ، ه ، ى || (٥) هى : هو عا || أنها : أنه عا ، ى || كالمصراعى : لما لمصارعى ه || (٥) أو لا تنفعل : ولا تنفعل سا ، م || (٦) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذى ليس له قوة : كالمراض الذى ليس قوة سا || (٧) واللين الذى ليس له : واللين ليس له ع || واللين الذى ليس له قوة : واللين الذى ليس قوة سا || (٩) إذ : إذا د ؛ أن ع ، عا ؛ أى ه || ما : أن سا || (١٠) باعتبار : ساقطة من س (١١) قوية : قوة ب ، س || (١٣) فتكون شدة : فكون شدية ع || (١٤) فى : ساقطة من س || (١٥) غير : على س || (١٦) فتصير : فتكون ص || (١٨) وشىء هى : وهى شىء ه .

وكذلك حال المصراعى ، فإن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شيء قوياً على أن يصرعه وبالقياس إلى شيء آخر قوياً على أن ينصرع منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراع ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرع ، فيشبه أن تكون القوة هي هذه ، أي أن يكون صرعه أكثر من انصراعه ، فتكون القوة الفاعلة فيه أرجح من المنفعلة لأمرٍ ما لا محالة موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعيف فيه الشيء الذي يصرع به ، لكن لأحدهما أشد وللآخر أضعف . فالذي فيه قوة أن يصرع أشد ففيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذي فيه قوة أن ينصرع أشد ففيه قوة أن يصرع أقل ، ففي كل واحد منهما قوة الأمرين ، ولكنها في أحدهما أكثر وفي الآخر أقل .

فترى القوتين هل إنما يختلفان في طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية في نوعها ، فإن كانتا متخالفتين ، فيشبه أن تكون القوة مخالفة للعجز في النوع ، وإن لم تكونا متخالفتين ، فلا تكون القوة مخالفة للعجز في النوع بل تكون كالخط الأطول والأقصر ، فأمثال هذه الأشياء تُشْكِل فيما قيل .

وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تنفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تنفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عداً تحت الكيفية على أنها أنواع قريبة ، لكان قد يمكن أن نتساهل في جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها في القسمة الثانية .

---

(١) المصراعى : المصارعى س ، ى || بالقياس : وبالقياس سا || (٢) شيء : ساقطة من عا || (٤) هي : في س || (٥) لأمر ما : لأنها ع || موجود فيه : موجود سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || القوى والضعيف : الضعيف والقوى ه || (٦) يصرع به : + وينصرع به سا || (٨) الأمرين : للأمرين ع || وفي : ساقطة من سا || في أحدهما أكثر وفي الآخر اقل : في الآخر اقل وفي أحدهما أكثر س || (٩) إنما : أنهما س ، ع ، ن ، ى || (١٠) وليس : أو ليس ه || الحرارة : بالحرارة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٢) تكون القوة : تكون أيضا القوة ع || (١٤) تفعل : تنفعل ه || والقوة : فالقوة د || والقوة على أن لا تنفعل : والقوة على أن لا تفعل بخ ، عا || (١٥) وعدم القوة على أن لا تنفعل : وعدم القوة على أن لا تفعل بخ || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه || (١٧) منحصرة : تنحصر ن || للكيفية : الكيفية ع ، ه .

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا بأن يقال ، إنه الذى منه كذا وكذا ؛ فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هـــذه ، وإن كان قد يمكن أن يتكلف ذلك على سبيل إجحاف على الحق .

وعلى أن ههنا شيئاً آخر وهو أن قولهم : إن اللين هو الذى ليس له قوة أن لا ينقطع ، إما أن يشيروا بهذا إلى عدم كيفية ، لو كانت لكانت قوة مقاومة ، وكان بها لا ينقطع الشئ سهلاً ، من غير أن يراد بإزائها إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس كيفية ؛ وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانغاز ، فلا يكون إلا القوة الانفعالية ، وهذا أحرى أن يكون . فإن اللين بالحرى أن يكون معنى لاعدم معنى ، والصلابة كذلك ؛ فحينئذ يكون ما سمّوه لاقوة ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ، سواء قلت : إن قوة ، أن لاينقطع ، كيفية قائمة ، بها تمنع المادة ، أو قلت : إن قوة أن لاينقطع ، ليست كيفية قائمة .

ولكن عدم المطاوعة المادية ، فإن ذلك إن كان عدماً ، فالذى يقابله فى المادة ، يكون معنى وجودياً وكيفية ، فيكون إذن اللين ليس نفس عدم شئ ، بل هو معنى محصّل يقارن العدم . فيظهر أن هذا اللفظ ههنا ، وهو قولهم ، لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج إلى وجه يصرف إليه ؛ إذ قد أخذ فيه ، بدل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ، وهو عدم شئ آخر لايخالطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيله هذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسهولة ، فليس الغرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هـذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه القوة ، وهو أن يكون الشئ فى نفسه مثلاً عسر الانصراع ، فيتبع ذلك ، أن يكون سهل

---

(٣) فلا : ولا سا ، عا ، ه || (٤) أن : ساقطة من سا || (٥) إما : ما س || بهذا : بهذه ب ، ع ، ى ؛ بها سا || لكانت : ساقطة من د || وكان : فكان ه ، ن || (٦) سهلا : بسهولة عا ، ه || (٦ — ٧) ليس كيفية : + كيفية ليس د || (٧) معنى : أمرع ، عا || به : ما به ن || لسرعة : ليس ثمة سا ، م || (٨) لاعدم معنى : ساقطة من د || (١٠) تمنع : يمتنع ب ، س ، ع ، ه ، ى || (١١) قائمة : قابلة ع || (١٤) هذا : ساقطة من سا || (١٦) يخالطها : يجامعها ع ، ه || فلا : ولا عا ، ه || أيضا : ساقطة من س || اللفظ : + أيضا س ، ع || (١٧) هـذه : هذا ع || (١٧ — ١٨) معناه الأول ... ... ولا المراد : ساقط من ن || (١٩) مثلا : ساقطة من عا .

الصرع لغيره، حتى تكون الحالة التي بها يكون الشئ عسر الانصراع، هي من هذا الجنس من الكيفية ، وقد دل عليها بما يلزمها ، كما هناك ، إذ دل هناك على قوة ما ، بما يلزمها ، وهو لاقوة أخرى ، ولم يرد بها نفس تلك اللاقوة .

وكذلك ههنا أيضاً ، يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة ، حتى يكون كأنه يقول : إن المعنى الذى به يقاوم الشئ مايفعل فيه حتى يتوصل به إلى أن يفعل فى الآخر بسهولة ، أو لاينفعل عنه بسهولة ، هو الباب المسمى قوة . فإن فُهم هذا القول على هذا التأويل انزاحت العلل ، ولم تدخل أشياء من أجناس أخرى فى هذا الجنس .

واتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس ، موضوع للشداة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ماينبغى ، بل قد يجوز فيه كل التجوز تخفيفا ، فكأن حال الإنسان المصارع ، التى بها لاينصرع ، وبتوسطها يتمكن من أن يصرع غيره ، على هذه الجملة التى أشير إليها فى هذا الكتاب ، حالة معروفة ، يمكن أن يدل عليها ؛ فإذا فصل على المتعلم أن ههنا حالة بها لاينصرع ، وحالة بها يصرع ، تشوش على المبتدئ وعسر فهمه ، فاهمل كما أهمل كثير من الأشياء فى هذا الباب ؛ ثم الواردون من بعد ، شوّشوا الأمر فيه ولم يتركوه على الظاهر .

وقد ظن قوم أنه يمكن أن تجعل القوة على أن لاينفعل واللاقوة على أن لاينفعل ، قوة واحدة ، ذات اعتبارين مختلفين بالقياس إلى شيئين ، مثل اللين ، فإن له قوة على ،

---

(٢) دل هناك على : دل على ن || بما : بها سا ، م || بما يلزمها : وهو لا قوة ما يلزمها د || كما هناك ... ... بما يلزمها : ساقطة من د ، سا || (٤) وكذلك : كذلك ه ؛ فكذلك ى || (٥) به : ساقطة من م || يقاوم : يقاومه ه || به : فيه سا ، عا ، م ؛ ساقطة من ن || يفعل : ينفعل د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || فى : من س ، سا ، عا ، م ، ن ؛ عن ه ، ى || (٦) أو : إذ ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن || (٨) أن : بأن س || للشداة : للبدأة م || لم يتدربوا عا ، م ، ه || (٩) الانسان : ساقطة من ن || (١٠) التى : الذى عا ، ه || يتمكن : يمكن د ، س || من : ساقطة من س ، عا || (١١) الكتاب : الباب م || فصل : قصد د || المتعلم : التعلم || (١٣) الواردون : أن الواردين ه || (١٥) أنه يمكن : ساقطة من س || تجعل : تحمل ن || لا ينفعل : ينفعل ه || واللاقوة على أن لا ينفعل : واللاقوة على أن ينفعل د ؛ واللاقوة على أن تنفعل ع ، عا ؛ واللاقوة على أن يفعل ن ؛ ساقطة من س ، سا ، م ، ه ، ى .

أن ينقطع بسهولة ، وليست له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وتلك كيفية واحدة فيه بعينها ، والذى ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذى له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذى له قوة أن لا ينصرع بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ؛ لكنه وإن كان كذلك ، فإن عادتهم فى أن ليس قوة ، إنما هى فيما ليست له قوةُ مقاومةِ قوةِ الفعل ، واللاقوة ، الذى هو ضعف طبيعى ، الذى بالحرى أن يقال له فى بعض المواضع إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه فى هذا الباب ، ولذلك يبقى لهم الأقسام ثلاثة : قوة انفعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . فإن لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بالقياس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع بينهما ، أن كل واحد منهما استكمال فى أخذ ماعليه القوة الأولى من أن ينفعل وأن لا ينفعل ، فإنه حينئذٍ يكون بينهما جامع هو الذى يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذى هو هذا الجنس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ، والآخر عجزاً طبيعياً . لكنا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذى هو قوة فعل وهذا يعسر ، فليكن هذا الجامع أن فى الشئ مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن حدوثه مترجح به . فإن فعلنا هذا وتكلفنا ، كانت القوة الفاعلية ، التى بسهولة ، والتى للمقاومة ، والتى للانفعال بسهولة ، داخلة فى هذا الصنف .

ولكن الشناعات المذكورة ، وغيرها ، تكون باقية وتكون القسمة إلى الأربع قسمة متداخلة لا منفصلة . ولنقتصر الآن على ماقلناه ، فإنا إن أوردنا فى هذا الباب جميع

---

(١) وليست : وليس ن || فيه : فيها عا || (٢) بعينها : بعينه عا ، ه || ليس : ساقطة من م || على : ساقطة من م || (٢ — ٣) فله قوة . . . يمرض بسرعة : ساقطة من م || (٤ — ٥) من جهة أنها قوة ومن جهة أنها : ساقطة من د || (٦) هى : هو عا || مقاومة قوة : المقاومة وقوة ه ، ى || طبيعى الذى : طبيعى والذى ى || (٧) بالحرى : ساقطة من سا || (٩) ولذلك : وكذلك م || (١١ — ١٢) من أن ينفعل . . . هو الذى : ساقطة من م || (١٣) تحته : ساقطة من ع ، ى (١٩) منفصلة : منفصلة سا ، م || فإنا إن : فإن ه || إن : إذا س .

مايجب إيراده طال، ولا كبير جدوى فى تقديم هذا الكتاب على المنطق، فضلا عن إطالته؛ ولا ينبغى أن يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس، إما فى مقولة خارجة عن الكيفية، وإما فى نوع من الكيفية غير هذا النوع .

إن هذا النوع قد يقع خارجًا عن الكيفية ، أو يداخل نوعًا آخر تحتها ، مثاله أن المصارعى له قوة على أن يحدث فى آخر صرعا ، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع ، وهيئة الصرع أعنى الغاية التى تحصل عنه ، لا التحريك إلى الغاية هى من باب الوضع ، والتحريك من باب الفعل ، وكذلك المراض ، له قوة ، على أن يقبل المرض بسهولة ، والمرض من النوع الأول من أنواع الكيفية . لأنا لانسمى المصارعى مصارعيا لأنه بالحال المذكورة من الصرع ، ولا المراض ممراضا لأنه موجود فيه المرض ، بل من قبل أن لهم قوة على ذلك وإن كانت فى نفسها معنى فعليًا به يقال إنه كيف هو، ولكن تلك الفعلية ليست صرعا ولا مرضا .

[الفصل الخامس]

فصل (ه)

فى الكيفيات الانفعالية والانفعالات

والجنس الثالث من التى هى أنواع من الكيفية ، وجنس الأنواع من الكيفية ، حاله فى أنه لا اسم يعمه ، حال الجنس الثانى . وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام ، بل جعل له اسمان ، وجعل أحد الاسمين مقولا على أنواعه بالاشتراك ، والآخر مقولا عليها

---

(١) كبير : كثيره ، ى || جدوى فى : جدوى وفى سا ، م || عن : على د ؛ فى عا || (٢) ولا : فلا د ، سا ، عا ، م ، ن || وقوع : ساقطة من س || (٣) غير : + وقوع ه || (٤) تحتها : ساقطة من ن || (٥) صرعا : صراعا عا || وعلى : أو على عا || فيه : فى ى || نفس : نفسه د ، س ، عا ، ه ، ى || (٦) الوضع : الفعل عا || (٧) المراض : + فإن عا || (٨) مصارعيا : مصارعا س || (١٠) تلك : ذلك عا || ليست : ليس عا (١٥) أنواع : نوع ب ، س ، عا ؛ نوع من أنواع س || أنواع من الكيفية : أنواع الكيفية س || الأنواع : الأنواع ، سا ، م ؛ ساقطة من عا || (١٦) لا اسم : + له س || وكذلك : ولذلك ع ، عا ، ه || (١٧) عليها : عليه عا .

قولًا مجازيًا . وذلك أن هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها مايشبه الملكة من النوع الأول ، والانفعالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لا في كل شيء بل في الحواس .

أما الانفعالات فيوهم ظاهر مايقال فيها أنها ليست كيفيات ، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانا طويلا لم تكن من مقولة الكيفية ، لا لأنها اصفرار ، أي آخذ إلى الصفرة، فإن الاصفرار لو توهمناه تطول مدته ، لم يكن أيضا كيفية ، بل ربما أدى إلى كيفية تحدث في آخرها ، وعندما ينتهى إليها يفنى الاصفرار ويقف ؛ إنما الاصفرار من مقولة أن ينفعل ، بل الصفرة نفسها ، إذا توهمنا الاصفرار قد انتهى إليها ، فاستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هذه ثبتت يومًا أو ساعةً ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى انفعالًا ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما أشبه ذلك .

فإن أصلح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجا الشيء عن مقولةٍ أو مدخلًا فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحال ، فإن اللاتى تسمى انفعالات تكون أيضًا كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زوالها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقليل إنه ليس ، وسميت باسم الأمر الذى هو في التجدد والتغير ، وهو الانفعال ، فسميت انفعالات ؛ فيكون هذا الاسم كالمستعار لها ، أو المنقول إليها ، لمشابهة من غير أن يراد بإطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحرى أن يكون الأمر كذلك ، وألا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا للأمر عن جنسه .

(١) قولا : هو لا م || له : ساقطة من س || (٢) منها + : هى ، د ، ن || ما : فيها ه || (٣) منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٤) لأنه : لأنها س || توهمناه ، سا ، عا ، م || (٥) انفعال لا : انفعالات س ، م || (٨) توهمناه : (٩) آخرها : آخرها ، عا ، م || يفنى : فيفنى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى (١١) زمانها : زمانا سا ، م ، ن ، ه ، ى || ثبتت : تثبت ن ، ه ، ى ؛ بقيت سا ، عا ، م || (١٣) والبرودة : أو البرودة ع ؛ والبرد ب ، س ؛ أو البرد د ، سا ، عا ، م ، ن || (١٤) الشيء : للشيء ع ، ه ، ى || (١٥) اللاتى : التى ه || (١٦) من قصر : لقصر ن || قد : ساقطة من ب ، س ، سا ، ن || (١٨) لمشابهة : المشابهة سا || (١٩) بإطلاق : بالاطلاق سا ، م || ما : ساقطة من س || (٢٠) للأمر : الأمر د .

والآن فإن المعانى التى يدل عليها هذان اللفظان ، هى معانٍ ثلاثة : معنى الكيفية التى تنفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التى تحدث عن انفعال فى موضوعها ولها بقاء . وقد حصرا فى لفظ واحد . ومعنى الكيفية التى لا ثبات لهـا .

وليس كل واحد من هذه المعانى عاماً لجميع ماتحت هذا النوع ، ولا أيضًا يدل على فصول حقيقية تنفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعانى قد يعم الثلاثة ، وهو أنهـا بحيث تنفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك فى ذلك ، ويعمها شىء ، وأنها من شأنها أن تفعل فى مواد ما أشياء تشاركها فى المعنى ، فإن الحار يفعل الحار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضا يقرر شبح السواد فى الحواس والتخيل .

وتجدها تشترك فى أن يصح فى طبائعها أن تعرض للأجسام على سبيل الانفعال الجسمانى والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المحقق فيه ، أنها لم توجد فى النار بانفعال ، ولا أيضًا فى مادة النار ، إذ حصول مايحصـــل فيها ليس بانفعال ، إنما الانفعال فى الموضوعات القائمة .

فإن سامحنا فى تسليم هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هى حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان فى غير النار . وحلاوة العسل ، وإن لم تحصل فى العسل على سبيل انفعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل انفعال وجد فى أمور تكوّنت عسلاً ، وانفعلت انفعالاً مّا صارت بذلك حلوة ، فتشترك بذلك فى أنها بحيث يصح أن تحدث عن

---

(٢) ولها : لها س || (٣) حصرا فى : حصرا د || (٥) حقيقية : ساقطة من ع
(٦) والانفعاليات : ساقطة من ع || (١٠) وتجدها : ويجدها ب ، د ، س ، سا ، م ||
أن يصح فى : ساقطة من عا || (١١) على : فى س || (١٢) بانفعال : انفعالا د ||
(١٢ — ١٣) ولا أيضا فى مادة . . . . ليس بانفعال : ساقطة من سا || (١٣) القائمة : + يريد
بالموضوعات القائمة الموضوعات التى لهـا وجود وحقيقـة غير حقيقة ما وجود تلك الكيفية صورة له مثلا كقطعة
حديد وقد وجدت فيها الحرارة فإن الحرارة ليست صورة لها بل لها وجود حقيقـة أخرى ثم عرضت لها الحرارة :
[حاشية أدخلت فى الصلب] فى ب ، س || (١٤) فإن : وإن عا ، ه || سامحنا : ساعدنا عا ، ه || فى :
على ه || (١٦) على سبيل انفعال من العسل : ساقطة من عا || حدثت : حدث عا || (١٧) حلوة : حلوا س ||
بذلك : ذلك د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || أن : أو د .

انفعالات فى موضوع ما، وإن اختلفت فى أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعًا لانفعال فى الموضوع؛ ويجمع جميع أصنافها أن الحواس تنفعل بها.

ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعانى الجامعة قد تدخل فيها أمور: منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه فى غير هذا الجنس، مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والثقل والخفة، فإنها كلها محسوسات؛ ومثل الخشونة والملاسة، فإنه وإن لم تكن من الكيف، بل من الوضع، فهو محسوس. والرطوبة واليبوسة فى ظاهر الأمر، والصلابة واللين أيضًا هى من باب القوة واللاقوة.

لكنا إذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملامسة، وأما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففى أمرها نظر، فإنها إما أن تكون ماهيتها هى أنها استكمال استعداد فى أن ينغمز ويتشكل بسهولة، وفى أن لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة، أو يكون أمر آخر هو فى نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية، وتكون إنما تحس من جهة الأمر الآخر حتى تكون هذه الكيفية دليلًا على ذلك الوجود الآخر.

وهذا يتبين بأن يتأمل حاله فى دخوله فى الحس، أهو له من حيث ينغمز أو لا ينغمز أو من جهة شىء آخر. أما أنه لا ينغمز، فهو معنى عدمى، إنما يجب أن يحسه الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة، وإبصارنا للظلمة هو أن نكون لا نبصر شيئًا. ثم الصلب يشبه أن يكون إدراكنا له باللمس، كالإدراك الوجودى، واللين، كغير الوجودى الذى لا يحس معه بممانعة أصلًا. وأما الانغماز الذى فى اللين فهو قبول حركة على هيئة، والحركة مع الهيئة غير محسوسة إلا بواسطة، وقد يحس الانغماز أيضًا بالبصر دون اللمس.

---

(١) انفعالات : انفعال سا || ما : ساقطة من س || (٢) قد : فقد د || (٢) ويجمع : ويجتمع د، والصلابة واللين : واللين والصلابة ب، س || (٦) فهو : فإنه س || (٤) أنه : أنها ع || (٤ — ٥) فهى عا || (٧) والصلابة واللين : واللين والصلابة س || (١٠) ينغمز : ينغمر ع، عا || وفى : سا، ع، عا، م، ن، ه، ى || بها : بهما، د، سا، عا، م أو فى عا، ه || لا ينغمز : لا ينغمر ع، عا || (١٣) وهذا : وذلك ن || يتبين : يبين ب، س؛ يبين ع || ينغمز أو لا ينغمز : ينغمر أو لا ينغمر ع، عا || (١٤) شىء : ساقطة من س || لا ينغمز : لا ينغمر ع، عا || (١٥) تعطله : تعطل د || هو : وهو د، ن || (١٦) ادراكنا : ادراكا ما، م، ه || كغير : لغير عا، ى (١٨) الهيئة : الحركة س || بالبصر : ساقطة من ى .

وكذلك سرعة الحركة إلى الشكل و بطؤها ، فلا يكون ذلك دليلاً على أن الصلابة واللين أو الرطوبة أو اليبوسة قد أحسا بالبصر ، فإذن ليس ما يلمس هو الانغماز ، وعدم الانغماز ولا أيضا الاستعداد ، فإن الاستعدادات من حيث هي استعدادات معان تعقل .

وكذلك فإن قوة المصارعى لا يحسها مصارعه ، بل يحس هناك صلابةً للمقاومة .

وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء ، فإن الهواء الذى فيه لم يصلب بوجه من الوجوه ، بل هو فى طبيعته كما كان ، لكن الحس يحسه كما يحس الصلب .

وكذلك الرياح فإن الأمر الذى يحس من المقاومة ، هو غير الاستعداد الطبيعى الذى فى الشيء الموجود ، فإن الهواء لم ينعقد فى طبعه صلباً ، وإن انحصر فى الزق ، ولا بأن صار ريحا ، بل الاستعداد الطبيعى موجود فيه ، ولا يحس به .

فإذن المعنى الذى يحس بذاته إن كان لابد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد ، وإن كان يقاربه ويكون معه ، وغير نفس حركة الانغماز ، وغير الانغمار ، فأحد هــذه عدم ، والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف ، والثالث من جنس الكيفيات التى فى الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات .

فالذى يقع فى هــذا الجنس من المعنيين المعتبرين فى الرطوبة واليبوسة هو مايحس منهما . والذى يقع فى الباب الآخر، أعنى باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما، وهما متلازمان . وأما الخشونة والملاسة فإنها لم تكن ألبتة من باب الكيف ، فكيف تكون كيفيات انفعالية ؟ فإن الخشونة هى اختلاف الأجزاء فى ظاهر الجسم بأن يكون بعضها ناتئا، وبعضها غائرا، وهذا من باب الوضع . والملاسة استواء الأجزاء فى الوضع والخشونة

---

(٢) أو الرطوبة أو اليبوسة : والرطوبة واليبوسة ع || ليس : ساقطة من س || (٤) وكذلك : فكذلك ب ، س ، ه || لا يحسها : لا يحسه عا || (٦) كما : لم س || (٨) وإن : فان د ؛ بأن ه ، ى || الزق : الزوق س || (١٠) لابد : ساقطة من سا || هو : وهو ب ، س ؛ ساقطة من ع || (١١) يقاربه : يقارنه ب ، د ، س ع ، عا ، ن ، ه ، ى || وغير : وعن م || وغير الانغماز : ساقطة من د || فأحد : فإن أحدها ، ن ، ه ، ى || (١٢) والثالث من جنس : والثالث جنس س || الكيفيات : الكيفية ه || (١٣) فى : من عا || الكميات : الكيفيات ع ، م || (١٤) فالذى : والذى ع ، م (١٤) هو : وهو د || (١٥) منهما : منه سا ، ع ، عا ، م || (١٦) فإنها : فإنهما ع || (١٧) هى : هو عا ؛ + عدم ه || (١٨) ناتئا : نابتا سا .

والملوسة من حيث هى هكذا غير محسوسة إلا بواسطة كما تحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة المحسوسات التى نحن فى سبيلها ، فإنها لا تفعل فى الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزائها مطلقا الذى هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أو لين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

فإن كانت للخشونة والملاسة حال يحسّ بها بالحقيقة لا بواسطة ، فتلك الحال غير حال الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كيفية . وأما الثقل والخفة فإنهما ليسا إلا من باب الكيفية ، فإن الذى يظن بهما أنهما من باب الكمية باطل ، وكأنا قد فرغنا من ذلك ؛ لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل فى ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ، فالثقل والخفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث فى الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخفّ ، ويبرد فيثقل ، وهو واحد بعينه : فإن البخار ماءٌ خفّ بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتسخنة قد تخف فتصعد متدخنة ، وقد يدفن الشيء فى الأرض فيزداد ثقلا من غير أن يزداد قدرا ، وقد يجمع أشياء متباينة لجملتها وزن مّا ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا انفعل بعضها ببعض .

---

(١) والملوسة : والملاسة ع ، ه ؛ + هى عا || والأشكال : ساقطة من م ، ه || (١ — ٢) والأشكال والأبعاد : والأبعاد والأشكال د ، ع ، عا ، ن ، ى || (٢) والأبعاد : ساقطة من س || فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، ه || أو لين : ساقطة من ن || أو سواد : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، ى || (٣) التى : ساقطة من س || تأثيرا : تأثرا س || (٤) العارضة : ساقطة من ع || (٥) أو بياض : وبياض د || (٦) للخشونة : الخشونة ع || يحس : يحل س || (٨) فانهما : فانها ع || ليسا : ليستا ع ، ى || يظن : يظهر : م || (٩) ذلك : هذا س || (١١) فالثقل : والثقل د ، ن ؛ كالثقل ع || والخفة : + هما عا ؛ + فانهما ع (١٣) خف : خلف د || المتسخنة : المسخنة ع || (١٤) يدفن : + فى سا || (١٥) وزن ما : وزنا ه .

[الفصل السادس]

فصل (و)

فى حل باقى الشكوك

وأما التخلخل والتكاثف فقد يدل بعضها على معان : فقد يقال تخلخل ويراد به انفشاش الأجزاء بأن يتخالها جسم أرق منهـا فتتباعد منها كالصوف المنفوش . ويقال تكاثف لما يقابل ذلك ، كما يعرض عند الكبر . وقـد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكاثف لمقابله . ويقال تخلخل لقبول المـادة حجما أكبر . ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجما أصغر .

والمعنى الثانى والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ؛ وذلك للغفلة ، فإن النار أشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وليس أقبل منه للتشكل والتقطيع ، إذ الهواء رطب جدًا والنار يابسة ، والهواء إذا استحال نارًا قبلت حجمًا أكبر وصارت أشد مقاومةً ويبسًا . لكن المـاء إذا سخن فصار هواءً ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يتثبت فى حكمه ويتبع عفو التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثانى فمن باب الكيف ، وأما المعنى الثالث فمن باب الكم المقارن الإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأنه زيادة حجم . وقـد اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذى بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

---

(٣) حل : بيان سا ، ن ، ه ، ى ؛ ساقطة من ع ، م || (٤) وأما : أما ع ، ى || فقد : قد م ساقطة من عا || ويراد به : معناه م || (٥) منها : بينهـا م || كالصوف : كالصور ع || (٦) الكبر : الكن ب ، س ؛ الكمر د ، سا ، م || (٧) والتشكيل : وللتشكل ه || (٩) والمعنى : فالمعنى ع قد : فقد عا ، ه ، ى || أنهما : ساقطة من عا || معنى : ساقطة من ن || (١٠) للتشكل : للشـكل ع ، عا ، ى || (١١) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قبلت : قبل ع عا ، ه || وصارت : وصارت ، ه || (١٢) هواء : ساقطة من س || يتثبت : يثبت بخ || (١٣) ويتبـع : يمنع عا || الأمرين : + أمر عا || (١٤) الثانى فمن : الثانى فهو من ب ، ه ، ى || (١٤) الثالث فمن : الثالث فهو من ب ، س ، ع ، ى ؛ الثالث من عا || (١٥) المقارنة : ساقطة من م || (١٦) فيه : فيها ب ، س ، ن .

الذى بمعنى الرقة ، والتكاثف الذى بمعنى نقصان الحجم ، التكاثف الذى بمعنى الغلظ والمقاومة . وكانت العناصر ذوات الحر بالضد ، مثل الهواء إذا صار ناراً فازداد تخلخل حجم ولم يزدد تخلخل قوام ، والنار إذا صارت هـواء ، كان بالضد فى ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حارًا ، عرض له التخلخلان جميعًا ؛ والحار إذا صار بارداً ، عرض له التكاثفان معا . فهذا هو الذى يجب أن يتحقق ؛ ولا تلتفت إلى ما كتب فى مواضع أخرى .

ولنقتصر على هـذا المبلغ من شرح هذا الجنس ، ولنحاذ بعبارتنا نظم التعليم الأول ، لنفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا الجنس منه كيفيات انفعالية هى التى تكون قارةً راسخةً فى الشىء ، كحلاوة العسل ، وسواد الغراب ، وليس يقال لهـا إنها انفعاليات ، لأنه يجب أن تكون ما هى فيه لا محالة قد انفعلت بها بل لأنها تنفعل عنها على النحو المذكور . أما الحواس فقط ، أو الحواس وغيرها ، وبعض هذه ، فلها مزية نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسواد ، فإنهـا لا توجد فى أجسامها إلا أن يكون قد وقع قبلها انفعالات فى موضوعها فى الكيفيات الأولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها ؛ فإن ما سوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات ، فإنك ترى الإنسان يعتريه من الخجل والوجل حر أو برد ، فيتبع ذلك حمرة كما فى الخجل ، أو صفرة كما فى الوجل ؛ فإن عرض مثل تلك الأسباب فى أصـل الكون والولادة ، فثبت ، فاستقر مزاجا ، وتبعهـا حمرة أو صـفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكيفيات الانفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج يحدث فيثبت ما يوجبه .

وأما الذى يعرض للزوال فهو مثل الشىء الذى إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يجاب به ، ولم تلتفت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت العادة أنه إنما يعرفون

---

(١) الرقة والتكاثف : الرقة ويفارق التكاثف ع || الحجم التكاثف : الحجم والتكاثف || (٢) مثل : مثال ع || (٣) صارت : صارت ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٢ — ٣) مثل الهواء . . . . . فى ذلك ساقطة من عا || (٤) له : ساقطة من ع || (٦) ولنقتصر : والنقصير سا || على : إلى س || شرح : حد س || التعليم : التعـلم عا || (٧) ليفهم : لتعـليم س (٨) لهـا : ساقطة من ع ، ن ، ى || (٩) انفعاليات : انفعالات س || لأنه : + لا ع || انفعلت : انفعل د ، ن || (١١) قد : ساقطة من س || (١٢) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٤) والوجل : ساقطة من سا || (١٥) وتبعها : وتبعا سا ، م || (١٨) للزوال : الزوال ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || الشىء الذى : الشىء سا || لانفعال : الانفعال ع .

بالكيفيات التى تلزمهم ، فلا يقال لمن خُلِق أحمر البشرة أنه مصفار اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غير لونه ، فلذلك لم تسم هذه كيفيات بل انفعالات .

واعلم أن هـذا على سبيل المجاز والتوسع فى الكلام ، و إلا فالكيفية تقال على المعنيين جميعاً ، وذلك لأنه إذا سئل عن الذى أصفر للوجل ، أنه كيف هو فى هذه الحال ، فقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ؛ و إذا سئل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجاب فى العادة بأنه أصفر إذا كان محمار الخلقة . والسبب فى ذلك أن المجيب يستشعر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو فى طبيعته الصحيحة ، وفى حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيبه حينئذ بما يجيبه . و إذا سأل مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضى زيادة استشعار ، أو كان السؤال يوهم المجيب أنه يسأل عن حاله فى الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مغموم أو محموم ، و إن كان ذلك سريع الزوال .

وأما أن نفس السؤال بكيف أى جواب يقتضى بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا يلتفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحةً للدخول فى جواب كيف . واعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل ، وليس هذا السؤال والجواب متعارفين فى الكيفيات التى من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملكات قد يجوز أن تسمى كيفيات انفعالية ، والحالات انفعالات ، و إن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بتشابه الاسم ، إلا أن لا يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسماً مساوياً ، لا لمعنى هـذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

(١) مصفار : مضار س || حرد : برد د || (٢) فلذلك : فكذلك ع || (٣) فالكيفية : فان الكيفية عا || (٤) لأنه : أنه ب ، س || هو : وهو د || فقيل : + إنه ع ، عا ، ه ، ى || (٦) بأنه : أنه ع || اذا : إذا ب || (٧) يسأله : يسأل د || ويكون : فيكون ع || (٩) أيضا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ى || (١٠) يسأل : يسأله س || حاله : حال د || أو : و د ، ع ، ن ، ى ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ، ه || (١٢) أن : ساقطة من عا || السؤال : ساقطة من ع || (١٣) دوامها : دوامه عا || يتصور : لا يتصور د || (١٤) يحرم : يجزم ع ؛ حرم ه (١٩) لمعنى : بمعنى سا .

تكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها تسمى كيفية انفعالية ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى انفعالًا ؛ فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل التربيع ، بل على سبيل التثليث .

فتكون الكيفية تنقسم إلى : كيفياتٍ انفعالية وانفعالاتٍ ، وإلى أشكالٍ وما معها . ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم إلى هـذا الجنس الثالث ، وإلى الحال ، والملكة . فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنى أعم منه ، فإن جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونعود فنقول ، بعـد ما فصلناه من اشتباه هـذين اللفظين ، إن من كان له مزاج غضبيّ يوجب خلق الغضب من أول الكون مثـلاً ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن مزاج ، بل باستعمال أفعال الغضب ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو كيفية انفعالية يعنى بهـا الملكة على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتمثيل ، أو يعنى بها معنى أعم من الملكة . والذى عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية ، فإن كانت الكيفية الانفعالية يعنى بها الملـكة ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن عنى بها المعنى الأعم كان مقولا عليها بالتواطؤ ؛ لكنه يكون مقولًا على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يجعل اسماً بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعنى به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنيان جميعا موجودان

---

(١) تسمى كيفية انفعالية : تسمى انفعالية د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٢) الكيفية إلى : ساقطة من س || الكيفيات : + إلى س || والانفعالات : والانفعاليات ع || (٣) قسمة : ساقطة من ب || على سبيل التثليث : على التثليث ى || (٤) إلى : على ع || (٩) ونعود فنقول : ونقول ن || من : ساقطة من س || كان : + فيكون عا || (١٠) أوكان : وكان ع || استفاد : استعداد س || (١٢) يعنى : ونعنى ه || (١٣) زائل : ساقطة من د || (١٦) بخصوصيته : + فإنه ه || (١٧) موجودان : موجودين عا .

فى الاخص ، محمولان عليه . وهـذا كمن يسمّى عبده الأسود أسود من حيث شخصه ، فيكون الأسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين .

هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس اجتمعوا على أن الحال والملكة نوع واحد ، وكلتاهما كيفية ، وسمع أن الملكات هو ذا تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال ، وسمع أن السبب فى ذلك ، أنه لم تجر العادة بأن يسمّى من عرض له الغضب ، فى وقتٍ ما ، وحالٍ ما ، من غير دوام ، وعن خلق ، مكيّفا بكيفية الغضب ، أن يشكل عليه أن الانفعالات فى الجنس الثالث ، كيفيات بالحقيقة ، و إن لم تسم كيفية ، بل انفعالات ؛ وأن السبب الذى يوهمه أن الانفعالات ليست كيفيات يجب أن يوهمه ذلك فى الحالات ، و إذ ليس يوهمه فى الحالات ، فيجب ألا يوهمه ههنا أيضاً ، ويعلم أن هذا السلب مجازى ، أعنى قولهم ليست كيفيات .

---

(١) الأخص محمولان : الأخص محمولين عا || (٢) على الواحد : للواحد ع ، ى || جهتين : حيث سا || (٣) والملكة : الملكة م ، ن ، ه ، ى || وكلتاهما : وكلاهما || (٤) هوذا : هوذى عا || الانفعالية : الانفعالات عا || (٤) بالانفعال : بالانفعالات ن || (٥) بأن : أن ع ، ى || (٨) وإذ : فإذ عا || (١٠) كيفيات : + والحمد لله رب العالمين تمت المقالة الخامسة من الفن الثانى بعون الله وحوله وقوته ى ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ه .

المقالة السادسة

من الفن الثانى

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السادسة

من الفن الثانى

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضا أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف: الشكل، وما ليس بشكل، وما هو حاصل من شكل وغير شكل.

وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ؛ أما حد ، فمثل ما للكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فمثل ما للمربع والمكعب . وأما الذى ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء للخط ، وكالتقعير والتحديب والتسطيح للبسيط . وأما الذى يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذى يسمى صورة وخلقة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس فى جسم طبيعى أو صناعى ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون الشكل الملوّن خلقة وصورة .

فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر فتذبذب هؤلاء الذين يشرحون . فقال بعضهم : إنه يعنى الأمور التى سُمّيت فى الفلسفة الأولى كيفيات ، التى هى الأمور المفارقة أصلا ، كالمُثُل المظنونة ، والتعليميات ؛ أو كالمعقول التى لا تلابس المادة .

---

(٢) من الفن الثانى : + من الجملة الأولى من المنطق وهى ستة فصول [ثم عناوين الفصول الستة] ه || (٦) أما : وأما عا || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، عا ، ه || (٨) وأما : أما ن || الشكل : المشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للربع : المربع ن || (١٠) للخط : والخط سا ، للخطوط د ، ب ؛ ساقطة من س || وكالتقعير : التقعيرى || (١٤) ويشبه : فتشبه ع || (١٦) والتعليميات : والتعليمات د ، ن ، ه ، ى || أو ، وع ، ن ، ى (١٦) كالمعقول : كالمعقول ه .

وهؤلاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية على ذلك ، وعلى هذه المعدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية فى جميعها واحداً . فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائداً على أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو الثقل والخفة ، مع أنهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره . فأما هولاء وغيرهم ، إما أن يجعلوه من جنس القوة واللاقوة ، وإما أن يجعلوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد توخى فى القسمة التربيع ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربعة ، وذلك هو الحق ؛ ثم شك فى نوع خامس . فتأمل حال هؤلاء واضطرابهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ، أن الأربعة ليست أجناساً تحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤتى بخامس أو سادس ؛ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التى ذكرها فى الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

و بالحرى أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس ؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد ، كالفردية ، والزوجية ، والتربيع ، والتكعيب ، والتثليث ، وغير ذلك ، ليست هى بأعداد ، ولا أيضا فصول للأعداد ، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة ، كما تحقق فى الفلسفة الأولى ، وكما هو مشهور ؛ وليست من مقولة المضاف ، أو أين ، أو غير ذلك .

فهى إذن من مقولة الكيفية ، ومن هذا الجنس منها ، إذ ليست بملكات ولا حالات ، بل ولا هى قوة ، ولا عجز ، بل ولا انفعاليات ولا انفعالات . فهذا هو النوع الذى أعرض عنه بسبب أن توقيف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جداً .

---

(١) انما : انهما س || (٢) يجمع : لجميع عا || (٣) تلك : ساقطة من س || (٤) مع : ومع ع ، ى || ما : من ن || (٦) الانفعاليات : الانفعالات س || والانفعالات ساقطة من ع || القسمة : + واللاقوة د || (٩) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س || (١٠) أنه : ساقطة من عا || (١١) قسم : قسيم عا ، ن ، ه ، ى || اذ : اذا د ، ن ، ه || (١٥) تحقق : + لك ذلك ب ؛ + ذلك س || (١٦) وكما : كما س ، عا || وليست : ساقطة من ن || المضاف : مضاف عا || غير : عن سا ، م || (١٧) من : ساقطة من عا || هذا : ساقطة ع || (١٨) ولا عجز بل ولا : ولا عجز بل سا ، م || (١٩) أعرض : عرض ه || جدا : ساقطة من ع ، عا ، م .

وأما المذكرات فهى مشهورة للمبتدئين إذ هى مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكتاب قاطيغورياس إنما هو للمبتدئين لاغير ، وقد حدثتكم بصورته مرارا .

ثم المشكلات التى يجب أن يبحث عنها فى هذا الموضع هى هذه : أحدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس . والثانى النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق الحال فى أن الشكل من الكيف وليس من الوضع . والرابع إبانة حال الزاوية أنها فى أى مقولة تقع . والخامس من حال الخلقة ، وأنها كيف هى فى جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هى لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجرى مجراه إذا اتفق أن كان من مقولتين فإلى أى المقولتين منها ينسب الواحد الحاصل من الجملة .

فأما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هـذا الجنس ، هو الكيفية التى تعرض للجواهر لعروضها أولا للكمية بما هى كمية ؛ ليس كالقوة والضعف : فإنها وإن قارنت الكمية ، فليس لأجل أن الكمية بنفسها مستعدة لها استعداداً أولياً ، ثم تعرض بتوسطها للجوهر . وأما الشكل ، فإنه يعرض للمقدار بما هو مقدار . وهذا الشرح الذى أوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقبيب ، والخلقة ، وكيفيات الأعداد .

لكن لقائل أن يقول : إن الخلقة تخالف البواقى لأن البواقى تعرض للكمية عروضاً أولياً مطلقاً ، وبتوسطها تعرض لذوات الكمية ، وأما الخلقة فلا تعرض للكمية عروضاً أولياً ، فإنه ما لم يكن جسم طبيعى يتلوّن لم تكن خلقة . وهذا كالقوة واللاقوة التى تعرض أيضاً للكميات لعروضها لذوات الكميات ، كما يزعمون فى العمق .

فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التى تعرض للكمية ، منها مايعرض للكمية فى نفسها لا بشرط أنها كمية شىء ، ومنها مايعرض الكمية فى نفسها بشرط أنها كمية شىء

(١) إذ : أو د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (٢) لاغير وقد حدثتكم بصورته مرارا : ساقطة من س || (٣) الموضع : الوضع ى || (٤) تحقيق : تحقق هـ || (٦) فى : تحت ع || (٧) وإنما : فإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : ساقطة من د || (٩) فأما : أما ع || (١٠) لعروضها : كعروضها ع || (١١) أوليا : ساقطة من س || (١٢) للمقدار : + الذى له فوق بعد واحد بما هو ع ، عا ؛ + كذلك عا || (١٧) يتلون : ملون ب ، س ، م || (١٨) لعروضها : كعروضها ع || (٢٠) لا : ساقطة من ع || أنها : أنه س .

فتكون الكمية هي المعروض له الأولى في ذلك الشيء. ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلك العارض إلا وهو كمية ما هو له كمية، فليس إذا كان لايعرض له أمر إلا وهو كمية شيء، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولياً، بل عرض لذلك الشيء وللكمية بسبب ذلك الشيء. فإنه لا سواء قوله، إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء، وأن نقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذى عرض له الأمر.

كما لو أن قائلا قال: إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن، أو شيء آخر غير النسيان، لم يدل ذلك على أن النسيان، أو ذلك الشيء، إنما يعرض للبدن، وبتوسطه يقال على النفس؛ كما أن الحركة تعرض للبدن، وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس. ثم اللون حامله الأول هو السطح، كما هو مشهور وتحقق في العلم الطبيعي؛ والجسم بنفسه غير ملون، بل معنى أنه ملون، أن سطحه ملون. وليست القوة حاملها الأول هو العمق، وبتوسطه ويقال على الجسم، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذو قوة، بل القوة يحملها جسم تحمله مادته وصورته؛ وإنما تحمله مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى. فالخلقة تلتئم من شيء حامله السطح بذاته، وما يحيط به السطح، وهذا الشيء هو الشكل؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي، وهذا الشيء هو اللون. فإذن الخلقة تلتئم من أمرين حاملهما الأول هو الكم، وبسببه يقال على الجسم.

(١) ثم الشيء: ثم للشيء عا، ساقطة من ع || (٢) هو: هي عا || وهو كمية ما هو: وهو الكمية ما هو ه || لايعرض له: لايعرض لها عا || (٣) له: لها عا || له أوليا: لها أوليا د، سا، ع، عا، م، ه || (٤) قوله: قولنا سا، عا، ه، ى || (٥) إنما: ساقطة من ب، د، س، سا، عا، م، ن، ه، ى || يعرض: عرض ى || لها: له س || لها: له س || (٥ — ٦) الشيء الذى عرض له الأمر: الشيء الذى عرض له الشيء والأمر عا || (٦) له: لها ن || (٨) آخر: ساقطة من سا (٩) للبدن: + أو شيء آخر ع، ى || (١٠) على بعض: ساقط من د || مشهور: المشهور س || (١١) بنفسه: في نفسه هامش ه || غير: ساقطة من م || (١٢) حتى يكون الجسم: ساقطة من ن || (١٣) تحته: تحتها ن || ذو قوة: ذا قوة ه || وصورته: وصورتها سا، ع، م || وحدها: وحده ه || (١٥) وما: أوما د، س، عا، ن، ه، ى؛ وأما ع || عند: عندي م || (١٦) ما: ساقطة من س || (١٧) حاملهما: حاملها د، عا، ن.

وأما البحث الثانى وما قيل فى حد الشكل ، فيشبه أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذى هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذى يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه مساوٍ لشكل آخر وغير مساوٍ ، وهو نصفه وثلثه ، ويعنون بذلك مقدارا مشكلا . وذلك لأن الشيء الذى تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المقدار ، والمقدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذى من باب الكيفية ، لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التربيع ، إلا أن يقال مربع ويعنى به التربيع نفسه ، كما يقال أبيض ويعنى به البياض . ثم لا شك أن التربيع شكل من باب الكيف ، والتربيع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة ما أحاط به الحدود ، وأما المربع فإن عنى به الشيء الذى أحاط به الحدود الأربعة ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حمل الكيف عليه . والمهندسون إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذى نذكر فى هذا الباب ؛ فإنهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذى فيه التربيع والشكل ؛ فلذلك صح قولهم : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذى للمهندس هو غير الشكل الذى كلامنا فيه ههنا ، وأما من عنى به التربيع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

(١) للشكل : الشكل د ، سا ، عا ، م || (٢) رسم : ساقطة من عا || للشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، عا ، م || (٣) لشكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير د || مقدارا مشكلا : مقداره شكلا عا || (٤) بالذات : بالذوات م || (٥) بكم : كم ع || (٥) فليس : وليس د || اذن : ساقطة من د || (٦) بشكل : وبشكل ه || الذى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى (٨) صحة : ساقطة من س || عنه : ساقطة من س || (٩) ويعنى : يعنى د ، سا ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، م || (١١) وأما المربع ... الحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، م || (١٣) نذكر : نذكره عا ، ه || يعنون : يعنى عا || (١٤) الشيء : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، م || فلذلك : فكذلك س || الشكل : الشكل أنه ه || (١٥) الذى للمهندس : الذى هو شكل المهندس ع ، ه || للمهندس : للمهندسين ع ، عا || هو : ساقطة من ع || للمهندس هو : هو للمهندسين سا || فإن الشكل الذى للمهندس : فإن الشكل للمهندس ن ؛ فان الشكل الذى هو للمهندس ى || (١٧) هو : ساقطة من ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى || فيه : ساقطة من عا .

وإذ عرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقبيب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه .

وأما البحث الثالث فيجب أن نعلم فيه ، أن المعانى التى تلتئم من اجتماع أمور ، فإنها يعسر إعطاء الحدود الموازنة لأسمائها ؛ لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يلتفتوا إلى خصائص أحوالها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل فى القدر الذى يحتاج إليه الجمهور من تخيلها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملتئم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمربع من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالى فى عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المربع واقعاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربعة ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب الكم ؛ فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كميات ذوات أعراض ، لا يخرجها ما يعرض لها عن أن تكون كميات .

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجوهراً ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كيفية ؛ وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع ألبتة . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم فى الوضع . وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه . فيقال : وضع لحصول الشىء فى موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين . ويقال : وضع لحصول الشىء مجاور للشىء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط ؛ وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشىء عند مجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛ ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟

(١) وإذ : وإذا ب ، س ، ى || والتسطيح : والسطح سا ، م || (٤) يعسر : + فيها ع ، ه ، ى || لأسمائها : أسماها ب ، د ، سا ، م ى ؛ أسماؤها س ؛ لأسمائه ه (٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم س || (٦) ملتئم : يلتئم عا ، ن ، ه || (٧) ومن : من سا ، م || (٩) فإذا : وإذا ب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : حصل د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || فإنه يحصل ... مايعرض : ساقطة من د || (١٢) جوهرا : أو جوهرا د ، ن ، ه ، ى || (١٤) يصدق حمل : سيتضمن عا || (١٥) جهلة : جمله د ، سا ، م ، ه || (١٦) لحصول : بحصول ع || (١٧) لحصول : بحصول ع || (١٨) ومقول : ومقولة ع .

ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض فى الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثانى لأجزائه ، وبالجملة لوجود إضافة ما فى أجزائه التى توجد بالفعل أو بالتوهم ، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة ، أو كان الجسم بحيث يمكن أن يتوهم فيه أجزاء ذوات إضافة ما معلومة ، حصل للكل بسبب ذلك هيئة هى الوضع ، وهذا هو المقولة . فإن الجلوس هو صفة لجملة الجالس لا لشىء من أجزائه . لكن إنما تكون هذه الصفة للجالس ، إذا كان لأجزائه بعضها إلى بعض إضافة ، أو إمكان إضافة ؛ ولا كل إضافة ، بل إضافة هيئة المجاورة ؛ ولا كل إضافة هيئة المجاورة ، بل أن يكون لها نسبة مع ذلك إلى جهات تكتنفها ، أو أجزاء أمكنة أو أجزاء أمور حاوية فيها .

وبالجملة أن يقرن بالاعتبار الذى فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين أمور مباينة لها . فإن الهيئة التى لأعضاء الجالس بعضها عند بعض إذا ثبتت ، وقام الجالس ، والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للأجزاء بعضها عند بعض ، لم يكن جالسا إذا زالت النسبة بينها وبين الأمور الخارجة عن جوهرها ، وإن بقيت الداخلة على نسبتها . ولذلك ما يقال إنه قد انتقل وضعه . والذى يقال : إن الشكل من الوضع ، لأن الشكل يتعلق بحدود بينها تجاورٌ خاص لوضع بعضها عند بعض، فقد يغلط من وجوه ، من ذلك ، أنه أخذ الحدود مكان الأجزاء .

(٢) لأجزائه : لأجزائها د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || وبالجملة : والجملة ع || أجزائه : أجزائها د ، سا ، ها ، م ، ن ، || (٣) أو : و سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٤) الجسم : ساقطة من س ، م || (٤) ما : ساقطة من سا || معلومة : + حتى ع || (٥) فإن الجلوس : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || الجالس : الحالتين د ، سا ، م || لا : ولا د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ هولاى || (٦) للجالس : الجالس س ؛ للحالتين د ، م || (٧) بل إضافة : ساقطة من د || إضافة هيئة : هيئة إضافة عا || كل إضافة هيئة : كل هيئة ى || (٧ — ٨) إضافة هيئة المجاورة : ساقطة من ع || (١٠) يقرن : يقترن سا ، ع ، عا ، ه ؛ يقرد م || الذى : التى سا ، م ، ه || (١١) ثبتت : أثبتت ب : د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || وقام : وقلت عا ، ه || (١٣) جوهرها : جواهرها ه ، ى ؛ جواهرها وذواتها ع || ولذلك : كذلك ع ، عا || (١٤) والذى : الذى د || يقال : قال ع ، ه ، ى || (١٥) فلقد : ولقد د ؛ فقد عا || يغلط : غلط ى || أنه : أن س .

وإنما الاعتبار فى الوضع بالأجزاء ، وفى الشكل بالحدود ؛ وغلط إذ حسب أن هذا الوضع من المقولة الخاصة ، ولم يعرف أن هذا من المضاف؛ وإنما الوضع الذى هو المقولة هو وضع أجزاء الشىء عند شىء خارج مباين ، لا وضع أجزاء الشىء فى نفسه . وغلط أيضاً إذ ظن أن الشىء إذا كان متعلقاً بمقولة فهو من تلك المقولة ، فإن الشكل وإن كان لا يحصل إلا بالإضافة بين الحدود ، أو وضع أيضاً ، فليس يجب أن يكون الشكل وضعاً ، فإن المربع أيضاً لا يحصل إلا بعدد فى الحدود ، وليس يجب أن يكون المربع عددا ؛ ألا ترى أنه لا يقال إن المربع هو عدد للحدود ، ولا أن المربع هو وضع حد عند حد ؟ فإذ ليس يقال أحد ذينك عليه فلا يكون هو داخلا فى مقولته ، بل يقال إن المربع حاصل عن وضع كذا ، وعن حد كذا . ثم جاء قوم من بعد يعتذرون من ذلك ، إذ عرفوا أنه لا يلزم أن يكون التربيع وضعاً ، بسبب أن الحدود تكون فيه ذوات وضع ، لكنهم سلموا أن الحالة التى للحدود بعضها عند بعض هى من مقولة الوضع ، وذلك لتعذر تفريقهم بين معانى الاسم المشترك ، وخصوصاً إذا كان متشابه المعانى ، وخصوصاً وكان أيضاً يجتمع المعانى فى شىء واحد . فقد علمت أن الشكل لا يتعلق بالوضع الذى من المقولة الخاصة ، بل بالوضع الذى من الإضافة . وأما الدائرة بأنها لا تتعلق بهذا الوضع بل تتم بأن يكون لحدها هيئة مخصوصة فى الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل كيفية بكيفية .

---

(١) بالأجزاء : الأجزاء م || (٢) هو : فهو ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || (٣) أجزاء : أعضاء س || (٥) إلا : ساقطة من سا ، م || بالإضافة : بإضافة ب ، س ، ن ، ه || الشكل وضعا : ساقطة من س || (٧) وضع : عدد ع || (٨) يقال : تقول ب || حاصل عن : حاصل عند ع || (٩) ثم جاء قوم : ساقطة من ع || بعد : + ذلك ى || (١١) هى : ساقطة من ه || وذلك : ولكن ذلك ع || (١٢) المشترك وخصوصا ، المشترك عا || المعانى وخصوصا : المعانى عا ، ى || (١٣) المقولة : مقولة د || (١٤) الخاصة : الحاصلة ع || بهذا : بها سا ، م || (١٥) بأن : أن سا ، ع ، م ، ه ، د || للحدود : لحدود د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها فى الكمية أو فى الكيفية أو الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذى فيها نوعاً وباقى الشكوك فى هذا الجنس من الأجناس الأربعة

وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هى زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدداً بين حدين أو حدود يلتقيان بحد . ولنخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون الشىء الذى يحيط به الحدان المتلاقيان فى المسطحات قد يحيط معهما ثالث أو رابع ، أو لا يحيط ؛ فإن لم يحط معهما ثالث فلا يخلو إما أن يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك لهما آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان فى التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقيا ، فيكون كحال الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلالى ، أو بشكل آسى ، أو غير ذلك . فالسطح الذى لا يتحدد بحد ثالث ، بل إنما هو محدود بحدين يلتقيان فى جانب منه ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هى زاوية . والذى يتحدد بحد غيرهما حتى يحاط به ، أو يلتقى حداه ذانك حتى يحاط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هى شكل . فإن لم يعتبر كونه محاطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حديه الملتقيين بحديهما ، فذلك أيضا اعتبار يتناول الزاوية .

---

(٣) تعريف : تعرف سا ، عا ، ن ، ه || أو الوضع : أو فى الوضع ب ، ه || (٤) وغير : أو غير ع || وتعرف : وتعريف د ، ع ، عا || (٦) وأما : أما د ، ع ، م ، ن || الرابع : الثالث د ، عا ، م || عن : ساقطة من ه || وبين : ساقطة من سا || (٧) فهو : هو ع || (٨) حدود : حدين عا || ولنخصص : ويخصص د ، م || (٩) قد : فقد ى ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || (١١) أولا يلتقيان : أو يكونان لا يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانا يلتقيان إذا مدا أو كانا لا يلتقيان ع ، ه || إلى : إن س || (١٢) المحيطين : المحيط ن || (١٣) لا يتحدد : لا يحدد سا ، م || منه : + فتطع || (١٤) يحاط : يناطر سا ، م (١٦) منه : ساقطة من سا || (١٦) بحديهما : بحدهما م .

وكيف ما كان ، فإن النظر فى السطح ، من حيث يتحدد بحدين اثنين بالفعل يشتركان فى حد يتصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بحد ثالث ، أو لا يتحدد ، وكيف يجوز أن يتوهم ، أنه لا يتحدد بثالث ، بل يذهب الحدان متباعدين إلى غير النهاية ، أو ينقطعان فى السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح ، أمكن ذلك أو لم يمكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حديه هذين قد يشتركان فى حد آخر ، فتكون نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقدار إلى التحدد من جميع الجهات ونظير المقدار ، ونظير المجتمع الذى هو الزاوية المجتمع الذى هو الشكل أو المثلث أو المربع ، ونظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو محدود فى الجهات ، أعنى الشكل ؛ فكما أن المقدار المشكل كمية فكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذى بالصفة المذكورة ، فإنها كمية ؛ وكما أن هيئة المشكل كيفية ، فكذلك هيئة الزاوية كيفية ؛ وكما أن المهندسين إذا قالوا شكل ، ذهبوا إلى المشكل ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذى الزاوية ؛ ولذلك ما تكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ؛ وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدى الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهى عند نقطة . وهو قريب مما قلناه ، لولا شىء واحد ، وهو أن المقدار الجسمانى إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن يتسطحا بذلك سطحاً واحداً ، وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث يكون أحد السطحين قائما على الآخر ، أو إلى انفراج ، أو إلى تقارب حد . وليس شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو متحدد بخطين كالأشكال الهلالية ذو زاوية ، فبالحرى أن تكون هذه ، زاوية مجسمة

(٣) يجوز : ويجوز سا ، ه ، ى || متباعدين : متباعدان ع || (٦) والاعتبار : الاعتبار د || نسبة : ونسبة ن || (٩) كمية : كميته م || فكذلك : + يوقع سا || (١١) فكذلك هيئة الزاوية : فكذلك الزاوية عا ؛ فكذلك هذه الزاوية ع || (١٢) كذلك : لذلك ب || إلى : + أن ع || ولذلك : فلذلك عا (١٣) ومتساوية : ومساوية ع || (١٤) حدى : ذى ص ، عا ؛ إحدى سا ، م || (١٦) خط : حد س || (١٧) قد : وقد سا ، ع ، ى || (١٨) أو : و عا || محدد : محدود سا || (١٩) شكل : بشكل ع ، عا ، م ، ه || الجسم : للجسم ع ؛ المجسم عا ، م ، ه ، هامش ى || بسطحين : + هو ه || ليس بشكل : ليس شكل ب ، د ، س ، سا || المسطح : السطح د ، عا ، ن || (٢٠) الهلالية : الثلاثية عا ، م ؛ الدلالية سا || ذو زاوية : وهو زاوية ع .

أيضا قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالحرى أن يكون ههنا معنى جامع للزاوية التى من خطين، والتى عن سطوح عند نقطة،والتى عن سطحين عند خط،ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهى عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك. فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب،وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هى زاوية أن تتحدد وتنتهى عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة. ثم إن أبى هذا آبٍ ، وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو منته الى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، وخرج شىء من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً للمقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ما ذكرته .

وليس ينبغى أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلّفين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قولهم ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هما حدان قائمان أحدهما على الآخر ؛ حاسباً أن الخط يتكون عن حركة نقطة،ثم السطح من حركة الخط بكليته على عمود عرضا،حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فعل شيئاً بين الخط والسطح، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ فى معرفة الطول والعرض تمادى به الخطأ إلى أن تهوّش . بل الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائما عليه . والزاوية المجسمة جسم لنظير ذلك، أعنى إذا عنينا بالزاوية ، المقدار الذى له هذا النوع من التحدد. وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

---

(١) معنى : أمرع || (٢) خطين والتى : خطين والذى س || ويكون : أو يكون د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ وأن يكون ع ، ه || (٣) هذا : + المعنى ع ، ه || فوق واحد : فوق واحدة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٤) من : عن س ، ه || وكان : فكان ن || (٥) لأنها : لأنه سا ، عا ، م ، ه || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || هى : هو سا ، عا ، م ، ن ، ه ؛ أنها ب ، س || (٦) ثم : + إن ع ، ه || (٨) ذكرناه : ذكرنا ى || وخرج : وخروج عا || (٩) وهذا : هذا س || ما ذكرته : مما ذكرته سا ، ع || (١١) الخط له طول : الخط طول ع || (١٣) نقطة ثم السطح من حركة : ساقطة من م || (١٥) به : بين س || إلى : ساقطة من س || (١٦) ولذلك : وكذلك ع ، عا ، م || بعد : بعدا ب ، س || وآخر : آخر ع ، ى || (١٧) لنظير ذلك : لنفسه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || التحدد : التحديد س .

وأما البحث الخاص فلقائل أن يقول : إن الخلقة ، كيف تكون كيفيةً واحدةً وشيئاً واحداً وهو مجموع لون وشكل ؟ وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهر ، فقد أصررتم على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل ، وهذا الذى هو الخلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض ، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون .

فنقول فى جواب ذلك : إنا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنه عدد ، فهو كم ، وهو مركب من خمسة وخمسة ؛ والمربع عرض ، وإنما يلتئم من أن يكون هناك حدود وحدود أربعة . بل يعنى أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه فى تعليمنا للبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجنس كالكيف ههنا لهذا المركب ، وجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وأنها تنتهى لا محالة إلى بسائط لا يوجد فيها أحد وجهى القسمة إلا بحدودها ، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود .

وعلى ما ستعلم بعد ، فالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شئ واحد جملة ، به يقال للشئ إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنه قبيح ردئ . ولو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح ، بل حسن أو قبح آخر ؛ فإذن للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصية

(١) فلقائل : فإن لقائل ه || (٢) لون وشكل : شكل ولون س || (٤) وهذا : وهو سا ، م || (١٠) للبرهان والأعراض : للبرهان من الأعراض س || (١١) فيها : فيهما ه || وإن : فإن ع || بوجه من الوجوه : ساقطة من س || (١٢) فطبيعة : بطبيعة س ، ع ، عا ، ن || (١٣) بسائط : بسائطه س || (١٣) بحدودها : لحدودها ى || (١٥) شىء : شكل س || واحد : واحد واحد عا || جملة : جملة د || (١٦ ـــ ١٧) فكان لونا وحده : وكان شكلا وحده ع ؛ وكان لونا وحده ى || (١٧) فكان شكلا : أكان شكلا سا ؛ وكان شكلا ى (١٨) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : للصورة من حيث هى مجتمع من الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؛ للصورة من حيث هى مجتمع مع اللون س || مع اللون أو مع غير ذلك : ساقطة من عا || خاصية : ـه ، ن .

حال من الاجتماع ، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هى مجموع الخاصيتين من حيث هما معاً فقط ، بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون ، وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ، ولم تكن مناسبة الحسنيين مناسبة محدودة ، لم يكن الحسن الذى يعتبر بجملة الصورة ، بل ربما أحوج الحسن الذى للجملة ، إلى أن لا يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغى فى الخصوص ، بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذى على سبيل الاجتماع منهما ، وعلى المعنى الذى على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم .

وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين ، أنه إلى أيهما أميل . فنقول : إنه لايخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة ، كالمربع الذى يعنى به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ؛ فالجملة من مقولة الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لا هيئة ، والمجموع حق عليه أنه سطح . وأما إذا اختلفا ، وليس أحدهما أولاً للشىء ، والآخر ثانياً بسبب الأول وبعده ، فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ، ولايكون على سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد فى طبعه ، ويكون كحال الكتابة والطول ، ولايكون للكتابة والطول اجتماع تحدث منه جملة واحدة فى الذات ، فلا يستحق ذلك مقولة ، بل يدخل فى المجموع . والمجموع مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا اجتمعت مع الطول ، كان المجموع حاصلاً من كيفية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيقى .

واعلم أن الأمور التى تستحق أن تدخل فى المقولات على أنها أنواع المقولات ، ليست أى أمور اتفقت ، بل الأمور والطبائع التى تقوم بمعنى جنسى ، وبمعنى آخر يقترن

---

(١) جزأيه : جزأيها ب ، د ، س ، ن || (٤) بجملة : بتجمع س || (٤) لا : ساقطة من عا ، هـ ، ى || (٥ — ٦) المعنى الذى ... الذى على : ساقطة من عا || (٧) السادس : الثالث س || (٨) إنه : ساقطة من س || بأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، هـ ، ى || (١٠) حق : يحق ب ، س ، ع ، ى || (١١) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || (١٢) جمعا : جميعا م (١٣) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، هـ ، ى || ولا يكون للكتابة والطول : ساقطة من ع || (١٦) اجتمعت : جمعت د ، سا ، ن ، هـ ، ى || (١٧) الأمور : الأمر س || (١٨) تقوم : تقوم سا ، ع ، ن ، هـ ، ى .

به ، فصلى ، يتقـوم به الجنسىّ على المعنى المذكور فى المدخل . فأما الاقترانات ، التى لا تكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولا توجب دخولاً تحت مقولة ، بل ستجعل لها مقولة مخترعة ليست حقيقية . فيكون الإنسان إذا قارن كيفاً لا يقـوّم به ولا هو تابع للإنسانية ، بل عارض غريب ، يكون المجموع منهما ليس نوعاً ألبته لشيء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعلى هذا القياس نقس .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجرى بينهما وفى عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هى الكيفيات . وأما ذوات الكيفية ، فهى التى لهـا هـذه ، إما أولاً ، وإما ثانيا ، كانت جواهر أو كانت كميات ، فيشتق لهـا الاسم منها كما يشتق من الكميـة وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائما من اسم الكيفية ، وإن قيلت بلا اشتقاق ، فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ، أو لون أبيض ، وجسم أبيض ، فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد جرت العادة فى بعض اللغات ، أو فى اليونانية وحدها ، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات ، بل يفرد للتكيف اسم . لأنه ما كان يشتق فى اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة ، اسم لذى الفضيلة ، بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

---

(١) فأما : فإن هـ || الاقترانات : ساقطة من سا || (٢) توجب : ساقطة من س || (٥) نقس : + والله أعلم س (١٠) وأما : أما س || (١١) كانت : ساقطة من ب ، س || منها : منهما د ، سا ، م | (١٢) المكيف : الكيف ع ، عا ، م || (١٣) يقال : وإن قيل سا ، عا ، م ، هـ || ورجل عدل : ساقطة من ن ، ى || أو لون : ولون هـ || (١٤) ومبيض : أو مبيض س || (١٥) قد : ساقطة من م || (١٦) للتكيف : للكيف ع ، عا ، م || (١٦) كان : ساقطة من م || الاسم : اسم د ، سا ، م || (١٧) اسم : باسم ع ، ن ، هـ ، ى .

الاجتهاد . وربما كان لذى الكيفية اسم ، ولايكون للكيفية اسم موضوع أصلا . وهذا فى كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها فى اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملاكرى ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملاكرة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولايبعد أن يكون كذلك الحال فى لغة العرب ، فإن المصحاح ، فى لغة العرب، لم يشتق اسمه من الكيفية التى هى الاستعداد ، بل من الكمال . فإن هذا مشتق من الصحة ، ومحرف من المعتاد فى الاشتقاق ، فإن الذى لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون فى حال المرض مصحاحا ، وإن لم يكن صحيحا ، إذا كان سريع القبول للصحة ، والهيئة المصحاحية ، فإنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتكلف فى لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشىء ذى الهيئة، على عكس القانون الطبيعى فيقال : مصحاحية . فيكون حينئذ اسم ذى القوة غير مشتق من اسم القوة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية، أن الكيفية تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما فى الملكة ، فمثل الجبن ، فإنه ضد التهور ؛ ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمر فى الحالات أيضا هو بقياس ذلك . وأما المضادة فى القوة واللاقوة ، فمثل المصحاحية للمراضية . وأما المضادة فى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكالبياض للسواد ، والحرارة والبرودة. وأما المتعلقات بالكمية، فالأشكال لا أضداد لها . وأما الاستقامة ، والإنحناء ، والتقبيب ، والتقعير فستعلم فى العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية، والفردية ، فيظن فى ظاهر الأمر أنها متضادة ، وليس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لايتعاقبان على موضوع واحد ألبتة .

ثم ليس كل معنيين مسميين لايجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان فى جنس واحد ، فإن الفرس واللافرس ، والبياض واللابياض ، والحرارة واللاحرارة ،

(٢) لها : له ن || القوى يقال : لذى القوى يقال ب ، س ؛ لذى القوى فيقال د ، ن ؛ للقوى يقال سا ، م ، ى ؛ للقوى فيقال ه || (٣) ملاكرى : أى الملاكم أو المصارع فى لغة العصر || (٣) إذ : ساقطة عا ، م || (٤) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم عا || بل : ساقطة من د || (٦) فى : من ع || (٨) ربما : انما س || يتكلف : + لها ع || الاسم : للاسم ب ، س ؛ اسم ن || (١٠) اسم : رسم د || (١٢) العقد : للعقد عا ، ن ، ه ، ى || والأمر : أما عا || أيضا هو : ساقط من عا || (١٤) للسواد : والسواد سا || (١٥) فالأشكال : والأشكال م || فستعلم : + أيضا ع ، عا || (١٦) متضادة : مضادة س ، ه || (١٧) كذلك : + ذلك ع ، ه || ألبتة : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : قسمين ب ، ن || متضادان : ضدان س || كان : + قد ن .

كل ذلك من التى لاتجتمع معا . فلو أن أحــداً أخذ الابيضاض مقروناً بشرط اتصاف جسم به، من شأنه أن يقبل البياض ، فأثبت له اسماً، وكان مثلاً "ب" ، وأخذ اللامربع على ذلك الوجه ، فجعل اسمه "ج" ؛ حتى كان الموضوع لايخلو من أن يكون بياضاً أو يكون "ب" أو مربعاً ، أو يكون "ج"، لمـا كان يجب من هذا أن يكون "ب" يصير سواداً الذى هو ضدالبياض، أو "ج" ضدا للمربع الذى لاضد له . وليس ذلك لأن لا مربع واحد ، أو أشياء كثيرة ، تشترك فى أنها لا مربع . وأن اللابياض هو سـواد ، وأشياء أخرى تشترك فى أنها لابياض . فإنه لاتقديم ولا تأخير للكثرة والقلة ، فى هذا الباب ، إن كان كونه ضداً ، إنما هو بسبب أن له اسما محصلاً ، ولا يجامع آخر بإزائه .

ثم الفــرد ، إذا خالف الزوج ، فإنما يخالفه ، بأن الزوج هو العــدد الذى ينقسم بمتساويين ؛ وأن الفرد هو العــدد الذى ليس كذلك . فنفس كونه عدداً لا ينقسم بمتساويين ، ليس يوجب إلا سلباً لمعنى كان فى العدد الزوج يقارن غير موضوعه ، بل إنما يقارن جنس الموضوع الذى هو العدد. وقد علموا، أن هذا القدر لايوجب الضدية، ولو قارن الموضوع المشترك ، فضلاً عن جنس الموضوع ، وإن فهم للفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية ، فذلك المعنى ، أكثر أحواله ، إنه معنى مباين لامشارك فى الموضوع . ونحن إذا قلنا : ضد، لم نذهب إلى هذا، ولا هؤلاء أيضا ، وإن غفلوا. فإذن الزوجية والفردية لا يتضادان ، ولا الوحدة والكثرة . واستقصاء القول فى هذا فى صناعة أخرى .

فإذن الجنس الرابع لامضادة فيه. فإذا كانت إحدى المتضادتين من الكيفية، فالأخرى التى ينازعها الموضوع بالتعاقب لابد من أن تكون من الكيفية ، فإن تلك أيضا تكون

(١) التى : الذى س ، عا || الابيضاض : اللابياض بخ ، د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (٢) جسم : مشبه م || وكان : فان ه || مثلا : ساقطة من سا || (٤ — ٥) لما كان يجب . . . البياض أو ساقطة من د || (٥) وليس ذلك : وذلك ليس عا || (٦) أو : وسبه ، ه || وأشياء : أو أشياء س ، ه || (٧) فى أنها : فيها سا ، م || ولا تأخير : + ولا تأثير عا || فى : من عا || (٨) كونه : لونه د ، سا ، عا ، ه || هو : ساقطة من ن || (١٠) وأن : وع || (١١) لمعنى : بمعنى م || (١٢) الموضوع : + وقد لا يوجب ع || (١٣) وإن : فان ب ، ع ، ى || للفردية : الفردية سا ، ع ، م || يقابل : فقابل ه ، ى (١٥) هؤلاء : هو س || (١٦) فاذن : فان عا || (١٧) المتضادتين : المضادتين ب ، عا ؛ المضادين ع || فالأخرى : والأخرى م .

هيئة تارة غير منسوبة ، تعاقب هذه تلك . ويتبيّن لك ، ههنا ، هذا بالاستقراء ، كالبياض والسواد ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

ولما كان لأنواع من الكيف أضداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض إنسلاخًا من كيفية منها ، وتلبسًا بالأخرى ، فتلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأنقص ، فإن حرارة نجدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجدها أزيد من برودة ؛ وهذا دأب جميع الأضداد التي بينها وسائط ، التي ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارنا لوجود الآخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الواسطة في حكم أنها محدودة بحد الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالعدالة التي هي متوسطة بين إفراطين ، والصفة التي هي متوسطة بين إفراطين . إلا أن هذه المتوسطات إذا قرنت بالمادة واعتبرت في الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيقي ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فما قارب ذلك الحقيق ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجًا يعتد به ، ويظهر أثره ظهوراً فاحشاً ، فإنه يعد في الواسطة . فلذلك قد تكون عدالة زيد أشد من عدالة عمرو ، وإن كانت العدالة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأنقص . وهكذا حال الصحة ، التي هي توسط ما ، في المزاج وفي هيئة التركيب ، بين أمور زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون صحة أصح من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو .

وأما الأمور التي لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالمربع ، والمثلث ، وغير ذلك . ولو أنها كانت تقبل التزيد والنقص ، لكان التربيع يتوجه في النقصان إلى

---

(١) هذه تلك : هذه بتلك ب || ويتبين : ونبين ب ، عا ، ه ، ى ؛ وتبين س ، سا ؛ وبين م || (٢) هذا : ساقطة من عا || بالاستقراء : باستقراء ع || (٣) كان : ساقطة من ح || لأنواع : الأنواع سا ، م ، ه || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضدادا ع ، دا ، ى || (٥) والتنقص : والنقص د ، سا ، م ، ه || فان : كلها سا ، ه || كان : ساقطة من عا ، ه ؛ كلها د ، س ؛ كلتا بخ ، ع || (٦) نجدها : ساقطة من عا || (٧) زوال : وقال م || (٩) التي : ساقطة من سا || (٩ — ١٠) والصفة التي . . . افراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن || (١٣) بعد : يعيد د || وإن : ان ب ، د ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد والتنقص : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا || لكن : ولكن ع || (١٧) اعتبار : ساقطة من س .

ضد ، إذا أمعن صار إليه ، وكان ذلك بعيداً فى طباعه عن التربيع ، ومشاركاً له فى المادة ، يعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التربيع أيضاً ، إذا أريد قربه بالمادة ، لم يتيسر إيجاد التربيع الحقيق ، بل إنما يوجد فى المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفى عند الحس مخالفته له ، فيكون حينئذ تربيع أصح من تربيع ، بحسب أنه تربيع حسى ، لا تربيع حقيق . وأما السواد والبياض والجبن والتهور والحرارة والبرودة ، فليس يقع ذلك لها من جهة الحس وخطئه ، بل يكون الموجودان فى المادة ، كلاهما حرارتين ، إحداهما أشد والأخرى أنقص ، ليس كالمربع الحسى ، الذى لا يكون هو بالحقيقة مربعا ، بل يكون شكلا آخر ، إلا أن خلافه للمربع لا يحس به ؛ ولا كالعدالة ، التى لا تكون فى الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جبنا أو تهورا . إلا أن خاصية مخالفته لا تدرك حسا ، وإنما يكون الشىء أكثر من شىء ، بعد أن يشاركه فى الحد والمعنى بشىء يكون مع ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلتا الحرارتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن إحداهما أشد إحراقاً . فما كان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل الأشد والأنقص ، والآخر فهو كذلك عند الحس . فلذلك ، لا تجد مربعين يقبلان حد التربيع بالحقيقة ، ثم يكون أحدهما أشد ، والآخر أنقص ، بل إما أن يقبلا على السواء ، وإما أن لا يكون أحدهما مربعا . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطق . ومن خواص الكيفية ، التى لا نظن أن شيئا يشركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بينا الحال فيه فيما سلف .

---

(١) ومشاركا : وكان ع || (٢) فكان : + ذلك س ، ه || أريد : أريد سا || (٣) هيئة : ساقطة من عا || (٥) والبرودة : ساقطة من س || فليس : + انما س ، ه || لها : فيها س ، ع ، عا || (٦) جهة : خطأ س ، ه || وخطئه : ساقطة من س ، ه || كلاهما : + بالحقيقة س ، ع || إحداهما : أحديهما سا || (٧) بالحقيقة : بالقوة سا || (١٠) أن : ما ع || الحد والمعنى : المعنى والحد س || بشىء : ساقطة من ه ، ى ؛ + ثم ع ، عا ، ن ، ه || (١١) منه : ساقطة من عا || (١٢) والآخر : وأما الآخر سا ، ه || (١٣) فهو كذلك : فهو ليس كذلك هامش ع || فلذلك : فكذلك سا || التربيع : المربع س || ثم : و ، ع || (١٥) مباحث : + إن شاء الله سا || ثم ... المنطق : ساقطة من عا || (١٦) فيه : فيهما ه ، ى || الشبيه وغير الشبيه : الشبهة وغير الشبهة س .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

فى حل شك يتعلق بمداخلة أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

ولقائل أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التى عددتموها فى مقولة الكيفية ، فإنها من مقولة المضاف ، كالملكة ، والقوة ، والعلم ، وما أشبه ذلك . والجواب أن هذه الأشياء ، ليست بذواتها من مقولة المضاف ، بل مما قد عرضت له الإضافة ، إذ لها وجود غير ما هى به مضافة . فإنه وإن كانت ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، فإنها لا يجب بذلك أن تكون من مقولة المضاف . إذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك ، كما علمت ، إلى دعامة أخرى ، وتغيير يلحق به ، حتى يصير خاصاً بالمقولة . وكذلك قد علمت أن الجواهر ، كان يظن ببعض نوعياتها ، أنها من المضاف لهذا الرسم ، فلما حصل الرسم ، علم أنها ليست من المضاف ، وذلك حين كان لها وجود يحصل مخصّص ، لم تكن به من المضاف ، إذ كان ذلك الوجود لها مفردا . وأنت تجده مثلاً فى ذلك فى العلم ، فلو كان العلم لذاته تقال ماهيته بالقياس إلى غيره ، ولوجوده الذى يتقوم به من كل وجه ، ولم يكن كيفية يلزمها إضافة ، وله وجود أنه كيفية ، ويلحقها وجود هوية مضاف ، لكان إذا حصل العلم ، وخصص أثر ذلك فى تخصيصه كونه مقول الماهية بالقياس .

---

(٣) شك : شكوك ع ، عا ، هـ || يتعلق : متعلق س ، سا ، ن ، ى || (٤) عددتموها : عددتها عا || (٤) الكيفية : الكيف ع || من : ساقطة من م || (٥) والعلم : أو العلم سا || والجواب : فالجواب م || (٦) مما : بما دو || قد : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن || (٦) له : لها هـ || (٧) به : ساقطة من س || (٨) فإنها : ساقطة من ع || لذلك : لتلك د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || (٩) كما : + قد د || وتغيير : وتغيرما || يصير : ساقطة من س || وكذلك : ولذلك هـ || (١٠) الرسم : الاسم س || (١١) علم : على ع || (١٢) مخصص : مخصوص ع || مثلا فى : مثل س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى || (١٤) كيفية : كيفيته ع || وله : فله ن ؛ لماهيته || أنه : أنها س ، هـ ؛ ساقطة من عا || (١٥) هوية : هى به سا ؛ هوية س ، د || مضاف : مضافة س || تخصيصه : تخصصه عا .

لكن ليس الأمر كذلك ، فإن نوعيات العلم ، كالنحو ، لا تقال ماهياتها بالقياس إلى غيره في حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، وهو كونه علماً . فلا يقال : النحو نحو بشيء ، بل يقال : إن النحو علم بشيء كما كان هناك لايقال إن هذا الرأس ، هو هذا الرأس لشيء ، بل يقال هذا الرأس رأس لشيء . فإذا كان هذا ينبهك هنالك ، أن هذا الرأس مخصّص من ذلك الرأس من حيث وجوده، الذي ليس به مضايفاً ، بل عارضة له الإضافة؛ حتى إن هذا التخصيص يتعرى عن موافقة تخصيص الإضافة بإزائه، بل يلزمه من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التي تلحقها الإضافة ، كالرأسية . وكذلك ههنا ، إنما صار النحو جزءا من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم يتبعه من الإضافة إلا ما لحق جانسه أولا ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كيفية ما تكون هيئة في النفس ، وصورة مجردة عن المادة ، هي مطابقة لأمور من خارج، فيكون عاما لهيئات وصور في النفس مجردة، كلها تشترك في هذا الحد ، ولا تخالف فيه . فتشترك أيضاً في أنها مطابقة لأمور من خارج ، لا لأجل خصوصيتها ، بل لأجل أن هذا المعنى عارض أولا للمعنى العام لها ، فلو كانت تخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له إلا أنه مضاف ، لكان يجب أن تكون الإضافة تلحقها لتخصصها ، فإذ قد بقي تخصصها في حد تخصيصها غير مضاف ، فإنه وجود غير مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها ، بل لها وجود خاص ، وإنما المقول ماهيته بالقياس ، هو الجنس الذي لأجله يقال كذلك للنوع ، وفي حد تخصصه

---

(٢) الأعم : للأعم ع || يقال : + إن س || (٣) بشيء : لشيء د ، ع ، عا || بل ... بشيء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فاذ س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى ؛ فإن عا || هنالك : هناك م ، ن || مخصص : تخصص س || (٥) عارضة : عارض س || (٦) تخصيص : تخصص عا || بإزائه : إياه س ، ه || (٧) لزم : يلزم س ، ه || وكذلك : ولذلك ب ، ؛ فكذلك س ، ى || ههنا : هنا ع || (٨) جزءا : جزئيان ه ، ى || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع || (١٠) المادة : المواد س ، ه || هى : وهى ب ؛ ساقطة من ه || (١٢) فيه : ساقطة من س || تشترك : وتشترك ه || لا : ساقطة من م || (١٣) فلو : ولو د (١٤) الإضافة : كل الإضافات ن || لتخصصها : فتخصصها ب ؛ لتخصيصها ع ، عا ، ن ؛ + كل م || تخصيصها : تخصصه عا || (١٥) فإنه : فلها ب ، د ، ع ؛ فله : س ، سا ، عا || (١٨) تخصصه : تخصيصه س || وكان : فكان ب .

لا يقال ؛ وكان للنوعيات وجود ليست به مضافات بجنسها أيضاً كذلك ، و إن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلاً بذاته فى مقولة ، ثم تكون أنواعه فى ماهيتها غير داخلة فى تلك المقولة . وهل المقولة إلا جنس الجنس ، وهل صورة المقولة إلا هذه الصورة ؟ فبيّن إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشيء فى مقولتين ، على وجهين ؛ أما فى أحدهما ، فبالذات ، على أنه نوع له . وأما فى الآخر، فبالعرض، على أنه موضوع لعروضه له . فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ؛ ولا تلتفت إلى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشيء يكون فى جنس وأنواعه فى جنس مباين له . والعجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذى ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، رسم قد زُيِّف ، لأنه كان يدخل فى المضاف ما ليس من المضاف ، وأنه محتاج إلى زيادة وثاقة ، و بينهم و بين هذا الموضع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلموا أن العلم داخل فى المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فلزمهم أن يحلّوا هـذا الشك ، ونسوا أن مثل هـذا الشك ، قد سلف ذكره فى الجواهر أيضا ، فكان حل الشك فى آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص فزال كونه مقولا بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقولة المضاف ، وعلى أن الحد الثانى ، المحصّل المحقق ، الذى للمضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشيء ، إذا قيل على الشيء قول المقول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث ،

(١) به : هى بها عا ؛ هى به هـ || بجنسها : بجنسها عا ، م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاتها || (٥) على : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || أنه عارض له المضاف : ساقطة من سا || عروضا : ساقطة من سا ، ع ، م ، هـ ، ى || (٥ — ٦) لازما لا على : لازما على ن || (٧) أما فى أحدهما : أما أحدهما هـ || (٨) على : وعلى س ، هـ || وأما فى الآخر : والآخر د ، سا ، م ، ن ، ى || على : وعلى هـ || له : ساقطة من سا || (٩) قلوب : قلب س || (١٠) أنه : ساقطة من س || (١١) مقولة : ساقطة من ع || كان : + قد ن || من : فى هـ || (١٢) وثاقة : ووثاقة ع ، ى || قريب : ساقطة من عا || من : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || ثلاث : ثلاثة س || (١٣) داخل فى : ساقطة من سا || المضاف : مضاف سا || (١٥) فكان : وكان س || حل : جلى م || ما : ساقطة من س || (١٧) مقول : المقول عا || عليه : عنه .

فإن الأول يقال على الثالث كذلك ؛ ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع ، أنه يجب أن يكون ذاتيا مقوما للماهية ، فلم يعلموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوِّما لماهيته ؛ ثم العلم ، جنس للنحو ، ومقوِّم لماهية النحو ، ومقوِّم الماهية لمقوم الماهية مقوِّم الماهية . فكيف ينقلب النحو من جنبة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلهم المقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباينة الخواص ، لا يحمل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو في ذاته وماهيته ، محمولاً عليه الكيف ، ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف في ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف في جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو بعلم ، وهذا خلف .

لكنه لا يجب أن تلتفت إلى هؤلاء ، بل تفهم أن ما قيل في قاطيغورياس ، كان الغرض فيه ما أومأنا إليه . لكن ، لقائل أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهيته ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقولةً بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضايفان كما علمت ، كل واحد منهما ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن مقولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فمقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو

---

(١) فإن الأول : فالأول : سا || (٣) لماهيته : لماهية العلم س ، ه || للنحو : النحو س ، ه || (٤) النحو : والنحو سا ، م || جنبه : حسه م || حتى : حين ع || كيف : كنف ب ، د ، س ؛ ساقطة من ع || (٥) ونسوا : ساقطة من س || (٧) من الكيف : + ما د ، ن || (٨) لا : ساقطة من ن || ما هو : ساقطة من س || (٩) أن : أنه م ؛ أن لا د ، عا ؛ أنه لا سا ، ح ، ى ؛ أنه بأن ه || (٩) نوع : نحو سا || (١٠) وهذا : هذا ب ، د ، س ، صا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (١١) لكنه : لكن س || يفهم أن ما قيل : يفهم ما قيل ع || كان : فإن س ؛ وإن ع || (١٢) فيه : ساقطة من سا || يقول إن حكم : يقول حكم د ، سا ، م || (١٣) والجواب : فالجواب س || (١٤) فكيف : وكيف د || (١٥) النحو : + أيضا ع || واحد : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || (١٧) موجودا : موجود س || (١٨) كذلك : ساقطة من د ، ن .

عالم ، فلما لحق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هى علم .

فالهيئة النفسانية التى هى علم ، جملتها مقولة بالقياس إلى هـذه الجملة ، فإذا فصلت الهيئة ، فالتفت إلى كونها هيئة ولم يلتفت إلى ما عرض لهـا من إضافة إلى خارج صار بها علما ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معـلوم ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاف إلى البدن من حيث هو ذو رأس . فإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يكون النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً فى أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك فى جانب ذى الرأس . نعم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهيئة التى فى النفس ، وليست لازمة للرأس ؛ فكذلك الرأس نفسه إذا حصل لم يجب تحصيل الآخر .

وليس إذا قلنا : إن أحد المضافين الحقيقيين ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لزم العـلم بتحصيل مضايفه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاف حقيقى ، بل قد يكون هذا فى المضاف الحقيقى ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنمـا أورد هناك ، ليس لأن يبيّن أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاف حقيقى ، بل أن يبيّن ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فليس مضافا حقيقيا ، فيزول الشك المذكور فى الجـواهر ، وكان تصحيحه واحتجاجه ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيقى الذى وجوده هو أنه مضاف ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضايفه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عددت ليس كذلك ؛ فتحل الشبهة .

---

(١) معلوما : معلومة س ، سا ، عا ، م ، ه || ما : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || (٣) فالهيئة : فالعلم سا || علم : ساقطة من س ، ن || (٤) فالتفت : والتفت عا (٥) وفصلت : وفصل ه || عنه : عنها د ، س ، سا ، عا ، م ، ه || (٦) كونه : كونها س ، سا ، عا ، م ، ه || له : لها س ، سا ، عا ، م ، ه || عنه : عنها س ، سا ، عا ، م ، ه || أنه : أنها ه ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٨) المشار : المضاف ب || (٩) نعم : ساقطة من س || (١٠) لازمة : ساقطة من س || للهيئة : لهيئته د || فكذلك : ولذلك عا || نفسه : نفسها س || اذا : واذا سا || (١١) تحصيل : يحصل م || (١٢) ليس : لشىء عا || (١٥) لأن يبين : لا ليبين || (١٧) الشك : + المشهور ع ، ى || وكان : إذ كان س || واحتجاجه : واحتجابه د || (١٩) وكان الجوهر . . . الشبهة : ساقطة من عا || (١٩) فتحل : فتنحل ب ، ن ، ه ، ى ؛ ساقطة من د ، س .

فإنه ماأورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته إلا على هذا ، ولم يتعرض لعكسه ، ولا زعم أن هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ، بل إلى هذا على ما بينا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجرى مجراه ليس كذلك ، فأنتج أنه ليس من المضاف الحقيقي ، وقد بيّنا ذلك الموضع على ما يجب .

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

فى الأين وفى متى

وأما الأين ، فإنه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذى هو فيه ، وحقيقته كون الشيء فى مكانه . وقد علم ، فيما سلف ، أنه كيف يباين المضاف . وهو جنس لأنواع . فإن الكون فوق أين ، والكون تحت أين ، والكون فى الهواء أين ، وفى الماء أين . ومن الأين ما هو حقيقي أولى ، وهو كون الشيء فى المكان الحقيقي له ؛ ومنه ما هو ثان غير حقيقي ، مثل كون الشيء فى المكان الثانى الغير الحقيقي ، كقولهم فى السماء وفى الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أول حقيقي ، ويكونان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقي ، كجسمين يكونان فى السوق معا .

ومن الأين ما يكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه فى باطن سطح السماء ، ومنه ما هو عارض له ، ككون الحجر فى الهواء . وربما كان فى الأين إضافة ، ككون الهواء فوق ، بالقياس الى الماء ، لأنه فى مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

---

(١) مورد : مورد د || إلا على : الأعلى س ، م || (٢) للمضاف : المضاف عا || (٣) فأنتج : فانتج ، د || على : ساقطة من د || (٧) فى : ساقطة من س ، هـ || (١٢) مثل كون : لكون عا || (١٣) جسمان : جسمين م || (١٤) ويكونان : + غيرى || الأين : ساقطة من م || (١٥) معا : ساقطا من ن || (١٧) له : مثل س ؛ مثله هـ || (١٨) فوق : الفوق س .

والأين منه جنسى وهو الكون فى المكان ؛ ومنه نوعى كالكون فى الهواء ؛ ومنه شخصى ككون هذا الشىء ، فى هـذا الوقت فى الهواء ، وهو مكان ثان ، أو مثل كون هذا الجسم فى هذا المكان الحقيقى المشار إليه .

وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كعدة فى السوق . وقد غلط وأجابه بعض الحدث بما أعبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ، فإن الأين الحقيقى لا يوجد فيه هذا المعنى ؛ وأما الأين الغير الحقيقى كالكون فى السوق ، فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لابد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ، فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد فى السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد كائن فى السوق . وليس بها بعينها عمرو كائنا فى السوق ، وإن كان السوق واحدا ، فنسبة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيرية بالعدد ، وهذا كالبياض ، فإنه وإن كان يتحد بالنوع ، فقد يتكثر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعان المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فقال : ليس حال الأين كحال البياض ، فإن البياض الذى فى زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن يعدم الذى فى عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجماعة .

وحسب أنه عمل شيئاً ، إذ أرانا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان السوق كوناً فى المكان لا مكان مّا ، وكان الشىء إذا سئل عنه أين هو ، فيصلح أن يقال :

---

(١) كالكون : ككون د || (٢) ككون : كالكون عا || هذا الشىء . . . أو مثل كون : ساقطة من عا || (٣) الحقيقى : ساقطة من عا || (٤) أن : ساقطة من د || الأين : الأمرين عا || فيه : فى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || كثيرة : + ككون س ، عا ، ه ، ى || كعدة : عدة س ، عا ، ه ، ى || (٥) وأجابه : فأجابه ع || الحدث : الجذب م || أعبر : اعتبرن ، ى || (٦) الحقيقى : + لا يوجد فيه هذا المعنى سا || (٨) وهو صفه : وصفة د || (٩) بعينها : بعينه ى || (١٠) هو : ساقطة من د ، سا || غير : ساقطة من د || غيرية : غيرته د ؛ وعبرته سا ، ع ، م ؛ ساقطة من عا || وهذا : وهو ب || (١١) يتحد : متحدا ب ، ع ، ن || فقد يتكثر : متكثر ب ؛ فقد كثر ع ؛ فقد يتكثر س ، ه ، ى ؛ فيتكثر د ، سا ، عا ، م ، ن || (١٢) أعان المتقدم و : ساقطة من عا || (١٣) البياض فإن : الأبيض فإن س || (١٥) إذ : إذا د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || فإن : وإن ه ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ، ى || كان : أكان عا || (١٦) كونا : كون ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى .

سوق ، لا أن يقال : فى السوق . فإن كان الأين هو كونه فى السوق ، فزيد يبطل عنه ببطلان كونه فى السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو فى السوق ، فهو كالبياض أيضاً .

ونقول : إن الأين فيه مضادة ، كما فى سائر المقولات ، فإن الكون فى المكان الذى عند المحيط ، هو مقابل للكون فى المكان الذى عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذ قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ، وأيون أقرب من الطرف الفوقانى فى حد الفوقية ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ، فيكون فى طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته . وإضافتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كلاهما فوقان ، وأحدهما أشد فوقيةً ، فعلى هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً أو « تحت » مطلقاً ، والكون فى أى حد شئت ، مطلقاً ، والكون فى المكان مطلقاً ، فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفى الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحق لا يقبل أشد وأضعف ، بل الشيء الذى هو سواد بالقياس عند شيء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف فى حق نفسه . ويجب أن يترك هذا ، فى هذا الموضع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقائل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاف ، يقبل الأشد والأضعف بل لطبيعة كيفيته ، وأما الأين ، فإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأينيته ، وهو

---

(١) عنه : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، ه || (٢) ببطلان : ببطلانه ه || أيضا : إذا سا || مضادة : + كما عا || (٣) سائر : بعض د ، ن || الذى : ساقطة من ن ، + هو ه || (٤) المحيط... عند : ساقطة من سا || فهما : وهما د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٥) يتعاقبان : متعاقبان د ، م || عليه : فيه د ، س ، عا ، ن ، ه ، ى || (٦) متوسط : متوسطا ع || (٧) وأيون : وأقول ع || (٨) جهته : جهة ع ، عا ، ى || جهة : حيث س : ه || (٩) وإضافتها : وأضافها ع || فإن : مثل ه ، ى || (٩) كليهما : كلاهما س ، سا ، عا ، ه || (١٠) فيها : بها عا || فوق : ساقطة من د ، س ، م || (١١) أو تحت مطلقا : ساقطة من ع || (١٢) فلا : لا ع ، ى || أشد وأضعف : الأشد والأضعف س || (١٣) هو : وهو س ، سا ، عا ، م ، ه || آخر : شيء ه || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || (١٤) يفرض : يعرض ه || فى : من ع || (١٧) كيفيته : كيفية د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا اشتغلت بتوضيح الحق فى جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى. فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الأين إنما يقبل من حيث هو مضاف ، لا من حيث هو أين ؛ ولنترك القول فى أمر السواد والبياض منهما .

وأما " متى " فإنه أيضا نسبة ما للشىء إلى الزمان ، وهو فى كونه فى نفسه أو فى طرفه ، فإن كثيرا من الأشـــياء يقع فى أطراف الأزمنة ، ولا يقع فى الأزمنة ، ويسأل عنها : " بمتى " ، ويجاب . وإذا نسب الشىء إلى الزمان ، فإما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ وإما زمان أعم من ذلك يكون نظير السوق فى الأين ، كقولهم : كان هـذا فى سنة كذا ، ولم يكن فى جميع السنة ، بل فى جزء منها ، وليس الزمان المطابق ، كالمكان المطابق فى أنه لا يشارك فيه فى النسبة إليه ؛ بل الزمان الواحد الحقيق المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة. لكن مع ذلك، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هى نسبة الخاصية إليه ، التى لو عدمت لبقيت نسبة خاصية للأخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحدا نظير ما قلنا فى النسبة إلى السوق ، ولا نحتاج أن نطول بذكر ما قاله المتقـــدم المذكور فى "متى" ؛ وفيما هو جوابه ؛ فإنه إذ قال ماقال فى المكان ؛ فهو قوله فى الزمان.

أقول : وقد هول فاضل المتأخرين فى " العبارة " عن " المتى " الخـاص تهـويلا مفرطا ، فقال : إن " متى " نسبة الشىء إلى الزمان ، الذى يساوق وجوده ، وتنطبق نهايتاه على نهايتى وجوده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايتى وجوده ، فإما أن يعنى به نهايتى مقداره ، أو نهايتى حركته ، أو نهايتى زمان وجوده ، أو

(١) بتوضيح : بانضاج سا ، م || (٢) لهذا : إلى هذا سا || (٤) وهو : هى ه || فى نفسه : فيه نفسه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || (٥) ويسأل : فيسأل ه || (٧) ولا : لا عا ، ه || (٨) سنة : نسبة س || (٩) السنة : النسبة سا || بل فى جزء : بل جزء عا || المطابق : المطلق م || (٩) فى : ساقطة من ع ، ى || (١١) فيه : فيها س || نسبة : نسبته ب ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٢) التى ، اليه س ؛ ساقطة من ع || خاصية : خاصة س || للأخرى : الأخرى سا || (١٣) قلنا : قلناه عا ، ه || (١٤) جوابه : جواب س || إذ : اذا د ، ع ، ن || قوله : له س ، عا ، ه || (١٥) فاضل المتأخرين : اسكندر الأفروديسى || (١٦) الذى يساوق وجوده وتنطبق : الذى تنطبق سا ، عا ، م || (١٧) على : وعلى د || أنه : لأنه س || ذكر : + أن ه .

نهايتي متاه ونسبته إلى زمانه. فإن عنى نهايتي مقداره، فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه؛ وإن عنى نهايتي حركته، فيختص بذلك المتحرك المتصل الحركة أو الحركة نفسها، وليس الغرض متجها إلى هذا وحده؛ وأما نهايتا زمان وجوده حاصلا، فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه، بل هما هما؛ وأما نهايتا النسبة، فيمكن أن يجعل له وجه تأويل، فيقال: إن معناه أن متاه، هو نسبته إلى زمان تنطبق نهايتاه على نسبتين له إلى نهايتي هذا الزمان، ثم لا نسبة له قبل أولاها ولا بعد أخراها إليه. فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه. لكن نسبة الشيء إلى "الآن" الذي يقارنه عسى أن يظن بها أنها ليست من مقولة "متى" بذاتها، فإن كان ذلك كذلك، فكان هذا الرسم غير صحيح، وذلك لأن كون الشيء في آن ما، لا يحمل عليه هذا الحد، وهو من مقولة "متى"، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة معقولة، تحتمل أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذي يتحدد بذلك "الآن" فيكون للشيء نسبة إلى الزمان، لا على أنه فيه بل على أنه في طرفه، ومع ذلك يكون "آنا".

فهذا يفسد ما قاله هذا الفاضل، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست من مقولة "متى"، لكنها لا مقولة لها تليق بها غير هذه المقولة، ولا نعلمها غير داخلة في مقولة أصلا، ثم بعد هذا يظن كأن الاشتغال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه.

واعلم أنه كما لم تكن الإضافة معنى مركبا يوجب تركيبه ترديدا بين شيئين، إذ لم يكونا جزأين منها، بل كانا أمرين خارجين منها، حين تتعلق بهما، كذلك الأين "ومتى" لا يجب أن يظن فيهما تركيب، بسبب أن لكل واحد منهما نسبة إلى شيء؛ فإن النسبة،

---

(١) ونسبته : ونسبة د ، سا ، م || (٢) فيختص : تختص د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || (٣) متجها : متجها د || (٤) إن : ساقطة من ع || (٥) نسبته : نسبة س || (٦) له : لها س || أخراها : أخريها س || (٧) أنها : ساقطة من د ، م || ليست : ساقطة من ع ، د || (٨) لأن كون : لا يكون م || آن : إن د ، سا ، م || (٩ — ١١) لكن الحق ... يكون آنا" : ساقطة من ع || لا يصح : يصح س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || معقولة تحتمل : مقولة تحتمل س || (١١) أنه : أن س || في : ساقطة من س || آنا : آنيا ، د ؛ آنناس ، عا ؛ آنيان ، ه ، ى ؛ شيئا ما ، ع ، م || (١٢) اللهم : الفهم د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٣) المقولة : ساقطة من سا || هذه المقولة ولا : ساقطة من س || ولا نعلمها : فلعلها س ، ع ، ه ، ى || (١٤) يظن : نظرعا ، ن ، ه ، ى || (١٥) تركيبه : تركيب سا ، م || إذ : إذا ن || كانا : ساقطة من سا || (١٦) حين تتعلق : هي متعلق ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٧) فإن : وأن ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن .

ليست المنسوب ، ولا المنسوب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هى النسبة ، فتكون النسبة حينئذ جزءا لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجمع نفسه ؛ فيكون الجمع كالصورة ، وهما كالمادة ، والمجموع كالمركب ، والجمع جزء من المركب ، كالصورة ؛ وإذ هذا محال ، فليس الأين ، ولا "متى" ، مركبا .

[الفصل السادس]

فصـــل (و)

فى باقى المقولات العشر

وأما « الوضع » ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معانٍ ، وأن الذى هو المقولة ، فهيئة تحصل للتمام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها ، فى أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئيته لا ذلك فقط ، بل يخالف مع ذلك بالقياس إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئيته ، إما أمكنة حاوية وإما متمكنات محوية وجهات ، وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا أحتاج أن أزيدك على ما سلف بياناً وشرحاً وتفصيلاً وتطويلاً ، بل اعلم أن « الوضع » قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادثة من وضع ، تصير الأجزاء لها إلى جهات مضادة لجهات أخرى ، هى هيئة مضادة للهيئة المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح . وذلك إذا كانت الأجزاء لا تخالف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومثال هذا ، أن

---

(١) جزء : جزءا س ، ه || (٢) تحصيل : تحصل ب ، د ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || الجمع : الجميع د
(٧) باقى : بواقى س ، ه ؛ الباق د || العشر : العشره || (٨) وأن : وأما ع || وأن الذى : والذى د ||
(٩) فهيئة تحصل : فهو محصل ع || أو الجملة : أى الجملة ن ؛ أو أن الجملة عا || أجزائها وبين : أجزائها ومن د ، سا ، ع ، عا || (٩) أجزائها : أجزائهما ب || (١٠) المعتبر بجزئيته : ساقطة من ع || ذلك : ذاك ب ، كذلك س || بالقياس : ساقطة من ن || (١١) غير : عن د || بجزئيته : بجزئيه د || محوية : — وبالجملة س ، ع ، ه || وجهات : جهات س ؛ وله جهات عا || (١٢) والاستلقاء : والاستواء ع ||
(١٤) قد يكون : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن || الحادثة : الحاصلة سا || من : ساقطة من ع ||
جهات : جهة ب || (١٦) بالطبع : وبالطبع عا || ومثال : ومثل سا .

المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضعاً حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يمينا وهذا شمالا ، وكذلك إلى آخرها . ثم غيّر حتى صار هـذا الذى هو "فوق" ، هو "تحت" والذى هو "تحت" هو "فوق" ، فإن حال جملة الموضوع ، فى تناسب ما بين أجزائه ، محفوظة واحدة بالعدد ، ووضعه ، لا يخالف الوضع الأول بالنوع بل هو كما كان ، لكن هـذا الوضع مخالف لذلك بالعدد ؛ وأما هيئة الجملة فمحفوظة ، ولا يتخالف الوضعان بالحد ، بل بالتخصيص الجزئى ، وذلك لأن الجهات ، هى التى كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التى تليهـا هى مثل التى كانت لا تخالفها بأنواعها بل بأعدادها .

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرةً ، أو إنسانٌ ، فنصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكسا ، فإن حد الأمرين مخالف . فإن حد الأول وضع وهيئة حاصلة للشىء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانى مخالف لذلك ، لا بسبب أن الساق والرأس إنما يتخالفان بالعدد فقط ، بل هما يتخالفان أيضا فى المعنى والطبيعة . فإذا كان حد الهيئتين متخالفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك فإنما كان تخالف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه "فوق" فصار "تحت" وصار الآخر "فوق" ، وذلك السطح ، إنما يغاير السطح الآخر بالعدد ، مغايرة ليست فى حدين ، والأضداد هى التى لها طبائع متباينة ، وحدود متخالفة ، وتتخالف بالنوعية لا بالشخصية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك البياض الأمس ، والبياض الحادث اليوم ، من حيث هو هـذا البياض ، وهما

---

(١) السطح : التسطح س ، سا ، م || (٢) يمينا وهذا : ساقطة من م || (٤) محفوظة : ساقطة من عا || ووضعه : ومنه د ، سا ، م || (٦) بالحد بل : بالحدين س || (٦–٨) وذلك ... بأعدادها : ساقطة من عا || (٩) إنسان : أفان د ، سا ، م || فنصبا : فنصب سا ؛ هما د ، م || ساقيهما : ساقهما ع ، عا || (١٠) قلبا : قلبا د ، سا ، م || ونكسا : ونكسا سا ، م || وهيئة : هيئة ع ، ى || (١١) كذا و : أوى || (١٢) هما : وهما ع || يتخالفان : متخالفان س ، ن ، ه || أيضا : ساقطة من ع || أيضا فى المعنى والطبيعة : فى المعنى والطبيعة أيضا ب || فإذا : وإذا عا || (١٣) وأما : فأما س || (١٤) هنالك : هناك د ، م || تخالف : يتخالفا د || (١٥) وصار : فصار عا || الآخر : آخر س ، عا || (١٦) طبائع : طباع ب ، ع ، ن ، ى || وحدود : حدودها س ، ن ، ه ، ى .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وليسا يتضادان ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بأمر داخل في اللونية ، فكذلك ، وإن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ، ويتعاقبان فيه ، فليسا بمتضادين ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قولنا قيام وجلوس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة . فاعلم أن القيام الذي من الوضع ، هو القار منهما ، لا حالة "أن يقوم".

وأما مقولة الجدة ، فلم يتفق لي إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التي تجعل كالأنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشيء من الشيء ، والشيء في الشيء ، والشيء على الشيء ، والشيء مع المشيء . ولا أعلم شيئاً يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب مثله في هذه المذكورة ، ويشبه أن يكون غيري يعلم ذلك ، فليتأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقولة بالقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص ، وليكن منه جزئي ومنه كلي ومنه ذاتي ، كحال الهرة عند إهابها ، ومنه عرضي ، كحال الإنسان عند قميصه . ولنفصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أوثر أن نفصل إليه ، ففيه مجال .

وأما مقولة "أن يفعل" و "أن ينفعل" ، فيتوهم في تصورها هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع ، بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشيء أشياء ، ويتوجه إلى شيء ما دامت

(١) على : ساقطة من م ؛ في هو || واحد : ساقطة من س || (٢) ويتعاقبان : وهما يتعاقبان سا || فيه : عليه س || (٣) في الطبع : بالطبع س || (٦) حالة : حاله س ، ب || (٧) يتفق : يبق عا || لي : ساقطة من س || (٨) بل : + إنما س ، ه ، ى || (٩) والشيء على الشيء : ساقطة من د ، م || شيئا : شيئا سا ، عا ، ن ، هامش ى || (١٢) بالقياس : كالقياس س (١٤) ولبس : ساقطة من سا ، م (١٤—١٥) ومنه كلي : وكلي ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || (١٦) المهم : المبهم ع ، ى ، المهتم ن ، ه || العشر : العشرة س || (١٧) فيتوهم : فتوهم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || توجد : تدخل ب || (١٩) على اتصاله بها : ساقطة من س || أشياء : شيئا ب ، س ، عا ، ن ، ه .

موجودة ، كالتسود مادام الشيء يتسود، والتبيض مادام الشيء يتبيض، والحركة من مكان إلى مكان . فالشيء الذى فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو منفعل وينفعل ، وحاله هى أن ينفعل ، والشيء الذى منه هـذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، منسوب إليها ، فحاله هى أن يفعل . فأما أن هذا يكون فى الكيف وحده أو فى سائر هذه ، فأمر نستقصيه ، وأحواله وأقسامه فى الكلام الطبيعى . فإن الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقولة بأنها يجب أن تكون تغيراً فى الكيفية فقط ، وأما العام لها ولغيرها ، فمن الأمور التى تقع فى مقولات كثيرة . وبعضهم يجوّز أن تكون جامعة للأنواع كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك فى الطبيعيات .

واعلم أنه إنما قيل "أن ينفعل" و "أن يفعل" ، ولم يقُل انفعال وفعل ، لأن الانفعال قد يقال أيضا للحاصل الذى قد انقطعت الحركة إليه ، فإنه يقال : فى هذا الثوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر، ويقال : انفعال ، إذا كان الشيء بعد فى الحركة ، وكذلك القطع ، الذى هو الفعل ، قد يقال عند استكماله ، وقد يقال حين ما يقطع .

وأما لفظة ، "أنه ينفعل" ، "وأنه يفعل" ، فمخصوص بالحالة التى فيها التوجه إلى الغاية . وكذلك القيام ، الذى هو النهوض و الجلوس الذى هو المصير إلى الأمر الذى يستقر ، فيسمى أيضا جلوسا ، هما اللذان إما أن يكونا من هذه المقولة ، أو يناسبا هذه المقولة .

وأما هيئة القيام المستقرة ، وهيئة القعود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشء ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار فى المكان ، هو من

---

(١) مادام : + من د ، س ، م || والتبيض ، والتبييض د ، س ، سا ، م || والحركة : فالحركة ب ؛ وكالحركة س ، عا || (٢) على اتصالها : ساقطة من عا || وينفعل : ساقطة من س || هى : هو س || (٣) هو : ساقطة من س || (٤) هى : هو س || (٦) الكيفية : الكيف ى || (٧) يجوز : جوز س ، عا ؛ يجوزون ن || (٩) وأن يفعل : ولم يفعل س (١١) الشيء : ساقطة من عا || فى : وفى س || (١٢) يقطع : ينقطع د ، سا ، م (١٣) أنه : أن س ، ه || أنه : أن س ، ه || بالحالة : بالجملة د ، م || (١٤) الذى هو المصير إلى الأمر : ساقطة من د ، م (١٥) هما : فهما س ، ه || (١٥) إما : إنما ع || (١٧) هيئة القيام : ماهية القيام د ، م || الاحتراق : + فهو س ، ه || (١٨) النشء : الشيء عا || هو : فهو ع .

الأين . إنما هذه المقولة ، وما يناسبها ، هى ما كان توجهاً إلى إحدى هذه الغايات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

وهذه المقولة تقبل التضاد ، لأن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه ، وموضوعهما واحد و بينهما أبعد الخلاف ، وذلك كابيضاض الأسود ، واسوداد الأبيض ؛ وكصعود السافل ونزول العالى . وأيضاً فإنها قد تقبل الأشد والأضعف ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذى هو السواد ، فإن القرب من ذلك ، وهو حد ، مبلوغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الاسوداد الذى هو سكون فى السواد . وفرق بين الاسوداد ، أعنى الحاصل القار ، و بين السواد . فإن الاسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج فى تعقله سواداً إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسوداً يكون أشد من تسود ، إذا كان أقرب من الاسوداد الذى هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذى هو الطرف . وأيضاً فإن الاسوداد قد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع اسودادا ، وهـــذا أيضاً يتم بنسبته إلى الاسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زماناً من الاسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يحمل حركتين ، متساويتى السرعة فى ظاهر الأمر ، لكن إحداهما مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ؛ لكن أحدهما ، لأنه

(١) إنما : أما س || المقولة : المقالة عا || إلى : الذى ع ، عا ، م || إحدى : ساقطة من سا ، م ، ن ، هـ ، ى || (٣—٤) التوجه من ذلك : للتوجه من ذلك هـ || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || (٤) وموضوعهما : موضوعهما د ، م || و بينهما : بينهما ع ، ى || (٥) ونزول : فنزول د ، سا ، م || فإنها : فإنهما عا || (٦) فإن القرب : فإن التقريب ب ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى || (٧) من السواد : + بل ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى || (٧—٨) بين الاسوداد : بين الأسواد د ، م || (٩) واعلم : فاعلم س ، هـ || (١٠) الاسوداد : السواد س || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) إذا ... السواد : ساقطة من س ، سا || السواد : الأسوداد د || أيضا : إنما س || الاسوداد : الأسود د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٣) الأبطأ : الإبطاء س || (١٦) متشابهة : متشابه || أحدهما : + ثم ما .

أقرب فقط ، يقال : هو ذا يسود أشد من الآخر ، كأن يتحرك حركة مساوية لحركة أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتدأ من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمثال هذه الأشياء فى العلم الطبيعى ، يمنع من هــذا ، وإنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحداً بعينه واختلف الزمان ، فأقصرهما زماناً هو الأشد دون غيره . وقد جرت العادة بأن يتلى ما سلف ذكره، بالقول على المتقابلات؛ فلنقل أولا ما يجب أن يعتقد فيها ثم لنقبل على الوجه الذى قيل فيها فى هذا الكتاب .

(١) هو ذا : هو ذى د || هو ذا يسود : هو أسود س

(٢) تصعدان : يصعد د ، م || (٤) من : عن س ، ه || (٦) هو : فهو د ، م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين وصلى الله على جميع أنبيائه خصوصا على خاتم النبيين محمد وآله تمت المقالة السادسة من الفن الثانى عا ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ه .

المقالة السابعة

من الفن الثانى

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السابعة

من الفن الثانى

وهى أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى المتقابلات

فنقول : إن المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان فى موضوع واحد من جهة واحدة فى زمان واحد معا . وكل شيئين لا يجتمعان فى موضوع واحد ، فإما أن لا يجتمعا على سبيل أنّ شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطأة ، بأن يكونا مقولين عليه ، بأن الشىء هو هذا وذاك ، كما يكون الشىء الواحد حيا وأبيض معا ؛ أو على سبيل أن الشى الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق أيضا ، وذلك بأن يتمانعا من حيث الكون فيه أيضا .

والقسم الأول يكون أحدهما فى قوة سالب الآخر ، كالفرس واللافرس ، فلا يخلو إما أن يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالب فقط ، أو من حيث هناك زيادة معنى إيجابى لزمه السالب ، كما إذا جعلنا المتقابلين أو الشيئين المذكورين : الزوج والفرد ، وجعلنا الفرد ، ليس كونه فردا ، هو أنه ليس بزوج فقط ، بل إنه أمر زائد على ذلك . فليكن الأول ، هو تقابل النفى والإثبات ، إما بسيطا ، كما هو فرس لما ليس بفرس من

(٢) من الفن الثانى : ساقطة من س || الثانى : + من الجملة الأولى فى المنطق ه || (٣) فصول : + (فهرست لعناوين الفصول الأربعة) ه || (٧) فنقول : فقول من : ه || من جهة واحدة : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || (١٠) وذاك : وذلك د ، سا ، م ؛ + لا س ، ه || الواحد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || الشىء الواحد : شيئا واحدا س ، ه || (١٢) قوة : القوة س ، ه || سالب الآخر : سالبا للآخر س ، ه || مثلا : ولا ه ، ى || (١٤) لزمه : يلزمه س ، ع ، عا ؛ بل فيه د ، سا ، م || (١٥) هو : وهو عا (١٦) بسيطا : بسيط عا .

حيث ليس بفرس ؛ وإما مركبا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس. والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والثانى فيه صدق وكذب ، ويشتركان فى أنه ليس فيهما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فإنه لو كان اللافرسية من حيث هى لا فرسية ، شيئا له وجود بوجه ، لكان الماء فيه سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها ، لأنها ليست بحجارة ، ولا مثلث ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أمر من الأمور التى لا تتناهى ، وكان يكون نسب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفة بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستأنف ، بل هذا شىء فى اعتبار العقل وفى القول .

ومن خواص هذا القسم ، أنه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين فى موضوع واحد ، بأن يكونا فيه ، لا بأن يكونا عليه . وذلك لأن الرائحة ليست طعما ، وتُقابل الطعمَ من حيث ليس طعما ، ويجتمعان فى موضوع على سبيل الوجود فى موضوع ، فكل ما لم يجتمع فى موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع فى موضوع على سبيل القول عليه ، ولا ينعكس . ثم إن المتقابلين اللذين أوردناهما ، يختلفان فى أن تقابل الفرسية واللافرسية لا صدق ولا كذب فيه ، وتقابل "أن زيدا فرس" لقولنا "زيد ليس بفرس" فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ، ومثل أمور أخرى تجرى مجراها . فلنقل أولا : إنه لا شك أن الفرس واللافرس يعدان فى المتقابلات ، وكذلك

(١) وإما : أو ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (١ — ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقطة من سا || (٢) ليس : + شىء عا || (٤) موجودة : متعددة س || بالفعل : + لأنها سا || لأنها : لا نهاية د ، م || (٥) مثلث : بمثلث س ، هـ || ثنائية : بثنائية س ، هـ || أمر : + آخر س ، هـ || (٦) وكان : فكان س || (٧) ولا غاية : ساقطة من س || (٨) وفى القول : ساقطة من س ؛ والقول سا || (١٠) فيه : ساقطة من سا || (١١) فى موضوع : فيه ى ؛ ساقطة من ع || (١٢) فكل : وكل ن || سبيل : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ى || يجتمع : يختلف عا || (١٣) يختلفان : مختلفان س || (١٤) وتقابل : ويقال س || لقولنا : كقولنا د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ى || (١٥) وكذب : ولا كذب هـ || (١٦) والحركة : ومثل الحركة ع || أخرى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || (١٧) لا شك : يشك هـ ؛ + فى س ، هـ .

قولنا ، " زيد فرس " ، مقابل لقولنا ، " زيد ليس بفرس " . وكذلك الزوج والفرد يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك العمى والبصر يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحركة والسكون يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الأبوة والبنوة يعدّان من المتقابلات .

والأشياء التى تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها ؛ وصور هذه الأشياء متخالفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابله اللافرس لا محالة ، على قياس مقابلة الفرسية ، إن كانت عرضا . ولنسلم ذلك للافرسية ، بل خذ مكانها النفس واللانفس ، أو شيئا آخر مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض . وأما القضية فهى عرض ، والفرس واللافرس ليس يتقابلا التقابل الذى للنقيضين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد ، بشرائط ذكرت . وأما الزوج والفرد ، فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لها ، لا يفارقانه . وأما العمى والبصر ، فيشارك السكون والحركة ، فإن العمى ليس معنى مقابلا للبصر ، بل هو عدمه ، وكذلك السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العمى فلا يعاقبه البصر .

وأما المتضايفان ، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما فى موضوع ، حتى يكون الموضوع ، الذى هو علة لأمر ما ، يلزمه لا محالة إمكان أن يصير فيه معلولا ، أو يكون هناك موضوع مشترك . وإن كانت العلية والمعلولية من المضاف ، فأول ما ينبغى أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذه كلها معنى جامعا ،

---

(١) وكذلك : + أيضا س ، ه || مقابل لقولنا : وقولك ه || (١) وكذلك الزوج : الزوج ع ، عا || (٣) المتقابلات : المقابلات د ، سا ، ع ، عا ، م || (٣—٤) وكذلك ... ... المتقابلات : ساقطة من ن || (٥) تتقابل : تتقدم سا ؛ تقابل س || بسببها : ساقطة من ع || صور : صورة د ، ع ، عا ، م || فإن : بأن ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || (٧) للافرسية : اللافرسية د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || خذ : خذ د ، ع ، عا ، م ، نأخذ ى || شيئا : شىء ب ؛ ع || (٨) مشتق : يشتق س || يتقابلا : يتقابل ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || (١٣) فإن : بأن ن (١٦) أو اشتراكهما : وليس اشتراكهما ه || (١٩) ينبغى : ساقطة من س .

واو على سبيل التشكيك فى التقديم والتأخير ، إن لم يكن على سبيل التواطئ البحت ، أو؟ لا نجد لها معنى جامعا ؟ لكن التقابل مقول عليها ، فيشبه أن يكون التقابل الأول هو نظير ما للفرس للافرس ، الذى يمنع اجتماع طرفيه ، قولا على موضوع ، وإن لم يمنع ذلك ، وجودا فى موضوع . فإنه لا يكون شىء واحد هو رائحة ولا رائحة ، ويكون شىء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة . ولست أقول : إنه يجتمع فى شىء أن يكون فيه رائحة وليست فيه رائحة ، فإن هذين لا يجتمعان . وليس قولنا إن فيه رائحة وليس فيه رائحة ، هو قولنا فيه رائحة وما ليس برائحة ؛ ولا يقال إنه رائحة . فإذن تقابل : أن فيه رائحة وليس فيه رائحة ، هو من القسم الأول الذى على سبيل الحمل ؛ فلذلك يحمل على التفاحة أن فيها رائحة ، فيقال إن التفاحة فيها رائحة ، ولا تحمل الرائحة على التفاحة ، حتى يقال ، إن التفاحة رائحة ؛ فلذلك هى موجودة " فى " ، لا محمولة " على " .

فجميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة ، من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر . وهذا هو تقابلٌ أول ، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود فى الموضوع . فجعلت حال الأمور التى تشترك فى عام أو خاص ، تكون موجودة فيه بالقوة معا ، ولا تجتمعان بالفعل معا ، تقابلا . فبعضه يختص بالقول ، من حيث هو حكم ، كالإيجاب والسلب ، الذى موضوعها المحمولات والموضوعات تتعاقب فيه ولا تجتمع معا ، وهذا بحكم القول . وليس فى الوجود حمل ولا وضع . وبعضه يكون من خارج ، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام ، ومنه ما تكون الشركة فيه خاص معين ، ويكون المشترك فيه طبيعة هى بالقوة كلا الأمرين ، لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه .

---

(١) فى التقديم : والتقديم د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (٣) للافرس : واللافرس ب ، ى || (٤) ولا رائحة : ساقطة من م ، ى || (٤ — ٥) ويكون شىء ... برائحة : ساقطة من سا || (٦) وليس فيه رائحة : ساقطة من س ، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة : ساقطة من س ، ه || (٧) ليس فيه رائحة : ساقط من س || (٨) أن : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، د || (٩) ولا تحمل الرائحة : والرائحة لا يحمل سا || (١٠) لا : ساقطة من ب || محمولة : محالة ه ؛ وموجودة بخ ، س || (١٢) نقل : يقابل د ، م || (١٣) فجعلت : فالمتقابلات هى د ، سا ، م ؛ يجعل حال الأمور س ، ه || (١٤) تقابلا : متقابلا عا ، تقابل ه || فبعضه : ساقطة من ن || (١٥) حكم : كم عا || الذى : الذين س ، ى ؛ اللذين د || موضوعها : موضوعهما ع ، ن ، ه ، ى || (١٧ — ١٨) فيه ... فيه : ساقطة من سا || (١٨) كلا : كلى س ، ه .

فالمتقابلات تقال على هذه التي بعد الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتركت فى موضوع لها أن توجد فيه ، إلا أنها لا تجتمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لأقسام له كالأنواع ، إما أقسام محققة، وإما أقسام بحسب ما يصلح للمبتدئ، وتكون أسهل على متعلم قاطيغورياس .

فلنقسم الآن على الوجه الذى ينبغى أن يفهم عليه الاصطلاح الذى فى قاطيغورياس، وهو غير المصطلح عليه فى العلوم ، ومَنْ تجشم أن يجمع بين الأمرين فتمـد عنِّى نفسه . أما القسمة التى فى قاطيغورياس فتخرج على هذا الوجه : المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لاتكون . فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فهو تقابل المضاف كالأبوة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة وما يجرى مجراهما ، تشترك لا محالة فى موضوع ، إما عامى كالإنسانية بل والجوهرية بل كالوجود أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون يمينا لزيد ثم يصير شمالا له . وأما أنه مع التقابل ، مقول الماهية بالقياس ، فأمر لا شك فيه . وأما الذى ليست ماهيتـه مقولة بالقياس إلى غيره ، فإما أن يكون الموضوع صالحا للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لايكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ؛ فيسمى القسم الأول تقابل العدم والقُنْية ، ونعنى بالقنية ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأولى التى تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء صاحبها، موجودة ، فإنَّ فَقْد القوة الأولى ليس بعمى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون ؛ إنما ذلك هو فقدما سميناه قنية؛ فحينئذ ، لا يمكن أن يبصر البتة ، بل

(٥) عليه : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من سا ، م || (٧) التى : ساقطة من ن || (٨) مقولة : معقولة س ، ه || هو : ساقطة من سا || (٩) أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة : ساقطة من عا || (١٠) مجراهما : مجراها ب ، ع || بل والجوهرية : والجوهرية ن || والجوهرية : كالجوهرية س ، ه ، ى || بل كالوجود : أو كالوجود س ، ه || (١١) كهذا : لهذا د ، سا ، م || (١٢) مقول : معقول س ، ه || مقولة : معقولة س ، ه || (١٣) الطرفين : ساقطة من د || (١٤) واحد : ساقطة من س || (١٥) ولا : لا س ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || أو ولا : ولا د || (١٦) مثل : مثال ن || (١٨ — ١٩) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من س || (٢٠) ذلك : ساقطة من سا .

عمى لا يعود الموضوع معه إلى الإبصار مرة أخرى . فالعدم الذى ههنا ، ليس هو العدم الذى يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل القنية ؛ فإن العدم يقال على وجوه ، ولسنا نريد الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يعنينا فى هذا الموضوع ، فنقول :

إنه يقال للشيء عدم كذا ، ويشار إلى حال مَّا للمادة فى كونها خالية من الشيء الذى يخليها ، والشيء الذى له معنى وجودى سواء كان قارنها ما خالف ذلك الشيء الوجودى ، أو لم يكن ، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خالف السواد فى موضوعه أو لا يكون ، بل يكون إشفاف مثلا فقط ولا لون ألبتة . فإنه إذا كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد فى ذلك المحل شيئا واحدا ، ولو كانا أيضا متلازمين ، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد ؛ فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقابله . والآخر ، العدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا يخالفه شيء ، كالسكون . فإن الذى ينزل ، إنما يقال له فى وقت آخر إنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس ينزل ، فقط ، إنما هو يصعد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبتة ، فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو ههنا الحركة المكانية مطلقة . وقد يقال عدم ، بشرط فقدان الشيء الذى من شأنه أن يكون لفاقده من الموضوعات ، وفى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن فى النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا فى الصبي عدم الإيلاد إذ ليس وقته .

ومن العدم ما يقال قبل الوقت ، كالمرد ، فإنه لا يقال لمن عدم اللحية فى وقت الإنبات بسبب داء الثعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كالصلع ، يكون بعد وقت

---

(١) الموضوع : الموعود د ، م || (٢) معنى : ساقطة من س (٤) للشيء : + أنه س ، ع ، ه ، ى || حال : خلاق ن || (٥) يخليها : يخلها سا ، ع ، عا ، ه ، ى || والشيء : الشيء د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || الذى يخليها والشيء : ساقطة من س || كان : ساقطة من س || ما : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || خالف : خالفها د ؛ مخالف س ، ه ؛ خالفا ن || ذلك : كذلك س ؛ لذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || (٦) السواد : السواد ب ، س ، ن ، ه || (٧) لا يكون : لا يكن ع ، عا ، ن ، ه ، ى || بل يكون : بل كان س ، ه || ولا لون : ولولا لون د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١١) إنما : ساقطة من س || ليس : ساقطة من ن || (١٢) مكانية : زمانية سا || (١٣) ههنا : + وقوع || (١٥) النطفة : النقطة د ، م || بهذه السبيل : ساقطة من سا || (١٨) كالصلع : + وقرور النمر سا ؛ وقور النمر عا ؛ + الذى ع ، ه .

الوقور ، والفهم ؛ ومنه ما هو بالقياس إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثـل العجمة بإزاء الناطق ؛ أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ؛ ومنـه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا يلتفت إليها فى هذا الكتاب . إنما العدم المقصود فيه ، هو العدم الذى هو فقدان القنية فى وقتها ، أى فقدان القوة التى بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادما للقوة ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العـدم ، كالعمى ؛ وأما القنية فستزول إلى العدم . فهذا هو التقابل العدمى المذكور فى قاطيغورياس .

وأما القسم الثانى من القسمين اللذين ذكرناهما أولا ، وما دخل فيـه ، بجميعه سمى فى قاطيغورياس أضـــدادا ، كان أحدهما وجوديا ، والآخر عدميا بالوجوه المذكورة للعدمى ، أو كان كلاهما وجوديا . وكذلك إن كان الموضوع ينقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا إليه ، كالبياض للجص . وسواء كان الموضوع واحدا بعينه ، كالماء للتسخن والتبرد ، أو كان معنى عاميا ، مثل العدد للفردية والزوجية ، فإنه ينسب إليهما من حيث يوجد عددا على الإطلاق، لا من حيث هو عدد معين . وهو من حيث هو عدد معين ، لا يصحب إلا إحداهما ، ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب أن يقبل إحداهما دون الأخرى . وسواء كان الشيئان بينهما واسطة ، فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيـه الآخر أو لم يكن كذلك ، بل كان إما طبيعيا لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لزمه الثـانى ، كالصحة والمرض ، فإن جميع هـذه ، نسميها أضدادا فى هـذا الموضع من حيث المعنى

(٢) حال : حالة ب || إلى : عنـــد عا || الرجل : الرجولية ع || (٥) إذ : إذا س ، ن ، ه || عادما : عديم ه || (٦) فستزول : نتزول ع ، ه || التقابل : التابل د ، م ، ن ، ى || (٦ — ٧) وأما القنية . . . . . قاطيغورياس : ساقطة من ع || (٧) أولا : ساقطة من ى || وما : أو ما ى || دخل : يدخل س ، ه || فيه : ساقطة من ن || سمى : تسمى ى || (٩) كلاهما : كليهما ب || وجوديا : وجوديين س ، ه || إن : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || ينتقل : ينقل د ، م || (١٠) أو كان : وكان ه || أحدهما : ساقطة من د ، سا ، م || (١٢) فإنه : فإنها ب || عددا : ساقط من ن || وهو . . . عدد معين : ساقطة من ب ، سا ، ع || (١٣) إحداهما : إحديهما س . (١٤) لا يجب : ليس يجب س ؛ فلا يجب ع ، ى || (١٥) فلا يجب : ولا يجب س || أحدهما : إحداهما د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || وجد : وجدت : د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || الآخر : الأخرى د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى (١٧) نسميها : نسميه عا ؛ تسمى س ، ه || الموضع : الموضوع ه .

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكون ، أضدادا ، ولا نبالى بأن يكون أحدهما هو معنى وجودى ، والآخر معنى عدمى ، وعلى أى أنحاء الأعدام كان ، إذا كان ليس عدما ، على النحو المذكور .

فلا يجب أن يشتغل المعلم لكتاب قاطيغورياس بأن يجعل العدم غير الضد ، قائلا : إن الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودى فى الموضوع ، وإن العدم ليس بذات ، بل هو ، أن يعدم المعنى الوجودى ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذى يقال فى هذا الكتاب ، ليس يعنى به هذا ، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجهل ، ولا أكثر ما ذكر ههنا . ولا يجب للتكلف أن يتعرض للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ، فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن ههنا مقابلة غير المقابلة التى للضد ، وغير التى للعدم المذكور ، مثل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حاله حال العدم المذكور فى هذا الكتاب . وليعلم هذا المتكلف : أن التضاد الذى يذكره فى كتاب قاطيغورياس ، ليس هو ذلك الذى ذهب إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، ولينظر إلى الحدود دون الأسماء ، وليعلم أن المبتدئ لا يكلف تصور ما يدق من الفروق بين المعانى المتقاربة ، فإنه يكتفى منه فى تعليم المتقابلات بأن يفاد تصورا ما بنحو من الأنحاء ، وإن كان التصور منه لبعضها على نحو التصور العامى ، ولا يسأم أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور العمى . ولا أيضا قول هذا المتكلف ، فى بعض ما يهذى فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذى بين الجوهر والعرض ، وبين الصورة والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه .

(١) فنسمى : فسمى د ، م || (٢) أضدادا : أضداد سا ؛ ساقطة من د ، م || بأن : أن هـ || أحدهما : ساقطة من ن || هو : ساقطة من س || وجودى : وجوديا س ، ن ، هـ || عدمى : عدميا س ، ن ، هـ || (٤) المعلم : المتعلم س ، سا ، هـ || (٦) فيكون الموضوع : فيكون م || (٨) والفرد : + يكونان س ، هـ || (٩) للاستدراك : الاستدراك سا ؛ بالاستدراك ى || الناقضين : المناقضين هـ || (١٠) مقابلة : + غير المقابلة م || (١١) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : ساقطة من د ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى || (١٤) وأنه : فإن ن ؛ فإنه عا ؛ وإن د ؛ إذ أنه س ، سا ، ع ، م ، هـ ، ى || لم يخف : لم يخق د || ولينظر : وننظرن || دون : لا إلى س || (١٥) لا يكلف : أيكلف س || فإنه : وإنه س ، عا || (٢٠) مما : ومما هـ .

واعلم أنه ليس يعنى بالتقابل، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق، بل أما الأول من التقابل فهو تقابل الأيس والليس، وذلك موجود فى الجوهر والعرض، فإن الجوهر لا عرض، والعرض لا جوهر. وأما ما بعد ذلك، فشرط المتقابلين أن يكونا فى موضوع واحد جنسى أو نوعى، على أنهما فيه لا عليه، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض، فلا تقابل بينهما. أما العلاقة والملازمة فهى إضافة تلزم، إما أحدهما، فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال فى بعض ذوات الإضافة مما قد تبين واتضح، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل المذكور ههنا.

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى شكوك تلحق ما قيل فى التقابل

ثم ههنا مشكلات يجب أن تورد فتحل، وذلك أن لقائل أن يقول: إن الحرارة وحدها لا تكون ضدا، بل تكون حرارة فقط، بل إنما تصير ضدا بالقياس إلى البرودة، وهى إذا أخذت بالقياس إلى البرودة ضدا كانت مضافة، فإنها وإن لم تكن، من حيث هى حرارة، من المضاف، فليست أيضا بمضادة، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا، وإذا كانت مقيسة وضدا، صارت أيضا مضافا، فهى من حيث هى ضد، ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها، ومن حيث هى ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها، هى من المضاف، فهى من حيث هى ضد هى من المضاف. فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا،

---

(٢) تقابل: ساقطة من ى || (٧) أو تلزم: وتلزم س، م || (٨) ههنا: + وبالله التوفيق ى || (١٥) فليست: وليست د، م || أيضا: إذن ه || كانت ضدا: صارت ضدا س، ه || (١٦) ضد: + هى س، ن، ه || ماهيتها: ماهيته د، س، سا، عا، م، ن، ه || بالقياس: ساقطة من س || (١٧) غيرها: غيره د، سا، ع، عا، م، ن || ومن: من ه || ومن حيث هى: ومن حيث ع، ى || ماهيتها: ماهية د، س، سا، م، ن، ه || غيرها هى من: غيرها فهى من س، ه || فهى من: فن ى || (١٨) من: ساقطة من س.

أو يكون التضاد شيئا داخلًا تحت المضاف ، فلا يكون كالقسيم له تحت التقابل . وههنا مشكل آخر ، وهو أن التقابل ، من حيث هو تقابل ، من المضاف ، ثم المضاف تحت التقابل ، وأخص منه ؛ وهذا محال ، سواء كان دخولاً كما تحت الجنس أو دخولاً كما يكون تحت معانٍ ليست أجناسا ، ولكنها لوازم ، أو مشككات الأسماء .

بل وما يجب أن يبحث عنه ، هل التقابل جنس لهذه أو ليس بجنس ، وإن كان جنساً فهل هو جنس أعلى ، أو ليس بجنس أعلى ؛ فهذه المباحث مما يخلق أن يبحث عنها المنطق ، إذ كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم أليق . فنقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى البرودة معاً ، فتكون الحرارة من حيث هى حرارة ضداً للبرودة ، ثم توجد من حيث هى حرارة ضداً للبرودة ، ثم توجد من حيث هى ضد مرةً أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ، فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليهما معنى حد الضد وهو أنهما كذا وكذا ، ولا يصح عليهما معنى التضايف ، إذ ليس أحدهما مقول الماهية بالقياس إلى الآخر ، وكل واحد منهما منازع للآخر فى الموضوع . فصحيح لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة كل واحد منهما منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركاً ، وليس صحيحاً لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة كل واحدة منهما مقولة الماهية بالقياس إلى الأخرى ؛ لكن صحيح لك أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة فى موضوعها مقولة الماهية بالقياس إلى الأخرى . فإذن الموضوع فى حمل الضدية شىء ، والموضوع فى حمل الإضافة شىء ، هو إما نفس المحصول الأول ، وإما الموضوع مأخوذا مع المحصول الأول

(١) تحت التقابل : ساقطة من سا || (٣) تحت : ساقطة من س || (٥) بل : ساقطة من ب || (٦) فهل هو : فهو جنس د || بجنس : ساقطة من سا || يخلق أن : ساقطة من عا || عنها : عنه د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٧) تكلف : يتكلف د ، ن ؛ قد تكلف ه ؛ يكلف سا ، م ؛ + الى د ، م || فيها : فى ه || من العلم : ساقطة من عا || أليق : ساقطة من س || (٨) توجد : + معاب || (٨ — ٩) حرارة ضدا للبرودة ثم توجد من حيث هى : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٠) يصح : تصحح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || عليهما : عليها عا || وكذا : فكذا د ، م || (١١) يصح : تصحح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٢) فصحيح : يصحح ع || (١٢ — ١٣) فصحيح ... موضوعه : ساقط من م || (١٣) منازع : ينازع ه ، ى || الآخر : للآخر ع ؛ + فى ع || مشتركا : موضوعا س || صحيحا : بصحيح ع || تقول : تعقل سا || إن : ساقطة من د ، م || (١٤) واحدة : واحد ب ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || مقولة : مقول ب ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || الأخرى : الآخر ب ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || (١٥) موضوعها : موضوعهان || (١٧) مع المحمول الأول : مع المحمول الآخر ن .

ملحوظاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء . والأشـــياء المتضادة ، هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضـاد ، ونفس التضاد موضوع للمضاف .

ولك أن تقول : إن الموضوعات للمضادة ،إذا أخذت متضادة،صارت بسبب ذلك مضافة ، وليس لك أن تقول : إن الموضوعات للمضادة ، إذا أخذت مضادة ، صارت بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي هو المضاف، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد، فهـذا حل شك . وأما حل الشك الثاني، فيجب أن تعلم ، أن المتقابلات تعرض لها الإضافة، وليست في هويتها بمضافات ، فإنَّ كل تقابل من حيث هو تقابلٌ مضاف، وليس كل تقابل بمضاف ؛ وفرق بين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف، و بين قولنا : إن كل تقابل مضاف. وذلك لأن التضاد من التقابل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضـوع للمضاف ، كما بينـا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للمضاف . فلذلك ليست الأمور المتضادة مقولة المـاهية بالقياس إلا أن تقال من حيث هي متضادة ، ولا الملكة والعدم من المضاف . ولو كان المضاف أمراً مقولاً على التقـابل قولا مطلقا ، لكان كل متقابلين فهما متضايفان مطلقا ، لا بشرط إلحاق أنهما كذلك من حيث همـا بحال كذا ، لكن كل متضايف فهـو متقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكة ، وليس كل متقابل من المضاف ، فليس إذن المتضايف أعم من المتقابل ، فليست الإضافة أعم من

(١) المتضادة : المضادة ب ، د ، م ، ن ، ى || (٢) التضاد : المتضاد د ، م || (٢) ونفس التضاد : ساقطة من د ، م || (٤) للضادة : لمادة ن || متضادة : مضادة ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || (٤ — ٥) اذا . . . . مضافة : ساقطة من ه || (٥) مضافة : مضادة عا || مضادة : متضادة سا || (٦) هو الأمر : والأمر ن || (٧) تضاد : مضاد ب ، د ، عا ، م ، ن || فهذا : وهـذا ع || (٨) فيجب : يجب ب ، د ، سا ، م ، ن || فى : ساقطة من س || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فان كل مقابل من حيث هو مقابل ع || (١٠) و بين قولنا إن كل : و بين قولنا كل ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (١١) التقابل : المقابل ع || (١٢) هو : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || يصير : صائرا || موضوعا للمضاف : موضوعا لمضاف ه || فلذلك : فكذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات ه || (١٤) والعـدم : ولا العدم ه || (١٥) لكان . . . مطلقا : ساقطة من ع (١٧) متقابل : متقابلين هامش ه .

التقابل . ومع هــذا فإن الذى هو خاص قد يعرض لكل ما له طبيعة العام، باعتبار شرط يصير العــام به أخص ، وهو ههنا النظر إليه من حيث هو متقابل ، وهــــذا النظر يخصّصه ، فيمنع عمومه لكل ما تحته ويحرّم حمله عليه . ولذلك لا تقول : إن المتضادات هى متقابلات من حيث المتقابلات متقابلات ، وإن كنت تقــول : إن المتضــادات متقابلات ، فإن ذلك كذب ، بل كونها من حيث هى متقابلات اشتراطا ، أخذها بالمعنى الذى هو الموضوع لعموم التقابل ، وأخذها بذلك المعنى ، كأخذ الحيوانيــة من حيث هى حيوانية ، محذوفة عنها الخصائص بشــرط الحذف . فحينئذ يلزم الحيوانيــة مالا تحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية ، فإن الحيوانيــة إذا كانت كذلك ، يلزمها أن تكون عديمة النطق ، وليس كل حيوان عديم النطق . وكأخــــذها لا فى مادة ، إذا نظر فيها من حيث ليست فى مادة ، وليس كل حيوانية كذلك .

وأما التقابل ، فليس جنسا لمــا تحته بوجه من الوجوه ، وذلك لأن المتضايف ، ماهيته أنه مقول بالقياس إلى غيره ، ثم يلحق هذه المــاهية أن تكون مقابلا ليس أنها تتقوم بهذا . فإنه ليس هذا من المعانى التى يجب أن تتقدم فى الذهن أولا ، حتى يتقرر فى الذهن ، أن الشىء ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، بل إذا صار الشىء مضايفا ، لزم فى الذهن أن يكون على صفة التقابل . فالذاتية بشرائطها ؛ غير موجودة بين التقابل وبين الأشياء التى هى كالأنواع للتقابل ، حتى يكون كونها متقابلات داخلة بقوة أو بفعل فى حدود هذه كلها . والقوانين المفيدة فى هذه الأعراض ستشرح لك فى مواضع أخرى .

والآن ، فينبغى أن نستأنف الــكلام من رأس ، فنقول : أما الفرق بين المضــاد والمضاف ، فهــو أن المضاف مقول المــاهية بالقياس ، والمتضادات ليست كذلك ؛ ولذلك لا تقول : إن الخير إنما هو خير لأجل قياسه إلى الشــر ، كما تقول : إن الضعف

---

(١) شرط : شرطة د ، م || (٣) ويحرم : ويخص سا ن ؛ ويخص به عا || حمله : جملة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٤) هى متقابلات : ساقطة من سا || (٥) كونها : لكونها سا || اشتراط : اشتراطا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (٨) معه : ساقطة من ن || (٩) وكأخذها : وتأخذها د ، سا ، م || (١١) التقابل : المقابل عا || (١٢) مقول : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن ، ى ؛ + له ه || ثم يلحق : فيلحق عا || (١٣) التى : الذى ع (١٦) هى : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن || متقابلات : متقابلة سا || بفعل : فعل ع || (١٨) فينبغى : ينبغى ع || (١٩) والمضاف : المضايف ه || ليست : ليس سا || (٢٠) ولذلك : فلذلك س ، ه .

ضعف بسبب قياسه إلى النصف ، بل نقول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ نقول : وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف . ومما يفارق به المضاد المضاف ، أن المتضادات لاتخلو إما أن لايتعرى الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد يتعرى منهما فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهى ملكة فى الجسم الحيوانى يصدر عنه لأجلها أفعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعى غير مؤوفة . وسواء نسبت إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن الذى بحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو ملكة مقابلة لتلك ، فلا تكون أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة فى الفعل ، ولا يخلو الموضوع عنهما ألبتة ، فكذلك الفردية والزوجية . والذى ظن أن بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحية ولا مرضية ، فإنما ظن ذلك لأنه نسى الشرائط التى ينبغى أن تراعى فى حال ما له وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط أن يفرض الموضوع واحدا بعينه فى زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحدا بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ، فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، فى زمان واحد ، وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التى تتم بذلك العضو أو الأعضاء سليمة ، وأن لايكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لابد من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما لأنه أحدهما دون الآخر ، أو لأنه لا واحد منهما ، فليس بينهما واسطة . ومثال الثانى السواد الصرف ، والبياض الصرف ، فإن بينهما وسائط ألوان ، وقد يخلو الموضوع من

(١) للشر : للشر يرد ، سا ، م ، ن || (٢) وهو : ساقطة من عا || يفارق : يفترق ه || المضاد : التضاد ه ؛ المتضاد س || المضاف : والمضاف ه || المتضادات : المتضادين ع || (٣) لا : ساقطة من عا || يتعرى : يتعدى س ، عا || فيها : ساقطة من عا || من : عن س ، ه || أحد : آخر د ، م || وقد : أو قد س ، عا || (٤) منهما : عنهما س ؛ منها سا ؛ عنها ه || وهى : + حالة أو س || (٥) أفعاله : الأفعال س ، عا || الطبيعية : الطبيعة سا || مؤوفة : ما وفه س ؛ [من آفة] || (٦) كانت بالحقيقة : كانت بحسب الحقيقة س || (٨) ولا : فلا ب || (٩) فكذلك : وكذلك ع ، ن ، ه || هو : فان س || فانما : وهو ع || (١٠) التى : الذى ع || (١١) ليس : ساقطة من ب || (١٤) انسان واحد واعتبر : إنسان واعتبر د ، سا ، م || أو أعضاء : وأعضاء ه || زمان واحد : زمان معين ى || (١٥) معتدل : معدل ع || (١٦) الأعضاء : + وهى سا || لا يكون : + ليس عا || فهناك : ساقطة من د || (١٩) ألوان : + أذ ب ، ع ، ى || قد : وقد س .

كليهما إلى الوسائط ، وربما خلا إلى العدم بأن يصير مشفا ، فتكون الواسطة ، سلب الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطية من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطية ، ربما كان لها اسم محل كقولك الأدكن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محصّل ، بل إنما يدل عليها سلب الطرفين ، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذى لا إثبات تحته ، بل يراد به إثبات ، كقولهم : لاعادل ولا جائر . وإذا عنى بالسلب سلب لا يشير إلى إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خلطية ، كقولهم : السماء لاخفيفة ولا ثقيلة ، والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالأضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد، تقابل العدم والملكة ، لأن المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد ، من شأن كل واحد منهما أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ، ولكن ليس كيف اتفق ، بل إنما يكون فيه العدم بأن يعدم الملكة من موضوع ، وقتاً من شأنها أن تكون موجودة فيه للوضوع ، كما يعدم البصر فى الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لاتسقط فيه، بل تبقى . فهنالك يكون أحدهما عمى ، والآخر درداً ، فإن الجرو الذى لم يفَقّح ، لا يقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً ساعة يولد ، يقال له أدرد ، بل إذا حان أن يكون له بصر وسن ، ولم يكونا ، فهو أعمى وأدرد . وهذا الشرط غير موجود فى قسمى تقابل التضاد، فإن الموضوع المشترك للضدين اللذين لاواسطة بينهما ، يجوز فى كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون طبيعيا لايفارق ، كبياض تقنس .

(١) كليهما : كلاها سا || (٢) من : بين عا || وهذه : فهذه ب || الخلطية : ساقطة من د، م || (٣) بل : ساقطة من د، م || (٥) كقولهم : لقولهم س || وإذا : فاذا ب، ن || (٥ — ٦) لا عادل . . . كقولهم : ساقطة من س || (٦) عليه بواسطة غير : على واسطة سا || لا خفيفة ولا ثقيلة : لا ثقيلة ولا خفيفة س || (٨) لأن : أن ع || لأن . . . والملكة : ساقطة من سا || المتقابلين . . . والملكة : ساقطة من ع || (٩) فتكون فيه : ساقطة من ع ، ى || (١٠) من موضوع : فى الموضوع س ؛ هـ || من . . . . وقتا : ساقطة من سا || (١٢) الأسنان : الانسان د ، سا ، م || فهنالك : فيها لكن ع || (١٣) الجرو : الجرن || لم : لا د ، سا ، م || يفقح : بمعنى يفتح عينيه || أيضا : ساقطة من عا || (١٤) أدرد : بمعنى ليس فى فه أسنان || حان : جازع ، عا ، ن ، هـ ، ى || ولم يكونا : ولا يكونان ن || (١٦) اللذين : الذى ع .

والموضوع المشترك للضدين ذوى الواسطة ، فقد يخلو عنهما جميعاً إلى الواسطة ، إن لم يكن أحدهما له طبيعيا ، ولا واسطة بين العدم والملكة ، ولا انتقال من العدم إلى الملكة ، بل من الملكة إلى العــدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملكة أو غير ذلك من المتقابلات ، فلسنا نشير من العــدم والملكة ومن سائر المتقابلات إلا إلى طبائعها ، لا إليها ، من حيث وجودها للموضوع ، أو كون الموضوع متصفا بها ، فليس العمى ، "وأن يعمى" . والبصر ، "وأن يبصر" ، شيئا واحد . وكذلك يقال : زيد يعمى ، ولا يقال : زيد عمى ، ويكون العمى أيضا لزيد معنى يقتضى نسبة العمى إلى زيد . وأما العمى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عدمه ، أعنى البصر إذ هو عدم البصر . فهـذه ليست هى المتقابلات الأول ، بل أمور تلحق المتقابلات ، فيعرض لهـا أن تكون متقابلة .

وكذلك الحكم فى الموجبة والسالبة ، فإن ما يقع عليه الموجب والسالب أمر أو معنى لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، فى قولك : زيد جالس ، أو زيد ليس بجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول ، بل هو محمول فى القول ، كقولك : جالس وليس بجالس . فليس إذن الشىء الذى له تقابل بالإيجاب والسلب ، هو الإيجاب والسلب ؛ هذا إن أخذنا التناقض موجبه وسالبه . فإن أخذناه إيجاباً وسلباً ، كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضعاً ووصفاً ، على قياس ما كان للعمى والبصر ، هو القضية . فإنها هى التى فيها الإيجاب ، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة ،

---

(٢) يكن : + قد ع ، ى || أحدهما له : أحدهما له بل هـ ، أخذ ذلك كله د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || (٣) بل من الملكة : ساقطة من و ، م || (٤) المتقابلات : المقابلات د ، م ؛ هـ || (٥) كون : فكان ن || متصفا بها : متضايفها س || (٦) وكذلك : فلذلك س ، هـ ؛ ولذلك ع ، عا ، ى || (٧) ويكون : وكون ب ، س || (٨) وأما العمى : + فهو إلى زيد وأما العمى د ، م ، ن ، هـ ، ى || (١١) فإن ما : فإنما د ، س ، سا ، م || أمر أو معنى : أمرا ومعنى د ، س ، م || (١٢) الموضوع : موضوع ن || (١٣) بقول : مقول سا || (١٤) بجالس : + أو مثل محمول ع || الشىء د : للشىء س ، م || بالإيجاب : الايجاب ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || (١٥) وسلبا : أو سلبا ع || (١٦) لذلك : كذلك ع (١٧) الايجاب : + والسلب س .

أو السلب ، فيقال : سالبة ، فيكون المتقابلان فى الإيجاب والسلب ليسا هما الإيجاب والسلب ، ولأن الإيجاب إيجاب فى قضية ، فليست القضية إيجابا .

لذلك فإذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكة ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد ، فليفرق بين تقابل المضاف ، وتقابل العدم والملكة فنقول : أما العدم والملكة فليس أحدهما مقولا بالقياس إلى الآخر ، أما الملكة فليست مفتقرة فى تصورها إلى العدم ألبتة ، فإنها قد تتصور ماهيتها فى نفسها ؛ وأما العدم كالعمى ، فإنها وإن كانت لا تتصور إلا بتصور الملكة ، فإنها ليست مقولة الماهية بالقياس إلى الملكة ، فإنها غير صائرة عمى بالقياس إلى البصر ، حتى يكون العمى إنما هو عمى لأجل قياسه إلى البصر ، وإن كان العمى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس فى هذا الموضع ، أن معنى هذا الكلام أن العمى ينسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل فى النحو من أنه مضاف من طريق جنسه ، وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه أو ما هو بجنسه وهو العدم ، فإن العدم معقول بالعرض ، وبسبب ما هو عدمه . وليس هذا الذى قاله صوابا بوجه من الوجوه . فإن العدم الذى هو جنس العمى ، ليس مقول الماهية بالقياس إلى شىء ، ولا بالقياس إلى الملكة ، فإن العدم ليس إنما هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعة فى الذهن بإزائها ، يقال لها عدم ، حتى يكون العمى عمى لأن الملكة ملكة ، كما يكون الأب أبا لأن الابن ابن ، فينعكس القول من الجانبين كما قد علمت ، إذ قول الماهية بالقياس ، معناه هو حال الشىء من جهة أن شيئا آخر موجود بإزائه ، ومأخوذ بإزائه من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشىء بإزائه . وليس حال الملكة عند العدم كذلك ، فإن

(١) فيكون : فكون ع ؛ عا || المتقابلان : المتقابلات ى || فى الايجاب : بالايجاب ه || (٣) لذلك : كذلك ب ، فلذلك عا ؛ ساقطة من ن || فإذا : فإن ب ، س ؛ فإذ ع ؛ إذ عا || (٤) المضاف وبين : المضاف بين ن || وتقابل العدم : وبين تقابل العدم ع || (٥) أما الملكة : أما العدم س || (٧) إلا بتصور : ساقطة من س || (١٢) وكذلك : فكذلك س ، ع ، عا ، ه || وكذلك . . . . جنسه أو : ساقطة من سا || (١٣) وليس : فليس ب || (١٤) مقول : بمقول ع || (١٦) لها : له ب ، ص || عدم ملكة عا || (١٨) موجود : موجودا ب || ومأخوذ : ومأخوذا ب || ومأخوذا بإزائه : ساقطة من ع || (١٩) لنفس : كنفس ع || الملكة : العدم س .

العدم يرفع الملكة ، وليس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكة ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تجعل الملكة بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكة أن تقال ماهيتها بالقياس إلى العدم المأخوذ بإزاء الملكة .

فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس ، وكذلك ما يتكافؤ المضافان فى العكس الخاص بالمضاف ، ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر للعمى ، ولا أن البصر إنما هو بصر لأجل العمى ، كما ربما نقول : إن العمى عمى البصر. فظاهر أن العدم والملكة ليسا متضايفين ، وكان قد علم بإشارةٍ ما أنهما غير متضادين ، فإن المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكمين : إما أن يكون أحدهما طبيعيا للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفردية للثلاثة فى ظاهر الأمر ، والحرارة للنار ؛ وإما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع فى شيء من الأوقات خالياً عن أحدهما ألبتة ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان. ثم العدم والملكة ، فقد يكون الموضوع خاليا عنهما جميعاً ـ قبل الوقت الذى من شأنه أن يكونا فيه ، مثل الجرو الذى لم يتفقّح ، فإنه لا بصير ولا أعمى ؛ ولا يكون أحدهما طبيعياً بعينه للموضوع فى وقت كونه ، فهذا التقابل ليس فيه أحد حكمى التضاد الذى لا واسطة فيه . وأما التضاد الذى فيه واسطة ، فإن الموضوع فى وقت صلوحه للطرفين ، قد يخلو عن الطرفين إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع لا يخلو فى وقت صلوحه لها عن أحدهما . وأيضا فإن الأطراف من المتضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد يمكن أن تنتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، فإنه ليس ما يقال : إن الذى له ملكة الرداة ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل إلى عاداتهم ولو يسيراً ، فيوشك أن ينتقل عند الارتياض إلى التمام ، أو يقارب التمام

(١) العدم : الملكة س || (٢) أنها : أنه ع || بحال : ساقطة من ع || إليها : اليه د ، صا ، ع ، م ، ن ، ى || (٣) ولذلك : ولهذا عا || (٦) بالمضاف : المضاف ع || (٧) ولا أن : ولأن ن ، ه || هو بصر لأجل : هو لأجل ن || (٨) متضايفين : بمتضايفين س ، ع ، عا ، ه ، ى || (٨) وكان قد : وقد كان ن (١٢) العدم : الملكة س || والملكة : والعدم س || (١٩) ما : + لا ه || يقال : + من عا || (٢٠) الرداة : [جمع رادى بمعنى هالك أو فاسد] || (٢١) إلى : على د ، صا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || أن : ساقطة من د ، م .

إن لم يخترم . ولا كذلك حال العدم والملكة ، فإن الملكة تنتقل إلى العدم ، والعدم لا ينتقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيراً ، فإن الذى يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر يسيراً يسيراً ، فليس بأعمى ، بل حكمه حكم محجوب أو مغموم أو معصوب البصر ، يحتاج أن يزال المانع وينحى . فالملكة التى هى القوة المبصرة ثابتة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فأما إذا حجبت أو غمت ، فليس ذلك بعمى ، فقد افترق التقابل الذى للعدم والملكة ، والذى للتضادات .

فأما التقابل الذى هو التناقض ، فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ، وليس فى العمى ومقابله ، ولا فى الحرارة ومقابلها ، ولا فى الأخ ومقابله ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانا على شرائط ، لزم أن يصدق أحدهما ضرورة ، و يكذب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضا إن ألّف مما سواهما قضايا ، حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح أحد الأضداد التى لا وسائط بينها . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيد إذا كان موجوداً فقيل : إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، و يكذب الآخر . فلا ينبغى أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأى موضع شئت ، وبالمعدوم ، قرنا على شرط النقيض ، ثبت تقابل النقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإنك إذا قلت : الحجر صحيح ، والحجر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ، فإذا قلت : الحجر صحيح ، الحجر مريض ، كذبا جميعا . وكذلك إذا جعلت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكذب أنه ليس بصحيح . فإن السلوب كلها تصح عن المعدومات ، وذلك

---

(٣) يسيرا يسيرا : يسيرا د ، ع ، م ى || (٤) فالملكة : والملكة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || المبصرة : الباصرة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٥) قد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || فأما إذا : فإذا ن || حجبت : احتجبت سا || (٦) افترق : اقترن عا || الذى .... التقابل : ساقطة من د ، ن || للعدم والملكة : بين الملكة والعدم س || (١١) إن : ساقطة من سا || (١٢) وسائط : وساطة ع || بينها : لها سا || (١٣ — ١٤) يظن أن هذا : يظن هذا ع || (١٥) موضع شئت : موضوع شئنا ع || (١٧) منهما + وكذب الموجب هامش ع || فإذا : إذا ن || صحيح الحجر مريض : صحيح مريض د ، ع ، عا ، م || (١٨) وكذلك : وأيضا س .

لأن الإيجاب للمعانى الموجودة يكذب عليهما ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ، لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى ، أو وجود وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود ، وأن لا يوجد ، فهو السالب . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من المتضاد يفارق المتناقض ، فكيف اللواتى بينهما متوسط ، التى قد يكذب الطرفان معا جميعاً فى الموضوع الموجود القابل لها ، كما إذا قيل للعفيف إنه خامد الشهوة ، أو فاجر . وبين بالجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجبه التناقض ، وإنما يعرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفى بعض الموضوعات خاصة ، لا لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع الغريب كالحجر ، والمعدوم كزيد المتوفى ، يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم والملكة ، كقولنا : الحجر بصير ، الحجر أعمى ، أو قولنا : زيد المعدوم بصير ، زيد المعدوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الحجر أو زيد المعدوم بصير ، الحجر أو زيد المعدوم ليس ببصير . وأيضا فإن الموضوع الذى ليس بغريب ، قد يكذب العدم والملكة فيه إذا لم يكن الوقت الذى من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا للجرو الذى لم يَفْقَحْ بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس ببصير .

---

(١) الايجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الايجاب ب ؛ يكذب عليهما س || للعانى الموجودة : ساقطة من عا | يكذب : ويكذب ب ؛ لا يكذب ع || للعانى . . . بيانه : ساقطة من س || إلا بشرط . . . بيانه : ساقطة من عا || بيانه : + وذلك سا || (٣) يوجد : يوجب ع || فإذا : وإذ ب ، عا ؛ فإذا د ، س ، سا ، م ، ه ، ى || يتوسط : متوسط ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || المتضاد : التضاد عا || (٤) المتناقض : التناقض عا || بينها : فيها ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٥) لها : + جميعا د ، م || للعفيف : العفيف ن || أو فاجر : وفاجر عا || (٦) إلى التضاد : التضاد ه || (٧) له : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٩) وتقابل : وبين تقابل ب ||(١٠) والمعدوم : أو المعدوم س ، عا ، ه || (١٢) إذا : إذ د ، سا ، م || (١٢ — ١٣) بصير الحجر أو زيد : بصير أو زيد د ، سا ، م || (١٤) الوقت : الوقت ع || (١٤) للجرو : للجزء سا .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى التعبير عن أحكام وخواص فى المتضادات

الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الأطلاق ، فكل واحد من جزئيات الشر ، ضد لواحد من جزئيات الخير ، كالمرض للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ، والفجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر للشر ، فقد يكون الذى يضاد الشر شرا آخر . وذلك لأن الملكات المتوسطة بين طرفى الإفراط والتفريط ، فى الأمور المتعلقة بالشهوة والغضب، والمتعلقة بالتدبير الجزئى فى اقتناء الخير إلا لشيء ، تتعلق بها الفضائل اللواتى هى كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذى يسمى حكمة ، وتكون هى الفضائل ؛ والإفراطات والتفريطات تتعلق بها الرذائل فإن الجبن ، والتهور ، والخمود ، والفجور ، والجربزة والغباوة ، رذائل . والتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر لبعده عنه ، وهذا التوسط المضاد للطرفين إنما يوجد فى يسير من الأمور نحو التى ذكرناها . وأما فى أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله رديء ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين فى شرح قولهم : وهذا فى يسير

---

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، ه ، ى || الشر . . . جزئيات : ساقطة من د || كالمرض : كالمرض د || (٦ — ٧) والفجور . . . . للخير : ساقطة من ى || (٦) الشر : الخير س || للخير : للشر س || (٧) شر آخر للشر : الشر لشر آخر ج ، ه || الملكات : الملكات ن || (٨) طرفى : ساقطة من س || والتفريط : والتقصير د ، سا ، عا ، م ، ن || (٩) إلا : لا د ، سا || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ى || الرذائل : رذائل عا || (١١) والخمود : والجمود م ؛ ساقطة من د || رذائل : ورذائل سا ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذه سا || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الافراط : بالافراط س || رديء كالمرض ومن ذلك ما : ساقطة من د ، ن || (١٥ — ١٦) الإفراط فيه كله : ساقطة من د ، ن || (١٦) هذا : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، ه ، ى ؛ + الذى قد بيناه شرح قولهم عا || يسير : اليسير عا ؛ + فى الإفراطات ع ، ى .

من الأمور التى تخالف هـذا القانون ، أن قائل هذا القول ، يعنى به أن بعض الوسائط فى الإفراطات والتفريطات ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كله ردئ ؛ وأما اللاقتل فكله خير ، وليس إنما يكون الطرف فيه بعينه فقط هو الردئ .

وليس الغرض فى هـذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير يضاده ، وشر أيضا يضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتفريط ، من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التفريط ، ذاهبا باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وطرفان فى الطبع ، ويكون المتوسط خيراً أيضاً يضاد الطرفين اللذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهـذا فى يسير من الأمور . وليس الحكم فى كل الأمور هكذا ، فان العلم خير ، والجهل شر ، وليس هناك للشر ضد إلا الخير . وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر ، وكذلك الحال فى أشياء أخرى كثيرة . فهذا معنى ذلك الكلام للعلم الأول ، إليه ذهب ، ولم يلتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتفريط وضعيين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . ولو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يرينا أن الشر ليس الذى يضاده فلان ، وليس غرضه أن يرينا هذا ، بل غرضه أن يرينا أن الشر الذى يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وليس فى الذى أوردوه من أمر التوسط ذلك .

وأما حديث القتل أيضاً ، فإنه ليس مثالا حسناً فى ذلك ، لأن قتل من ينبغى حين ينبغى على الوجه الذى ينبغى ، هو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب فى حفظ المدينة ، وهو خير، كما أن ترك قتل من ينبغى قتله على الوجه الذى ينبغى وحين ينبغى ، هو من الشر . وبعد هـذا ، فيجب أن نعود إلى عادتنا فى التعقب ، فنقول : ينبغى أن تعلم ، أن الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

(٣) ردىء : شرسا || وليس : ليس عا ، ن || بعينه : ساقطة من س ، عا ، ه || فقط : ساقطة من عا || (٤) الكتاب : الكلام س ، عا || (٧) خيرا أيضا : أيضا خيرا س ؛ ساقطة من عا || (٨) الأمور : الأمرع ، م || (٩) وسط : متوسط ع ؛ توسط س ، ه ، ى || هو : وهو سا ، عا ، م || (١٠) شر : شران ع || كثيرة : غيره عا || ذلك الكلام : كلام س || (١٢) الشر : ساقطة من ن || ليس : ساقطة من د || الذى : ساقطة من عا (١٣) الشر : الشرور عا || (١٥) حديث : حيث سا ، ع ، م || فى ذلك : وذلك عا ؛ + الأمر سا || حين : عين م ؛ ساقطة من عا || (١٦) الواجب : الواجبات س ، ه || (١٧) ترك : ساقطة من سا || وحين : حين س || (١٨) التعقب : التعقيب عا || (١٩) بالذات : + وذلك س ، ه .

هو جبن ، بل من حيث يشارك الجبن التهور . وذلك لأنه رذيلة خسة للنفس ، والشجاعة فضيلة ، فإذن الضد بالذات لواحد واحد . وتحصيل هذا ، أن النظر فى هذه الملكات هو على وجهين . نظر فى طبائعها ومعانيها ، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنها تفيدها حالا يلزم موضوعاتها لأجلها محمدة أو مذمة أو منفعة أو مضرة ، وهو أن ينظر فى جملة الطبيعة التى بين الجبن والتهور ، ماراً على الشجاعة من حيث هى ملكات يصدر عنها أفعال ما ، فحينئذ لا تجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين ، بل تكون أمراً متوسطاً ، ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد ، وبينهما غاية البعد ، فيكونان هما الضدان فقط ، والثانى ، نظر فيهما من حيث الحال التى تحصل لموضوعها منها ، وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس الانسان أو نوع الإنسان أو لاتناسبه ، وهذا اعتبار أمر يعرض للكيفيات ، من جهة إضافات لها وليس فى ذواتها . كما أن كون الشىء حاراً أو بارداً ، غير كونه موافقاً وصحة ، وكون الجسم فى طبيعته بحال ، غير كونه دواء نافعاً أوسماً قاتلاً ، فتكون الخيرية والشرية أمرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها إلى الطبيعة الإنسانية ، ولذلك لا يلزمانها من جهة مقايستها إلى أبدان حيوانات أخرى .

وإذ قد اتضح لك ما تلناه ، فقد علمت ، أن الكيفية التى تقال لها شجاعة ، والأخرى التى يقال لها جبن ، لا يتضادان فى جوهريهما ؛ بل قد علمت أن الشجاعة إنما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن بهما سمى أحدهما شجاعةً والآخر جبناً ، وأنها لا تضاد ذلك من حيث طبيعتها نفسها شيئاً ، بل طبيعتها وسط ، ولكن لما كان بناء هـــذا الكتاب على الأمور المشهورة والمتعارفة ، غير مردودة إلى الشروط التى بها تصير حقيقة ، فلذلك لا يجب أن يلتفت فيه إلى هذا النحو من التحقيق . واعلم أن ههنا

(٢) للواحد : الواحد عا || (٥) بين : هـ ، ء || (٦) تجد : تكون س ، هـ || أمرا : إما ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || متوسطا : متوسطة ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || (٨) الضدان : الضدين س ، د || فيهما : لطرفيهما س ، م ، هـ | تحصل : تصلح س ، سا ، ع ، عا ، م || (٩) باعتبار : لاعتبار ن ، اعتبار د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى || أنها : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى || نفس : ساقطة من ب || (١٢) أوسما : وسما هـ || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانه د ، سا ، ع ، م ، ن ؛ لايلزمها عا ، هـ || (١٤) تقال لها شجاعة : تقال شجاعة م (١٥) يقال لها جبن : يقال جبن س || قد . . . الجبن : ساقطة من عا || (١٦) بهما : به ب ، س ، هـ ، بهما د ؛ سا ، ع ، م ، ن ، ى || (١٧) ذلك : تلك ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى || شيئا : ساقطة من ب ، عا || ولكن : لكن هـ .

أموراً أخرى بينها متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأدكن لا يضاد شيئاً ، بل طرفاً هما المتضادان ، وإن كان حال الفاتر فيما يظن ليس كحال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خلط من الطرفين ، وأما الشجاعة فإنها طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشهورة تتأتى فى تقابل التضاد ، ولا تتأتى فى تقابل العدم والملكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه إيجاب المتضايفات ، فإنه لو توهمنا أن الناس كلهم صحاح ، لم يمنع هذا التوهم منا معارضة وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض ألبتة ، وإن عنينا وجود أحدهما فى شيء بعينه ، منع وجود الآخر معاً ، كما لو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .

والمتضايفات : إما مطلقات ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما فى شيء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضا ابنا ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما سلف وما للمتضادين أن محلهما واحد يتعاقبان فيه ويتنازعانه ، فربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسواد والبياض ، فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعى عنصرى مركب ، أى جسم عنصرى مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصلح له أنواع وليس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والجور فإن موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع فى أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنسا فيقتسمانه من غير تنازع ، كالعدد للزوجية والفردية ، والمتضادان ربما كانا فى جنس ، كالبياض والسواد فى اللون ، وربما كانا فى جنسين مختلفين ، كالعفة والفجور اللذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة ، وربما كانا بأنفسهما جنسين ، كالخير والشر . ويشبه أن يكون المعنى فى قولهم ، بأن الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهرى والخير الكمى والخير الكيفى

(١) يوجد : يؤخذ د || (٢) هما : ساقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وان : ساقطة من سا ، م ، ى (٥) التضاد : الأضداد سا || (٧) فإنه : فان سا || منا : + توهمنا س ، ه || (٨) وجوب : وجود ب || المرض : المرضى عا || (١١) هو : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ى || (١٤) مركب . . . . مركب : ساقطة من سا || أى . . . . مركب : ساقطة من ب || (١٦) الموضوع : لاوضوع سا ، ع ، م || (١٧) فيقتسمانه : فيقسمانه س ، سا ، ع ، عم ، ه ، ى || (١٩) بأنفسهما : فى أنفسهما س ، ه || (٢٠ — ٢١) جنسان . . . والشر : ساقطة من ع ، م .

وغير ذلك ، فيقال قولا جانسياً ، بل من حيث هو مقول على الملكات فيكون متواطئاً من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سومح فى كونه ذاتيا لها أو عرضيا لازما لهذه الملكات ، فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقومها ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يكون قد توسع فى هـذا الباب توسعاً مطرداً على المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنهما عامان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يعرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضى ، أن تكون الشجاعة مضاداً للجبن ، قريب من كون الصارم مضاداً للدّدان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والددان اسما لسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوائهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جانسين ، هما الحاد والكايل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الجبن ، وكذلك الحمق ؛ ولكنا لا نناقش فى هذه الأشياء فى مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق فى هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصّل فى ذلك .

فينبغى لنا أن نشير قليلاً الى ما وقع عليه الاتفاق الخاص فى أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متحيراً ، فنقول : إن الأضداد الحقيقية هى الأمور التى تشترك فى موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كالبياض والسواد ، ليس كالسكون والحركة ، ويكون الاثنان المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعاقبان ،

(٢) باشتراك : بالاشتراك د || لها : ساقطة من س ، سا ، ه || لازما : + أى س ، عا ، ه || (٣) أو الشرية : والشريه سا ، عا || (٤) ويشبه : ويجوز سا || (٥) مطردا : مطرديا م || (٦) عامان : عليان س || فأجرى : وأجرى ن || يبال : ينال س ، ع ، عا ، م || بما : بما ن || (٧) كتاب : + يقتضى ب ، ى || (٨) وأما : فأما ب || كون : تكون د ، س ، ع ؛ عا ، م || (٩) للددان : للدوان ع ، م ؛ للفروات د || الددان : بمعنى السيف الكليل || والددان : والدوان د ؛ واللذان ع ، اللددان عا ؛ والدوان م || (١٠) متضادين : مضادين د ، ع ، عا ، ه ، ن ، ه ، ى || ثم : بل ب || (١٣) فى ذلك : ومع ذلك عا ؛ + ومع ذلك س ، ه ، ى || (١٥) والصورة : والملكة س ، سا || المشهور : الشهور س || (١٦) وكل واحد : ساقطة من س || منها : منهما ى || معنى : + واحد سا || كالبياض : كالسواد س || والسواد : والبياض س || (١٧) منها : منهما عا || لا : ولا د ؛ فلا م ، ن .

وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والحار. وأما العدم والملكة، فالحقيقى من العدم، أن يكون الشىء معدوماً فى الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك، سواء كان المعدوم ماهيته ههنا ملكة أو شيئاً آخر، وسواء عاد أو لم يعد، وسواء كان قبل الوقت أو بعده، أو فيه؛ ومنه ما هو أهم من ذلك، وهو عدم الشىء عما فى طبيعة من طبائع الموضوع أن يقارنه، شخصية كانت تلك الطبيعة أو نوعية كالخرس الأصلى، أو جنسية كالأنوثة، والخير والشر فى أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة، فإن الشر عدم كمال ما من شأنه أن يكون للشىء إذا لم يكن. والسكون، والظلمة، والجهل، وما أشبه ذلك، كلها أعدام. والمرض أيضاً من حيث هو مرض بالحقيقة عدم، لست أعنى من حيث هو مزاج أو ألم، والفردية أيضاً، هى حال الجنس مأخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه، وذلك الجنس هو العدد، وقد ينقسم بمتساويين، وقد يعدم هذا المعنى فيه، فإذا اقترن به، أن لا ينقسم بمتساويين، كان من تلك الجهة فرداً، وكان منطويا على عدم ما، من شأنه أن يكون فى ذلك الجنس. ولنقتصر الآن على هذا المبلغ.

[الفصل الرابع]

فصل (د)

فى المتقدم والمتأخر

وقد جرت العادة أن يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتأخر. والحال فى ذلك كالحال فى المتقابلات، أعنى أن توفية حق الاستقصاء فيه ليس فى مداخل التعليم فيجب أن نقتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول، وأما التحقيق فستجد تفاريقه فى مكانه.

(١) ليس: وليس ع، ى || وأما: أما سا || وأما العدم: والعدم د || (٣) شيئا: أشياء ن || (٥) جنسية: جنسه عا، م || (٦) والشر: أو الشر م؛ + أو س، م || (٧) إذا: كما ع || والسكون: فالسكون ن (٩) هو مزاج: هو سوء مزاج س || أو ألم: ساقطة من عا || هى: هو س || مأخوذة: مأخوذا س، ه || سلب: سبب م || (١٠) بمتساويين: متساويين ع، م || هذا: هذان د || (١١) فإذا: فإن س || (١٢) ما: ساقطة عا، م.

فالوجه الأول من التقدم هو الذى يكون بالزمان؛ فإن الأكبر سناً أقدم من الأحدث. والوجه الثانى ما يقال له إنه متقدم بالطبع، وقد حُدَّ أنه هو الذى لا يرجع بالتكافؤ فى لزوم الوجود، كحال الواحد، عند الاثنين، فإنه إن كانت الاثنينية موجودة فالوحدة موجودة، ولا ينعكس مكافئه، فليس إن كانت الوحدة موجودة، فالاثنينية لا محالة موجودة. ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس فى المشهور له شرائط. وأما تحصيل الأمر فى ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى.

وأما الثالث فهو المتقدم فى المرتبة على الإطلاق؛ وهو الشىء الذى تنسب إليه أشياء أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد، مثل الجنس الأعلى فى حكم الجنسية والنوع السافل فى حكم النوعية. وأما بعد المطلق فذلك ما هو أقرب المنسوبين إلى هذا المنسوب إليه منه، فإن ما هو أقرب للاثنين من هذا المنسوب إليه فهو أقدم فى المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم على الحيوان إن اعتبرتَ الابتداء من الجنس الأعلى، والحيوان أقدم من الجسم، إن اعتبرتَ ذلك من النوع الأسفل. والمتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدما، بل بحسب اعتبار النسبة المذكورة، ولذلك قد ينقلب الأقدم فيصير أشد تخلفاً. وكما أن الترتيب قد يوجد فى الأمور طبعاً مثل ما فى ترتيب الأنواع والأجناس التى بعضها تحت بعض وفى ترتيب أوضاع الأجسام البسيطة، وقد يكون وضعاً كترتيب الصفوف فى المكان منسوبة إلى مبدأ بالوضع، كالبلد الفلانى مثلًا أو كدار فلان، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون فى أمور طبيعية، وقد يكون فى أمور وضعية.

(١) التقدم : المتقدم د، عا، هـ، ن || (٥) له : ساقطة من س || (٧) المتقدم : التقدم س || المرتبه : الرتبه عا || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩ — ١٠) المنسوبين...أقرب : ساقطة من ى || (١٠) منه : ساقطة من د || للاثنين : الاثنين هـ؛ من الأقربين عا || (١١) إن : فإن د، م || الجسم : الجنس د، سا؛ عا، م، ن || (١٢) والمتقدم : والتقدم د، عا || (١٣) ولذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د؛ ع؛ عا، ن || (١٦) أوكدار : وكدار س، ع || (١٨) وضعية : وصفية م، ن .

والمتقدم فى المكان من هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصف الأول من صفوف المجلس ، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة فى مكانها بالقياس إلى الهواء .

وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضا فى العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والنتائج والحروف قبل الهجاء ، والصدر فى الخطبة قبل الاقتصاص ، وههنا مواضع إشكال وهو أن لقائل أن يقول : إن الأمثلة المذكورة فى هذا الموضع داخلة فى الباب الأول ؛ فإن المقدمات قبل القياس ليس فى المرتبة بل فى الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وليس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال فى الحروف والهجاء ، ، فنقول فى جواب ذلك ، إنه وإن كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدماً فى المرتبة من وجه آخر ؛ وذلك لأن النظر ههنا فى المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا إياها فى التعليم . ونحن نتناول المقدمات مرة على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ؛ فإن سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكنا سبيل التحليل بأن فرضنا أولا النتيجة وطلبنا وسطا ، كما ستعرف بعد ، انعقد لنا القياس بعد النتيجة ؛ ولأن أخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما فى مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه بأحدهما حتى تحصل إحدى المقدمتين بصفة وتخصيصه بالأخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ؛ فيكون القياس أولاً ما بيّنا ثم يتدرج منه إلى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالها . وكذلك الأمر فى الهجاء والحروف . فقد ظهر أن الترتيب الواحد يكون موضوعا للتركيب والتحليل ؛ ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ، وكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

---

(١) قد : وقد د || صفوف : الصفوف ن || (٣) المقدمات : المتقدمات م || القياسات : القياس || (٤) الهجاء : ساقطة من م ، ن ، ه ، ى || (٥) داخلة : داخل د || (٦) فى الطبع : بالطبع ى || (٧) إن : ساقطة من س || كانت : كان س || وليس إن كانت المقدمات : ساقطة من م || (٨) يمتنع : يمنع سا ، ع ، ن ، ى || (٩) المتقدم : التقدم م || المرتبة : الرتبة س ، سا || لأن : أن س || (١٠) نفسها ولكن بحسب : سا ، م || (١١) طريق : سبيل س || فإن : فإذا س ، ه || كانت : كان ن || (١٢) سبيل : مسلك س || (١٣) بعد : بعده ن || بين : من م || (١٤) تخصيصه : تخصصه ع || وتخصيصه : وتخصصه ع || (١٥) بالأخرى : بآخر س ؛ بالآخر د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || م : ويحضرنا ع (١٦) مقدمة مقدمة ما : مقدمة ما ب ، د ؛ مقدمة ومقدمة ما عا || (١٧ — ١٨) ويكون... التحليل : ساقطة من سا || (١٨) بحسب : وبحسب م .

استعمالنا المقدمة ؛ فهى وإن كانت متقدمة بالطبع ، من حيث نفسها . فليست متقدمة بالطبع من حيث انتهاؤنا إليها بالتحليل . على أن النتيجة قد يجوز أن تكون من مقدمات أخرى ،وعلى أنا فى اعتبار التقدم فى المرتبة لا نلتفت إلى حال الشىء فى نفسه ولا إلى حاله من جهة استعمالنا ، بل إنما نلتفت إلى حال نسبته إلى طرف ينتهى اليه . والمقدمات المنتظمة من الأوائل وما يجرى مجراها إلى النتيجة القصوى المقصودة منتظمة بين طرفين أحدهما النتيجة والآخر المبدأ الأول ، فما هو أقرب من النتيجة فهو أبعد من المبدأ الأول ، وما هو أقرب من المبدأ الأول فهو أبعد من النتيجة . وقد تختلف مقدمتان فى القرب من جانب والبعد من جانب آخر ، فيصير أحدهما أقرب منه والآخر أبعد ويكون حكمهما بالقياس الى الطرف الآخر مخالفاً ، أو يكون أبعدهما من الطرف الأول أقربهما من هذا الطرف الآخر ،وأقربهما من ذلك الطرف أبعدهما من هذا الطرف .

وأما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر متقدم على عمر .

وههنا قسم للتقدم مشهور نذكره على وجه ونحققه فى صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية . فإن السبب متقدم على السبب ، وإن كان لا يوجد أحدهما إلا وقد وجد الآخر ، وليس أحدهما متقدماً بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا ، وإن كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية وبالذات . وهذا التقدم مثل وجود الإنسان فى نفسه وإحقاق قول القائل إنه موجود ؛ فإنه كلما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود ؛ وكلما كان موجودا فالقول بذلك صادق. ولكن الناس لا يتحاشون أن يقولوا : إنه كان أولا

(٢ — ٣) بالطبع ... أنا : ساقطة من ن || (٣) انتهاؤنا : انتهائنا ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن || (٤) نسبته : نسبة م || والمقدمات : المقدمات ع || (٥) الأوائل : الأقاويل د ، ن || (٩) أو يكون : ويكون سا ، عا ؛ إذ يكون ع || (١٠) الطرف : الطرف الأخرب ، ع ، ى ، الطرف هذا س ، ه || (١١) أبا بكر : + رضى الله عنه س ، ه (١٢) عمر : + رضى الله عنه س ، ه || (١٣) مشهور : ومشهور س ، م || هو : ساقطة من ع || (١٤) وجد : يوجد سا || (١٥) المذكور من المتقدم : المذكور من التقدم ن || (١٦) يقال المتقدم بالطبع : يقال والمتقدم بالطبع م || وبالذات : الذات د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ؛ بالذات عا || وهذا : وهذا هو سا ، ه ؛ هذا د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || (١٧) قول : قولنا د ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى || فإنه : فإن ى || (١٨) لا يتحاشون : + عن س ، ه .

موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقاً ، أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقا ويتحاشون أن يقولوا إنه كان القول بوجوده صادقا أولاً ثم كان هو موجودًا أو حتى كان هو موجودًا . وكذلك الحركة التى ليـــد زَيْد ، إذا اختارها لحرك لامحالة مايلاقيه وحرك القلم ، فإن الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده أولاً فتحرك مايلاقيه أو تحرك القلم معنى يعدون صدقه فى قولهم إنه يحرك مايلاقى يده أو يحرك القلم حتى حرك هو يده ؛ فهذا المعنى هو التقدم العِلِّى ؛ فإن العلة ، وإن كانت من حيث هى ذات ومعلولها ذات لا تتقدم ولاتتأخر ، ولا يكونان معاً ، وكانت ، من حيث هى علة ، لزمها الإضافـــة ، والآخر معلول لزمه الإضافة لايتقدم أحدهما أيضا ولا يتأخر ، بل هما معاً . فإن الأول من حيث وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له النسبة إلى الوجود غير متوسط فيها وجود الآخر ، والآخر لانســـبة له إلى الوجود إلا ومتوسط فيها وجود الأول . وستجد هذا المعنى كالحـــاصل فى سائر أنحـــاء التقدم لكل بحسبه .

وإذ قد وُقِف على التقدم والتأخر فقـــد سهل الوقوف على معرفة " معاً " ؛ فإن كل أمرين لايتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً . فيقال معاً فى الزمان لمـــا لايتقدم أحدهما فيه ولا يتأخر ، ويقال معاً فى الطبع للأمر الذى لاتقدم ولاتأخر فيه بالطبع ؛ فهما إما متلازمان فى تكافؤ الوجود كالأخ للأخ ، وإما متنافيان فيـــه فلا يلزم أحدهما الآخر كالأنواع تحت جنس واحد ؛ ليس لأنهما معاً فى الطبع فقط ، بل لأنهما معاً فى المرتبة أيضاً وفى النسبة إلى مبدأ ما . فإن هذه من حيث النسبة إلى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع

---

(١) القول بعد ذلك : بعد ذلك القول س || (٢) ويتحاشون ... صادقا : ساقطة من م || إنه : + إن عا || (٢ — ٣) أو حتى كان هو موجودا : ساقطة من م || حتى كان هو : حتى كان ع || (٣) وحرك : أوحرك د ، دا || (٤) يتصورون : متصورون سا || (٥) صدقه : صدق ى ؛ صدقهم س ، سا ، م || (٦) وإن : إن سا || (٧) يكونان : يكون ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || (٧ — ٨) والآخر .. الإضافة : ساقطة من سا || لا يتقدم : فلا يتقدم عا || (٨) فإن الأول : فإنه س ، سا ، عا ، م ، ه || (٩) الآخر : للآخر ع || فهو : هو عا ، ى ؛ وهو د ، سا ، ع ، م ، ن . وتكون : فتكون ه || (١٠) له : ساقطة من سا (١١) التقدم : التقدم س ؛ المتقدم سا || (١٣) التقدم والتأخر : المتقدم والمتأخر سا || كل : ساقطة من عا ، ى || (١٤) فيقال معا : ساقطة من عا || (١٥) للأمر : الأمر م || (١٦) للأخ : والأخ س || متنافيان : متنافيين عا || (١٧) المرتبة : الرتبة عا || (١٨) أيضا : وأيضا س || متأخرة : ومتأخرة د ، م .

من الجنس، ومن جهة إضافتها إلى الجنس، على أن الجنس مبدأ مفروض هى متأخرة عنه بالمرتبة، ومن حيث أن طبائعها لا تتقدم فيها ولا تأخر فى الطبع فهى معاً فى الطبع؛ إذ كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر توجد حاله مخالفةً للحال الذى لطبعه عنـــد طبع الجنس ولطبع الجنس عند طبعه الذى قد كان يتأخر به أحدهما بالطبع ويتقدم الآخر، فيكونا لذلك معاً فى الطبع. وإذا نُسِبَتْ إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً فى المرتبـــة نعم وهى مشتركة فى أن طبائعها متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معاً فى هذه الشركة لم تكن معاً فى الطبع مطلقاً لكن معاً فى التأخر فى الطبع، وليس كونها معاً فى الطبع هو كونها معا فى التأخر، بل "المعا" فى الطبع هى الأشياء التى لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هى لا متقدمة ولا متأخرة فى ذواتها، لا من حيث هى كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر. فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذى يخالف تقدم الأجناس عليها وتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم، والمتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم، والمتكافىء فى الوجود إما أن يكون كلٌّ يلزم كالمتجاورين وإما أن يكون كل لا يلزم. وفى الحالين يكون "معاً" كالمتباينين فإنهما "معاً" وهو الوجود، وفى الحالين يكون "معاً" وهما متضايفان من وجهين، والأنواع تكون "معاً" من هذا الوجه معيةً فيما بينها بإزاء التقدم والتأخر الذى بينها وبين الجنس، وأما معيتها فى المرتبة فلأنها متساوية القرب والبعد من المبدأ الذى هو الجنس إذا كانت النسبة إليه. والأشياء التى هى "معاً" فى المرتبة أيضا فإما أن تكون فى مرتبة وضعية كالذين فى صف واحد فإنهم فى مرتبة وضعية، وإما فى مرتبة طبيعية كالأنواع تحت جنس واحد.

---

(٢) فيها : فيه ى || (٣) منهما : منها صا، ن، ه، ى || مخالفة : مخالفا ب، س، سا، ع || (٤) الذى : التى س || فيكونا : فيكون ب، س، سا، ع، عا، م، ه، ى || (٥) تأخر : تأخرهما عا || عن : من م || (٦) مشتركة : + له ع، م || (٧) وليس ... الطبع : ساقطة من د || (٩) لامتقدمة ... هى : ساقطة من د || (١١) عنها : عنه د، س، ع، م، ن، ه، ى || هو : هى عا ؛ ساقطة من د || (١٢) لايوجد : يوجد عا || ولا يلزم : وأنه لا يلزم س، صا، ع ؛ عا || والمتكافىء : والتكافؤ ع ؛ والتكافى عا || (١٣) كالمتجاورين : ساقطة من د، عا، ن || (١٣ — ١٤) كالمتباينين ... معا : ساقط من عا || كالمتباينين ... وجهين : ساقطة من ع || (١٤) فإنهما معا : ساقطة من س || وهو : فى د، ه؛ + فى سا || (١٥) بينها : بينهما سا || بإزاء : بأن صا، م || (١٦) المرتبة : الرتبة عا || متساوية : مساوية ع || (١٧) إذا : إذ عا || والأشياء : فالأشياء س، ه ؛ فاما بالأشياء عا ؛ وبالأشياء صا، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال معاً فى الشرف وأما " معاً " فى العلية فتحقيق الأمر فيه عسير .

وقد تذكر فى هذا الموضع ، الحركة ، فيقال : إن الحركة لها أنواع ستة ، سواء كانت أنواعا فى الحقيقة إن كانت الحركة جنساً ، أو كانت تشبه الأنواع ، وهى فى أنفسها معان مختلفة ، تقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما تحققة لك فى العلم الطبيعى . وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع القسيمة تحت جنس واحد ، بل على قياس أنواع تختلف مرتبتها ، فبعضها ملاصق ، وبعضها متأخر ؛ والسبب فى ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام ، فترك وأخذ نوعاه المسمّيان مكانه ، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول فى ذلك ، بل مكانه العلم الطبيعى .

فالأشياء الستة : التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر ، مثـــل تكوّن الجنين ؛ وفساد هو حركة إلى فساد جوهر ، وهو مثل موت الحيوان . وهذان يعمهما أمر لا اسم له يتحقق فى العلوم ، ويعلم هناك أيضاً أنهما ليستا بحركتين عند التحقيق . والثالث النمو ، مثل نشوء الصبى وتزيد الشجرة . والرابع الذبول ، مثل اضمحلال الهرم فى أعضائه وهما أيضاً تحت معنى حركة من كمٍّ إلى كمٍّ ونوعاه . والخامس الاستحالة ، وهو التغير من كيف إلى كيف ، وهو بالحقيقة ثالث ، فإن الأول من هذه ، تغير من جوهر إلى جوهر ، وهو كون لما إليه ، وفساد لما عنه ؛ والثانى ، هو تغير من كم إلى كم إما من نقصان إلى زيادة ، أو من زيادة إلى نقصان ، فيبقى الذى فى الكيف ثالثا . والسادس من المذكورة وهو من النقلة ، وهو تغير من مكان إلى مكان ، وهو بالحقيقة

(١) ولك : ولكن ع || (٢) عسير : عسرع ، عا || (٤) فى الحقيقة : بالحقيقة عا || أو : وس || (٥) على : وعلى عا ؛ ه || (٧) تختلف : مختلف سا || (١٠) فالأشياء : فالأنواع س ، ه || التكون : الكون م || (١١) هو حركة : وهو حركة س ، ن ، ه ، ى || الحيوان : ومد الشجرة س ؛ وتزيد الشجرة سا ، عا ، ه ، ى || (١٢) يتحقق : محقق م || أيضا : ساقطة من ب ، د ، ن ، ه ، ى || أنهما : ساقطة من ع ، م || ليستا : ليسا د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || (١٣) وتزيد الشجرة : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || الهرم : الجرم ن || (١٤) معنى : ساقطة من س || (١٦) وهو : هو ه || هو : ساقطة من سا (١٨) والسادس ... النقله : ساقطة من ن || المذكورة : المذكور س || وهو من النقلة : وهو النقله س ، ه .

رابع ، وهذه الأربعة متباينة تبايناً ظاهراً ، وربما أشكل أمر الاستحالة ، إذا كانت الاستحالة تكون فى الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها نقلة أو غير ذلك ، ولكن الشىء قد يتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك فى مكان ، ولا نما ، ولا ذبل ، ولا كان ، ولا فسد ؛ وكذلك الشىء قد يتحرك فى المكان وكيفيته بحاله ، والمربع يضاف إليه القلم فينمو ، وتكون الصورة محفوظة فى الكل من حيث التربيع لم تتغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيق لكنه مثال النمو الحقيق . ويشبه أن يكون ههنا حركة أخرى ،وهى الحركة فى الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلا أوضعه دون أينه ، فربما لم يكن له أين فتغير أينه ، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته ؛ ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، يضادها السكون على الإطلاق ، فى ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل فى هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً فى المكان ، لا يخفى الأمر فى أنها يضادها السكون فى المكان وفى الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر ، يضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضا ، فالكون الفساد ، وللنمو الذبول ، لكن الاستحالة قد أخذت منوعة ، فيعسر إصابة الضد لها من حيث هى استحالة ، لا استحالة ولا سكون فى ظاهر الأمر إذ كان السكون فى الكيف غير متصور فى ظاهر الأمر ، وكذلك كان يكون الحال فى الكون والفساد لو لم يذكرا منوعين ، والظاهر يوجب أن لا يصاب للاستحالة ضد ، إلا أن يقترن بالظاهر تأمل ومقايسة بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة فى الكيف ، السكون فى الكيف ، مضادة جنسية ، كما للنقلة السكون فى المكان ، أو يكون لجزئيات الحركات فى الكيف أضداد جزئية ،

(١) متباينة : متباينان || إذا : إذ عا ، ه ، ى || (٣) لونه : كونه ع || أو مزاجه : ومزاجه ب ، د ، ع ، عا ، ن ، ى || (٣) ذبل : ذابل س || (٤) قد : ساقطة من س ، عا || يحرك : ساقطة من س || بحاله : بحالها سا || فينمو : فينمان || (٥) وتكون : أو تكون د ، سا ، م ، ن ، ى || (٦) لكنه ... الحقيق : ساقطة من سا || النمو : للنمو س ، ه || وهى : وهو د ، س ، ن ، ه ، ى || (٧) فتغير : فيتغير س ، عا ؛ تغير د || (٧ — ٨) فتغير ... أينه : ساقطة من ع || (٨) فيه : ساقطة من س || فلم : ولم ع || (١٠) لها : لهذا د ، س ، م ؛ له ع ، عا ، ن || (١١) أنها : أنه سا || والكيفية : وفى الكيفية س ، ه || والحركات : الحركات د ، سا ، م ، ن || (١٢) أيضا : ساقطة من عا || وللنمو : والنمو د (١٣) أخذت : + غير ب ؛ س ، ه ، ى || منوعة : متنوعة د || (١٤) إذ : إذا ه || (١٥) منوعين : + والنمو والذبول لو لم يذكرا منوعين ب ، سا ، ع ؛ وفى النمو والذبول أو لم يذكرا منوعين د ؛ وفى النمو والذبول لو لم يذكرا منوعين س ، ه ، ى || (١٦) يقترن : يقرن د ، عا ، ه || (١٨) أو يكون : ويكون س ، ه .

فيكون كما أن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد ، أعنى أن الابيضاض ضد للاسوداد ، وهما نوعا الاستحالة . فنصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القريبة منه يضادها السكون فى ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين .

وأما المتضادات الجزئية المنوعة جداً ، فتضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس غيرها حركات ، وأنه كيف يقابل السكون الحركة وأى سكون لأى حركة ، فأولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعى .

لكن ألفاظ المتقدم، والمتأخر، والمقابل، والمع ، والحركة ، كانت ألفاظاً قد استعملت فى تعليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيها تعارف تخيل للتعلم ما تعلمه فى ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

وأما النظر فى حال الاتفاق والتواطؤ، وما على موضوع، وغير ذلك فكان محتاجاً تقديمه على المقولات ، إذ كان لا بد من استعمالها فى تعليم المقولات ، ولم يكن فى المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فليكفنا ما قلناه فى أمر قاطيغورياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذى أوردناه أيضاً فضلاً .

(آخر الفن الثانى من الجملة الأولى من المنطق)

---

(١) إلى : ساقطة من س ، ع || أسفل : ساقطة من ع || (٣ — ٤) يضادها ... الإطلاق : ساقطة من د || (٤) وأن : فإن د ، سا ، ن || الأربع : الأربعة س || (٥) أو الكيف : والكيف سا || وأما : فأما سا ، ه || (٦) المنوعة : النوعية ب || (٩) ألفاظ : الألفاظ عا || (٩) والمقابل : ساقطة من ه || والمع : والمعنى س || والحركة : والحركات ع ، ى (١٠) للتعلم : المتعلم د ، س ، ع ، م ، ى ؛ ساقطة من سا || (١١) فحسن : يحسن م || (١٣) إذ : إذا ن || (١٤) معلومة : مشهورة ع || (١٥) فضل : أفضل سا || (١٦) فضلا : + تمت المقالة السابعة وتم الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق س ؛ تمت المقالة السابعة من الفن الثانى ه ؛ تم الفن الثانى من الجملة الأولى من المنطق بحمد الله وتوفيقه ع ؛ آخر الفن الثانى من الجملة الأولى من المنطق عا || (١٧) آخر الفن ... المنطق : ساقطة من س || الأولى : ساقطة من ن || المنطق : + ولله المنة سا ؛ + والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد النبي وآله الطاهرين ى .

فهرس المصطلحات(١)

(١) اكتفينا بذكر أهم المصطلحات التى وردت فى هذا الجزء والمتصلة اتصالا وثيقا بنظرية المقولات وأشرنا أمام كل مصطلح إلى رقم أو رقمين فقط من أرقام الصفحات التى ذكرناها ، وحاولنا أن نضع المقابل الفرنسى لكل مصطلح .

قوة فعل		puissance active
قوة طبيعية	١٩٠، ١٣	puissance naturelle
قياسات	٤، ٣	syllogismes
التكافؤ	١٤٨، ١٨	l'égalité l'équivaleuce
الكلي	٢٣، ٩	l'universel
الكميات بالحقيقة	١٣٠، ٤	les quantités véritables
الكم المنفصل	٦٢، ١٣	la quantité discrète, discontinue
« المتصل		la quantité continue
كيفية	٧، ٤	qualité
ذوات الكيفية	٢١٨، ١٠	les êtres qui possèdent des qualités
تكيف	٦٩، ١٢	qualification
الكيفية الانفعالية	١٩٢، ٣	qualité affective passive
كيفيات طبيعية	١٧٣، ٤	qualités naturelles
« مقتناه	»	qualités acquises
الملازمة	٢٤٩، ٥	la concomitance
اللوازم	٥٧، ٦	les inséparables
اللفظ المفرد	٣، ٨	le nom incomplexe, dictio incomplexa
اللفظ المركب	٣، ٨	le nom complexe
متى	٢٣١، ٤	quando
المماثلة	١٦١، ١٢	la similitude
المكان	١١٩، ١٤	le lieu
الملكات والحالات	٨٢، ٢٠	les habitus et les dispositions

تم طبع هذا الكتاب فى ٢٢ من رجب سنة ١٣٧٨
(الموافق ٣١ من يناير سنة ١٩٥٩) م

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الادارة المنتدب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٠٠٠٠-١٩٥٥-١١٥٦٥

Les quatre éditeurs de ce texte ont longtemps vécu avec Avicenne et son *Shifâ'* : ils ont appris à connaître à fond son style, à pénétrer ses textes, à en saisir les finesses. Ce sont le R.P.G.C. Anawati, et MM. Mahmoud El-Khodeiri, Fou'âd El-Ahwâni et Sa'îd Zâyed, tous auteurs qui n'ont pas besoin d'être présentés au public. Ils ont passé de longues années dans la préparation de leur édition, ne ménageant pas leurs efforts. S'il y a quelque chose dont je puis témoigner ici, c'est la ténacité et le soin qu'ils ont mis à l'étude critique du texte, à la comparaison des diverses lectures possibles pour le choix de la plus exacte. Je suis sûr que leurs lecteurs qui suivent toujours avec attention leurs travaux et attendent avec impatience le fruit de leurs efforts, accueilleront celui-ci avec joie.

IBRAHIM MADKOUR

tous les deux" et "les contraires n'existent jamais ensemble (dans un sujet) et peuvent en être exclus tous les deux".

* * *

De ce qui précède, il ressort que les principaux problèmes qui se rattachent à la théorie des catégories ont été soulevés par les penseurs musulmans, sauf peut-être celui de l'originalité de cette théorie : est-elle due à Aristote lui-même ou l'a-t-il empruntée à ses prédécesseurs ? Les auteurs musulmans n'ont guère cherché à savoir l'origine des idées et leur enchaînement historique; leurs connaissances de Socrate et des présocratiques sont maigres et assez obscures; ils ne vont guère plus loin que Platon, bien qu'à leurs yeux son disciple l'ait complètement surpassé. Tout ce que nous trouvons chez Avicenne à ce sujet, c'est que les catégories du point de vue de leur nombre et de leurs propriétés se découvrent par l'induction. Nous convenons avec lui que les études physiques d'Aristote ont aidé ce dernier à élaborer sa théorie des catégories, mais il a dû certainement subir l'influence de Platon en ce qui concerne la classification et la division des idées et des universels dans ses divers dialogues, surtout dans le *Parménide* et le *Sophiste.*

Quoiqu'il en soit du crédit qu'accorde Avicenne à Aristote, il reste que dans ses *Catégories*, il fait preuve d'un esprit critique audacieux et d'une liberté d'esprit totale. Son audace ne s'arrête pas seulement aux premiers commentateurs, elle remonte aussi au Maître lui-même. Souvent il s'est senti perplexe devant des idées et des théories que l'on se transmettait siècle après siècle, il les rejeta ou essaya de les amender. En bref, il y a dans ce livre des *Catégories* que nous présentons aux lecteurs une ample matière et nous pensons qu'il jettera une lumière nouvelle sur la philosophie musulmane et, plus particulièrement, sur celle d'Avicenne.

* * *

Dans la théorie aristotélicienne de l'opposition il y a incontestablement des points faibles. Elle ne repose pas sur une base solide et oscille entre le terme et l'idée. C'est là un défaut général dans la logique d'Aristote. L'alpha privatif par exemple joue un rôle dans la théorie de l'opposition; et les homonymes et les synonymes conduisent à la théorie des Catégories. Par ailleurs les études physiques aristotéliciennes sont périmées et elles l'ont conduit à de nombreuses erreurs. La notion de privation et de possession ne repose sur aucun fondement scientifique sérieux et nous pouvons facilement éliminer cette espèce d'opposition. Certaines de ces idées métaphysiques sont obscures et compliquées, entre autres la notion de relation qu'il n'est pas parvenu à éclaircir complètement. Il reste cependant qu'Aristote a eu le mérite d'abord d'avoir défini le sens de la contrariété et de la contradiction : c'est là un point important indiscutable de la théorie de l'opposition et c'est ce qui est resté chez les logiciens modernes et contemporains comme Hamilton[1] et Keynes[2]. En second lieu, il lie la contradiction des idées avec celle des jugements. A ce sujet, Goblot dit à juste titre: "Il n'y a nulle contradiction là ou il n'y a nulle assertion. Il en est de même de la contrariété et, en général, de l'opposition. La théorie des oppositions est beaucoup plus nette dans la logique du jugement que dans la logique du concept., parce que dans celle-ci les jugements opposés ne sont pas apparents mais virtuels et latents." [3]

Dans le monde arabe, il en est à peu près de même : l'opposition des termes est à peine mentionnée à côté de l'opposition des jugements. Même Avicenne n'en traite que dans son traité sur les Catégories. Les logiciens postérieurs suivirent ses traces, sauf l'auteur des *Baṣâ'ir al-naṣîriyya* qui tint à donner un résumé complet de la logique du *Shifâ'* [4]. De l'opposition des termes, il n'est resté que la conrariété et la contradiction; on l'exprime ordinairement par les deux règles célébres souvent mentionnées dans les discussions des Moutakallimoun, des philosophes et des juristes : "les contradictoires ne peuvent ni exister ensemble ni disparaitre

(1) Hamilton, *Lectures on logic*, 2e éd. London 1866, t.I, p. 213-214.

(2) Keynes, *Studies & exercises on formal logic*, 1ère éd. Cambrigde, 1879, p. 30-38.

(3) Goblot, *Traité de logique*, 5e éd., Paris 1929, p. 93.

(4) Al-Sâwî, *al-baṣâ'ir al-naṣîriyya*, le Caire 1898 ,p. 36 et 59.

Avicenne se demande si nous sommes en présence d'une classification complète ou d'une simple collection d'oppositions. Autrement dit, les oppositions ne sont-elles qu'au nombre de quatre ou en admettent-elle d'autres ? Il semble qu'il aurait désiré que cette classification fut plus précise et il essaie, vainement, de la mettre au point[1]. Cependant il admet qu'il n'y a effectivement que quatre genres d'opposition; il réfute l'opinion de ceux qui affirment que la division aristotélicienne ici est incomplète, sous prétexte qu'il n'y est pas fait mention de l'opposition de la substance et de l'accident, ni de la matière et de la forme. Il fait remarquer que les deux premiers rentrent dans la contradiction[2]. Il ne répond pas aux autres objections, mais on peut les réduire aux relatifs.

D'autres soutiennent que tous les contraires sont des relatifs, parce que la chaleur, par exemple, n'est telle qu'en référence au froid; l'opposition y est donc la relation elle-même ou du moins une de ses espèces[3]. Cela n'est pas exact, parce que tout contraire a sa signification essentielle avant d'être contraire: la contrariété est une conséquence de cette signification et d'elle dérive l'idée de relation. Dès lors nous pouvons dire que tous les opposés sont d'une certaine manière des relatifs, parce que l'opposition elle même est une forme de relation[4]. Ici Avicenne mentionne un argument ancien de Nicostrate et y répond de la manière dont a répondu Simplicius, à savoir que les deux contraires du point de vue de la forme sont relatifs mais ne le sont pas du point de vue de la matière[5]. En fait, tout en admettant qu'il y a dans la contrariété de la relation, il serait inexact de supprimer la première ou de l'intégrer dans la seconde, car c'est une des formes évidentes de l'opposition. Cela parce que l'opposition de l'affirmation et de la négation est la plus forte des oppositions, elle apparaît dans la contradiction d'abord, puis dans la contrariété,, la privation et la possession et on l'aperçoit à peine dans la relation.

---

(1) ibid. p. 250.
(2) ibid. p. 245-249.
(3) ibid. p. 249-250.
(4) ibid. p. 250-254.
(5) Simplicius, *Catégories*, I, 18 et 89.

Cette théorie, malgré ses aspects métaphysiques et linguistiques, a un caractère logique indébiable. Elle eut un certain succès chez les logiciens anciens et modernes. Avicenne l'adopta. Il lui consacre la septième section de ses *Catégories*. Il y essaie d'expliquer les quatre espèces d'opposition et répond aux objections faites contre elles. Bien que son explication ne manque ni d'obscurité ni de complication, il reste que sa défense est claire et vigoureuse. Les opposés sont à ses yeux ceux qui ne peuvent coexister dans un sujet selon un même rapport et dans le même temps [1]. Ce sont ou bien des corrélatifs comme le père et le fils ou deux contraire comme le pair et l'impair ; ou la privation et la possession comme la cécité et la vue ; ou enfin des contradictoires comme le cheval et le non-cheval [2]. Il avait traité auparavant de la relation [3] ; il remarque à juste titre que là l'opposition est claire parce qu'elle est à la base de son essence [4].

Les contraires sont deux termes dont l'un s'éloigne de l'autre au maximum, tout en ayant un même sujet. Ils sont les deux extrêmes d'un genre comme le pair et l'impair, le noir et le blanc. Sinon ils ne peuvent se rencontrer, car ils doivent avoir, malgré leur éloignement, un sujet commun pour les réunir[5]. La privation et la possession sont une des formes de la qualité, comme nous l'avons mentionné plus haut[6] et leur opposition se fait par la perte de la possession en son temps. Les péripatéticiens ne trouvent guère d'autre exemple à l'appui de leur thèse que la vue et la cécité chez l'homme qui est disposé naturellement à cela[7]. La contradiction est l'opposition entre l'affirmation et la négation. Ou bien elle concerne les termes comme cheval et non-cheval, et alors elle ne comporte ni vérité ni erreur; ou bien elle s'applique à des propositions comme Zayd est assis et Zayd n'est pas assis. Ce sont deux jugements tels que si l'un d'eux est vrai l'autre est faux nécessairement. C'est la véritable opposition[8].

---

(1) ibid. p. 241.
(2) ibid. p. 241-243.
(3) ibid. Introduction p. XIX.
(4) ibid. p. 244.
(5) ibid. p. 247-248.
(6) ibid. Introduction p. XIX-XX.
(7) ibid. p. 245.
(8) ibid. p. 241-242.

universel [1] et que si l'attribut se dit du sujet, l'accident se trouve dans le sujet [2]. Si quelque chose est attribuée à deux sujets, il est le moyen terme entre eux [3]. L'attribution est une espèce de qualification et il est possible qu'un seul attribut puisse s'appliquer à deux choses différentes [4].

7. *L'opposition.*

Dans le monde réel, il y a plusieurs formes d'opposition: l'à droite et l'à gauche, le chaud et froid, le blanc et le noir. Nous éprouvons également un choc par suite du conflit entre l'actuel et l'imaginatif, le pratique et le théorique. Aussi n'est-il pas étonnant que l'opposition ait arrêté les regards des penseurs. Déjà les recherches physiques antérieures à Socrate sont à peu près fondées sur l'idée de contrariété. Elles affirment que le changement est le passage d'un extrême à un autre et d'un contraire à un autre. Tout l'éléatisme se résume dans l'opposition de l'être et du non-être. C'est ce qui a vraisemblablement suggéré le principe de non-contradiction qui est considéré comme la base de la logique aristotélicienne.

La dialectique platonicienne est une application intéressante et précise de l'idée d'opposition. Elle est arrivée à son sommet dans le *Parménide* où la négation appelle l'affirmation et où le dialogue passe d'un contraire à son opposé.

Aristote voulut grouper les opposés et établir une comparaison entre eux pour en dégager une théorie générale. Il en traite en deux endroits: au chapitre cinquième de la première partie de la *Métaphysique* et à la fin des *Catégories*. Selon lui les opposés se ramènent à quatre espèces qu'il classe d'une façon ascendante comme suit: les relatifs, les contraires, la privation et la possession, enfin l'affirmation et la négation. Il y a ajouté la génération et la corruption, l'antérieur et le postérieur, le mouvement et le repos. Cependant ces derniers ne sont pas des espèces autonomes; ils peuvent être réduits aux premières.

(1) Ibn Sinâ, *al-maqûlât*, p. 21.

(2) ibid. p. 22.

(3) ibid. p. 38.

(4) ibid. p. 42.

L'habitus est à son avis une catégorie peu claire. Il avoue qu'il n'a pas réussi jusqu'à maintenant à la comprendre. Il ne voit pas comment elle peut contenir des espèces et renvoie à ceux qui prétendent qu'elle consiste dans le fait que la substance se trouve dans une autre substance qui l'enveloppe et se transporte avec elle comme l'armement et l'embellissement (1).

Quant aux catégories "l'action" et "la passion", elles indiquent le rapport de la substance à une autre chose qui ne s'y trouvait pas avant comme le fait de chauffer et celui de s'échauffer. Avicenne préfère cette forme (*an yaf'al* et *an yanfa'il*) à celle de : *al-fi'l* et *al-infi'âl* (2), mais il ne s'est pas tenu à cette préférence dans ses autres livres (3).

6.—L'attribution.

A la fin du 5e siècle a.J.-C., la dialectique athénienne ne s'arrêtait devant aucune limite. Les Sophistes niaient la vertu et la connaissance, les Mégariques, la possibilité du jugement. Ce sont eux surtout qu'ont en vue Platon dans son dialogue "Le Sophiste" et Aristote dans ses "Catégories", quand ils essaient de prouver la possibilité de l'attribution. Les Mégariques admettent l'existence des idées et des universels, mais pour eux ils sont séparés et toujours distincts, ils ne peuvent avoir aucun rapport entre eux. Si ce rapport est nié, la proposition et le jugement sont également niés, ainsi que toute logique.

C'est pourquoi Aristote a pris soin dans son introduction aux *Catégories* de consacrer un chapitre pour résoudre le problème de la prédication. D'après lui, les individus sont sujets et ne peuvent êtres des attributs, tandis que les genres et les espèces peuvent être sujets ou attributs. Et tout ce qui est vrai du sujet est également vrai de l'attribut (4).

C'est à ce chapitre qu'ont puisé tous les péripatéticiens pour élaborer la théorie de la prédication. Avicenne s'y réfère également : il déclare que tout ce qui se dit d'un sujet doit être

---

(1) ibid. p. 235.
(2) ibid. p. 235-236.
(3) Ibn Sinâ, *al-Najât*, p. 128.
(4) Aristote, *Catégories*, ch. 2.

Il finit pourtant par accepter ce qu'il avait refusé, il dit que la qualité s'applique à quatre formes qui sont les quatre parties connues et données par Aristote, à savoir, naturelle et acquise, en puissance et en acte [1]. Avicenne déploie de louables efforts pour discuter cette division montrant la manière dont les parties s'entremêlent ainsi que leur manque de précision [2]. Il finit cependant par l'adopter et à la commenter partie par partie [3]. C'est là un fait que l'on peut souvent relever dans le livre des *Catégories* : Avicenne commence par critiquer Aristote, puis il finit par adopter son point de vue comme s'il éprouvait une perplexité qu'il n'arrivait pas a dissiper.

Aristote avait remarqué que dans les langues complètes, au mot désignant une qualité correspond un mot dérivé de lui qui désigne le sujet ayant cette qualité, par exemple blanc correspond à blancheur, juste à justice [4]. Avicenne applique cette idée aux langues arabe et persane qu'il connaissait très bien [5].

En outre il s'attarde plus longtemps qu'Aristote à l'explication des six catégories restantes, bien qu'il ne leur consacre pas autant de temps qu'elles mériteraient. L' "où" est le fait pour une chose d'être dans un lieu, en haut ou en bas par exemple ; il est très près de la qualité [6]. Le "quand" est le rapport de la chose au temps comme quand on dit : cela est arrivé au coucher du soleil ou telle année [7]. Alexandre d'Aphrodise qu'Avicenne appelle "le meilleur des modernes" mentionne un "quand spécial" qui serait un quand déterminé : Avicenne ne voit pas la nécessité d'une telle détermination [8].

Le situs, c'est le fait que les parties du corps aient un rapport les unes aux autres au point de vue de la déviation ou du parallélisme comme se lever, s'assoir, s'étendre [9].

---

(1) ibid. p. 172.

(2) ibid. p. 174-180.

(3) ibid. p. 180-185.

(4) Aristote, *Catégories*, 276 b 11.

(5) Ibn Sînâ, *al-maqûlât*, p. 208.

(6) ibid. p. 228.

(7) ibid. p. 230.

(8) ibid. p. 231-232.

(9) ibid. p. 233-234.

Après la quantité, vient le relatif. Les commentateurs ont fait là-dessus de nombreuses remarques dont la plus claire est la plus faible ; à savoir qu'il y a un lien plus étroit entre le relatif et la quantité qu' entre lui et la qualité (5). Est relatif ce qui se réfère à autre chose. Pour se le représenter, il faut se représenter autre chose que lui (6). On ne peut comprendre ce qu'est le plafond que si on imagine le mur qui le soutient ; ni on ne peut comprendre le plus grand sans le plus petit (7). Il peut affecter toutes les catégories comme le père et le fils dans la catégories de la substance, le plus grand et le plus petit dans la quantité, le plus chaud et le plus froid dans la qualité, le plus haut et le plus bas dans la catégorie de l'où, le plus ancien et le plus moderne dans la catégorie du temps (8). A tout relatif bien énoncé correspond un corrélatif : maître et esclave, double et moitié. Les deux corrélatifs sont en général nécessairement liés dans l'existence ou la non-existence. Il se peut cependant qu'ils ne le soient pas comme le sensible et le connu qui sont antérieurs à la science et au sens (9). Pour mieux comprendre la notion du relatif, Avicenne renvoie à la métaphysique (10). En fait, cette notion ne laisse pas d'être compliquée : si nous enlevons aux choses toutes leurs relations elles n'existeraient plus et si la relation était source d'être, quelle serait alors la valeur des choses en elles mêmes?

Avicenne n'accepte pas la définition qu'Aristote donne de la qualité, quand il dit qu'elle repond à la question "Comment ?" parce que le situs aussi peut être donné en réponse à la même question (11). Il n'accepte pas non plus d'autres définitions données par les commentateurs et d'après lesquelles la qualité est ce qui permet de dire des choses qu'elles sont semblables ou dissemblables à d'autres (12), ou qu'elle est un état stable dans la chose qualifiée, que l'on peut se représenter sans tenir compte d'autre chose (13).

---

(1) ibid. p. 143.
(2) ibid. p. 144.
(3) ibid. p. 145-146.
(4) ibid. p. 148.
(5) ibid. p. 148.
(6) ibid. p. 105-152.
(7) ibid. p. 143.
(8) ibid. p. 167.
(9) ibid. p. 168-170.
(10) ibid. p. 171-172.
(11) ibid. b. 172.
(12) ibid. b. 174-180.
(13) ibid. b. 180-185.

Contrairement à la substance, l'accident ne peut exister que dans un sujet. Il comprend les neuf autres catégories (1). Avicenne s'arrête longuement sur ce point en se demandant si l'accident est un genre dont les catégories seraient les espèces (2). Il réfute l'opinion de ceux qui soutiennent qu'une même chose peut être, selon deux points de vue différents, substance et accident (3). Cela revient, encore une fois, à l'idée qu'on se fait de la nature même des catégories. Si elles sont une classification des universels, il est alors possible qu'un universel soit attribut dans une proposition et sujet dans une autre. Mais si elles sont une définition complète de l'être, *comme certains l'affirment, alors elles ne concernent* que la substance et ses accidents et d'aucune façon l'accident ne pourra être une substance. De là est venue la confusion entre l'attribut et l'accident, voir entre la logique et la métaphysique.

Avicenne fait remarquer que l'on a pris l'habitude de mentionner la quantité immédiatement après la substance, parce que son existence est plus générale que la qualité et plus réelle que la relation. On mentionne d'autres preuves pour justifier cette manière d'agir: "Mais nous préférons ne donner à ces recherches qu'un intérêt au-dessous de la moyenne." (4) La quantité est de deux sortes: continue, c'est ce dont les parties ont un situs comme la ligne, la surface et le corps, et la quantité discrète c'est ce dont les parties n'ont pas de situs comme les nombres (5). Quant au temps et au discours, Avicenne ne les considère pas comme étant de la quantité discrète; il fait remarquer qu'Aristote a suivi ce qui se disait couramment sans l'avoir critiqué et cela lui est arrivé plus d'une fois dans le livre des Catégories comme quand il explique le mouvement et certaines propriétés de la relation (6). La caractéristique de la quantité est d'avoir en elle même des parties, de pouvoir être mesurée, d'admettre l'égalité. Et on ajoute également à cela qu' elle ne comporte pas de contrariété ni le plus fort ni le plus faible. (7)

---

(1) ibid. p. 28-38.
(2) ibid. p. 63-82.
(3) ibid. p. 45-57.
(4) ibid. p. 112.
(5) ibid. p. 116.
(6) ibid. p. 124.
(7) ibid. p. 134-143.

A la vérité les stoïciens les ont précédés en affirmant que la relations exige un acte de la pensée, mais ils n'ont pas poussé aussi loin leur analyse [1].

5.—Leurs propriétés et leurs caractéristiques.

Aristote ne s'est pas astreint à un ordre stable dans l'énumération des catégories : tantôt il nomme la quantité avant la relation et la qualité, tantôt il la mentionne après. Dans le livre des Catégories, il les cite dans l'ordre suivant : la substance, le relatif, la qualité, l'où, le quand, le situs, l'avoir, l'action et la passion [2] puis il en traite d'une façon inégale : il ne s'arrête pas longuement aux six dernières catégories parce qu'elles sont, pense-t-il, claires. Il consacre, par contre, un soin particulier aux quatre premières : il les définit, les compare l'une à l'autre et avec les autres catégories. La substance est pour lui la base de toutes les catégories et peut-être a-t-il réussi plus que tout autre à en donner les caractéristiques. Quat aux trois autres, il n'en fait qu'une étude incomplète, se basant sur ce qui est communément admis selon sa manière habituelle, méthode qui se résume dans son essai d'expliquer les notions philosophiques précises à la lumière de leur usage courant [3].

Les commentateurs ont adopté cette méthode : ils se tinrent à l'ordre du livre des Catégories et s'efforcèrent d'expliquer pourquoi Aristote n'avait pas maintenu cet ordre dans les autres traités. Ils furent abondants là où il le fut, gardèrent le silence là où il s'était tu. Avicenne ne s'écarta pas beaucoup de cette manière de faire. Pour définir la substance, il dit qu'elle ne peut être dans un sujet [4] ; parmi ses propriétés, il mentionne qu'elle est désignable [5], qu'elle n'a pas de contraire [6]. Il la divise en substance première, seconde et troisième : les substances premières sont les individus ; ce sont elles qui se rattachent le plus à la substance ; les substances secondes et troisièmes sont les genres et espèces [7].

(1) Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. v.

(2) Aristote, *Catégories*, ch. IV.

(3) Apelt, *Beiträge*, p. 134.

(4) Ibn Sînâ, *al-maqûlât*, p. 92.

(5) ibid. p. 103.

(6) ibid. p. 105.

(7) ibid. p. 95-102.

laquelle il répond à un certain nombre de questions que l'Empereur de Sicile lui avait posées. A sa question sur le nombre des catégories, il répond que l'étude d'une telle question n'a pas de sens pour lui, parce que les catégories elles-mêmes sont un inventaire exhaustif des êtres existants, quelles que soient leurs divergences : c'est la nature elle même qui en a fixé le nombre(1). Cette correspondance montre qu'au moyen âge cette question a préoccupé à la fois les philosophes chrétiens et les philosophes musulmans.

Si les philosophes ont admis le nombre des catégories, il s'est trouvé cependant un groupe qui l'a nié, nous voulons parler des atomistes musulmans. Ceux-ci en refusant d'admettre la forme et la matière aristotéliciennes ont essayé de constituer le monde d'atomes que Dieu crée incessamment, toujours séparés et qui ne forment, par leur rencontre, aucun composé (2). Par conséquent il n'y a plus ni ligne, ni surface, ni quantité continue ou discontinue, ni temps, ni relation. La seule réalité, ce sont des atomes en perpétuel mouvement (3). Les catégories sont au nombre de trois non de dix : ce sont la substance et ses accidents contenus dans la " qualité " et " l'où " où elle se meut.

Quant aux autres catégories, elles sont de pures apparences, des considérations intellectuelles. Les lignes et les surfaces que nous voyons sont illusoires, le temps n'est que la liaison des faits dans l'esprit, dans la relation nous devons distinguer entre le sujet et l'objet, le premier seul est sa source, et on ne peut concevoir le relatif que dans l'esprit, sinon il aurait besoin d'un autre relatif et ainsi jusqu'à l'infini(4) Ce que nous avons dit suffit pour montrer l'intérêt et l'originalité de la critique que font les Moutakkallimoun des catégories d'Aristote. Cette critique repose sur un subjectivisme inaccoutumé chez les anciens. Ce subjectivisme paraît clairement dans l'analyse qu'ils font de l'idée de relation et qui nous rapelle, parmi les contemporains, l'analyse de Bradley(5)

(1) Mehren, Ibn Sab'în, *Correspondance avec l'Empereur Frédéric II* dans *Journal asiatique*, 1879, p. 392.

(2) I. Madkour, *La place d'Al-Fârâbî*, Paris 1934, p. 49-50.

(3) Al-'Aṭṭâr, *Ḥawâshi 'ala mâqûlât al-Sujâ'î*, le Caire 1313 H. p. 12.

(4) Schmolders, *Essai sur les écoles philosophiques chez les Arabes*, Paris 1842, p. 161.

(5) Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893, p. 25 et sq.

pas difficile de réduire le nombre et le point à la catégorie de la quantité, la matière et la forme à celle de la substance. Pour ce faire, Avicenne a déployé de longs efforts en s'aidant de ses profondes connaissances mathématiques et physiques (1).

D'ailleurs, les catégories d'Aristote ne sont pas tellement assurées qu'elles ne puissent porter le flanc à la critique et aux objections. La quantité et la qualité qui sont à la base du système ne sont pas parfaitement distinctes : la quantité est en quelque sorte une variété de la qualité et les qualités numériques ou les qualités quantitatives, comme on les appelle, appartiennent évidemment à la quantité. Par ailleurs, la quantité n'est-elle pas un élément constitutif de la substance ? Et l'action et la passion n'appartiennent-elles pas à la relation ? En bref, tous les péripatéticiens sont tombés, en défendant la nombre des catégories, dans une erreur essentielle évidente en considérant le nombre dix comme inéluctable et en essayant à tout prix de ramener à ce nombre toute objection qui postulait un nombre plus grand ou plus petit. Ils auraient dû d'abord prouver ce qui justifie un tel nombre, sinon leur attachement à lui devient un sacrement sans définition pontificale, si l'on peut employer la fameuse expression de Prantl (2).

Tous les philosophes de l'Islam sont d'accord avec Avicenne pour reconnaître que le nombre des catégories est de dix et pour défendre ce chiffre. Ikhwân al-Ṣafâ' ont recours, selon leur habitude, à une image symbolique empruntée probablement aux stoïciens. Ils comparent les dix catégories avec ses espèces et ses individus à un jardin comprenant dix arbres, chaque arbre ayant plusieurs branches, chaque branche plusieurs rameaux, chaque rameau plusieurs feuilles; sous chaque feuille se trouvent plusieurs fruits, chaque fruit ayant un goût et une odeur propres. Celui qui connaît les dix catégories sera comme le propriétaire du jardin qui sait ce qu'il y a dedans par un seul regard (3). Averroès accueille avec respect la doctrine aristotélicienne des catégories et il pense que leur nombre est au dessus de toute critique et de toute observation (4). Ibn Sab'în, mystique et philosophe du 13e siècle, a entretenu une correspondance avec Frédéric II, dans

(1) ibid. p. 72-77.

(2) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig, 1855-1870, t.I.p. 206. Cf. Apelt, op. cit. p. 160.

(3) Ikhwân al Ṣafâ, *Rasâ'il*, le Caire 1933, t.I, p. 329-330.

(4) Ibn Rushd, *Talkhîs al-maqûlât*, p. 12.

Qu'elles ne se compénètrent pas, cela ressort du fait que chacune d'elles a une signification spéciale, différente des autres. Aussi ceux qui ont prétendu qu'elles ne sont que quatre : la substance, la quantité, la relation et la qualité, en supposant que la relation contient les autres catégories (1), se sont-ils trompés. Et cela parce que la relation véritable ne s'attribue pas à chacune d'elle comme un genre à ses individus. Si elle s'y trouve, c'est uniquement à titre de rapport et de référence (2). On se trompe également en disant que les deux catégories de l'action et de la passion entrent dans la catégorie de la qualité, car qualifier et être qualifié sont autre chose que la qualité (3). On se trompe enfin en soutenant que ces deux catégories se rencontrent dans la catégorie du mouvement, car au point de vue physique, il est prouvé que le mouvement n'est ni une action ni une passion (4).

Il y a certaines choses qui n'entrent pas dans les catégories. On cite en particulier le mouvement qui ne s'arrête pas à une seule catégorie, il embrasse la qualité, la quantité et l'où. On cite aussi l'unité, principe du nombre, le point, principe de la ligne, la matière et la forme. Toutes ces notions sont entièrement différentes des catégories(5). Les aristotéliciens ont déployé beaucoup d'efforts pour essayer de les y ramener et Avicenne, à leur suite, s'est donné beaucoup de peine pour répéter ce qu'ils avaient dit, bien que, parfois, il n'y croit pas ou qu'il n'en voit pas la nécessité. Il pense que cela ne porte aucun préjudice à la théorie des catégories, qu'il y ait certaines choses qui ne s'y insèrent pas. Ce qui serait préjudiciable, c'est qu'il y eut d'autres genres suprêmes à côté d'elles. Car rien n'empêche théoriquement d'avoir des individus qui n'entrent dans aucune espèce ni aucun genre, du moment que chacun d'eux existe par lui même et qu'il n'y a pas d'autres individus qui partagent avec lui ses propriétés. Avicenne donne l'exemple suivant : " Quand on dit : il n'y a dans cette province que dix villes et qu'on affirme par ailleurs l'existence de groupes de bédouins dispersés çà et là, l'existence de ces derniers ne change en rien la vérité de la première proposition"(6). Encore qu'il ne nous soit

(1) ibid. p. 66.
(2) ibid. p. 67.
(3) ibid. p. 69.
(4) ibid.
(5) ibid. p. 70.
(6) ibid. p. 70-71.

Nous sommes d'accord avec Avicenne pour affirmer que les premiers commentateurs anciens ont ajouté à la théorie des catégories aristotéliciennes des études qui n'ont aucun lien avec la logique et nous partageons également son idée quand il affirme que, traitant de la substance et des accidents, elle est étroitement liée à la Métaphysique. Mais nous nous séparons de lui, quand il dit qu'elles n'ont aucune relation avec la logique. En effet, classifiant les genres suprêmes, elles tournent autour de l'universel qui est le centre même de la recherche logique. De plus, étymologiquement parlant, le mot "catégorie" signifie ce qui peut être attribué ; il constitue donc une notion apte à jouer le rôle d'un attribut. Aussi Apelt a-t-il observé avec raison que la théorie des catégories a pour but de résoudre le problème de l'attribution qui était objet de discussion entre les Mégariques (1). Il n'y a pas de doute que l'attribut est une partie essentielle dans la proposition et le syllogisme et c'est pourquoi le livre des *Catégories* trouve-t-il sa place naturelle avant le *De Interpretatione.* Et Avicenne lui même traite-t-il de l'attribution dans plus d'un chapitre (2). Il est d'ailleurs admis que nous ne connaissons pas chez Aristote ce qui est purement métaphysique ou purement logique, chez lui la matière se mêle à la forme, le sensible à l'intelligible.

4.—*Leur nombre.*

Aristote n'a pas indiqué explicitement le nombre des catégories; il en a traité à plusieurs reprises citant les unes, négligeant les autres Il n'atteint le nombre de dix que dans les " Catégories " et la "Dialectique ". Mais ses disciples et ses partisans ont considéré ce nombre comme sacré et ils le défendirent de toutes leurs forces, surtout contre les Stoïciens qui n'admettaient que quatre catégories. Avicenne, dans sa fidélité à Aristote, tient compte de cette sainteté du nombre dix et la défend. Pour justifier ce nombre, il devait montrer : 1° que les catégories ne se compénétraient pas, chacune ayant son autonomie propre, et 2° qu'il n'y avait pas, au delà de ces catégories, d'autres genres suprêmes.

---

(1) Apelt, *Beiträge,* p. 124.

(2) Ibn Sînâ, *al-maqûlât,* p. 18-26 ; 38-45.

beaucoup mieux fait d'y rester ; leur mention ne manque pas d'ailleurs de provoquer de la confusion et de l'embarras (1).

Cela ne change rien à la situation que l'on dise : on les étudiera ici du point de vue de la signification des mots simples qui les désignent, parce que l'étude des mots en eux-mêmes ressortit à l'art du lexicographe. D'ailleurs les termes et les idées sont inséparables, on ne peut comprendre un mot sans tenir compte de sa signification. Certains commentateurs tiennent à considérer les catégories du point de vue de leur signification comme une étude de logique, c'est un pur artifice qui a conduit à beaucoup de sottises et de confusions (2).

Malgré cette longue discussion, Avicenne aboutit à un résultat inattendu et affirme : " Ceci dit, nous allons, quant à nous, suivre la méthode et les habitudes des anciens, que nous le voulions ou non."(3) Il a soin de terminer son traité sur les Catégories par cette phrase : "Nous nous contentons de ce que nous avons dit des Catégories ; car un autre développement serait superflu et peut-être y a-t-il déjà trop dans notre étude précédente. " (4)

En fait, il ne s'est tenu à la méthode traditionnelle que dans le *Shifâ'*. Dans les autres écrits, il a voulu peu à peu s'en dégager. Dans la logique du *Najât*, il ne traite des Catégories qu'en parlant de la théorie de la définition comme il l'avait mentionné auparavant (5). Dans les *Ishârât*, il omet complètement d'en faire mention. Ceux qui sont venus après lui ont subi son influence, en tête Ghazâlî, qui ne trouva aucune nécessité de les mentionner dans la plupart de ses traités logiques. Seul Averroès fait exception en affirmant que les Catégories font partie de la logique (6) et rejette tout changement apporté à la méthode suivie par Aristote. Les auteurs postérieurs en vinrent à consacrer aux Catégories des traités spéciaux comme le [illegible] al-Sajâ'î(7) et al-Bilîdî, à la manière de certains historiens comme Bonitz et Apelt(8)

---

(1) ibid. p. 6-7.

(2) ibid. p. 7-8.

(3) ibid. p. 8.

(4) op. cit., p. 273.

(5) Ibn Sinâ, *al-Najât*, le Caire 1321 H., p. 126 et sq.

(6) Ibn Rushd, *Talkhîs Kitâb al maqûlât*, Beyrouth 1932, Introduction du P. Bouyges, p. 9-10.

(7) al-'Aṭṭâr, *Ḥawâshî 'ala l-maqûlât*, le Caire 1920.

(8) Bonitz, *Uber die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1858 ; Apelt, *Kategorienlehre des Aristoteles*, dans *Beiträge zur Gesch. der griech. Philos.*, Leipzig 1891.

3.—*Le but des Catégories* :

Il n'est pas facile de déterminer la nature exacte de la théorie aristotélicienne des Catégories. Elle est à la fois une recherche sur la substance et les accidents et un essai de déterminer exhaustivement le nombre des genres suprêmes; par là, elle se rattache à la fois à la métaphysique et à la logique. On a déjà dit qu'elle faisait le joint entre les deux. Mais cette position elle-même devint objet de controverse entre les commentateurs et partisans d'Aristote : les uns y voyaient une recherche de pure métaphysique, d'autres la considéraient comme une pure étude de logique. Avicenne se rattacha à la première opinion et, en cela, se rencontra, dans l'âge moderne, avec Hamilton et Zeller.

Pour lui, le livre des *Catégories* a pour objet les choses existant dans l'esprit ou dans la réalité ; aussi fait-il partie de la métaphysique qui étudie l'être en tant qu'être. Aristote lui-même a traité des Catégories dans le quatrième livre des *Métaphysiques*. Il n'y a par ailleurs aucun inconvénient à ce que la Logique n'en traite point. Peut-être les cinq prédicables recueillis par Porphyre dans son *Isagoge* sont-ils plus proches de la logique que les Catégories. Même le fait d'affirmer qu'elles constituent une classification des genres suprêmes ne les rapproche pas de la logique plus que n'en approcheraient d'autres notions, car la logique traite des notions universelles quelle que soit leur extension. Celui qui l'étudie peut passer des mots simples aux différentes propositions, puis aux syllogismes et aux diverses définitions, sans éprouver le sentiment d'un vide ou d'un manque. A la vérité nous pouvons utiliser les Catégories pour l'élaboration des définitions, parce que la connaissance des propriétés de chaque catégorie aide à définir ce qui s'y trouve inclus sans pour autant exiger qu'on leur consacre une étude spéciale. Il est possible de les rattacher à la théorie même de la définition (1).

D'ailleurs, comment étudier les Catégories en logique, alors que leur étude exige que l'on sache les propriétés de chacune, que leur nombre est nécessairement dix, qu'elles ne se compénètrent pas, que la première est la substance et les neufs autres sont des accidents ? Tout cela, la logique ne peut en rien nous aider à le comprendre. Si elle les mentionne, elle ne le fait que comme des hypothèses gratuites et comme des données puisées dans d'autres sciences où elles auraient

(1) op. cit. p. 4-6

2.—*L'auteur des Catégories.*

D'assez bonne heure, l'authenticité des Catégories a été suspectée pour plusieurs raisons : la principale c'est que le livre ne contient pas une étude aussi mûre que celle des autres travaux aristotéliciens et que la dernière partie, "les Postprédicaments", porte sur des questions qui n'ont pas beaucoup d'affinité avec elles(1). Cette suspicion fut soulevée dans le monde arabe, elle fut reprise par quelques savants, mais on fut rapidement unanime à reconnaitre l'authenticité du traité. En marge du célèbre manuscrit arabe de l'Organon(2), nous trouvons par exemple une longue glose de Ḥassan b. Sawâr le logicien, l'un des traducteurs du syriaque au 4ème siècle de l'Hégire. Il parle de l'auteur des Catégories, expose certaines des objections que les Stoïciens et les commentateurs de l'Ecole d'Alexandrie avaient l'habitude de formuler : il les réfute une à une en prouvant que le livre est d' Aristote et pour le fond et pour la forme(3).

Un tel doute n'a jamais impressionné Avicenne. La preuve en est qu'il ne s'y est jamais arrêté et ne lui a prêté aucune importance. A vrai dire, les philosophes musulmans ne se sont guère préoccupés de rechercher l'authenticité des écrits aristotéliciens. On répète, il est vrai, le célèbre mais assez douteux récit de Strabon et de Plutarque sur la conservation et la transmission des œuvres d'Aristote(4). Malgré cela, l'affirmation d'Avicenne au sujet des Catégories rejoint exactement les résultats de la critique scientifique moderne, à savoir que le livre est un des écrits de la jeunesse d'Aristote " Que l'on sache, écrit-il, que le livre intitulé "Catégories" a été écrit pour les débutants, non encore exercés : on n'y trouve pas encore le travail critique qu'un tel livre requiert " (5).

---

(1) I. Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934, p. 78–79.

(2) Nul besoin d'insister sur l'importance de ce manuscrit qui se trouve à la Bibliothèque Nationale de Paris et qui remonte au XI s. Il est unique dans son genre. Depuis assez longtemps il a déjà attiré l'attention des chercheurs. L'Université du Caire en a fait faire deux copies. Mr. Abdol Rahman Badawi en a donné dernièrement une édition.

(3) Manuscrit arabe No. 2346, fol. 157 ; Madkour, p.o cit. p. 78 ; Khalil Georr, op. cit., p. 363–64.

(4) al-Qifṭî, *Târikh al-ḥukamâ*, p. 29–30.

(5) Ibn Sinâ, *al-maqûlât*, le Caire 1958, p. 189.

C.—LES CATEGORIES D'AVICENNE

En composant son traîté sur les Catégories, Avicenne a certainement puisé dans Aristote, soit dans ses Catégories soit dans le quatrième livre des *Métaphysiques*, mais il y a ajouté une matière plus ample, des analyses plus détaillées et plus synthétiques, influencé qu'il était par les travaux des commentateurs qui l'avaient précédé. Quoiqu'il en soit, son traité des Catégories n'est ni un commentaire ni une glose sur celui d'Aristote. Essayons de donner une idée de ses aspects les plus importants.

1. — *Table des matières.*

Avicenne divise son traité en sept sections, chacune comprenant plusieurs chapitres. Les deux premières sections semblent être une introduction au sujet: Avicenne y traite du but du livre, de la nature des Catégories, de leur nombre, de la théorie de l'attribution. Dans les quatre sections suivantes, il analyse une à une les dix catégories, commençant par la substance et terminant par le "quand". C'est une analyse non proportionnée à l'importance de chaque catégorie: alors qu'il consacre deux sections à la qualité, et une à la substance, il traite toutes les autres catégories en une seule section. La septième et dernière section est considérée comme une annexe du sujet, elle s'occupe des différentes oppositions. Avicenne, bien que réputé pour la précision de ses tables des matières(1), n'a pas été heureux dans le cas des Catégories: il a réparti, sans raison valable, la matière d'une seule catégorie sur plusieurs sections et a laissé certains chapitres se compénétrer.

Quoiqu'il en soit, sa répartition des chapitres suit celle d'Aristote sans s'identifier à elle. En effet, son Introduction correspond au premier chapitre des Catégories d'Aristote, intitulé "Antéprédicaments" et son "supplément" correspond aux "Postprédicaments." Entre les deux, se trouve le coeur du sujet. Avicenne, à l'instar du Stagirite, accorde une grande attention aux Catégories, avec cette différence qu'il l'a lu à la lumière des commentateurs. Aussi ne se contente-t-il pas d'exposer son seul point de vue, mais il a pris soin de répondre à ses adversaires.

---

(1) Ibn Sinâ, *Al-madkhal*, le Caire, 1952 p. 14.

elles écoulées depuis la mort d'Aristote que ces divergences surgirent; elles persistèrent à travers l'antiquité, le moyen âge et se prolongèrent jusqu'au temps moderne. Nous allons en suivre les traces dans le monde islamique.

B.—LEUR TRADUCTION EN ARABE

Le traité des Catégories est un des quatre livres qui ont été groupés ensemble dans certaines traditions culturelles orientales comme l'iranienne ou la syriaque et même la tradition latine dans ses débuts. Ces quatre livres furent traduits et connus ensemble. Ce sont: l'*Isagoge* de Porphyre, les *Catégories*, l'*Interprétation* et les *Premiers Analytiques* d'Aristote. Il en fut de même dans la culture islamique. *Les Catégories* fut un des premiers livres de philosophie à être traduit en arabe.

Il semble que pour les *Catégories* en particulier des sources diverses ont été utilisées. A une date ancienne, Moḥammad ibn al-Moqaffa' le traduisit du persan(1), puis ultérieurement des traductions furent faites à partir du syriaque(2). Mais toutes ces traductions n'ont pas donné satisfaction à Ḥonayn ibn Isḥâq. Il tint à en faire lui-même une traduction d'aprés le grec(3). Avec le livre des *Catégories* furent traduits un certain nombre des premiers commentaires, en particulier celui d'Alexandre d'Aphrodise et de Porphyre(4).

A peine traduit, il devint l'objet de nombreuses études de la part des traducteurs eux-mêmes et des philosophes, en premier lieu, Isḥâq ibn Ḥonayn, Kindî, Fârâbî(5) qui en firent des résumés ou des commentaires. De sorte que, déjà au quatrième siècle de l'Hégire, il y avait une abondante matière mise à la disposition des chercheurs.

(1) P. Kraus, *Zu Ibn al-Muqaffa'* dans *Rivista* XIV (1933). p. 1—20.

(2) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris 1948 p. 43.

(3) Al-Qifṭî, *Târîkh al Ḥukamâ*, *Leipzig*:, 1320 H. p. 35; Cf également: Zenker, *Kitâb al-maqûlât* dans *Aristotelis Categoriae* . . . Lipsiae, 1846.

(4) Ibn al-Nadîm. *al-Fihrist*, le Caire 1348 H., p. 347—348.

(5) ibid. p. 348. 358.

INTRODUCTION

Si l'esprit analyse et distingue, il délimite aussi et classe, groupant ce qui est semblable, éloignant ce qui est dissemblable, limitant en un mot l'éparpillement du divers. C'est là une étape dans la voie de la recherche systématique. Aussi la classification a-t-elle été très probablement une des premières tentatives scientifiques que l'homme ait entreprises. Il ne s'est pas arrêté aux choses sensibles, mais il les a dépassées en atteignant les intelligibles, essayant de les diviser en genres et espèces. Et le désir constant que l'on observe chez les savants et les philosophes de grouper et de diviser, de délimiter et de classiffier n'est que l'écho et l'élaboration de cette tendance innée.

La classification scientifique est toujours difficile. La difficulté devient encore plus grave, lorsqu'il s'agit de classer les objets idéaux. La raison en est qu'il n'est pas facile de découvrir le caractère dominateur sur lequel repose cette classification, surtout si l'on veut que celle-ci soit exhaustive, comprenant tous les individus qui s'y trouvent inclus et eux seuls. Presque toutes les classifications scientifiques et philosophiques sont provisoires, subissant du changement au cours du temps, ou d'un auteur à un autre. Qu'il nous suffise de mentionner la classification des sciences, tentée à maintes reprises depuis l'antiquité et qui jusqu'aujourd'hui n'est pas achevée.

A.—LES CATÉGORIES ARISTOTELICIENNES

La classification qu'a donnée Aristote des Catégories, est sans aucun doute, un des essais de classification les plus difficiles. Elle se propose, comme on l'a dit, de donner une sorte de dénombrement des êtres ou des mots ou des genres suprêmes. De là sa complexité et les opinions divergentes à son sujet. Parmi les livres logiques d'Aristote, aucun peut-être n'a suscité autant de controverses que "Le traité des Catégories": on mit en doute son authenticité, on émit des opinions diverses sur la nature de son contenu en se demandant s'il s'agissait d'une recherche logique ou métaphysique; on discuta enfin le nombre des catégories: sont-elles au nombre de dix ou sont-elles plus ou moins que ce nombre ? A peine quelques années s'étaient-

Page

SIXIÈME SECTION

SEPTIÈME SECTION

TROISIÈME SECTION

QUATRIÈME SECTION

CINQUIÈME SECTION

TABLE DES MATIÈRES

LES CATÉGORIES

PREMIÈRE SECTION

DEUXIÈME SECTION

IBN SĪNĀ

AL-SHIFĀ'

LA LOGIQUE

II—LES CATÉGORIES (*Al-Maqūlāt*)

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ PAR

M. EL-KHODEIRI, G. ANAWATI,

A. F. EL EHWANI, SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

Publication du Ministère de l'Education Nationale
(Département Culturel)
à l'occasion du Millénaire d'Avicenne

LE CAIRE
Organisation Générale
des Imprimeries Gouvernementales
1959